المنظمة العربية للترجمة

تشارلز تيللي

الديمقراطية

ترجمة

محمد فاضل طبّاخ

توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية

الـديـمـقـراطـيـة

المنظمة العربية للترجمة

تشارلز تيللي

الديمقراطية

ترجمة

محمد فاضل طبّاخ

مراجعة

د. حيدر حاج اسماعيل

بدعم من مؤسسة عبد الحميد شومان

الـفـهـرسـة أثـنـاء الـنـشـر ـ إعـداد المنـظـمـة الـعـربـيـة لـلـتـرجمـة

تيللي، تشارلز

الديمقراطية/ تشارلز تيللي؛ ترجمة محمد فاضل طبّاخ؛ مراجعة حيدر حاج اسماعيل.

400 ص. ـ (علوم إنسانية واجتماعية)

بيبليوغرافيا: ص 367 ـ 393.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-0-1782-2

1. الديمقراطية. 2. النظم السياسية. أ. العنوان. ب. طبّاخ، محمد فاضل (مترجم). ج. حاج اسماعيل، حيدر (مراجع). د. السلسلة.

321.8

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات تتبناها المنظمة العربية للترجمة»



المنظمة العربية للترجمة

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: 5996 ـ 113

الحمراء ـ بيروت 2090 1103 ـ لبنان

هاتف: 753031 ـ 753024 (9611) / فاكس: 753032 (9611)

e-mail: info@aot.org.lb - http://www.aot.org.lb

توزيع: **مركز دراسات الوحدة العربية**

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: 6001 ـ 113

الحمراء ـ بيروت 2407 2034 ـ لبنان

تلفون: 750084 ـ 750085 ـ 750086 (9611)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت / فاكس: 750088 (9611)

e-mail: info@caus.org.lb - Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى: بيروت، تموز (يوليو) 2010

المحتويات



الإطارات والأشكال

الإطارات

الأشكال

المقدمة

لم أجرؤ على تسمية هذا الكتاب «الديمقراطية، إقامتها والإطاحة بها، والعلاقات المتبادلة بينهما»، فذاك أقرب إلى اسمه الحقيقي، ولكن هذا العنوان الغليظ الغريب كان سيبعد الكثير من القراء عن موضوعه الذي ينمّ عن حيوية بالغة. إن القراء الذين سيكملون قراءته سوف ينتهون، على ما آمل، إلى إدراك عدم الجدوى من مجرد وصف نظام سياسي يدّعي الديمقراطية ثم محاولة تحديد الظروف التي يمكن ذلك النظام أن يظهر في ظلها إلى الوجود وأن يستمرَّ على الدوام، فإقامة الديمقراطية هي نهج ديناميكي يبقى دائماً ناقصاً وعرضة للانقلاب، أي للإطاحة به. أما المناهج القريبة منه، والتي تتحرك باتجاهات مغايرة، فإنها تؤدي إلى الوضعين كليهما: إقامة الديمقراطية والإطاحة بها. أو هذا، على الأقل، ما يحاول هذا الكتاب أن يدرسه مطولاً.

على مدى سنوات طويلة فرضت مسائلُ الديمقراطية وإقامتها والإطاحة بها نفسَها عليَّ تدريجياً، ولكن من دون هوادة. وقد نجحتُ، عبر جهود استمرت طيلة العمر، في شرح الوسيلة التي يستخدمها الناس العاديون ليجعلوا من ادعاءاتهم الجماعية التي يتوصلون إليها ـ وهي مخزوناتهم من الآراء المثيرة للجدل ـ تتنوع

وتتغير، فكل من ينظر بدقة بمنظور تاريخي إلى هذه المسألة بدقة، سوف يدرك في النهاية حقيقتين:

أولاً: أن نظم الحكم، غير الديمقراطية منها والديمقراطية، تقدم مخزونات مختلفة جداً من الآراء المثيرة للجدل. في الحقيقة، تعمل تلك المخزونات السائدة على تحديد ديمقراطيةِ أو عدم ديمقراطيةِ نظام حكم ما.

ثانياً: أنه مع إقامة الديمقراطية أو الإطاحة بها تحصل أيضاً تبدلات دراماتيكية في المخزونات الآنفة الذكر، فالحروب الأهلية، على سبيل المثال، تنشأ في أنظمة الحكم غير الديمقراطية، بينما تظهر الحركات الاجتماعية، تقريباً وبشكل خاص، في الأنظمة الديمقراطية، فالعلاقة بينهما منقوصة وطارئة، لذلك هي أكثر تحدياً وإثارة إذا أدت الديمقراطية فقط إلى سلسلة من الادعاءات، وأدى انعدام الديمقراطية إلى ادعاءات أخرى. أما احتمال نجاح الديمقراطية في تحقيق إقامتها والكيفية التي تتحقق بها، فيتوقف على الكفاح الشعبي. ويبحث هذا الكتاب في الكيفية والسبب أيضاً.

وربما شغلت نصوص هذا الكتاب 20 في المائة من مواد سبق أن نشرْتُها في كتابات أخرى، وخاصة في كتابين سابقين من إصدار كامبردج، هما: **اختلاف الآراء والديمقراطية في أوروبا**، 1650 ـ 2000 (*Contention and Democracy in Europe, 1650-2000*) (2004)، و**الثقة والحكم** (*Trust and Rule*) (2005). ودعوني أفند هذا الاقتباس بالجملة، ففي هذا الكتاب تظهر المادة المقتبسة في سياقات مختلفة تعطيها معنى جديداً في الجوهر، إذ استخدم كتاب **اختلاف الآراء والديمقراطية** مقارنةَ تواريخِ أنظمة الحكم في أوروبا ليُظهر تفاعل إقامة الديمقراطية مع نضال الشعوب، بينما عمد كتاب **الثقة والحكم** إلى تحليل التحول والتنوع في العلاقة بين شبكات الثقة بين

الأشخاص والأنظمة السياسية. إن كلا الموضوعين يعودان إلى الظهور في الكتاب الحالي، لنطرح عبرهما السؤال الأوسع: كيف تحصل إقامة الديمقراطية بصورة عامة؟ وكيف تحصل الإطاحة بها؟

يوضّح هذا الكتاب ويستعرض بعض الحجج الواردة في منشوراتي السابقة، وخاصة حين يتناول مراكز الحكم الذاتي والمستقل واستخدامها قدرة الإكراه والتحكم بالسياسة العامة للدولة كعنصر في إقامة الديمقراطية والإطاحة بها. ومع أن الكتاب يحافظ على المنظور التاريخي، إلا أنه يركز بمقدار أكبر على أحداث الماضي القريب والعالم المعاصر، مما سبق معالجته في دراساتي السابقة للديمقراطية. وآمل في أن يساعد هذا طلاب هذه الأيام في الكفاح من أجل الديمقراطية، ليروا قيمة التحليل التاريخي المقارن في هذا الحقل المشحون بالأحداث. على كل حال، أنا أعتبر كتاب **الديمقراطية** قمةَ ما كتبتُ، والجامعَ لكل ما قدمتُ حول هذا الموضوع.

دعوني أتقدم بالشكر إلى خمسة أشخاص على مساعدتهم لي في إنجاز هذا الكتاب: إلى زميلي لعدة عقود في كلية الدراسات العليا رايموند غاستل (Raymond Gastil)، الرائد في تقييمات دار الحرية(*) (Freedom House)، الذي بالرغم من أنني لم أره منذ عقود عدة، استند كتابي هذا في فصوله المتتالية إلى هذه التقييمات كوثائق لإجراء قياسات مباشرة لإقامة الديمقراطية والإطاحة بها،

[إن الهوامش المشار إليها بأرقام تسلسلية هي من وضع المؤلف، أما تلك المشار إليها بـ (*) فهي من وضع المترجم].

(*) دار الحرية منظمة متخصصة تعنى بمراقبة الديمقراطيات في العالم، مقرها نيويورك.

والتي تتضمنها الحجج التي جئت بها. أما معاوني الدائم سيدني تارو (Sidney Tarrow)، فلم يقرأ مسوَّدة الكتاب، إلا أن أسئلته المتكررة عن الأفكار ذات الصلة بما كتبناه مجتمعَيْن أو متفرِّقَيْن، قد جعلتني يقظاً للأخطار الكامنة في مفاهيم مثل: نظام الحكم، قدرة الدولة، وحتى الديمقراطية ذاتها. وألقت فيفيانا زيليزر (Viviana Zelizer) أيضاً نظرتها الثاقبة وغير المتخصّصة على النص بأكمله، ما لفت أنظاري بقوة إلى مواطن الغموض والنقاط غير الموفقة. وأخيراً، طلب مني قارئان متعاطفان قد أغفلا اسميهما لدى مطبعة جامعة كامبردج، إيضاح أو تنفيذ عدد من المفاهيم والحجج الواردة في الكتاب، ما يعود بالفائدة لكم ولي.

ـ 1 ـ
ما هي الديمقراطية؟

في عام 1996، وبعد خمس سنوات من انفصال كازاخستان عن الاتحاد السوفياتي المنهار، طلب الرئيس الكازاخي نورسلطان نزاربايف (Nursultan Nazarbayev) إلى مستشاريه إعداد مسوَّدة لدستور جديد. وحاز الاستفتاء على هذا الدستور على دعم مواطني الأمة الساحق.

ومما تتضمنه المادة الأولى من الدستور الجديد:

1 ـ تعلن جمهورية كازاخستان [هكذا وردت في الأصل] نفسَها دولة ديمقراطية علمانية، اجتماعية وقانونية، قيمها العليا هي الفرد المواطن وحياته وحقوقه وحرياته.

2 ـ إن المبادئ الأساسية لأنشطة الجمهورية هي التوافق العام والاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية لصالح جميع أفراد الأمة، والوطنية الكازاخستانية، وحل الأمور الأكثر أهمية في شؤون الدولة بالنهج الديمقراطي، بما فيه التصويت في استفتاء على مستوى الأمة أو في البرلمان (Kazakh Constitution 2006).

ذلك الذكر الواضح لـ «التوافق العام والاستقرار السياسي» يعطي في الظاهر صورة حاكم واعٍ قوي أكثر من صورة دولة متحفظة، ومع

ذلك، فإن الدستور يسمّي بصورة واضحة كازاخستان دولة ديمقراطية.

ويشكِّك المراقبون الأجانب بادعاء كازاخستان، ففي 2005، أعطى تقرير دار الحرية - وهي منظمة متخصّصة بمراقبة الديمقراطيات مقرها نيويورك، تحدد سنوياً لكل دولة معترف بها في العالم تقييمات من 1 (عالٍ) إلى 7 (منخفض) لكل من الحقوق السياسية والحريات المدنية[1] (تجدون في الإطار 1 - 1 معايير هذه الدار)، وتغطي سلسلة واسعة من حقوق المواطن وحرياته، من المعارضة المؤسساتية إلى الحرية الشخصية - كازاخستان التقييم 6 (منخفض جداً) للحقوق السياسية، والتقييم 5 (أقرب إلى المنخفض) للحريات المدنية، ووصف هذا البلد بأنه «لا يتمتع بالحرية».

الإطار 1 - 1: قائمة دار الحرية للحقوق السياسية والحريات العامة

(مقتبسة من: Karatnycky 2000: 583- 585)

الحقوق السياسية

1 - هل رئيس الدولة و/أو رئيس الحكومة أو رئيس سلطة أخرى منتخب نتيجة انتخابات حرة وعادلة؟

2 - هل ممثلو الهيئة التشريعية منتخبون من خلال انتخابات حرة وعادلة؟

3 - هل هناك قوانين انتخاب عادلة ومجال لحملات ترشيح متساوية للجميع واقتراع عادل وجدولة نزيهة للنتائج؟

4 - هل يمكن أن يمنح الناخبون ممثليهم حرّية سلطات حقيقية؟

5 - هل للشعب الحق في الانتظام ضمن أحزاب سياسية مختلفة أو أي مجموعات سياسية متنافسة باختياره، وهل يفتح النظام القائم المجال لصعود

(1) Raymond Duncan Gastil, «The Comparative Survey of Freedom: Experiences and Suggestions,» in: Alex Inkeles, ed., *On Measuring Democracy: Its Consequences and Concomitants* (New Brunswick, U. S. A.: Transaction Publishers, 1991).

هذه الأحزاب أو التجمعات المتنافسة أو سقوطها؟

6 ـ هل يوجد صوت لمعارضة بارزة، ولقوة معارضة قائمة في أرض الواقع، وإمكانية فعلية للمعارضة في زيادة دعمها أو الوصول إلى السلطة من خلال الانتخابات؟

7 ـ هل يُعتبر الشعب بعيداً عن سيطرة العسكريين، أو القوى الأجنبية، أو الأحزاب الشمولية، أو الأنظمة الهرمية الدينية، أو حكم الأقلية المتسغِلة اقتصادياً، أو أي جماعة مقتدرة أخرى؟

8 ـ هل تتمتع الأقليات الثقافية أو الإثنية أو الدينية، أو أي أقليات أخرى، بصورة واقعية، بالحق في: تقرير المصير، أو الحكم الذاتي، أو المشاركة من خلال اتفاق غير رسمي في اتخاذ القرارات؟

9 ـ (الجواب عن هذا السؤال تقديري) في المَلَكِيّات التقليدية التي ليس لديها أحزاب أو عمليات انتخاب، هل يوفر النظام وسائل للتشاور مع الشعب، وتشجيع مناقشة السياسة العامة والسماح بتقديم الالتماسات للحاكم؟

10 ـ (الجواب عن هذا السؤال تقديري) هل تقوم الحكومة أو قوة الاحتلال الأجنبي عمداً بتغيير التركيبة الإثنية للبلاد أو الإقليم، من أجل القضاء على ثقافته أو ترجيح الميزان السياسي لمصلحة فئة أخرى؟

الحريات المدنية

1 ـ هل يتمتع الشعب بحرية التجمع، والتظاهر، والمناقشات العامة العلنية؟

2 ـ هل توجد حرية تشكيل منظمات سياسية أو شبه سياسية، بما فيها الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية والمجموعات ذوات الأهداف الخاصة... إلخ؟

3 ـ هل توجد نقابات عمالية ومنظمات فلاحية حرة أو ما يعادلها؟ وهل يُسمح بإجراء صفقات جماعية فعالة؟ وهل توجد منظمات مهنية أخرى أو خاصة؟

4 ـ هل توجد سلطة قضائية مستقلة؟

5 ـ هل يطبَّق حكم القانون في القضايا المدنية والجزائية؟ وهل يعامل السكان بالمساواة في ظل القانون؟ وهل توضع الشرطة بإمرة القيادة السياسية مباشرة؟

6 ـ هل توجد حماية من الاضطهاد السياسي والسجن والنفي والتعذيب بلا سبب مبرَّر، سواء من قبل المجموعات التي تدعم النظام أو التي تعارضه؟ هل يوجد حقّ بعدم الاشتراك في حرب أو أشكال من العصيان؟

7 ـ هل يوجد حقّ برفض اللامبالاة المتطرفة للحكومة وفسادها؟

8 ـ هل توجد إمكانية لمناقشات خاصة وعلنية وحرة؟

9 ـ هل يوجد حكم ذاتي مستقلّ؟ هل تسيطر الدولة على حركة التنقّل واختيار

مكان السكن واختيار العمل؟ هل يوجد حقّ بعدم قبول الإملاءات العقائدية والاعتماد المفرط على الدولة؟

10 ـ هل حقوق الملكية مضمونة؟ هل للمواطنين الحق في إقامة أعمالهم الخاصة؟ وهل يقع النشاط التجاري الخاص للمواطنين تحت تأثير موظفي الحكومة أو قوى الأمن أو عصابات الحرية المنظمة؟

11 ـ هل توجد حريات اجتماعية شخصية، بما فيها المساواة بين الجنسين واختيار طرائق الزواج وحجم العائلة؟

12 ـ هل توجد مساواة في الفرص، بما فيها التحرر من الاستغلال من قبل مُلاّك العقارات أو الاعتماد عليهم أو على أرباب العمل ورؤساء النقابات والبيروقراطيين أو أنواع أخرى من العوائق، تمكِّن من المشاركة في المكاسب الاقتصادية المشروعة؟

بدأ تقرير دار الحرية عن كازاخستان كما يلي:

استمرت الأحزاب السياسية الموالية للرئيس نورسلطان نزارباييف في السيطرة على البرلمان بعد انتخابات تشريعية جرت في أيلول/ سبتمبر 2004 انتقدها المراقبون الدوليون، لعدم تحقيقها المعايير الديمقراطية الأساسية، فقد انتُخب نائب واحد من المعارضة، الذي رفض أن يشغل مقعده احتجاجاً على الاقتراع الذي كان مليئاً بالمخالفات. وفي الوقت نفسه، أثارت استقالات كبار الموظفين في المراكز الرئيسة في الدولة تساؤلات حول الصراعات الداخلية على السلطة والانشقاقات ضمن حكومة نزاربابيف (Freedom House Kazakhstan 2005).

ومع أن التفات نزاربابيف صوب الاقتصاد الدولي والسياسة العالمية جعله يبتعد عن الحكم الفردي العام والصارم كما لدى جيرانه في آسيا الوسطى (Schatz 2006)، إلا أن ذلك لم يمنعه من فرض سيطرة لا ترحم على الأجهزة الحكومية واستغلالها لمصلحته، ففي كانون الأول/ ديسمبر 2005، فاز نزاربابيف بفترة رئاسية ثالثة

مدتها ست سنوات وبنسبة خيالية، هي 91 في المائة من الأصوات. إننا عندما نعاين مرشحين للرئاسة يفوزون بالانتخاب ـ وخاصة في اعادة الانتخاب ـ بأغلبيات تفوق 75 في المائة، فلنا أن نرجح فرضية أن ذلك النظام يجري انتخابات صورية وخدّاعة.

أصبح نزارباييف، الذي كان السكرتير الأول للحزب الشيوعي إبان الحكم السوفياتي، رئيس جمهورية كازاخستان عندما توجهت صوب الاستقلال في 1991، ومنذ تلك السنة أخذ يدعِّم سلطات حكمه الفردي وسيطرة عائلته على موارد البلاد الكبيرة، من مخزونات هائلة من النفط والغاز. ومع ازدياد جماعته غنى ازداد بقية أفراد الشعب فقراً (Olcott 2002, Chapter 6). ولم يسمح نزارباييف بقيام معارضة صحافية جادة، ولا من الجمعيات المدنية أو الأحزاب السياسية، وألقى القبض على أي منافس محتمل، حتى مِن بين مَن تعاونوا معه في إدارة البلاد سياسيّاً واقتصادياً، بعد اتهامهم بالفساد وإساءة استعمال السلطة أو الفسق أو الفجور.

كان قطّاع طرق، يُقال إنهم يعملون لصالح الدولة، كثيراً ما يهاجمون ويقتلون السياسيين والصحافيين المنشقين عن الحكم (وهذا ما يجعلنا نفهم أسباب النجاح الرائع للاستفتاء الذي أجراه نزارباييف عام 1996)، إلى أن اغتالت عصابة منظَّمة في شهر شباط/ فبراير 2006 زعيمَ المعارضة الكازاخي ألتينبك سارسينباييف (Altynbeck Sarsenbaev) وحارسه الشخصي. وسرعان ما تبيّن أن خمسة أعضاء من أفضل وحدات المخابرات (KNB) (التي خلفت الـ (KGB) السوفياتية) قد اختطفت سارسينباييف، ثم تولى تصفيته ضابط سابق من الوحدة المخابراتية نفسها. أقر موظف إداري كبير في مجلس الشيوخ بعد ذلك بترتيب عملية الاختطاف والقتل، ولكن جمعيات المعارضة اعتبرت ذلك الموظف الكبير كبش فداء لنزارباييف،

لحماية أعضاء من مستوى أعلى في حكومته، وأعلن أوراز جاندوسوف (Oraz Jandosov)، رفيق سارسينباييف في جبهة المعارضة الواسعة «من أجل كازاخستان عادلة» (For a Just Kazakhstan FJK)، أنه «من غير الممكن» أن يكون موظف في مجلس الشيوخ قد تصرف بمبادرة شخصية منه» (Economist 2006: 40)

> «بدلاً من ذلك، تقول (FJK) إنها تعتقد أن أمر الاغتيال قد صدر عن كبار موظفي الحكومة، وطلبت من وزارة الداخلية التوسع في التحقيق مع مسؤولين بارزين آخرين، بمن فيهم داريغا نزارباييفا» (Dariga Nazarbaeva) كبرى بنات الرئيس، وهي عضو في البرلمان، وكان بينها وبين سارسينباييف نزاع قضائي، وبمن فيهم زوج داريغا المدعوّ راخات ألييف (Aliev)، النائب الأول لوزير الخارجية، الذي ادعى أن الاتهامات هي «كذبات حقيرة».

يعتقد كثير من الكازاخيين أن الصهر ورجل الإعلام البارز ألييف هو الخَلَف الذي اختاره نزاربايبف للرئاسة من بعده (بناءً على التجديد له في 2006، فإن نزاربايبف سينهي فترة رئاسته التي لا تجديد بعدها في 2012، ويكون عندها قد بلغ سنة 71 عاماً).

وبعد أن نظمت (FJK) في العاصمة الكازاخية مظاهرة كبيرة من دون موافقة الحكومة في 26 شباط/ فبراير، احتجاجاً على عدم قيام الحكومة بما يجب في دعوى الخطف والقتل، أصدرت محكمة كازاخية حكماً بالسجن على أحد عشر قيادياً من (FJK)، ليتبيّن أنه بالرغم من لهجتها المتفاخرة في وصف نفسها، لا تتمتع كازاخستان بمواصفات «ديمقراطية» بما للكلمة من معنى.

لنتناول بالبحث نقيضاً لكازاخستان يوضح حقيقة الأمور، لننظر إلى جامايكا، التي تبنت السلطة التشريعية فيها دستوراً صادقت عليه

حكومة المملكة المتحدة، قبل أن تنال البلاد استقلالها بوقت قصير في 1962. وخلافاً للمقدمة المجلجلة لدستور كازاخستان، يبدأ دستور جامايكا بعدة تعاريف قانونية، إضافة إلى تفاصيل تتناول انتقال البلاد من مستعمرة إلى دولة مستقلة. لا يبدأ الحديث في الدستور الجامايكي عن الديمقراطية إلا في الفصل الثالث الخاص بالحقوق الأساسية والحريات، وفي هذه النقطة يتعهّد بـ:

> «حيث إن لكل شخص في جامايكا الحق بأن يتمتع بالحقوق الأساسية والحرية الفردية، مهما كان عرقه أو منشؤه أو آراؤه السياسية أو لونه أو عقيدته أو جنسه، لذا عليه احترام حقوق وحريات الآخرين والمصلحة العامّة، ولا سيّما: أ ـ حياة الأشخاص وحريتهم وأمنهم وتمتعهم بممتلكاتهم في ظل القانون، ب ـ حرية الضمير والتعبير والتجمع السلمي، ج ـ احترام الحياة الخاصة والعائلية (Jamaica Constitution 2006).

تصف الفقرات التالية الخصائص المتعارف عليها في الأنظمة الديمقراطية في العالم (برلمان يتمتع بالقدرة ـ هيئة تنفيذية مسؤولة أمام البرلمان ـ انتخابات يتنافس فيها مرشحون ـ سلطة قضائية مستقلة بشكل رسمي)، وعلى الرغم من كونها مستعمرة بريطانية سابقة، فقد برزت جامايكا كمثال لديمقراطية صغيرة (Sheller 2000)، ومازالت تحتل مكانها اليوم بين عموم الديمقراطيات البرلمانية (مع شبهها للعديد من المستعمرات البريطانية السابقة)، ويتمثّل هذا بوجود سلطة تنفيذية أساسية يتولاّها رسمياً حاكم عام ممثّل للتاج البريطاني ومعيَّن من قِبَلِه. وحسب الوثائق، على الأقل، تبدو جامايكا ديمقراطية إلى حدٍّ ما.

وتعود دار الحرية إلى إثارة بعض الشكوك، صحيح أن تقرير 2005 عن هذا البلد (المستند إلى أدائه خلال العام السابق) قد لاحظ «أن مواطني جامايكا يستطيعون تغيير حكوماتهم بالأسلوب الديمقراطي» (Freedom House Jamaica 2005)، وأعطى جامايكا

نقطتين (مرتفع جداً) للحقوق السياسية فيها و3 نقاط (مرتفع) للحريات المدنية فيها، ووصفها بـ «البلد الحر»، ولكنه ألصق في هذا التقرير سهماً متجهاً نحو الأسفل، إلى تلك التقييمات، وبدأ يصف سجله عن العام الماضي بالعبارات التالية:

بقيت جامايكا تعاني تفشّي الجريمة ومستويات عالية من البطالة وقلة استثماراتها في تطوير المجتمع في 2004، وكان الشاهد على فشل حكومتها في مدّ سلطة القانون كاملة إلى قوى الشرطة عندها، هو عجزها القياسي عن النجاح، ولمدة خمس سنوات، في ملاحقة أي من الضباط بتهم القتل من دون أحكام قضائية، رغم أن هذه القوى سجلت إحدى أعلى نسب القتل في العالم. وفي الوقت نفسه كانت سلسلة من الخلافات تدمّر حزب المعارضة الرئيس في البلاد (Freedom House Jamaica 2005).

وتابع التقرير وصفه للاحتيال في الانتخابات، وانتشار العنف ضد النساء، واضطهاد الشرطة للمثليين (من لواطيين وسحاقيات)، والعصابات ذات الارتباطات السياسية، وارتفاع الأعمال الإجرامية (criminality) الناتج عن أهمية جامايكا كنقطة عبور للكوكائين في طريقه إلى الولايات المتحدة (انظر أيضاً: Amnesty International 2001, Human Rights Watch 2004). وكانت الأعمال التجارية في جامايكا تعاني هي أيضاً تسلّط الابتزاز وجرائم حيازة العقارات على نطاق واسع، حيث كشف تقرير أجرته الأمم المتحدة في 2002 حول أربعمائة شركة جامايكية، أن ثلثي تلك الشركات وقعت ضحية لواحدة على الأقل من تلك الجرائم في 2001، كما كانت الشركات الأصغر تعاني أكثر من الكبريات من عمليات الابتزاز والاحتيال والسرقة والسطو والحرق المتعمّد (World Bank 2004: 89-90).

إذا كانت المواصفات تنطبق على جامايكا كديمقراطية، فإنّها، بالتأكيد تُعدّ ديمقراطية مضطربة.

كيف لنا أن نقرر ما إذا كانت كازاخستان، أو جامايكا، أو أي دولة أخرى لها صفة الديمقراطية؟ يبدو هذا السؤال بريئاً، إلا أن له نتائج خطيرة، إذ يتوقف عليه الوضع السياسي لأنظمة الحكم في جميع أنحاء العالم، ونوعية حياة الناس ضمن تلك الأنظمة، وشرحنا لعملية إقامة الديمقراطية.

1 ـ **الوضع السياسي**: بعيداً عن تقييمات دار الحرية، يتوجب على ممارسي السلطة من المشارب كافة أن يعرفوا ما إذا كانوا أمام ديمقراطيات أو أمام أشكال أخرى من أنظمة الحكم، فقرنان من الخبرة في ممارسة السياسة العالمية لا شك ستُعلِمهم أن الديمقراطيات نظام مختلف عن باقي الأنظمة، فهي تلبي، أو تحنث بالالتزامات بشكل مختلف، وتخوض الحروب بشكل مختلف، وترد على التدخلات الأجنبية بشكل مختلف... إلخ. ولا بد لهذه الاختلافات من أن تؤثّر، وهي فعلاً كذلك، في العلاقات الدولية: في كيفية تشكُّل الأحلاف، ومَن يخوض الحرب ضد مَن، وأي البلدان توظِّف أموالاً أجنبية أو قروضاً ضخمة... إلخ.

2 ـ **نوعية الحياة**: الديمقراطية خيرٌ في ذاتها، لأنها إلى حدّ ما تعطي القدرة لجميع السكان في تقرير مصيرهم. وبصورة عامة، هي تخلِّص الناس العاديين من الطغيان والأذى اللذين يسودان معظم أنظمة الحكم السياسية، إضافة إلى أنها في أغلب الأحوال توفر ظروف حياة أفضل، على الأقل حين يتعلق الأمر بالتعليم والعناية الصحية والحماية القانونية.

3 ـ **التفسير**: ومع أن الديمقراطية لا تحصل إلاّ في ظل أحوال اجتماعية نادرة، إلا أن لها آثاراً عميقة على حياة المواطنين، فكيف لنا أن نحدد ونشرح كلاًّ من نشوء الديمقراطية ووقعها على حياة الجماعة؟ وإذا ما عرف الناس الديمقراطية وإقامتها بشكل خاطئ

فإنهم سوف يفسدون العلاقات الدولية ويُربِكون تفسيرها، وبذلك يقللون الفرص أمام الناس لتحقيق حياة أفضل.

إن هذا الكتاب الذي بين يديك، والذي شرعتَ في قراءته، يولي اهتماماً أكبر للمسألة الثالثة أكثر مما يكرسه للاثنتين الأوليين. ومع أنه يولي بعض الاهتمام للعلاقات الدولية ويعالج التأثير الجوهري للديمقراطية في هذا السياق، إلا أنه يركز على وصفها وتفسيرها: كيف ولماذا تنشأ الديمقراطيات؟ ولماذا تختفي أحياناً؟ وبشكلٍ أعمّ: ما الذي يجعل دولاً بأكملها تتحول إلى الديمقراطية أو تطيح بها؟ وبإدخالنا العالم بأكمله وقسماً كبيراً من تاريخ البشر في نطاق دراستها، فإن هذا الكتاب يقدم تحليلاً منهجياً للأساليب التي تنشئ أنظمة الحكم الديمقراطية، كما يهدف إلى تفسير التنوع والتغير في مدى الديمقراطية وطابعها على مجموعات واسعة من تجارب البشر ومعاناتهم، ويتساءل عما يحدثه هذان المدى والطابع في نوعية الحياة لعموم الناس. إنه يتطلع إلى الديمقراطية بكل جد واهتمام.

تعاريف الديمقراطية

لكي ندرس الديمقراطية بشكل جدي يجب أن نعرف عما نتكلم، وكي نحدد تعريفاً لها من المهم أن نحاول خاصة ـ كما نفعل هنا ـ أن نصف ونفسر التنوع والتغير في مدى الديمقراطية وطابعها، فدارسو الديمقراطية وإقامتها عموماً يختارون، ضمنياً أو علانية، من بين تعاريف أربعة رئيسية: الدستورية (constitutional)، الجوهرية (substantive)، والإجرائية (procedural)، أو ذات التوجه العملياتي (process-oriented) (Andrews and Chapman 1995, Collier and Levitsky 1997, Held 1996, Inkeles 1991, O'Donnell 1999, Ortega Ortiz 2001, Schmitter and Karl 1991) فـ «المقاربة الدستورية» تركز على القوانين التي يسنّها نظام الحكم حول الأنشطة السياسية، وهكذا

نستطيع أن نستعرض التاريخ ونميز فروقاً بين أنظمة حكم الأقلية ذات المنافع الخاصة وأنظمة الحكم الجمهوري وعدة أنظمة أخرى، عبر المقابلة بين تنظيماتها القانونية، إضافة إلى أننا، في الديمقراطيات، نستطيع أن نميز بين ملكيات دستورية، وأنظمة رئاسية، وتنظيمات برلمانية، إلى أنواع أخرى منها، كالاتحادية، المختلفة عن الوحدوية. وللمعايير الدستورية فوائد عديدة في المقارنات التاريخية الواسعة، وخاصة شفافية الصيغ الدستورية النسبية. على كل حال، وكما يظهر من حالتَيْ كازاخستان وجامايكا، فإن التناقضات الواسعة بين المبادئ المعلنة والممارسات اليومية غالباً ما تجعل من الدساتير وسائل للتضليل.

وتركز مقاربات الحقوق الأساسية على الظروف الحياتية والسياسية التي يسعى نظام حكم ما إلى تعزيزها: هل يعزز هذا النظام رخاء الناس، وحريتهم الفردية، وأمنهم، والعدالة لهم، والمساواة الاجتماعية بينهم، والمشاورات العامة معهم، والحل السلمي لنزاعاتهم؟ إذا كان كذلك، فقد نرغب في اعتباره ديمقراطياً بصرف النظر عما في دستوره من عبارات. وعلى كل حال، ستواجهنا فوراً من خطة في التعريف كهذه عقبتان:

أولاً، كيف نتعامل مع المفاضلة بين هذه المبادئ الجديرة كلها بالاحترام؟ فمثلاً إذا كان نظام حكم ما فقيراً مدقعاً ولكن مواطنيه يتمتعون بالمساواة في خطوطها العريضة، فهل نعتبره أكثر ديمقراطية من نظام حكم أقرب إلى الازدهار ولكنه على مسافة بعيدة من المساواة؟

وثانياً، إن التركيز على النتائج الممكنة للسياسة يقطع الطريق على أي محاولة لمعرفة ما إذا كان بعض الأنظمة السياسية ـ بما فيها الديمقراطية ـ تعزز النتائج الأساسية المرغوبة أكثر من أنظمة سياسية

أخرى، فماذا لو أردنا فعلاً أن نعرف تحت أي ظروف، وكيف تعزز أنظمة الحكم للناس أموراً مثل: الرخاء، والحريات الفردية، والأمن، والعدالة، والمساواة الاجتماعية، والمشاورات العامة معهم، وحل المنازعات بينهم سلمياً؟ وسوف نناقش بصورة معمقة في ما بعد كيف يؤثر نظام الحكم - إذا كان ديمقراطياً - في نوعية الحياة العامة والخاصة.

ويختار أنصار التعاريف الإجرائية مجموعة ضيقة من الممارسات السلطوية ليحددوا في ضوئها ما إذا كان نظام حكم ما يمكن أن يوصف بالديمقراطي أو لا. ويحصر معظم دارسي هٰذه الإجراءات اهتمامهم بالانتخابات، ويتساءلون عما إذا كانت الانتخابات التي تقوم على تنافس حقيقي وتضم عدداً كبيراً من المواطنين تؤدي إلى تغيير في الرجال والسياسة، ويرفضونها - إذا ما بقيت مزيفة وتخلو من المنافسة وتستخدم كمناسبة لسحق معارضي الحكومة، كما في كازاخستان - يرفضونها كمعايير للديمقراطية. ولكن إذا هي أحدثت فعلاً تغييرات بارزة في الحكومة، فإنها تؤشر إلى حضور الديمقراطية إجرائياً (يستطيع أحدنا من حيث المبدأ أن يضيف أو يستبدل إجراءات استشارية أخرى، مثل: الاستفتاءات، الإقالة، التقدم باستدعاءات، وحتى إجراء اقتراعات حول معرفة الآراء، إلا أن المحللين الإجرائيين في التطبيق يركزون بصورة واسعة على الانتخابات).

وتضم تقييمات دار الحرية بعض الآراء الأساسية عن المدى الذي يتمتع به مواطنو بلد ما بالحقوق السياسية والحريات المدنية، غير أنه عندما يتعلق الأمر بالحكم على بلد ما بأنه يقوم على «ديمقراطية عن طريق الانتخابات»، فإن دار الحرية تبحث بصورة رئيسة عن العناصر الإجرائية:

1 ـ نظام سياسي تنافسي يضم عدة أحزاب.

2 ـ حق الانتخاب لجميع المواطنين البالغين (باستثناءات تخص القيود التي قد تفرضها الدول قانونياً على المواطنين لارتكابهم جرائم).

3 ـ انتخابات منتظمة تنافسية تجري في أجواء الاقتراع السري، مع حفاظ معقول على أمن المقترعين، وانتفاء وجود تزوير واسع للأصوات، ويؤدي إلى نتائج لا تمثل إرادة الجماهير.

4 ـ الإمكانية الواضحة لوصول الأحزاب السياسية الرئيسية إلى جمهور الناخبين من خلال الإعلام والحملات السياسية العلنية (Piano and Puddington 2004: 716).

وبناءً على هذه المعايير، فإن كازاخستان في عام 2004 فشلت في التأهّل إجرائياً كديمقراطية ناجمة عن انتخابات، بينما حازت جامايكا على درجة النجاح، رغم اعتداءاتها على الحريات الديمقراطية. هنا، إذاً، مكمن الخلل في التعريفات الإجرائية للديمقراطية، إقامة الديمقراطية، والإطاحة بها، التي رغم ملاءمتها الجازمة، فإنها تعمل ضمن مفهوم دقيق جداً للعمليات السياسية المتضمَّنة.

المقاربات ذات التوجه العملياتي (process-oriented) للديمقراطية تختلف بشكل واضح عن المقاربات الدستورية والأساسية والإجرائية، فهي تعيِّن حدّاً أدنى لعمليات يجب أن تعمل باستمرار لكي يمكن وصفها بالديمقراطية، ففي تصريح كلاسيكي تقليدي اشترط روبرت داهل (Robert Dahl) خمسة معايير ذات توجه عملياتي للديمقراطية، فتحدث أولاً عن كيفية عملها في جمعية تطوّعية حرّة (voluntary association)، واقترح:

المشاركة الفعالة: قبل أن تتبنى هذه الجمعية سياسة ما، يجب أن يكون لدى جميع أعضائها فرص متساوية وفعالة لعرض آرائهم حول ما يجب أن تكون عليه سياسة الجماعة على الأعضاء الآخرين.

المساواة في حق التصويت: حين يحين الوقت لاتخاذ قرار نهائي بشأن سياسة الجمعية، يجب أن يتساوى جميع الأعضاء في الفرص الممنوحة لهم للتصويت، ويجب اعتبار جميع الأصوات متساوية.

التفهم المستنير: وضمن حدود معقولة من حيث الوقت، يجب أن تفتح أمام كل عضو الفرص المتساوية والفعالة للاطلاع على السياسات البديلة ذات الصلة ونتائجها المحتملة.

تنظيم جدول الأعمال: يجب أن يمنح الأعضاء الفرصة الخاصة ليقرروا كيفية تنظيم جدول الأعمال، وتحديد موادّه إذا أرادوا، وبذلك لا تغلق العملية الديمقراطية التي تتطلبها المعايير الثلاثة السابقة، فسياسات الجماعة منفتحة دائماً على التغيير من قِبَل الأعضاء، إذا اختاروا ذلك.

شمول البالغين: يجب على جميع المقيمين الدائمين من البالغين، أو معظمهم، في جميع الأحوال، أن يكون لهم الحقوق الكاملة للمواطنين التي تتضمنها المعايير الأربعة الأولى. وقبل القرن العشرين لم يكن هذا المعيار مقبولاً لدى معظم أنصار الديمقراطية (Dahl 1998: 37-38).

ومما يدعو إلى السخرية أن المعيار الأخير (شمول البالغين) يستبعد كثيراً من الحالات التي اعتبرها فلاسفة السياسة نماذج تاريخية هائلة للديمقراطية: أشكال الحكم اليونانية والرومانية، جمعيات الفايكنغ، مجالس القرى، وبعض دول المدن. كل هذه الأشكال بَنَتْ مداولاتها على استبعاد النساء والعبيد والفقراء المعوزين بشكل بارز وعلى نطاق واسع، والأقنان والمعوزين. أما شمول جميع (أو معظم) البالغين فيحصر الديمقراطية السياسية أساساً في القرون القليلة الأخيرة.

لاحظوا كيف أن معايير داهل تختلف عن المعايير الدستورية والأساسية والإجرائية للديمقراطية. ورغم أن بعضاً منا ممن حضروا

لقاءات لا حصر لها للجمعيات التطوعية الحرة يمكنه أن يتصور بسهولة القوانين الداخلية لمثل هذه الجمعيات، فإن داهل نفسه لا يحدد أشكالاً أو شروطاً دستورية، فهو يتجنّب بعناية إدخال شروط اجتماعية أو نتائج في تعريف الديمقراطية، وحتى «الاستيعاب المستنير» يشير إلى الخبرة ضمن التنظيم، وليس إلى شروط أساسية أو نتائج. وأخيراً، فإن معايير داهل تتضمن فعلاً إجراء مساواة الأصوات مع تعدادها، ولكن القائمة بمجملها تصف كيفية عمل الجمعية، وليس الأساليب المتبعة في الوصول إلى أهدافها، وهي تصف مجموعة متداخلة من العمليات السياسية.

عندما ينتقل داهل من الجمعيات المحلية إلى أنظمة الحكم القومية، فإنه يبقى على منظوره ذي التوجه العملياتي، ولكنه يتحول إلى الحديث عن المؤسسات، فالمؤسسات من وجهة نظره تتألف من ممارسات لها صفة الدوام. ويحتوي نظام الحكم الذي يطلق داهل عليه اسم «الديمقراطية متعددة الرؤساء» (polyarchal democracy) ست مؤسسات متميزة: موظفين منتخبين، انتخابات حرة وعادلة ومتكررة، حرية التعبير، مصادر بديلة للمعلومات، حكم ذاتي جماعي، ومواطَنة شاملة (Dahl 1998: 85, Dahl 2005: 188-189). ومرة أخرى، تظهر على القائمة طريقة التصويت، غير أننا إذا نظرنا إليها مجتمعة فإن معايير داهل للديمقراطية المتعددة الرؤساء تصف طريقة فاعلة وسلسلة من التفاعلات المنتظمة بين المواطنين والموظفين، وهذه تتجاوز كثيراً المعايير الإجرائية المعتادة.

ومع ذلك، هناك صعوبة كامنة، إذ إن داهل يقدم لنا أساساً قائمة جامدة تتألف من «نعم» و«لا»: فإذا كان نظام الحكم يدير كل المؤسسات الست، فإنه يعتبر ديمقراطية. وفي إحصاء سنوي لمعرفة أيّ من أنظمة الحكم ديمقراطي وأيّها غير ديمقراطي، فإن مثل هذه

المقارنة يمكن أن تفي بالغرض، حتى ولو أثار النقاد التساؤلات حول ما إذا كانت الانتخابات في أماكن مثل جامايكا حرة وعادلة. وعلى كل حال، لنفترض أننا نريد استخدام المعايير ذات التوجه العملياتي بمزيد من التفاؤل والطموح، فنحن لا نريد فقط أن ننظر إلى البيت الديمقراطي في لحظة وحيدة من الزمن. ولكننا، بدلاً من ذلك، نريد أن نقوم بأمرين محرجين آخرين: **أولاً**، مقارنة أنظمة الحكم واعتبار مدى ديمقراطيتها، **ثانياً**، متابعة أنظمة حكم معينة خلال الزمن، لملاحظة متى وكيف تصبح، أكثر أو أقل، ديمقراطية.

وبما يشبه تقديرات دار الحرية للحقوق السياسية النسبية والحريات المدنية، نستطيع أن نسأل منطقياً ما إذا كانت بعض أنظمة الحكم تصنّف أعلى أو أدنى من غيرها، لنرى فقط ما إذا كانت تلك التصنيفات تتضايف مع عناصر أخرى، مثل الثروة القومية، وعدد السكان، وحداثة الحيازة على الاستقلال أو الموقع الجغرافي. وإذا أردنا إنعام النظر في أسباب إقامة الديمقراطية أو إطاحتها وآثارها، فليس أمامنا خيار إلا أن نعتبرها عمليات مستمرة أكثر من كونها خطوات بسيطة لاجتياز عتبة الدخول في اتجاه أو آخر. وباختصار: من أجل إجراء المقارنة والتفسير يجب أن ننتقل من قائمة الاختبار بنعم أو لا إلى قائمة المتحولات الحاسمة.

إن معظم معايير داهل للمؤسسات الديمقراطية (موظفون منتخبون، انتخابات حرة وعادلة ومتكررة، حرية التعبير، مصادر بديلة للمعلومات، حكم ذاتي جماعي، ومواطَنة شاملة) لا تستجيب بيسرٍ للمقارنة والتفسير. ونستطيع طبعاً، أن نسأل عن كيف تكون الانتخابات متكررة وحرة وعادلة. . . وهكذا إلى آخر القائمة، ولكننا كلما أجرينا هذا التساؤل لاحظنا عائقين أمام معايير داهل عندما نعالج العمل الذي بين أيدينا:

1 ـ إنها معاً تصف حزمة دنيا من المؤسسات الديمقراطية وليس مجموعة متحولات مستمرة، فهي لا تساعدنا كثيراً إذا كنا نتساءل ما إذا كانت كندا أكثر ديمقراطيةً من الولايات المتحدة، أو ما إذا أصبحت الولايات المتحدة أقل ديمقراطية في السنة الماضية.

2 ـ إن كلاًّ منها يعمل ضمن حدود واضحة، وتتناقض مع بعضها حين تتجاوز تلك الحدود، وسوف تضطر الديمقراطيات القائمة غالباً إلى فض النزاع بين هذه النزاعات العميقة، مثلاً بين حرية التعبير والحكم الذاتي الجماعي، فهل على الديمقراطية أن تكمّ أفواه منظمات حقوق الحيوان لأنها تدعو إلى التهجم على الجمعيات التي تجري استعراضات للكلاب أو تؤيد إجراء التجارب على الحيوانات؟

وبالإضافة إلى ذلك، فإن استقلالية الجمعيات النخبوية، أو العرقية، أو الجنسية، أو المروجة لكراهية الآخرين، تدمِّر بشكل دائم شمولية المواطَنة، فهل يجب على الديمقراطية أن تسمح لمجموعات الضغط ذات التمويل الجيد أن تدفع إلى سَنّ قوانين مضادة للمهاجرين من خلال القدرة التشريعية؟ ولكي نغوص في المقارنات والتفسيرات، علينا أن نعدّل في معايير داهل في الوقت الذي نبقى فيه مخلصين إلى روحها ذات التوجه العملياتي.

عناصر الديمقراطية، إقامة الديمقراطية، وإطاحتها

كيف لنا أن نمضي قدماً؟ فقبل أن نحدد المعايير الخاصة ذات التوجه العملياتي للديمقراطية وإقامتها والإطاحة بها، دعونا نوضح ما علينا أن نفسره، يساعدنا على ذلك تبسيط الأمور بشكل جدي، ثم نعود لاحقاً إلى التعقيدات التي تجاهلناها عندما تعرضنا للمسألة في البداية. دعونا نتبيَّنْ أفكاراً ثلاثاً بسيطة:

أولاً، نبدأ بالدولة، أو المنظمة التي تسيطر على المراكز الرئيسية لوسائل القمع ضمن قطر مادي، وتمارس سيادتها في بعض النواحي على سائر المنظمات التي تعمل ضمن القطر نفسه، وتتلقى الاعتراف بتلك السيادة من منظمات أخرى، ومنها الدول خارج منطقتنا. وهنا تبدأ رؤية التعقيدات: ماذا بالنسبة إلى أنظمة الحكم الفدرالي، والحروب الأهلية، والمعاقل التي يسيطر عليها أمراء الحروب، والأحزاب المتنافسة ضمن الدولة؟ ومع ذلك، ومؤقتاً، نستطيع أن نطرح مسألة الديمقراطية بوضوح أكبر إذا افترضنا وجود دولة واحدة متحدة إلى حدّ ما.

وثانياً، نحن نحشد كل من يعيش تحت سلطان هذه الدولة في كتلة شاملة هي: صنف المواطنين. ومرة ثانية، سرعان ما تخطر ببالنا التعقيدات: ماذا بشأن السيّاح، والشركات العابرة للقارات، وأعضاء الاقتصاد السري، والمغتربين؟ وسوف أشير سريعاً إلى أن معظم أنظمة الحكم في التاريخ لم توجَد المواطَنة لديها بمعناها الكامل، الأمر الذي كان له دوره الحاسم في الديمقراطية، فمن أجل أن نبدأ نقول: إن مما يوضح ما نرغب في تفسيره هو أن نعتبر كلَّ من يعيش في ظل سلطة دولةٍ ما مواطناً لدى تلك الدولة، عندها ستكون الديمقراطية نوعاً معيناً من العلاقات بين الدول والمواطنين فيها، وستكون إقامة الديمقراطية والإطاحة بها عبارة عن التبدلات في تلك الأنواع من العلاقات.

مبادئ داهل تنطوي أصلاً على مثل هذه الخطوة، وحتى استقلال الجمعيات وحريتها، على سبيل المثال، يتوقفان على دعم الدولة حقَّ الجمعيات في الوجود، وليس مجرد وجود العديد العديد من الجمعيات. والآن، دعونا نطلق على مجموعة العلاقات بين الدول والمواطنين مصطلح «نظام الحكم»، مع الأخذ في الاعتبار أننا

في ما بعد سوف نعقّد تلك الفكرة بإدخالنا العلاقات بين الفاعليات السياسية الرئيسية (الأحزاب، الهيئات، نقابات العمال، المجموعات الإثنية المنظمة، شبكات حماية الزبائن، أمراء الحرب... وغيرها) في أنظمة الحكم أيضاً.

وفي هذه الأثناء، لاحظ أن الخطوة الثانية تتناقض مع فكرة عامة وواسعة الانتشار (تبدو للوهلة الأولى مستساغة)، وهي القائلة بأنه لو اتفق القائمون على السلطة حالياً على الطريقة التي يريدون لنظام الحكم أن يسلكها، فإنهم يستطيعون أن يقرروا بأن الديمقراطية هي بديل الأفضل والأكثر جاذبية - والأقل رفضاً - من الأنظمة السياسية البديلة القائمة حالياً. من وجهة النظر هذه، فإن العمال والفلاحين والأقليات وسائر المواطنين قد يسببون مشاكل تكفي لإحداث تنازلات بشأن التمثيل النيابي أو تمثيل أقل وطأة على عناصر النخبة من الاستمرار في القمع، إلا أن المواطنين بشكل عام يقومون بدور هامشي فقط في رسم الصورة الفعلية للسياسة الديمقراطية، ومثل هذا المنظور يستدعي سياسة تصدير الديمقراطية من الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي، بعرض صفقات جذابة مع القادة الوطنيين أو المحليين، أو - بهذا الخصوص - إرغام القادة على تبنّي المؤسسات الديمقراطية. وخلافاً لذلك، فإن تفسيرات هذا الكتاب لإقامة الديمقراطية (وللإطاحة بها أيضاً) تتركز على الصراع بين الدولة والمواطنين، فحتى قوة الاحتلال العسكرية، مثل الحلفاء الغربيين في اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، يجب أن تتفاوض بشكل مكثّف مع المواطنين لإقامة نظام حكم ديمقراطي جديد في الأماكن التي كان يحكمها أصحاب السلطة سابقاً.

وثالثاً، دعونا نضيّق من مدى تحليلنا للسياسة العامة، فلا يشمل الصفقات جميعها - شخصية كانت أم عامة - بين الدول والمواطنين،

ما عدا تلك التي تتعلق بقدرة أو أداء الدولة بشكل واضح. فالسياسة العامة تشمل: الانتخابات، تسجيل أسماء الناخبين، الأنشطة التشريعية، منح التراخيص والبراءات، جباية الضرائب، الخدمة العسكرية الإلزامية، طلب فئات من المواطنين معاشات تقاعدية. . . والعديد من الصفقات الأخرى التي تكون الدول أطرافاً فيها، كما تشمل النزاعات الجماعية، على هيئة انقلابات وثورات وحركات اجتماعية وحروب أهلية، غير أنها تستثني معظم أشكال التفاعل الشخصي بين المواطنين، أو بين موظّفي الدولة، أو بين موظّفي الدولة والمواطنين. بعض السياسات العامة تتألف من استشارة المواطنين حول آرائهم واحتياجاتهم ومطالبهم، وتشمل هذه الاستشارة أي وسيلة عامة يمكن أن يتوسّلها المواطنون ليعبروا عن رغباتهم الجماعية بشأن موظّفي الدولة وسياساتها.

في أنظمة الحكم الديمقراطية نسبياً، من المؤكد أن الانتخابات التنافسية تفسح المجال أمام المواطنين للإدلاء بآرائهم، ولكن محاولات التأثير على القرار، وتقديم العرائض والاستفتاءات، والحركات الاجتماعية، واستطلاعات الرأي. . . كلها لها فعلها أيضاً، وهذه المرة تتضح التعقيدات الضائعة: الرشاوى وحلقات أرباب العمل والأتباع والمحاباة لأفراد المناطق الانتخابية والمريدين وعلاقات القرابة بين الموظفين. . . وغيرها من الظواهر المماثلة، كلها تحيط الحدود بين المصالح العامة والخاصة بالغموض. وأكثر من ذلك، إننا نكتشف سريعاً أننا لا نستطيع أن نشرح السياسة العامة بالتركيز على العلاقة بين المواطن والدولة فقط، ولكن علينا أيضاً أن ندقق في التحالفات والمنافسات والمواجهات بين الأطراف السياسية الرئيسية خارج أجهزة الدولة. وسوف أصرّ لاحقاً على أن أشكال السلطة التي لا تتبع الدولة لها تأثيرها القوي في إمكانية إقامة

الديمقراطية. ونستطيع مرة أخرى أن نولي اهتمامنا إلى التعقيدات بمجرد أن نضع المشكلة تحت سيطرتنا، أما الآن، فإننا نُنعم النظر في التفاعلات السياسية العامة بين الدول والمواطنين من أجل الوقوف على علامات الديمقراطية، وإقامتها، وإطاحتها.

ما الذي نبحث عنه في هذه التفاعلات؟ يمكن أن يرشدنا إلى ذلك إجراء بسيط آخر، فبتقدير درجة ترسُّخ الديمقراطية نستطيع أن نخمّن مدى تصرف الدولة والتزامها بحاجات المواطنين التي يطلبونها، فبقياس مدى تقدم الديمقراطية وإقامتها والإطاحة بها، نخمّن المدى الذي بلغه ذلك الالتزام أو تراجَعَ عنه، وبفعلنا هذا نستبعد البدائل الهامة في نظرية الديمقراطية، فلا نسأل ما إذا كانت الدولة تعزز الرخاء لمواطنيها، أو ما إذا كانت تتصرف وفقاً لقوانينها هي، أو حتى ما إذا كان العاديون من الناس يسيطرون على أدوات السلطة السياسية (ونستطيع، في ما بعد، طبعاً أن نسأل ما إذا كانت إقامة الديمقراطية بهذا المفهوم تعزز الرخاء للشعب، وتستلزم حكم القانون، أو تعتمد على تفويض المواطنين المباشر لها).

إن تقدير التزام التطابق بين سلوك الدولة والمطالب المعلنة للمواطنين يشتمل بالضرورة على أربعة تقديرات أخرى: إلى أي حد تدخل حاجات المواطنين التي يعبّرون عنها في مجال السياسة؟ وكيف تعالج الفئات المختلفة والمتساوية أمام القانون ترجمة مطالبها إلى سلوك تتخذه الدولة؟ وإلى أي حدّ يلقى التعبير عن المطالب نفسها رعاية الدولة السياسية وحمايتها؟ وإلى أي مدى يلتزم كلا الطرفين، المواطنون والدولة، بعملية ترجمة تلك المطالب؟ لنسمِّ هذه العناصر «الاتساع» و«المساواة» و«الحماية» [حماية الدولة] و«المشاورات ذات الالتزام المتبادل».

ومن هذا المنظور المبسط، الذي يفيد أن النظام يكون

ديمقراطياً بمقدار ما تُظهر العلاقات السياسية بين الدولة ومواطنيها أن المشاورات بينهما واسعة ومتساوية ومحميّة وذات التزام متبادل، فإقامة الديمقراطية تعني الحركة التي تهدف إلى إنشاء مشاورات أكثر اتساعاً، أكثر مساواة، أكثر حماية، وأكثر التزاماً متبادلاً. من الواضح إذاً، أن الإطاحة بالديمقراطية تعني الحركة الهادفة إلى إنشاء مشاورات أضيق، وأقل مساواة، وأقل حماية، وذات مشاورات متبادلة أقل. ففي ألمانيا، نستطيع أن نقول وبشكل معقول إن تشكُّل جمهورية فيمار على أنقاض الإمبراطورية الألمانية بعد الحرب العالمية الأولى أدخل قدراً من الديمقراطية، في حين دفع استيلاء هتلر على السلطة عام 1933 البلاد بقسوة إلى العودة إلى اللاديمقراطية. وفي اليابان نستطيع بصورة معقولة أيضاً اعتبار بناء قدرة الدولة عسكرياً خلال ثلاثينيات القرن العشرين فترة إطاحة بالديمقراطية، بينما نعتبر فترة فتح الحلفاء البلاد واحتلالها وإعادة البناء كبداية لإقامة الديمقراطية.

إن الاصطلاحات المذكورة، وهي: «واسعة»، «متساوية»، «محمية»، و«ذات التزام متبادل»، تحدد أربعة أبعاد مستقلة جزئياً لتنوّع أنظمة الحكم. وإليكم الأوصاف بالخطوط العريضة للأبعاد الأربعة:

1 ـ الاتساع: يبدأ من قسم صغير من السكان يتمتع بحقوق واسعة مع بقية من السكان مستبعدة إلى حد كبير من السياسية العامة، ليصل إلى إشراك واسع للسكان في السياسة تحت سلطة الدولة (فعلى الحد الأقصى يكون لكل أسرة علاقتها المميزة مع الدولة، ولكن لبعض الأسر فقط حقوق المواطَنة الكاملة، أما في الحد المقابل، فينتمي جميع المواطنين البالغين إلى الزمرة المتجانسة نفسها من المواطَنة).

2 ـ المساواة: تبدأ من انعدام هائل للمساواة بين وضمن طبقات المواطنين إلى المساواة الشاملة في كلا الاعتبارين (ففي الحد الأقصى تقع الطبقات الإثنية ضمن نظام مراتب محدد جيداً ينطوي على حقوق والتزامات شديدة البعد عن المساواة، أما في الحد المقابل، فليس للإثنية علاقة واضحة بالحقوق السياسية أو الالتزامات، وتسود حقوق المساواة إلى حد كبير بين أهل البلاد والمواطنين الذين اكتسبوا الجنسية).

وتشكل المستويات العالية من الاتساع والمساواة مع بعضها مظاهرَ حاسمة من المواطَنة: فعوضاً عن خليط من العلاقات المتحولة مع الدولة تستند إلى أشكال من العضوية في مجموعات خاصة، فإن جميع المواطنين يقعون ضمن عدد محدود من الطبقات عند حد واحد فقط، يحتفظ أعضاؤه بحقوق والتزامات متماثلة في تفاعلهم مع الدولة. وبحد ذاته، لا يشكل الاتساع والمساواة الديمقراطية، فلقد فرضت أنظمة الحكم الفاشية غالباً أنماطاً غير ديمقراطية من أعلى طبقات المجتمع إلى أسفلها. ولكن بالاشتراك مع الحماية والمشاورات ذات الالتزام المتبادل يتصف الاتساع والمساواة بكونهما مركّبين أساسيين للديمقراطية.

3 ـ الحماية: تتراوح من الحماية القليلة إلى الحماية الكبيرة من جور الدولة (ففي الحد الأقصى، يستخدم عملاء الدولة سلطتهم دائماً لمعاقبة خصومهم الشخصيين ومكافأة أصدقائهم، وفي الحد المقابل، يتمتع جميع المواطنين بالعمليات الشعبية الواضحة للعيان).

4 ـ مشاورات الالتزام المتبادل: تتراوح من غير ملزمة و/ أو بعيدة عن التماثل إلى الالتزام المتبادل (ففي الحد الأقصى، على الساعين وراء الحصول على المنفعة من الدولة أن يقدموا الرشاوى، ويتملقوا ويهددوا، أو يوسِّطوا نفوذ فريق ثالث، للحصول على أي شيء على الإطلاق، وفي الحد المقابل، يلتزم عملاء الدولة رغماً

عنهم وبكل وضوح بتقديم المنافع حسب الطبقة التي ينتمي إليها المستفيد).

وتتصف حركة نظام حكمٍ ما تهدف إلى تحقيق الحدود القصوى من الأبعاد الأربعة، بإقامة الدّيمقراطية، بينما تتصف الحركة الهادفة إلى تحقيق الحدود الدنيا بإطاحة الديمقراطية. فعندما وضعت دار الحرية أسهماً متجهة نحو الأسفل في تقييماتها للحقوق السياسية والحريات المدنية في جامايكا لعام 2004، كانت تطلق تحذيراً بأن جامايكا كانت تخاطر بانزلاقها إلى إطاحة الديمقراطية. وبحسب أبعادنا الأربعة، دعت دار الحرية إلى توجيه انتباه خاص إلى تضخم عدم المساواة وتراجع حماية الدولة في جامايكا.

وفي مناقشات لاحقة سوف نركز أحياناً على الاتساع والمساواة وحماية الدولة والمشاورات الملزمة المتبادلة كلّ على حدة، فالتحليلات الخاصة بالمواطَنة، على سبيل المثال، سوف تركز بطبيعة الحال على الاتساع والمساواة، ولكن في معظم الأوقات سوف نلخص معدل تموضع الأبعاد الأربعة كمتحول وحيد: درجة تحقيق الديمقراطية.

وكذلك، سوف نعامل إقامة الديمقراطية كمعدل حركة نحو الأعلى في الأبعاد الأربعة، والإطاحة بالديمقراطية كمعدل حركة نحو الأسفل في الأبعاد الأربعة. وهذه الإستراتيجية تسهّل التحليل كثيراً، وتستفيد من حقيقة أن تموضع أحد الأبعاد يتلازم عموماً مع تموضعات بُعد آخر، فأنظمة الحكم التي تقدم حماية كبيرة بشكل عامّ، تنشئ أيضاً طبقات عريضة من المواطَنة، أكثر من معاملتها كل شخص أو زمرة صغيرة من المواطنين بشكل مختلف.

قدرة الدولة وتنوع أنظمة الحكم

أغفلْتُ عمداً حتى الآن مظهراً هاماً من أنظمة الحكم: وهو قدرة الدولة على فرض قراراتها السياسية، فلا يمكن أي ديمقراطية

أن تنجح إذا كانت الدولة تعوزها القدرة على الإشراف على اتخاذ قراراتها الديمقراطية ووضع نتائجها موضع التطبيق. هذا المظهر هو أشد وضوحاً في موضوع الحماية، فالدول البالغة الضعف ربما تعلن عن حماية المواطنين من مضايقة عملائها، ولكن عند حدوث هذه المضايقة فعلاً لا تفعل شيئاً، أما الدول التي تتمتع بالقدرة الكبيرة، فإنها تجازف بعكس ذلك: أن يكون لاتخاذ القرارات من قبل عملاء الدولة الوزن الكافي ليطغى على المشاورات ذات الالتزام المتبادل بين الحكومة والمواطنين.

ولقد سبق أن دخلت قدرة الدولة مناقشاتنا بشكل غير مباشر، فعلى سبيل المثال، لن يكون لبعض الحقوق السياسية والحريات المدنية لدار الحرية أي معنى من دون الدعم المادي القوي من الدولة. ولكم أن تلاحظوا ما يلي:

علاقات عامة # مادة 3: هل تتوفر قوانين انتخاب عادلة، وفرص متساوية للحملات الانتخابية، والاقتراع العادل، وفرز نزيه لنتائج الاقتراع؟

علاقات عامة # مادة 4: هل يستطيع المقترعون أن يمنحوا قدرة فعلية لممثليهم المنتخبين في انتخابات حرة؟

قانون مدني ـ مادة # 5: هل يسود حكم القانون في الشؤون المدنية والجنائية؟ وهل يعتبر السكان متساوين أمام القانون؟ وهل تخضع عناصر الشرطة مباشرة للمراقبة المدنية؟

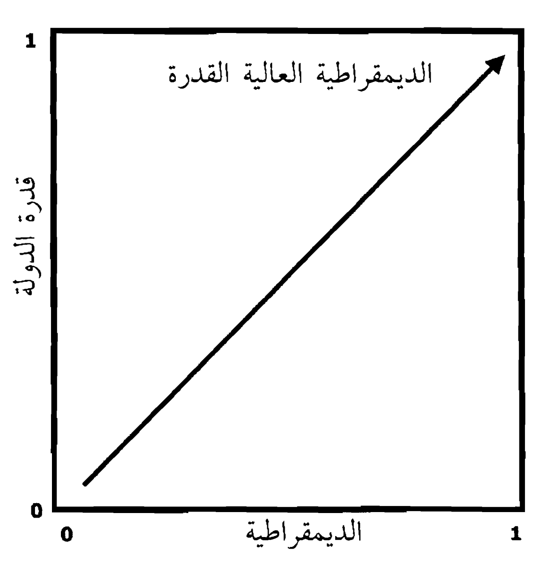
قانون مدني ـ مادة # 10: هل تُعتَبَر حقوق الملكية مصانة؟ وهل للمواطنين الحق في إقامة أعمال تجارية خاصة؟ هل تقع الأنشطة التجارية الخاصة بصورة غير أصولية تحت تأثير موظفي الحكومة أو قوات الأمن، أو الجريمة المنظمة؟ (Karatnycky 2000: 583-585).

ونلاحظ أن تقييمات دار الحرية تحاول إيجاد موقع متوسط بين القليل من قدرة الدولة والكثير منها، مع افتراضها ضمنياً بأن كليهما يعيق التمتع بالحقوق السياسية والحريات المدنية، وهذا افتراض حكماً بأن الحد الأقصى والحد الأدنى من قدرة الدولة كليهما يثبط الديمقراطية.

وتعني قدرة الدولة أن المدى الذي يذهب إليه عملاء الدولة في التدخل في مصادر الثروة غير الحكومية، والأنشطة، والعلاقات بين الناس يغير التوزيع القائم لهذه المصادر والأنشطة والعلاقات بين الناس، بالإضافة إلى العلاقات بين تلك التوزيعات (إن إعادة توزيع الثروة، على سبيل المثال، يتضمن حتماً ليس فقط إعادة توزيع الثروة على السكان بل تغيير العلاقة بين التوزيع الجغرافي للثروة وتوزيعها على السكان)، فطبقاً لهذا المعيار، عندما يتحرك عملاء الدولة في ظل نظام حكم يتمتع بقدرة عالية، فإن لتدخلهم تأثيراً كبيراً على ثروة السكان وأنشطتهم والعلاقات بينهم. أما في نظام الحكم ذي القدرة الضعيفة، فإن لعملاء الدولة تأثيراً أضيق مهما حاولوا تغيير الحال.

ولقد ألمحنا سابقاً إلى التنوع في قدرة الدولة في كازاخستان وجامايكا، ففي كازاخستان، كما في غيرها من دول الاتحاد السوفياتي المتفكك، انخفضت قدرة الدولة بشكل حادّ، خلا اضطرابات 1986 ـ 1991. ولكن بعد استقلال كازاخستان في (1991) سارع نزارباييف إلى الشروع في حملات تتصل بتوسيع قدرة الدولة وقدرته هو في الدولة. وسرعان ما شعر أرباب الأعمال الخاصة والصحافة المستقلة والجمعيات الخاصة بثقل تدخل الدولة الذي يزداد تسلطاً. أما جامايكا فتحركت في الاتجاه المعاكس، فقد أخذ مراقبو حقوق الإنسان يبدون قلقهم علانية بشأن فقدان دولة جامايكا سيطرتها على إدارة الشرطة الخاصة بها، هذا فضلاً عن العصابات

المسلحة ومهرّبي المخدرات. ولا تؤشر أي من الحالتين الحد الأقصى، ففي الحد الأعلى لقدرة دولته لا يظهر نزاربايف في كازاخستان شيئاً من القدرة على تحويل مصادر الثروة والأنشطة والعلاقات بين الناس التي تمارسها دولة الصين اليوم. في الحد الأدنى لقدرة الدولة، فإن الصومال المحطمة تجعل دولة جامايكا تبدو بالمقارنة عملاقاً جباراً.



الشكل 1 ـ 1: تنوع أنظمة الحكم.

ونبدأ بملاحظة جدوى التمييز بين قدرة الدولة والديمقراطية قبل الربط بينهما تحليلياً، فمن الواضح أن القدرة يمكن أن تتراوح بين عالية جداً ومنخفضة جداً بصرف النظر عن مدى ديمقراطية نظام الحكم، كما إن الديمقراطية يمكن أن تتبدى من أنظمة حكم تختلف كثيراً من حيث قدرة الدولة، فالشكل 1 ـ 1 يرسم حقلاً لتلك الاختلافات، ويحدد بعض مناطق للحياة السياسية تتباين بوضوح وتتصف بتآلفات مختلفة بين القدرة والديمقراطية.

وعلى المحور العمودي، تتراوح قدرة الدولة بين 0 (الحد الأدنى) و1 (الحد الأعلى). ومع أننا نستطيع أن ننظر إلى القدرة من دون أن ننسبها إلى غيرها، إلا أن ما يساعدنا أكثر من أجل المقارنة هو أن نقيسها بالتقابل مع تواريخ جميع الدول التي وُجدت فعلاً خلال حقبة معينة. فعلى سبيل المثال، في الفترة منذ عام 1900، يمكن أن يتراوح البعد بين الصومال (أو الكونغو ـ كينشاسا) في 2006 (الحد الأدنى) إلى ألمانيا النازية الجبارة عشية الحرب العالمية الثانية (الحد الأعلى). وعلى المحور الأفقي نجد التراوح المألوف من أدنى ديمقراطية عند الصفر 0 (الذي يمكن أن يرشح له الحكم الفاشي في روسيا أيام ستالين) إلى الحد الأعلى من الديمقراطية عند رقم 1 (الذي يرشح نرويج اليوم للفوز به بالتأكيد).

ولأسباب عديدة، فإن تبسيطاً جذرياً آخر سيساعدنا في محاولتنا وصف وتفسير التنوع في أنظمة الحكم. ويحدد الشكل 1 ـ 2 نماذج أنظمة الحكم البسيطة الأربعة التي تتضمنها خارطتنا الأكثر تعميماً لأنظمة الحكم، فهي تضيّق الحيز إلى أربعة نماذج لأنظمة الحكم: غير الديمقراطي ذو القدرة الضعيفة، غير الديمقراطي ذو القدرة العالية، الديمقراطي ذو القدرة العالية، الديمقراطي ذو القدرة الضعيفة. ويشمل كل نموذج ظاهر في الشكل أمثلة:

غير الديمقراطي ذو القدرة العالية: كازاخستان، إيران.

غير الديمقراطي ذو القدرة الضعيفة: الصومال، الكونغو، كينشاسا.

الديمقراطي ذو القدرة العالية: النرويج، اليابان.

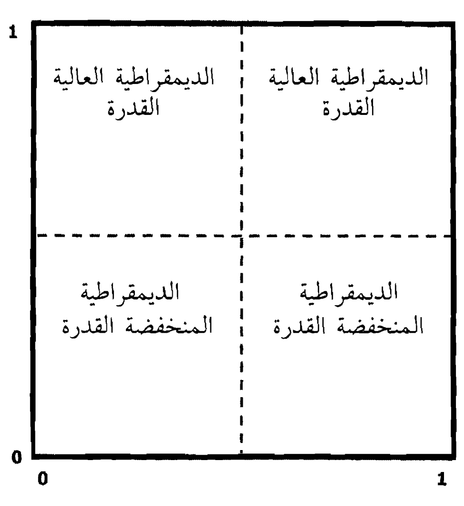
الديمقراطي ذو القدرة الضعيفة: جامايكا، بلجيكا.

وعلى مدى تاريخ البشر توزعت أنظمة الحكم بصورة بعيدة عن التساوي بين هذه النماذج. ووقعت الغالبية العظمى لأنظمة الحكم التاريخية في قطاع غير الديمقراطي ذي القدرة الضعيفة. ولكن كثيراً

من أنظمة الحكم القوية والكبيرة تمركزت في القطاع غير الديمقراطي ذي القدرة العالية، وكانت أنظمة الحكم الديمقراطية ذات القدرة العالية نادرة وحديثة في معظم الأحيان. أما أنظمة الحكم الديمقراطية ذات القدرة الضعيفة، فقد بقيت قليلة وعبر أزمنة متباعدة.

فعلى المدى الطويل لتاريخ البشر كانت الأغلبية العظمى من أنظمة الحكم غير ديمقراطية، أما الأنظمة الديمقراطية فكانت نادرة وطارئة وقريبة من عصرنا. كما نشأت ديمقراطيات جزئية على فترات وعلى نطاق محلي، على سبيل المثال: في القرى الواقعة تحت حكم مجالس تضم معظم رؤساء الأسر الكبيرة. وعلى نطاق المدينة ـ الدولة، أو مقاطعة يحكمها أحد أمراء الحروب أو اتحاد إقليمي، تراوحت أشكال الحكومة بين سيطرة السلالات وحكم القلّة المسيطرة لمنافسها، مع وجود مواطَنة متفاوتة ضيقة أو من دونها، وقليل من المشاورات الملزمة أو من دونها، وحماية غير مؤكدة من تصرفات الحكومة الاستبدادية.

وبالإضافة إلى ذلك، بقيت دول وإمبراطوريات واسعة قبل القرن التاسع عشر تدار بواسطة حكم غير مباشر: بواسطة أنظمة تلقت فيها السلطة المركزية الضريبة والتعاون وضمانات الطاعة من قبل جزء من السكان الرعايا بواسطة المسؤولين عن السلطات الإقليمية الذين كانوا يتمتعون بقدر كبير من الاستقلال الذاتي ضمن مقاطعاتهم، فمثلاً في فرنسا، التي يفترض أنها كانت تحت الحكم المطلق، بدأ كبار النبلاء يفقدون سلطاتهم خلال أواخر القرن السابع عشر، عندما صمم لويس الرابع عشر في جهد طويل الأمد (وناجح في النهاية) على استبدالهم بمديرين إقليميين تعيِّنهم وتقيلهم الحكومة. قبل ذلك، كان اللوردات الكبار يحكمون مقاطعاتهم كالأمراء، وغالباً ما حملوا السلاح ضد التاج الفرنسي ذاته.



الشكل 1 ـ 2: أنماط الأنظمة الخام.

إذا نظرنا إلى الأنظمة من الأسفل، فإن أنظمة الحكم غالباً ما تفرض طغيانها على عامة الناس. وإذا نظرنا إليها من الأعلى، فإنها تفتقر إلى القدرة، وكان الوسطاء يقدّمون الجنود والبضائع والمال للحكام، إلا أن امتيازاتهم في حكمهم الذاتي فرضت أيضاً قيوداً مشددة على قدرة الحكام على الحكم أو على تغيير العالم الواقع تحت سلطتهم المزعومة.

في القرن التاسع عشر فقط، شاع تبنّي الحكم المباشر. ومنه إنشاء بُنى توسع اتصال الحكومة وسيطرتها المستمرة من المؤسسات المركزية إلى المواقع الضرورية وحتى على الأسر وتتلقى ردودها. ويتضمن الحكم المباشر عموماً إجراءات من قبيل: قوانين ضريبية موحدة، وخدمات بريدية واسعة النطاق، وموظفين ذوي كفاءة حِرْفية، وخدمة عسكرية إلزامية. ومع ذلك، تتراوح الحكم المباشر بين طبقات وحدوية أساسها الملكية المركزية وفدرالية جزئية. وقد أحدث الحكم المباشر حق المواطَنة الأساسي على نطاق واسع، مما

جعل الديمقراطية أمراً قابلاً للتطبيق ولكن ليس مؤكداً بالكامل، فلقد حافظت صفوف الحكم المباشر على عدة حكومات للقلة المنتفعة وبعض حكومات الأفراد وعدد من الدول التي تحكمها أحزاب بمساعدة الجيش، وبعض الفاشيات المستبدة، فحتى في حقبة الحكم المباشر بقيت معظم أنظمة الحكم بعيدة عن الديمقراطية. إن الوجود في أحد الأرباع الأربعة أو غيره يخلق فرقاً هاماً في طبيعة السياسة العامة لنظام الحكم (Tilly 2006). وللمزيد من التفصيل في ما يلي من الكتاب إليكم بعض الأوصاف الأولية لأنواع السياسات التي تسري في كل ربع:

النظام غير الديمقراطي ذو القدرة العالية: التضييق على حق الكلام، إلا ما تطلبه الدولة، وتدخّل واسع لقوى أمن الدولة في السياسة العامة، وتغيير النظام إما من خلال صراع على مستوى القمة أو عصيان جماعي على مستوى القاعدة.

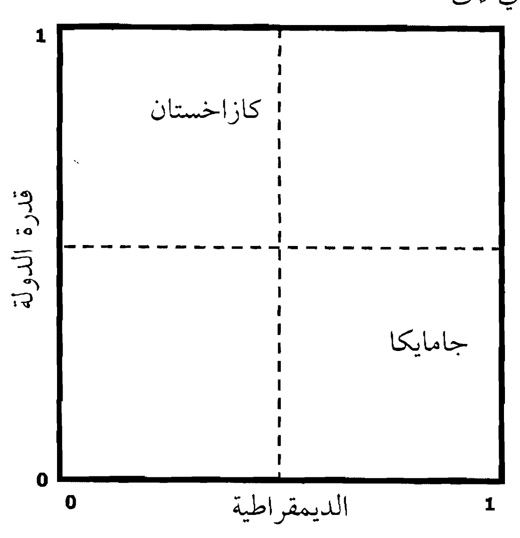
النظام غير الديمقراطي ذو القدرة الضعيفة: أمراء حرب، وتكتلات إثنية وتعبئة قوى دينية وصراعات عنيفة متكررة، بما فيها الحروب الأهلية، عناصر سياسية متعددة، بما فيها المجرمون الذين ينشرون قوى التدمير والموت.

النظام الديمقراطي ذو القدرة العالية: حركات اجتماعية متكررة وأنشطة مجموعات ذات مصالح وتعبئة أحزاب سياسية واستشارات رسمية (بما فيها الانتخابات التنافسية) باعتبارها درجات عالية من النشاط السياسي، مراقبة الدولة للسياسة العامة بشكل موسع تصاحبها مستويات منخفضة نسبياً من العنف السياسي.

النظام الديمقراطي ذو القدرة الضعيفة: كما في أنظمة الحكم الديمقراطية ذات القدرة العالية، حركات اجتماعية متكررة وأنشطة مجموعات ذات مصالح وتعبئة أحزاب سياسية إضافة إلى مشاورات رسمية (بما فيها انتخابات تنافسية) باعتبارها درجات عالية من النشاط

السياسي، ولكن مع وجود مراقبة أقلّ فعالية، مع تدخل أكثر لعناصر شبه مشروعة وغير مشروعة في حكومة السياسة العامة، ومستويات أعلى من العنف التدميري المميت في السياسة العامة.

هذه هي، بالطبع، أوصاف «متوسط» الحالات. فعلى سبيل المثال، نجد ضمن ربع «النظام غير الديمقراطي ذي القدرة العالية» بعض الأنظمة التي تمتد فيها مراقبة الدولة وتدخلها إلى جميع أنحاء أراضيها الإقليمية وسكانها. ويلائم هذا الوصف إيران، مع أننا نلاحظ أيضاً دولاً أخرى فيها السيطرة نفسها على أراضيها الإقليمية كما في إيران تقريباً، ولكن فيها أطراف أو جيوب لا تقع تحت سيطرة الدولة، فالمغرب مثلاً، بحكمه الفاشي على أراضيه الإقليمية الرئيسية، والذي هو في حرب أهلية مستمرة لزمن طويل مع قوى البوليساريو ذات النزعة الاستقلالية في منطقة الصحراء الإسبانية سابقاً، ينتمي إلى هذه الأنظمة المتداخلة.



الشكل 1 ـ 3: تحديد موقع نظام الحكم لكازاخستان وجامايكا في العام 2006.

فأين تقع، إذاً، حالات تفحّصنا لكازاخستان وجامايكا ضمن مجال أنظمة الحكم؟ خلال السنوات القليلة التي وُجدت فيها منفصلة عن الاتحاد السوفياتي، انخفضت القدرة قليلاً في كازاخستان مع اقترابها قليلاً نحو الديمقراطية، ففي الوقت الذي دعم فيه نزاربايف سلطة عائلته في أواخر تسعينيات القرن العشرين، كان نظام الحكم في كازاخستان يعمل بنوعية السلطة القوية والديمقراطية الضعيفة. أما جامايكا، فقد تقلبت أكثر منذ استقلالها في 1962، ولكن الدولة لم تحقق القدرة الفعلية ولم ينحدر نظام الحكم بشكل عام عن مراتب الديمقراطية. وعندما نستطلع ماضيها القريب نستطيع أن نضع جامايكا في موقع عال مقابل الربع الذي تحتله كازاخستان: قدرة دولة ضعيفة إلى متوسطة، يصحبها ديمقراطية متقلقلة. ونرى في الشكل 1 ـ 3 موضع كازاخستان وجامايكا على المخطط المؤلف من أربعة نماذج حكم بسيطة.

إن وضع نظامين في لحظة واحدة من الزمن يجعلنا نفتتح دراستنا. ومع ذلك، تسمح أوضاع كازاخستان وجامايكا في الماضي القريب بتعيين أنواع الأسئلة التي تواجهنا في الباقي من هذا الكتاب:

ـ في اعتبارنا أن القبائل الرُحَّل، المتنافسة ليس في دولة مركزية، عاشت في المنطقة التي تشغلها الآن كازاخستان حتى بدء الإمبراطورية الروسية في تدعيم سيطرتها خلال القرن التاسع عشر، فبأي طريق، وكيف وُجِدَ نظامُ الحكمِ غير الديمقراطي ذو القدرة العالية الحالي؟

ـ تحت أي ظروف، وكيف يمكن كازاخستان 1) الانزلاق إلى مربع غير الديمقراطي ذي القدرة الضعيفة، كما حدث مع عدد من دول الجوار في آسيا الوسطى، و2) التحوُّل جدياً إلى منطقة ديمقراطية.

- كيف أصبحت جامايكا، المستعمَرة الديمقراطية، القائمة على أسلوب ويستمينستر في السياسة العامة التي سادت قبل استقلالها، وكيف أصبحت الديمقراطية السيادية ذات القلاقل التي هي عليه الآن؟

- كم سيلزم جامايكا للخروج بالكامل من المراتب الديمقراطية والابتعاد عن سياسة الحركات الاجتماعية، وأن تصبح أكثر عرضة للسقوط ضحية أمراء الحرب والتكتلات الإثنية والتعبئة الدينية والصراعات العنيفة المتكررة، بما فيها الحروب الأهلية وتعدد القوى الفاعلة، ومنها المجرمون الذين ينشرون قوى التدمير والموت؟

- وفي المقابل، كم سيلزم جامايكا لتصبح ديمقراطية ذات قدرة قوية تتكرر فيها الحركات الاجتماعية وأنشطة الجمعيات ذات المصالح وتعبئة الأحزاب السياسية والمشاورات الرسمية (بما فيها الانتخابات التنافسية) كمؤشر لدرجات عالية من النشاط السياسي وزيادة إشراف الدولة على السياسة العامة مصحوبة بمستويات منخفضة نسبياً من العنف السياسي؟

تصوروا طرح أسئلة من هذا النوع، ليس فقط عن كازاخستان وجامايكا، بل عن أي نظام حكم يلفت انتباهكم في أي مكان وفي أي زمان. والفكرة هي أن نكوِّن وصفاً عاماً للتغيير والتنويع في أنظمة الحكم في طريقنا لوصف المسارات التي تؤدّي إلى الديمقراطية أو بعيداً عنها.

وعندما أقول «نكوِّن وصفاً عاماً» دعوني أبينْ بوضوح ما أقصده وما لا أقصده، فأنا أقصد تحديد مجموعة التفسيرات التي تخص إقامة الديمقراطية والإطاحة بها، التي تنطبق بالتساوي على كازاخستان وجامايكا وعدد واسع من أنظمة الحكم الأخرى في الماضي والحاضر. وعلى كل حال، إنني أهدف إلى اقتراح قانون عام ومسار وحيد، أو مجموعة وحيدة من الظروف الوافية لإقامة الديمقراطية وانعكاسها.

وكبديل من ذلك، أرى أن إقامة الديمقراطية والإطاحة بها يتوقفان على بعض الآليات (mechanisms) العابرة والمتكررة التي تندمج في طرق وأساليب (processes) ضرورية عدة. وبكلمة «آليات» أقصد الأحداث التي تؤدي إلى التأثيرات الفورية نفسها على مدى سلسلة واسعة من الأحوال والأحداث. ومع انتقالنا إلى حالات حقيقية محسوسة من انتشار الديمقراطية على سبيل المثال، سوف نواجه كثيراً آلية تكوين الائتلاف: إحداث شكل جديد من التنسيق بين عناصر سياسية كانت مستقلة ذاتياً في السابق، فالائتلاف الجديد يقيم الديمقراطية، ولكنه غالباً ما يساهم في حركات تسعى إلى الديمقراطية عبر وصل عناصر سياسية لها مصالحها في مفرزات الديمقراطية التي لم تكن تنسق جهودها حتى تلك اللحظة.

وبـ «طرق وأساليب» (processes) أعني تضافر وتسلسل هذه الآليات التي تؤدي إلى نتائج معينة، فإقامة الديمقراطية وإطاحتها هما بحد ذاتهما طرق وأساليب ضخمة، ولكن سوف نميز في سياقهما طرقاً وأساليب أقل شأناً، من قبيل التحول في مقياس الصعود الذي يرتفع فيه مستوى التنسيق بين مختلف المواقع والعناصر[2].

وبالإضافة إلى الطرق والأساليب الرئيسية في إقامة الديمقراطية والإطاحة بها، يتمعن هذا الكتاب بدقة في الطرق والأساليب التي تزداد فيها قدرة الدولة أو تنقص، ونعمم الطريقة والأسلوب الذي بواسطته تعافت كازاخستان من ضعفها بعد انحلال الاتحاد السوفياتي، والطريقة والأسلوب المقابل الذي فقدت فيه دولة جامايكا سيطرتها على الكثير من أنشطتها الواقعة ضمن نطاق سلطتها بعد

---

(2) Sidney Tarrow and Doug McAdam, «Scale Shift in Transnational Contention,» in: Sidney Tarrow and Donatella della Porta, eds., *Transnational Protest and Global Activism* (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2005).

الاستقلال، كما يبين كيف أن إقامة الديمقراطية وإطاحتها تتداخلان مع تغيّر قدرة الدولة، فبعد وضع المزيد من الإجراءات التمهيدية في أماكنها، فإن هذا الكتاب ينظم شروحاته الرئيسية لإقامة الديمقراطية والإطاحة بها في ثلاث مجموعات مركزية من التغيير:

1 ـ ازدياد أو تراجع الاندماج بين شبكات الثقة القائمة بين الأفراد (مثلاً، القرابة، المرجعية الدينية والعلاقات ضمن الحرف) والسياسة العامة للبلاد.

2 ـ ازدياد أو تراجع البعد عن السياسة العامة للبلاد، لتفاوت الطبقات الرئيسة مثلاً (الجنس والعرق والإثنية والدين، والطبقة والمنزلة الاجتماعية والطائفة) التي ينظم المواطنون حياتهم اليومية حولها.

3 ـ ازدياد أو تراجع الاستقلال أو الحكم الذاتي لمراكز السلطة الرئيسية (خاصة تلك التي تمسك بوسائل القمع الهامة، من أمثال: أمراء الحرب، وحلقات أرباب العمل وأتباعهم، والجيوش، والمؤسسات الدينية) عن المشاركة في السياسة العامة للبلاد.

وهناك الرأي القائل بأن الطرق والأساليب الأساسية في تعزيز إقامة الديمقراطية في جميع الأزمان والأوطان تتألف من زيادة اندماج شبكات الثقة في السياسة العامة، وزيادة إبعاد السياسة العامة عن التفاوت الطبقي، وحد الحكم الذاتي لمراكز السلطة الرئيسة عن السياسة العامة للبلاد.

أما التفسيرات التفصيلية فستأتي لاحقاً، وقد التزم هذا الفصل بشكل رئيسي الوصفَ، فقط مع خيوط رفيعة من التفسير. وسوف تُدخل الفصول اللاحقة خطوة بخطوة عناصر مفسرة: العلاقات بين الديمقراطية والثقة، والديمقراطية وعدم المساواة، والديمقراطية ومجموعات سلطة الحكم الذاتي الاستقلالية. وفي النهاية، سوف

نرى مدى تأثير الظروف الطارئة والمفاوضات والنضال والتوافق على السياسة الديمقراطية، وبشكل يفوق التحديد البسيط للاتساع والمساواة وحماية الدولة والمشاورات ذات الالتزام المتبادل، كما توحي بذلك أسس الديمقراطية الجوهرية. وسنرى أيضاً أن إقامة الديمقراطية والإطاحة بها تحصلان باستمرار، من دون ضمان بوقت ينتهي عنده أي من الاتجاهين.

ونحتاج أولاً إلى توضيح ما يتوجب علينا أن نشرحه. وسننهي التفسيرات التفصيلية بشكل بطيء، وننظر أولاً في استمرار الديمقراطية مدة طويلة على أمل تعيين الظروف التي ترافق بصورة عامة توسعها أو انحسارها، ثم نسأل بصورة منهجية عما يحدث في مثل هذه الحالات، ثم نتقدم إلى مناقشة العمليات المتكررة التي تدفع نحو إقامة الديمقراطية والإطاحة بها، وأخيراً نحدد الأسباب والتأثيرات ونتائج هذه العمليات والأساليب المتكررة بمزيد من التفصيل. ويرسم الفصل 2 مخططاً لمكانة الديمقراطية وإقامتها في المدى البعيد لمعظم أنظمة الحكم، وأكثرها غير ديمقراطي. ثم يمضي الفصل 3 لينظر على وجه الخصوص في عمليات إقامة الديمقراطية وأسلوبها وإطاحتها. وتتناول الفصول 4 و5 و6 الثقة وانعدام المساواة، وأوضاع السلطات الرئيسة كل على حدة، كظواهر تساهم تغيراتها وتقاطعاتها مع السياسة العامة في تهيئة الإمكانية لإقامة الديمقراطية والإطاحة بها.

أما الفصل 7 فيطبق دروس الفصلين 4 ـ 6 على المسارات البديلة، (على سبيل المثال، خارج إطار السلطات العليا والدنيا من أنظمة الحكم غير الديمقراطي التي تقود إلى الديمقراطية أو إلى نقيضها. ويخرج الفصل 8 باستنتاجات من الكتاب ككل، بما فيها التخمينات حول مستقبل الديمقراطية. ولأن الديمقراطيات القائمة

تُظهر أفضل المنجزات السياسية التي قام بها البشر، ولأن الديمقراطية تبقى مهددة في معظم أنحاء عالمنا المعاصر، فإننا نقوم ببحث على أعلى مستوى من الأهمية والاستعجال.

ـ 2 ـ
الديمقراطية عبر التاريخ

كما أعلمنا هوميروس (Homer) منذ زمن بعيد، فقد مرّغ العنف بكل وضوح حياة المواطنين وخيالهم في اليونان القديمة. وقد عبَّر عنها العالِم السياسي الطريف الذي اشترك معي مرة في التأليف عن قدامى اليونانيين، صاموئيل فاينر (Samuel Finer) كما يلي: «المتنافسون، والمولعون بالكسب، والحسودون، والعنيفون، والمشاكسون، والطماعون، الرشيقون، الأذكياء، المبدعون... كان عند اليونانيين عيوب في خصالهم كلها. كانوا رعايا مزعجين، ومواطنين عنيدين، وأسياداً متغطرسين مدققين» (Finer 1997, I: 326). ومن بين أشكال العنف الأخرى عندهم أنه كثيراً ما كانت الدول ـ المدن (city-states) في الأقاليم تشنّ الحروب بعضها على بعض.

ومع ذلك، ذهب وفد في عام 431 ق. م. من إسبارطة إلى أثينا باسم السلام، فكل ما كان على الأثينيين أن يفعلوه لتجنب الحرب، كما أعلن الوفد الإسبارطي، هو أن يوقفوا تدخلهم العسكري والاقتصادي مع حلفاء إسبارطة في الإقليم. فعقد مواطنو أثينا اجتماعاً عامّاً لمناقشة جوابهم على تحدي إسبارطة، وتكلم في

الاجتماع دعاة الحرب فوراً والذين اقترحوا تقديم التنازلات بهدف تحقيق السلام. أما الذي فاز في الاجتماع فهو بركليس (Pericles)، ابن كزانتيبوس (Xanthippus). وأوصى بركليس (الذي كان صائباً في تفكيره بأنه عند وقوع الحرب سوف يُغِير الإسبارطيون على أراضي أثينا عن طريق البر) بالإعداد لحرب بحرية وتعزيز دفاعات المدينة، ولكن من دون شن حرب فعلية ما لم يهاجم الإسبارطيون أولاً.

ودوَّن ثوسيديدس (Thucydides)، أول مؤرخ يوناني كبير يختص بالأحداث المعاصرة، باستخدامه مصادر معاصرة، خطابَ بركليس، وختم الحديث بهذه الكلمات:

> «هكذا كانت أقوال بركليس. وصوَّت الأثينيون، المقتنعون بالحكمة في نصيحته، حسب رغبة بركليس، وجاوبوا الليسديمونيين (Lacedaemonians) (الإسبارطيين) كما أوصاهم، على الفكرتين على حدة، وعلى الموقف بشكل عام، فلن يرضخوا لإملاء الآخرين ورغباتهم، ولحل الخلافات بأسلوب عادل ومن دون تحيز وبالطرق القانونية التي أملتها بنود الهدنة بينهما. وهكذا غادر المبعوثون إلى بلادهم، ولم يرجعوا مرة أخرى (Thucydides 1934: 83).

هاجمت طيبة (Thebes)، حليفة إسبارطة، بعدها بيسير المنطقةَ التابعة لأثينا، وبذلك بدأت الحرب البيلوبونيزية (الكبرى). رسمياً، استمرت هذه الحرب 10 سنين فقط، إلى أن عُقد صلح نيسياس (Nicias) عام (421 ق.م.)، ولكن عواقبها لم تتوقف عملياً حتى غزت إسبارطة وحليفاتها وهزمت أثينا سنة 404 ق.م. هل تذكرون الملهاة المسرحية **ليسيستراتا** (*Lysistrata*)؟ إن عقدتها تتركز على حملة النساء الأثينيات لإنهاء الحرب الطويلة الأمد مع إسبارطة، برفضهن ممارسة الحب مع أزواجهن. لقد أنتج المسرحي الأثيني الشهير أرسطوفانيس (Aristophanes) مسرحيته هذه سنة 411 ق. م.

يبدأ مؤرخو الديمقراطية الغربيون بانتظام أبحاثهم التأريخية للسياسة الملفتة للدول ـ المدن اليونانية المولعة بالقتال بين حوالى عام 500–300 ق.م.، فقد كان لكل دولة ـ مدينة تاريخها المتميز ومؤسساتها، وكانت جميعها مع ذلك، وبصورة عامة، توزع سلطتها بالتساوي بين عناصر ثلاثة: سلطة مركزية، مجلس يضم القلة المنتفعة، وجمعية عامة للمواطنين. أما أثينا، فقد استبعدت الملوك من مناصبهم قبل حقبة بركليس بمدة طويلة، ليحل محلهم مناصب لمدد قصيرة تملأ بالقرعة أو (في حالات نادرة تحتاج إلى مهارات متخصصة أو حالات طوارئ عسكرية) بالانتخاب. وكانت سلالات الأسر الغنية تسيطر على المجالس الحِرْفية الكبرى في المدن، ولكن كان لجميع المواطنين حق التصويت في المجالس العمومية. وكما في قصة بركليس وخطابه الهام، كان لتلك المجالس العمومية الدور في اتخاذ القرارات ذات الأهمية الكبرى للدولة في أثينا. علينا قبل أن نندفع لتحديد الدول ـ المدن كأصول للديمقراطية، أن نمعن النظر بحقيقة أساسية، هي أن حوالى نصف السكان في أثينا كانوا من الرقيق، الذين لم يكن لهم حق المواطَنة كائنين من كانوا، وكان المواطنون يمتلكون رقابهم كالسلع المنقولة، وكانوا يتولون أمورهم مع دولة أثينا، كما لم يكن للأجانب المقيمين أيضاً، أو الزوجات والأولاد صفة المواطنين، فالذكور البالغون الأحرار فقط أمكنهم التمتع بالمواطَنة. ومع ذلك لعب الأرقاء أدواراً خطيرة في نظام الحكم الأثيني، حيث أفسح كدحُهم في المجال أمام المواطنين الذين يمتلكونهم ليشاركوا في السياسة العامة. وحتى إذا وصف الأثينيون نظام حكمهم أحياناً بـ «الديموكراتيا» (demokratia) (الحكم من قبل الشعب)، فإن الوجود المكثف للأرقاء يثير الشكوك حول ما إذا كان دارسو الديمقراطية في القرن الواحد والعشرين يتوجب عليهم إدخال المدن ـ الدول اليونانية في القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد في مادة دراساتهم.

مَعْلَمان من معالم أنظمة الحكم تلك فرضا اعتبارهما من أسلاف الديمقراطيات الحديثة: **أولهما**، أن هذه الأنظمة ابتدعت نموذجاً للمواطَنة ليس له أي سوابق معروفة. ومن الطبيعي أن السلالات العريقة والأغنياء كانوا ينعمون بالمزايا السياسية في تلك الدول ـ المدن. أما في مجلس الجمعية ذي السيادة، فقد كان لكل مواطن، شريفاً أرستقراطياً كان أم مُحْدَثَ النعمة، غنياً أم ليس عظيم الغنى، كان له حق التصويت وعلاقة متساوية بشكل عام أمام الدولة. **وثانيهما**، أن أنظمة الحكم هذه عمّمت المسؤوليات المدنية على نطاق واسع، حتى إن أثينا عينت حكامها وقضاتها بالقرعة لمدة سنة، وليس بالانتخاب أو الوراثة. وبذلك، إذاً، ساد بين مواطنيها جميعاً مبدأ الحقوق والالتزامات المتساوية.

وعلى كل حال، فإن الدعوى إلى عدم إطلاق صفة الديمقراطية الناضجة على أنظمة الحكم هذه لها في النهاية وزنها الراجح، ففي الدول ـ المدن هذه، هل أظهرت العلاقة بين الدولة ومواطنيها مشاورات واسعة ومتساوية ومحميّة وذات التزام متبادل؟ إذا حصرنا دراستنا بالذكور البالغين الأحرار الذين اتصفوا بالمواطَنة، فإن الجواب يحتمل أن يكون بـ «نعم»، وهذا هو السبب الذي جعل الكثير من المؤرخين يعتبرون اليونانيين هم الذين اخترعوا الديمقراطية. ولكن إذا أخذنا بعين الاعتبار جميع السكان الذين يعيشون في ظل سلطة الدولة (النساء، والأطفال، والرقيق، والأجانب الكثر المقيمين)، فإن الجواب يصبح بكل تأكيد «لا». وفي النهاية، فإن التفاوت كان يعمّ النظام السياسي في الدولة ـ المدينة بشكل عام، فقد استبعدت النظم في أثينا الكتلة الأكبر من السكان من المشاورات ذات الالتزام المتبادل، كما لم يكن الحكم في روما الجمهورية، حسب هذه المعايير، حكماً ديمقراطياً.

فأي أنظمة حكم كانت ديمقراطية؟ وكيف؟ ولماذا؟

كمقدمة لتفسيرات إقامة الديمقراطية والإطاحة بها في الفصول اللاحقة، يستعرض هذا الفصل أين ومتى أقيمت أنظمة الحكم الديمقراطية، ويلاحظ بعض أنماط التغيير والتنوع في الصيغ الديمقراطية للمزيد من التفسير والشرح. ويتناول البحث أوروبا الغربية وأميركا الشمالية خلال القرن الثامن عشر، كمناطق هامة في مراحل أنظمة الحكم الديمقراطية على نطاق وطني. غير أنه في معظم الأحوال يوضح ما يجب تفسيره: كيف نشأت الديمقراطية عبر القرون وأطيح بها وتنوعت في أشكالها.

بين عام 300 ق.م. والقرن التاسع عشر الميلادي، تبنت عدة أنظمة حكم أوروبية أنواعاً مقتبسة من النموذج اليوناني: سيطرت الأقليات ذات الامتيازات، المؤلفة من مواطنين متساوين نسبياً، على دولها على حساب الأكثريات التي تمَّ استبعادها. في أيام الحكومات الجمهورية لهذه الأقليّات (أي حين لم يسيطر بعض الطغاة فيها على السلطة)، فإن الدول ـ المدن التجارية، مثل البندقية وفلورنسا وميلانو، عاشت جميعها على كدح الطبقات الدنيا المستعبَدة، فبعد أن أبعدت الاضطرابات السياسية في فلورنسا نيكولو ميكيافيللي (Niccolò Machiavelli) من منصبه السابق كموظف وديبلوماسي في 1512، بدأ كتابة تحليلاته الرائعة للسياسة، التي مازالت تجعل الكثيرين من المحدثين يقبلون على قراءتها اليوم، فمقالاته تحت عنوان **محاضرات** (*Discourses*) تتناول ظاهرياً دساتير روما القديمة، ولكنها فعلياً تغطي نواحي واسعة في السياسة الإيطالية في عصره. وهو يشير في البحث إلى تقليد وضع أسسه أرسطو الأثيني (Aristotle)، فيقرّ ميكيافيللي بأن كثيراً من الكتّاب قبله قد فرقوا بين ثلاثة أنماط من الحكومات: الملكية، والأرستقراطية، والديمقراطية.

وكثيراً ما رأوا، إضافة إلى ذلك، الملكية تتحوّل استبداداً، والأرستقراطية حكمَ قِلّة منتفعة، والديمقراطية «فسقاً» (Machiavelli 1940: 111-112). ولكن، وطبقاً لأقوال ميكيافيللي، فإن أفضل الدساتير هي التي وازنت بين العناصر الثلاثة (الأمير، الطبقة الأرستقراطية، والشعب) في دستور عامّ. ولقد منح المشرِّع الأسطوري ليكورغوس (Lycurgus) مثل هذا الدستور لإسبارطة التي عاشت مدة طويلة، بينما ارتكب المشرِّع الأثيني الأسطوري سولون (Solon) خطيئة إقامة حكومة شعبية فقط.

ومع ذلك، وبعد شرح ميكيافيللي لنظامي الحكم اليوناني والروماني، طرح موضوع الخيار بين نموذجين: **الإمارة**، التي يتولى السلطة فيها حاكم تدعمه طبقة أرستقراطية، ويلبي رغبات السكان بالأعمال الخيِّرة (وهي الصورة المثالية لفلورنسا في ظل الحكم الحميد لآل مديتشي (Medici))، **والجمهورية**، يكون الحكم فيها فعليّاً لطبقة أرستقراطية، ولكنها تعيِّن سلطة تنفيذية وتتعامل بصورة عادلة مع عامة الشعب (الصورة المثالية لفلورنسا الجمهورية التي خدم في ظلها لمدة طويلة قبل نفيه).

ماذا كان ميكيافيللي يحاول أن يصف؟ لقد خلت الدول ـ المدن الإيطالية من الرقيق، ولكنها كانت تشبه الدول ـ المدن اليونانية من نواح أخرى، فمع أن المدن ـ العواصم (capital-cities) نفسها كانت تحوي جمعيّات عامة لمؤسسات للذكور البالغين من أصحاب الممتلكات، فإنها قلّما كانت تستشيرهم، عدا أيام الطوارئ. أما هؤلاء الذكور البالغون، فقليل منهم كانوا مهيّأين ليكونوا أعضاء في مجالس الحكم، وأقل منه من كان يستطيع شغل المناصب. كانت جميع الدول ـ المدن تحكم مناطق تابعة لها، وكانت تجبي منها مصادر دخلها من دون أن تمنحها حقوقاً سياسية، وبطبيعة الحال لم

تكن للنساء والأطفال والخدم حقوق سياسية أيضاً. وسواء كانت إمارات أو جمهوريات، فإنها لم تكن تحقق مشاورات واسعة ومتساوية ومحميّة وذات التزام متبادل.

كما إنه لم تقم حتى الآن أنظمة حكم ديمقراطية على النطاق الوطني في أمكنة أخرى، في أوروبا أو غيرها على وجه الأرض. كانت أوروبا رائدة الديمقراطية بطريقتين: بإقامة مؤسسات المواطَنة الحصرية والمميزة، التي شهدناها في الدول ـ المدن اليونانية والإيطالية، وبمتابعة النضال للوصول إلى مشاورات واسعة ومتساوية ومحميّة وذات التزام متبادل. لقد برزت المراحل الحاسمة في هذا الاتجاه في القرن الثامن عشر فقط، وجاء القرن التاسع عشر ليؤسس للديمقراطيات الجزئية في أوروبا الغربية ولقاطني مستعمراتها. وجرى في القرن العشرين فقط التوسع في الديمقراطية والوصول إلى المواطَنة الكاملة للعديد من النساء الأوروبيات.

من دون شك، سوف يحتج في هذا المجال كثير من القراء بأن هذا التموضع يتركز في أوروبا، وبأنه ذو وجه حديث، أو بكلا الأمرين، أو ما هو أسوأ. فماذا عن الديمقراطيات البسيطة للرعويين بعيداً عن غرب أوروبا، أو أرباب الأبرشيات والصيادين الرُّحَّل وفلاحي الكفاف وصيادي الأسماك وجموع المحاربين؟ بصرف النظر عن الوضع الأدنى للنساء في الحياة السياسية لمعظم هذه المجتمعات، دعوني أعلن فوراً: أن بعض عناصر الديمقراطية قد وُجدت على نطاقات ضيقة عبر العالم زمناً طويلاً قبل القرن الثامن عشر، وإذا نظرنا إليها إفرادياً، فإن بعض أشكال المشاركة الواسعة والمساواة بالخطوط العريضة، والمشاورات الملزمة و(نادراً) حماية الدولة، قد سيطرت أحياناً على السياسة المحلية والإقليمية، ففي القارات المأهولة كلها، كانت المجالس التي تضم زعماء السلالات

تجتمع أحياناً لتتخذ قرارات جماعية خطيرة، بشأن المساواة - بالخطوط العريضة - لآلاف السنين، قبل أن تظهر ومضات الديمقراطية في أوروبا، فإذا كان كل ما نتطلع إليه تحت عنوان «الديمقراطية» هو الاتفاق على قرارات جماعية جاء نتيجة المشاورة، فإن الديمقراطية توغل بعيداً إلى الوراء في عمق التاريخ.

غير أنّ من واجبي هنا أن أؤكد سؤالين يبحثهما هذا الكتاب:

- تحت أي ظروف، وكيف تصبح العلاقات بين الدولة والسكان الخاضعين لحكمها أكثر - أو، لهذه الناحية أقل - مشاورة واتساعاً ومساواة وحماية من قبل الدولة؟

- وعلى المستوى القومي، كيف تحصل إقامة الديمقراطية والإطاحة بها؟ وكيف تؤثران على نوعية الحياة السياسية؟

من أجل هذه الأسئلة كلها، يتأتّى معظم الخبرة التي تدور حولها بشكل أساسي من الدول الغربية ومن مستعمراتها خلال القرن التاسع عشر، التي انتشرت عبر العالم خلال القرنين العشرين والواحد والعشرين. إن الديمقراطية هي ظاهرة حديثة العهد.

المبشرون الأوائل بالديمقراطية

ضمن الممارسة الأوروبية قبل القرن التاسع عشر، استَجمعت أربعةُ أوضاع بصورة دراماتيكية رائعة عناصر المشاورات الواسعة والمتساوية والمحميّة وذات الالتزام المتبادل: **1** - حكومات الفئة التجارية المنتفعة، **2** - المجتمعات الفلاحية، **3** - الطوائف الدينية، **4** - الحركات الثورية.

وقد أسست الدول - المدن الإيطالية الأمثلة الباكرة لأسلوب المدن الذي ازدهر حتى القرن الثامن عشر. ورغم أن مواطني المدن الهولندية (كمثيلاتها من الدول - المدن الإيطالية) جَنَوْا ثرواتهم من

كدح أبناء المدن، المحرومين من حق التصويت، والفلاحين وأرباب الصنائع في المناطق التابعة لها، فإنهم قد اشتركوا في تشكيل روابط من مواطنين كانوا يتناوبون المناصب في ما بينهم، وشكلوا أطقم الحراسة الليلية، وأشرفوا على النقابات، والتقوا في جمعيات ليتشاوروا ويتخذوا قرارات المدينة السياسية. وفي عموم أنحاء أوروبا في عصر الميركانتيلية، زاولت حكومات الفئة المنتفعة في المدن ما يشبه الديمقراطية[1]، ولكنها بقيت حكومات فئات منتفعة. في الحقيقة، هي لم تصبح نماذج واضحة للحكومة الوطنية على نطاق أعلى من الدولة ـ المدينة[2].

وقد شكّلت بعض التجمعات الفلاحية في أوروبا ما يسميه محبّو جمع النقيضين حكم «الأقلية العامية» (plebeian oligarchies) من عامة الشعب. ومارس ذلك البعض تناوب المناصب من خلال الانتخاب أو القرعة، ودافعوا كثيراً عن حقوق المشاركة والجمعيات العمومية ذات السلطة الملزمة والإجراءات القضائية للنظر في الإساءات إلى الأفراد أو الجماعة (Barber 1974; Blickle 1997; Cerrutti, Descimon and Prake 1995; Luebke 1997; Sahlins 2004,

---

(1) Wayne te Brake, *Shaping History: Ordinary People in European Politics, 1500-1700* (Berkeley: University of California Press, 1998); Frédéric Mauro, «Merchant Communities, 1350-1750,» in: James D. Tracy, ed., *The Rise of Merchant Empires: Long-Distance Trade in the Early Modern World, 1350-1750* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990), and Charles Tilly and Wim P. Blockmans, eds., *Cities and the Rise of States in Europe, A.D. 1000 to 1800* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1994).

(2) Maarten Prak, «Burghers into Citizens: Urban and National Citizenship in the Netherlands during the Revolutionary Era (c. 1800),» in: Michael Hanagan and Charles Tilly, eds., *Expanding Citizenship, Reconfiguring States* (Lanham, Md: Rowman and Littlefield, 1999).

Wells 1995). ولكن على نطاق العالم تقريباً، كان المواطنون المشاركون يتألفون إما من الذكور البالغين أو الذكور البالغين الملاكين ضمن الجماعة المركزية. ومرة أخرى، وإضافة إلى ذلك، سيطرت الجماعات الفلاحية في غالب الأحيان على المناطق التابعة وسكانها، التي لم يكن لهم فيها حق المواطَنة، كما واجهت المناطق الجبلية في سويسرا عموماً هذه الأنماط، ففي كتاب يجرؤ كاتبه على تسميته بـ **الديمقراطية الحديثة الباكرة في الغريزونز** (*Early Modern Democracy in the Grisons*)، يصف راندولف هيد (Randolph Head) ممارسات القرى في الكانتونات السويسرية المعروفة بأسماء مختلفة، مثل: غروبندن (Graubünden)، غريزونز (Grisons)، وغريغيوني (Grigioni)، ودولة راتيان (Rhaetian) الحرة:

«يجب على كل كيان سياسي قابل للحياة أن يصل إلى اتخاذ قرارات مشروعة - يقبلها أغلبية الأعضاء - ، ويجب توزيع المنافع والأعباء بطريقة مخمَّنة جيداً. لقد طورت القرى والكومونات السياسية في دولة راتيان الحرة حلولاً متميزة (رغم أنها ليست فريدة في المطلق) لهذه المهام: كانت القرارات الشرعية هي التي يتوصل إليها أغلبية الأعضاء الذكور المجتمعين، كما كانت المنافع السياسئة توزَّع بشكل متناسب بين حاملي العضوية، إما بتقسيمها أو بانتقال حق الحصول عليها بين الأعضاء المقبولين. لقد عكس هذان المبدآن الممارسة الاجتماعية وأسس المفاهيم في الكومونات القروية في أواخر العصور الوسطى. وفي الممارسة، كانت القرية تتألف من مجموعة مزارعين يعمل كل منهم في أرضه في ظل الإدارة الجماعية. وحقيقة تقسيم معظم الفوائد المادية التي كان ينتجها الكومون بين الأعضاء وليس تملُّكها بشكل مشاع تبيِّن ذلك، مع أن الكومون من حيث المفهوم، كان في القرى عبارة عن تجمع لأعضاء متساوين. هذه المساواة جرى التعبير عنها في التزام جميع الأعضاء المشاركة في جمعيات القرى وتحمل أعبائها العامة (Head 1995: 74).

في هذه القرى، كان الرجال (الذين تملّكوا المزارع، أو أراملهم أحياناً) مؤهلين ليكونوا مواطنين. أما العمال المستأجَرون، والخدم، والأطفال، فلم تكن تنطبق عليهم صفة المواطَنة، والأشكال المتغيرة العديدة لهذه الأنماط الريفية في أوروبا كانت بعيدة عن المشاورات الواسعة والمتساوية والمحميّة وذات الالتزام المتبادل.

كما مارست بعض الطوائف الدينية، خاصةً التي تنتمي إلى التقاليد المسيحية البدائية والتقية، نوعاً من الديمقراطية ضمن رعاياها. وسواء كانوا يمتلكون العقارات أم لا، فإن الأعضاء كانوا يعاملون بعضهم كمتساوين، ويتناقلون المسؤولية عن شؤون الأبرشية في ما بينهم، ويُخضعون سلوكهم لنظام الجماعة، وينظمون جمعياتهم العامة لاتخاذ قرارات جماعية (MacCulloch 2003). وازدهرت في بلدان الشمال الرعايا الدينية، بإنشاء الجماعات التي كانت تمارس الحكم ديمقراطياً إلى حد ما، وأصبحت نواة للحركات الإصلاحية قبل مدة طويلة من حصول الناس العاديين على حق التجمع في أمكنة أقوى في أوروبا، وأصبحت الجماعات التي تدعمها الكنيسة عندئذ أمثلة للحكم العلماني أيضاً (Lundqvist 1977; Öhngren; 1974 Seip 1974, 1981; Stenius 1987, Wåhlin 1986). ويبدو على الأغلب أن انتشار مثل هذه الجماعات للإصلاح الديني في القرن الثامن عشر في النرويج والدانمارك والسويد وفنلندا قد أعد الأرضية للتطور المبكر للحركات الاجتماعية والمؤسسات الديمقراطية في الشمال.

وقبل بدء القرن الثامن عشر بفترة لا بأس بها، أذاعت الحركات الثورية الأوروبية (وخاصة تلك التي لها صبغة التقاليد المسيحية البدائية والتقية) أحياناً رؤى عن التوافق الجماعي والمساواة الجذرية، ففي إنجلترا، ورغم أنه لا الكاثوليك ولا الأنغليكان نزعوا إلى تدفئة

أنفسهم بنيران الديمقراطية، فإن العديد من البروتستانت المنشقين، بمن فيهم الكويكرز (quakers) والأبرشيين (congregationalists)، طالبوا ببرامج مساواة، وطالب البعض بحكم برلمان يكون فيه حق الانتخاب ممنوحاً لجميع الرجال. وذهب الكويكرز خطوة أبعد، بإقرار المساواة بالخطوط العريضة بين الرجال والنساء ضمن أبرشياتهم.

وفي صفوف جيش الطراز الحديث (new model army) الثوري، الذي أنشأه أوليفر كرومويل (Oliver Cromwell)، أسس المتطرفون تمثيلهم بواسطة رجال منتقَيْن، تعبّر عنهم تسميتهم بـ **المهيِّجين** (agitators). وخلال جلسات بوتني (Putney) الجدالية الواسعة في المجلس العام للجيش (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر 1647)، دافع صهر كرومويل هنري آيرتون (Henry Ireton) عن الحاجة إلى سيطرة الفاشية في حالة الطوارئ. وأجاب العقيد توماس راينبورو (Thomas Rainborough) على تحديات آيرتون بلهجة ديمقراطية لافتة، رغم كونها ذكرية:

> «في الحقيقة، أعتقد أن أفقر شخص في إنجلترا له حياة يحياها كشخص عظيم. ولذلك، أعتقد حقاً يا سيدي أن من الواضح لكل رجل أنه كي يعيش في ظل حكومة عليه أولاً أن يضع نفسه طوعاً تحت تصرفها، كما أعتقد أيضاً أن أفقر شخص في إنجلترا ليس ملزماً بالطاعة لتلك الحكومة التي لم يكن له صوت أو رأي فيها. و... وأتساءل ما إذا كان من يشكك بهذه الأقوال إنجليزياً أم لا (Gentles 1992: 209).

وفي الوقت نفسه، كان دعاة المساواة في الجيش وفي لندن ينشرون دعوتهم المتطرفة لإيجاد دستور مكتوب، أي اتفاق من قِبَل الشعب. هذا الاتفاق يشمل إعادة توزيع المقاعد في البرلمان بالتناسب مع السكان، وانتخابات برلمانية كل سنتين، وسيادة مجلس

العموم[3]. وادّعى دعاة المساواة هؤلاء أنهم يتكلمون باسم الشعب الإنجليزي، ولكنهم لم يفلحوا. وبعد قرن أو نحوه، بدأ الثوار الديمقراطيون يحققون الانتصار، فبدأت الثورة الأميركية (1765 ـ 1783) بمقاومة الضرائب المَلَكية والقيود التجارية التي فرضها التاج البريطاني في محاولة لتعويض بعض الخسائر المادية الضخمة جراء حرب السنوات السبع (1756 ـ 1763). الثوار الأميركيون هؤلاء سرعان ما تحولوا إلى طلب برامج ديمقراطية، فقد انتظموا خاصة حول شعار «لا ضرائب من دون تمثيل برلماني»، وهم لم يكتفوا فقط بتأليف لجان ارتباط تنظِّم اتصال المقاومة بالسلطة البريطانية الاستبدادية في المستعمرات، بل طلبوا حقوق التمثيل البرلماني من الملك والبرلمان، وأكثر من ذلك، انضمام معارضي الحكم الاستبدادي داخل بريطانيا العظمى نفسها، من أمثال توماس باين (Thomas Paine) وجون وايلكز (John Wilkes)، إلى قضية الأميركيين، وصوغهم مبادئ سيادة الشعوب[4].

في أواخر القرن الثامن عشر، ظهرت أيضاً المطالب الجماعية بالمشاركة العريضة في الحكومة المحلية والإقليمية. وقد بيَّن روبرت

---

(3) Ian Gentles, «The Agreements of the People and their Political Contexts, 1647-1649,» in: Michael Mendle, ed., *The Putney Debates of 1647: The Army, the Levellers, and the English State* (Cambridge, U. K.; New York: Cambridge University Press, 2001), p. 150.

(4) John Brewer, «The Wilkites and the Law, 1763-74: A Study of Radical Notions of Governance,» in: John Brewer and John Styles, eds., *An Ungovernable People: The English and their Law in the Seventeenth and Eighteenth Centuries* (New Brunswick, N.J.: Rutgers University, 1980); Edmund S. Morgan, *Inventing the People: The Rise of Popular Sovereignty in England and America* (New York: Norton, 1988), and Charles Tilly, *Popular Contention in Great Britain, 1758-1834* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1995), Chapter 4.

روزويل بالمر (Robert Roswell Palmer) في كتابه **عصر الثورة الديمقراطية** (*Age of Democratic Revolution*) (1959، 1964)، الذي كان له تأثير واسع، كيف اقترنت الثورة الوطنية الهولندية مع الثورة الأميركية كممثلتين بارزتين لتيار الثورات الديمقراطية. وقد انضمت القوات الهولندية بشكل غير مباشر إلى حروب الثورة الأميركية، وتلقت هزيمة قاسية من قوى البحرية البريطانية المتفوقة. وفي الوقت الذي استمرت فيه المعارك البحرية الكارثية، اندلع نوع من حرب الكراريس داخل الأراضي المنخفضة، فهاجم مؤيدو أمير أورانج قادة أمستردام ومنطقتها هولندا، كما أجاب الوطنيون المعارضون (الموجودون خاصة في هولندا) باللغة نفسها، واتهم كل منهم الآخر بأنه السبب في وصول البلاد إلى ذلك الحال المحفوف بالمخاطر.

وباستفادتهم صراحة من المثال الأميركي، دعا الوطنيون الهولنديون إلى الثورة (وفضّلوا أن تكون سلمية)، وانتشرت جدياً خلال ثمانينيات القرن الثامن عشر حملات العرائض المطالِبة أولاً باعتبار جون آدامز (John Adams) الممثل الشرعي لذلك الكيان المختَلف عليه، الولايات المتحدة الأميركية، ثم طُرحَت اقتراحات لعلاج العديد من المشاكل السياسية الداخلية. وسرعان ما بدأت لجان المواطنين التي شكّلت (على غرار لجان الارتباط الأميركية) تتشكل مع مليشيات المواطنين في عموم مدن هولندا، وتكلل ضغطهم المستمر على السلطات المحلية والإقليمية في نظام سياسي واسع الانقسام، بالنجاح فعلاً. واستطاعت أحزاب الوطنيين بين 1784 و1787 أن تنشئ دساتير جديدة أقل أرستقراطية في عدد من المدن الهولندية، وحتى في مقاطعة بأكملها، وهي أوفيريسيل (Overijssel). وما زال أمير أورانج وأتباعه يستفيدون من ميزتين هامتين: دعم بريطانيا المالي والدعم العسكري من صهر الأمير الملك فريدريك وليام (Frederick William) في بروسيا.

في أواخر 1787 قامت قوات بروسية غازية بهزيمة ثورة الوطنيين الهولنديين والقضاء عليها (te Brake 1989, 1990, and Schama 1977).

وبعد أن أعلنت فرنسا الحرب على بريطانيا والأراضي المنخفضة في 1793، شدّد الوطنيون الميّالون إلى فرنسا معارضتَهم، وأقام الغزو الفرنسي للبلاد في 1795 ما دعي بـ «جمهورية باتافيا» (Batavian Republic)، التي تولت الحكم فيها جمعية وطنية منتخبة، واستمرت من 1796 إلى 1798، حين طرد انقلاب في الجيش الفرنسي الديمقراطيين المتطرفين. ومنذ ذلك الحين حتى نهاية حروب نابوليون، حُكمت الأراضي المنخفضة كمملكة مستقلة اسمياً تحت زعامة شقيق نابوليون لويس أولاً، ثم كإقليم متحد مع فرنسا غير الديمقراطية. ومع أن الديمقراطيين الأميركيين قد انتصروا، إلا أن الديمقراطيين الهولنديين انهزموا، ولم تبدأ إقامة الديمقراطية جدياً في الأراضي المنخفضة حتى القرن التاسع عشر.

إقامة الديمقراطية في فرنسا وإطاحتها 1600 ـ 2006

إن التجارب الهولندية بين ثمانينيات القرن الثامن عشر وثلاثينيات القرن التاسع عشر تعطينا دروساً هامة. وحتى خلال تاريخها الحديث، كانت الديمقراطية شكلاً من أشكال الحكم مزعزعاً وعرضة للارتداد. ولكي نعاين حداثة الديمقراطية وهشاشتها وتعرضها للارتداد، يمكننا أن نراقب تاريخ فرنسا منذ عام 1600. في هذا المجال، أستطيع أن أستفيد من دراسة تاريخ فرنسا السياسي على مدى العمر خصوصاً (Shorter and Tilly 1974; Tilly 1964, 1986, 1993, Chapter 5, 2004, Chapter 4).

تطرح فرنسا تحدياً مدهشاً للتفسيرات العامة لإقامة الديمقراطية وإطاحتها، فهي تدحض بقوة أي فكرة عن إقامة الديمقراطية كعملية وأسلوب متدرج، متعمّد، وغير قابل للارتداد، أو كمجموعة من الابتكارات السياسية في متناول اليد يستطيع الشعب أن يثبّتها في مكانها حين يكون جاهزاً لها. على العكس من ذلك، تظهر فرنسا الأهمية الحاسمة للصراع والصدام بالنسبة إلى الديمقراطية وانعكاساتها.

وبعد ثورتي أميركا الشمالية والهولندية في العقدين السابقين، أقامت الثورة الفرنسية في مطلعها (1789 ـ 1793) أكثر النماذج تأثيراً في التاريخ للحكومة الديمقراطية الوطنية، ففي ظاهرة أثينية كان يمكن لميكيافيللي أن يستهجنها، استبدل الثوار سيادة الملك ومجلسه ببرلمان انتخبه عموم المواطنين. وبالتجارب الواسعة والنضال فقط، بما فيها الحروب الأهلية، استطاعوا أن يجدوا طريقهم للعودة إلى سلطة تنفيذية مركزية مع بلوغ السلطة الأوج بتسلّم نابوليون لها منذ 1799 (Woloch 1970, 1994)). هذا بالإضافة إلى أنه في ظل حكم نابوليون تراجعت الديمقراطية عندما تعاظمت قدرة الدولة.

ولم يضع نظام حكم نابوليون الفاشي نهاية للصراعات والارتدادات على الإطلاق (من أجل الاطلاع على ملخصات مقتضبة لأنظمة الحكم الدستورية في فرنسا والانتخابات، انظر كراماني (Caramani 2000: 292-373, 2003: 146-148)). وخلال القرن التاسع عشر لم تعد فرنسا إلى الوضع السابق وَمَلَكِيّات تموز/ يوليو (الدستورية إلى حد ما) من 1815 إلى 1848 فحسب، بل تعرضت إلى ثورة ديمقراطية أخرى قبل أن ترجع إلى نظام حكم فاشي (1851 ـ 1870) في ظل حكم لويس نابوليون بونابرت، فقد سبقت ثورةٌ ديمقراطية وسلمية نسبياً سنةَ الصراع مع اللجان الثورية في باريس والمدن الرئيسية الأخرى وضمنها:

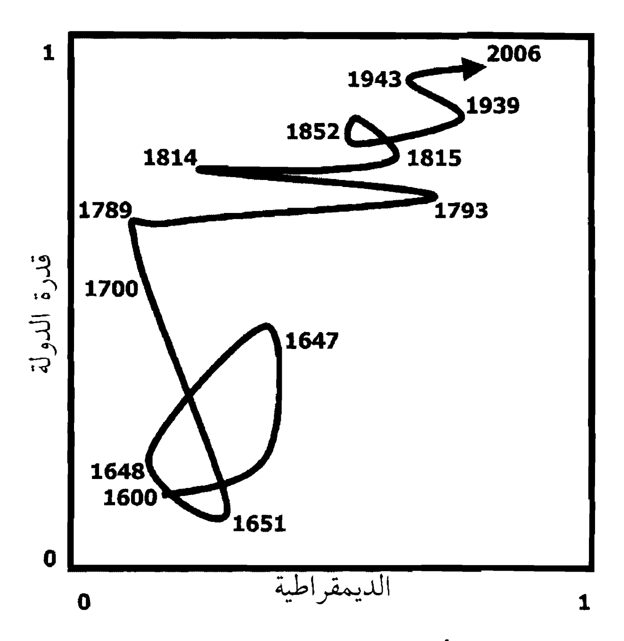
أما اللجان الثورية، فتضعنا في منتصف الطريق فقط بين ثورة تسعينيات القرن الثامن عشر ونظام الحكم الفرنسي الذي نعرفه اليوم. والجمهورية الثالثة التي عاشت طويلاً (الديمقراطية نسبياً باستثناء إبعادها النساء)، تشكلت خلال سبعينيات القرن التاسع عشر واستمرت حتى الاحتلال النازي في 1940. ولم يستقر نظام الحكم الديمقراطي في فرنسا إلى حد ما إلا بعد انتهاء الصراعات الكبرى بعد الحرب (1944 ـ 1947). وأخيراً (في 1945) حصلت النساء على حق الانتخاب وشَغْل مناصب منتخبة في فرنسا (وحتى عندئذ يمكننا أن نعتبر الحرب الأهلية في الجزائر (1954 ـ 1962) وعودة شارل ديغول إلى السلطة بسبب هذه الحرب في 1958، تراجعاً للديمقراطية، وأن ننظر إلى التعبئة الواسعة ضد ديغول في 1968 كأزمة أخرى أيضاً للديمقراطية). وبناءً على كيفية اعتبارنا للانتكاسات الأقل شأناً ـ بين (1789) والآن ـ ، فإن فرنسا تعرضت على الأقل لأربع فترات هامة من إقامة الديمقراطية، وعلى الأقل لثلاث فترات من الإطاحة بها.

وبغية مزيد من التوضيح، لنعدْ إلى نظام الحكم الديمقراطي ذي القدرة:

إننا لا نزال نعني بـ «الديمقراطية» مدى ما يقدّمه نظام الحكم من المشاورات الواسعة والمتساوية والمحميّة وذات الالتزام المتبادل في نطاق تصرفاته. ولا نزال نعني بـ «قدرة الدولة» (state capacity) المدى الذي يؤثّر فيه تدخُّل عملائها في الجهات التي لا تتبع الدولة (non-state) القائمة على الأرض، وفي أنشطتها وعلاقاتها غير الشخصية، وفي توزُّع هذه الجهات والأنشطة والعلاقات غير الشخصية، وكذلك العلاقات في ما بين هذه الجهات. من هذه

المنطلقات تَتَبَّعَ (الشكل 2 ـ 1) مسارات فرنسا المعقدة من عام 1600 حتى الآن. وبالرغم من انحناءاته العديدة، فإن الخط البياني يبسط الموضوع كثيراً بحيث يفيدنا في بقية تحليلاتنا المقبلة. ولنأخذ على سبيل المثال أواسط القرن السابع عشر، ففي عام 1600 يصور الخط البياني بالشكل الصحيح فرنسا في مستوى منخفض في كل من الديمقراطية وقدرة الدولة، عندما خرجت محطمة من الحروب الدينية الهائلة في القرن السادس عشر، فعاد إلى الوجود بصيص جوهري من الاتساع والمساواة والحماية والمشاورات ذات الالتزام المتبادل، أو من قدرة الدولة في تلك المملكة المحطمة. وتعافت هذه القدرة إلى حد ما في ظل ملوك طغاة، من دون التقدم نحو أي مظهر يشبه الديمقراطية قليلاً لعموم الشعب الفرنسي.

وأعادت الفترة بين 1648 و1653 فرنسا، التي كانت قد خرجت جزئياً من الفوضوية تحت حكم هنري الرابع ولويس الثالث عشر، إلى الزاوية الفوضوية نفسها، وإلى تراجع قدرة الدولة والحد الأدنى من الديمقراطية. وشقت حروب الفروند (Fronde) فرنسا عدة مرات، واستطاع الملك الشاب لويس الرابع عشر ومستشاروه البدء باستعادة السيطرة على أقاليم واسعة في أواسط خمسينيات القرن السابع عشر، كما استطاعوا إخضاع مناطق واسعة كانت تتمتع بحكم ذاتي بروتستانتي ضمن الدولة التي أعلنت نفسها كاثوليكية في بداية ثمانينيات القرن السابع عشر. ولن يفيدنا كثيراً أن نتتبع كل خربشة أو لفتة في تاريخ فرنسا السياسي منذ 1600 حتى الآن. وإليكم الرسائل الرئيسة التي يمكن استخلاصها من المخطط البياني:



الشكل 2 ـ 1: مسار أنظمة الحكم الوطني الفرنسي، 1600 ـ 2006.

- في النصف الأول من القرن السابع عشر بقي نظام الحكم الفرنسي خارج منطقة الديمقراطية بالكامل، ولكنه ربح وخسر قدرة الدولة بسرعة مذهلة.

- زادت قدرة الدولة بشكل كبير فقط عندما استطاع الملك وحلفاؤه الأقربون أن يتخلصوا بدفع المال من منافسيهم الذين كانوا يتمتعون بالحكم الذاتي ضمن الدولة، وأدت حركات العصيان المتكررة والتقدم بالمطالب من زعماء المناطق الجذابين إلى تراجع نمو قدرة الدولة.

- في أواسط النصف الثاني من القرن نفسه، بنى حكم لويس الرابع عشر المتماسك قدرة الدولة بشكل كبير، مقابل تراجع أكبر في أي قدر من الديمقراطية، وخسر المستولون على السلطة في الأقاليم والجيوب حكمهم الذاتي إلى حد كبير.

● لم يحدث تغيّر رئيسي في ذلك الاتجاه حتى قيام الثورة في 1789، عندما بدأت فرنسا تجربة استثنائية رائعة مع الصيغ الديمقراطية.

● سرعان ما أدت جهود الثوريين لمقاومة الأعداء في الداخل والخارج إلى ازدياد جديد في قدرة الدولة على حساب الديمقراطية.

● منذ انتهاء حروب نابوليون (1814) حتى الحرب العالمية الثانية، انحرفت البلاد بين الاندفاع المفاجئ نحو إقامة الديمقراطية والإطاحة بها، وفي كلتا الحالتين كانت قدرة الدولة تتصاعد.

● خلال فترة ما بعد الحرب، استطاعت فرنسا أن تؤسس دولة ديمقراطية ذات قدرة واسعة، لا يبدو (حتى الآن على الأقل) أنها ستعكس اتجاهها بشكل واضح.

دولة ديمقراطية ذات قدرة عالية؟ تمارس الدولة الفرنسية المعاصرة، مقارنةً بجامايكا وكازاخستان، سيطرةً أوسع على شعبها ومواردها والفعاليات ضمن أراضيها الإقليمية، فرغم - أو بالأحرى بسبب - الصراع الدائم على الحقوق والواجبات، يمارس المواطنون الفرنسيون إلى حد كبير حقوقاً متساوية واسعة النطاق مع الدولة، فهم يمارسون مواطَنة واسعة النطاق، ويمارسون - من خلال الانتخابات والاقتراع والصحافة والحركات الاجتماعية والتّماسّ المباشر مع المسؤولين - المشاورات ذات الالتزام المتبادل بشأن أمور السياسة العامة. ومع أن المواطنين الفرنسيين يشتكون غالباً من «عدم الأمان»، فإنهم بشكل عام يتمتعون بحماية أكبر من تصرفات الدولة التعسفية، أكثر من أقرانهم في جامايكا، و(خاصة) أقرانهم الكازاخستانيين. هذه المؤسسات لم تأتِ إلا عبر قرنين من التحولات المفعمة بالصراع في السياسة العامة الفرنسية.

ويقدم الإطار 2 ـ 1 نظرة أخرى على مجموعة التغيرات نفسها، فلقد اعتبرت كل مفصل في تاريخ فرنسا ـ منذ 1648 حتى الآن ـ «وضعاً ثورياً»، حيث كانت مجموعةٌ ما تحمل السلاح وتتلقى الدعم من مجموعات مهمة من المواطنين وتتحكم بمناطق رئيسية من البلاد و/ أو قطاعات هامة من أجهزة الدولة لشهر أو أكثر (الحصيلة الثورية من منظورنا هذا تتضمن انتقال السلطة الفعلي من الحكام الفعليين وقتها إلى مجموعة حاكمة جديدة). أما التسلسل التاريخي، فيضيف عنصراً كان مفقوداً في وصفي السابق: إذ رفعت حركات العصيان المتكررة من مستواها إلى مستوى أوضاع ثورية، كرد فعل على قيام لويس الرابع عشر بتوسيع قدرة الدولة، التي كانت قد نجحت قبلها في النصف الأخير من القرن السابع عشر.

وقد انصبّ معظم الجهود التي قام بها الملك خلال نصف القرن المذكور على فرض ضرائب جديدة لدعم جهاز الدولة المركزي، وخاصة دعم القدرة على شن الحروب. لقد بدأت حركات العصيان الكبرى متشابهة، وذلك بإنشاء مقاومات متفرقة تفرض الضرائب، ثم اتحدت في مقاومة مستمرة تحت قيادة زعماء السلطة في الأقاليم. وشكلت حركات العصيان العنيفة في كاميسار (Camisard) بين 1702 و1706 استثناءً: لقد نجمت هذه الحركات عن محاولة لويس الرابع عشر إخماد جيوب أتباع البروتستانتية الذين كانو يزاولون حكمهم الذاتي. وفي جميع المواجهات دعم الملك وقواه العسكرية المنيعة قدرة الدولة، بقضائه على المقاومة للسلطة المركزية. وفي مطلع القرن الثامن عشر أصبح التاج الفرنسي هو الأقوى في أوروبا.

الإطار 2 ـ 1 : الثورات في فرنسا (من دون المستعمرات)، 1648 ـ 2006

1648 ـ 1653 : الفروندیون.

1655 ـ 1657 : عصيان تاردانزاد (Tardannizat) (غويين (Guyenne)).

1658 : عصيان سابوتييه (Sabotiers) (سولون (Sologne)).

1661 ـ 1662 : عصيان بينوغ (Bénauge) (غويين (Guyenne)).

1662 : عصيان لوستوكرو (Lustucru) (بولونيز (Boulonnais)).

1663 : عصيان أوديجو (Audijos) (غاسكونيا (Gascony)).

1663 ـ 1672 : حرب عصابات أنجيلي (Angelets) (روسيون (Roussillon)).

1675 : عصيان الأوراق المطبوعة والقبعات الحمر (أو التوريبان (Torrében)) (منطقة بريتاني (Brittany)).

1702 ـ 1706 : حركتا عصيان سيفان (Cévennes) ولانغودوك (Languedoc).

1768 ـ 1769 : عصيان كورسيكا.

1789 ـ 1799 : الثورات الفرنسية العديدة والثورات المضادة لها.

1815 : المئة يوم.

1830 : ثورة تموز/ يوليو.

1848 : الثورة الفرنسية.

1851 : انقلاب لويس نابوليون، التمرد.

1870 : انهيار الدولة، الاحتلال الألماني، الثورات الجمهورية.

1870 ـ 1871 : اللجان الثورية (الكومونات) العديدة.

1944 ـ 1945 : المقاومة والتحرير.

ومع ذلك، استمرت الأوضاع الثورية الواسعة في القرن الثامن عشر، ثم تسارعت خلال القرن التاسع عشر، ولم تنجُ البلاد من تجزؤ السلطة الواسع في الدولة ـ وإن بشكل متقطع ـ على شعبها ومواردها وأراضيها الإقليمية، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وإذا توسعنا في تعداد الأوضاع الثورية ومددناها من فرنسا الأم إلى المناطق التابعة لها وراء البحار، فإن حربي الجزائر وفييتنام ستزيدان كثيراً في المدى الزمني لتهديد الثورات بتمزيق الدولة. وإلى حد أكبر

من المخطط البياني للديمقراطية - مقابل قدرة الحكم - ، فإن التسلسل التاريخي يبين إلى أي مدى نجمت إقامة الديمقراطية في فرنسا عن النضال الثوري.

إذاً، ماذا يتطلب هذا التاريخ العنيف المضطرب (الذي بدأ من عام 1600 وحتى الآن) منا أن نشرح؟ هناك ثلاث نواح من الخبرة الفرنسية بإقامة الديمقراطية والإطاحة بها تتوسّل إلينا لتحلّيلها:

أولاً، قبل 1789 لم يقترب نظام الحكم من نطاق الديمقراطية، ومع ذلك، ومنذ تلك السنة وما بعدها، تأسست في فرنسا صيغ نسبية من الحكم الديمقراطي، فلماذا كان هذا التحول الكبير؟

ثانياً، حدثت - رغم الانطلاقة الثورية في فرنسا - انتكاسات كبرى لإقامة الديمقراطية عدة مرات، وبسرعة هائلة في كل مرة، فما السبب في أن إطاحة الديمقراطية جرت بوتيرة أعلى من انتشارها؟

ثالثاً، إن الهزات السياسية (كثورة 1848 الواسعة النطاق، وخسارة الحرب الفرنسية - البروسية المدمرة) قد لعبت دوراً غير متكافئ في تسريع إقامة الديمقراطية في فرنسا، فما هو الرابط بين إقامة الديمقراطية والثورة و**الصادمات** (shocks) السياسية الأخرى؟

يوجه **السؤال الأول** (أي: لماذا كان هذا التحول الكبير؟) اهتمامنا إلى كيفية تغير التفاعل بين نظام الحكم والمواطن قبل 1789، كما سنرى لاحقاً - وبالتفصيل - أن تعزيز قدرة الدولة يختلف كثيراً بين نظام حكم وآخر بمدى ما يتضمنه من إمكانية المساومة مع المواطنين بشأن إدارة الدولة لمصادر الثروة التي كان المواطنون يسيطرون عليها سابقاً، ففي حد أقصى لها، لا يحتاج الذين يتولون إدارة الدول الغنية بالثروات في باطن أراضيها في أيامنا هذه إلى المساومة إلا قليلاً مع مواطنيهم ما دامت الدولة نفسها تسيطر على استخراج البترول والذهب والألماس والمواد الثمينة الأخرى.

وفي الحد الأقصى الآخر، وفي الاقتصاد الزراعي أساساً، فإن القدرة على تعزيز سلطة نظام الحكم تحصل من خلال تسليم المنتج الزراعي أو مردوده المالي مباشرة إلى الدولة، فتنظيم هذا التسليم يستدعي بالضرورة مساومة الدولة مع من يسيطر على الأراضي الزراعية، وإنشاء مؤسسات تتولى عملياً تسليم المدخول الزراعي. بين هذين الحدين الأقصيين، نجد دولاً تقوم على اقتصادات تجارية عالية المستوى (تمثل الأراضي المنخفضة حالة شديدة الوضوح) لا يستطيع الحكام فيها أن يقتنوا ويفرّوا بالخيرات والبضائع، ولكنهم لا يحتاجون إلى كبير مساومة مع الفلاحين ومُلاّك أراضيهم. في مثل هذه الأنماط من الاقتصاد تؤدي المساومة مع التجار عموماً إلى التوصل إلى توافق كاف لاستمرار مشاريع الدولة في مزاولة أنشطتها (Adams 2005, Tilly 1992). وهذا ما دعا إلى ضرورة قيام أنظمة القلة المنتفعة في دول أوروبا ذات الحكومات نصف الديمقراطية.

وتمهد المساومة الواسعة الظروفَ لإقامة الديمقراطية بطريقتين يعوَّل عليهما: بجعل الحكام يعتمدون على طاعة مواطنيهم الواسعة الانتشار، ووضع الأسس للحقوق والواجبات التي تصل إلى المشاورات ذات الالتزام المتبادل. وفي الوقت نفسه تجعل بالإمكان الإطاحة بالديمقراطية أيضاً: فإطاعة إحدى فئات المواطنين المنتظمة تضر بمصالح طبقات النخبة التي كانت تحتفظ لنفسها بحق استغلال مصادر الثروة ودعم تلك الفئات نفسها من المواطنين، فمُلاَّك الأراضي يخسرون حين تكسب الدول. يقودنا هذا المنظور إلى البحث في التغييرات الكبرى في المساومات بين الدولة والمواطنين بشأن إشراف الدولة على مصادر الثروة، وهي من الأسباب التي يأخذ بها نظام الحكم لدخول المعترك الديمقراطي، ليس فقط في فرنسا، بل في جميع أنحاء العالم.

ويفتح **السؤال الثاني** (لماذا تحصل الإطاحة بالديمقراطية عموماً

بصورة أسرع من إقامتها؟) أمامنا منظوراً جديداً بالكامل. وكما تبيَّنَ من الشكل 2 ـ 1 سابقاً، قامت فرنسا فعلياً بالتحرك سريعاً في مجال الديمقراطية، بعد 1789 وأثناء 1848 وفي نهاية الحرب العالمية الثانية، ففي تلك الظروف كان العراك بين الحكام وشعوبهم قد بدأ منذ فترة من الزمن: فالنزاع المتشابك بشأن العائدات والحقوق والحكم الذاتي ومؤسسات التمثيل شبه النيابي قبل 1789، والمعارك المستمرة بين التاج وخصومه خلال ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر، ومقاومة الاحتلال الألماني ودولة فيشي (Vichy) الدمية أثناء السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الثانية... في جميع هذه الحالات جرت إطاحة الديمقراطية أسرع كثيراً من إقامتها سابقاً أو لاحقاً، وفي جميعها أيضاً كانت التعبئة الجماهيرية الواسعة تسبق تسارع إقامة الديمقراطية. أما في الحالات العكسية، فقد عجلت الانقسامات الكبرى ضمن التآلف الحاكم باللجوء إلى التحرك الحاسم من قبل أطراف تلك التحالفات لتحتفظ بسلطتها أو تستردها.

باختصار: إن الإطاحة السريعة بالديمقراطية لم تكن نتيجة السخط الشعبي على الديمقراطية فحسب، بل نجمت أيضاً عن انشقاق طبقة النخبة.

بعد دراستها الارتدادات عن الديمقراطية في القرن العشرين، أبدت نانسي برميو (Nancy Bermeo) ملاحظات موازية، وإن كانت على مستوى أضيق:

> «مع أن سلبية المواطنين سهّلت إزالة الديمقراطية، فإنه من المعروف أن الديمقراطيات التي ندرسها هنا قد أُسقطت من قبل نُخَبِها السياسية. ولقد تلت تصرفات النخبة سلسلة مسارات، ففي حد أقصى اختار السياسيون (والملوك أحياناً) الدكتاتورية عمداً، فهم أنفسهم إما أصبحوا طغاة، أو جعلوا ـ بمعرفتهم ـ أشخاصاً لاديمقراطيين رؤساء للحكومات. وفي الحد الأقصى الآخر، تداعت الدكتاتورية من خلال عجزهم هم وعدم كفاءتهم: فقد ارتكبوا سلسلة أخطاء تسببت

بتحالفات انقلابية. وكانت أخطاؤهم متشابهة بما يدعو إلى الدهشة، رغم التنوع الكبير في أوضاعنا: فقد أحدثوا دوماً تحالفات انقلابية وتشمل النخب العسكرية[5].

باستثناء آيبيريا (Iberia) وأميركا اللاتينية ودول البلقان، لعبت «التحالفات الانقلابية، بمن فيها النخب العسكرية، أدواراً أقل شأناً في انتكاس الديمقراطية قبل القرن العشرين مما لعبته بين 1900 وثمانينيات القرن العشرين. وعلاوة على ذلك، فإن « الدكتاتوريين» بتميزهم عن مجرد الحكام الفاشيين، لم يمتلكوا زمام أمرهم تماماً حتى القرن العشرين. ومع ذلك، فإن ملاحظات برميو تعمِّم بصورة لطيفة: فمنذ القرن التاسع عشر وما بعده، وجد أصحاب السلطة الذين وجدوا في إقامة الديمقراطية تهديداً لهم، انفكوا من الأحلاف الديمقراطية وشبه الديمقراطية بسهولة أكبر مما استطاع الناس العاديون أن يفعلوا.

ويوصلنا ما سلف إلى **السؤال الثالث** (ما هو الرابط بين إقامة الديمقراطية والثورة والصادمات (shocks) السياسية الأخرى؟). بطبيعة الحال، ليست الثورة وحدها ـ كما سوف نرى ـ بل المواجهات في الداخل والغزوات العسكرية والاستعمار، لها علاقاتها المتميزة بإقامة الديمقراطية، لا لأنها تأتي بالديمقراطية بصورة آلية على الإطلاق، بل لأنها غالباً ما تسرّع انتشارها، حيث كانت بعض عناصرها تنشط وتتحرك. ومن أجل المزيد من البحث لاحقاً، دعونا نسلّم بالفرضية القائلة إن مثل هذه المصادمات لها أهميتها، لأنها بمجموعها تُضعف أنظمة السيطرة المتجددة أو المستنسخة على الدولة، وبذلك تضعف طبقات النخبة، التي ستكون الخاسر الأكبر من إقامة الديمقراطية،

---

(5) Nancy Bermeo, *Ordinary People in Extraordinary Times: The Citizenry and the Breakdown of Democracy* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2003), p. 237.

وهي بذلك تفسح في المجال أمام الناس العاديين ليقرّوا اتفاقاً على أنظمة حكم تنشأ حديثاً. وعلى العموم، فإن الناس العاديين لهم ما يكسبونه من إقامة الديمقراطية، والكثير ليخسروه من الإطاحة بها. وقد تعلم الناس العاديون في فرنسا ذلك الدرس بالطريقة الصعبة.

موجات إقامة الديمقراطية

لقد ثبت بالدليل من مواقع تاريخية، مثل الثورة في فرنسا عام 1848، أن إقامة الديمقراطية والإطاحة بها لا تحصلان كل على حدة، ففي منتصف القرن التاسع عشر شهدت بلجيكا وهنغاريا وألمانيا وبوهيميا والنمسا وإيطاليا وسويسرا كلها طروحات ثورية تهدف إلى إحلال الديمقراطية، وسرعان ما انتكس معظمها، فأنظمة الحكم المجاورة التي لها علاقات في ما بينها يتأثر بعضها ببعض. ويَعتبِر جون ماركوف (John Markoff)، الذي اقتبسْتُ من كتابه **موجات الديمقراطية** (*Waves of Democracy*) عنوان هذا المقطع بقوله:

> «في أثناء حلول الموجة الديمقراطية يتغير تنظيم الحكومات، بالإصلاح السلمي أحياناً وبإطاحة دراماتيكية أحياناً أخرى، بطرائق يُعتقد على نطاق واسع أنها أكثر ديمقراطية، ففي مثل هذه الموجة الديمقراطية يعقد الكثير من المناقشات حول حسنات الديمقراطية، كما تطالب الحركات الاجتماعية غالباً بالمزيد من الديمقراطية، ويعلن القائمون على السلطة عن نياتهم الحسنة نحو الديمقراطية. أما في أثناء موجات إطاحة الديمقراطية، فتتحول الحكومات بطرائق يُعتَقَد على نطاق واسع أنها غير ديمقراطية، وتعلن الحركات الاجتماعية عن نيتها التخلص من الديمقراطية، ويعبر زعماء الحكومات بكل فخر عن عدائهم للديمقراطية[6].

---

(6) John Markoff, *Waves of Democracy: Social Movements and Political Change* (Thousand Oaks, Calif.: Pine Forge Press, 1996), pp. 1-2.

كيف يمكننا أن نحدد مثل هذه الموجات حسياً وبشكل ملموس؟ سواء تبنوا تعاريف دستورية أو جوهرية أساسية أو إجرائية أو ذات توجه منهجي للديمقراطية، فإن معظم الذين يدرسون الحالات المتعددة لإقامة الديمقراطية يبسّطون دراستهم بالأسلوب المباشر، فهم يحددون مدخلاً، بحيث يضعون ما لا يخص الديمقراطية على جانب والديمقراطية على الجانب الآخر، ثم يسألون: متى، وكيف، وتحت أي ظروف، ولماذا تعبُر أنظمة الحكم العتبة إلى أحد المدخلين؟ إنهم يتبنّون معياراً إجرائياً (حتى ماركوف ذو التوجه المنهجي يستخدم وجود أو عدم وجود أشكال مختلفة من حقوق التصويت أسلوباً رئيسيّاً في الفرز والتصنيف). ومع أنني سوف أسمّي ـ من آن لآخر ـ نظامَ حكم ما ديمقراطياً أو غير ديمقراطي، إلا أن هذا الأسلوب لن يفيد كثيراً في التفسير أو الشرح الذي يهدف إليه هذا الكتاب. لِمَ لا؟ **أولاً**، لأننا لا نشرح في هذا المضمار كما بـ «مفتاح» يفتح على «نعم» و«لا»، بين حالتي «غير ديمقراطي» و«ديمقراطي»، بل إننا نحاول أن نبين وجود درجات من الديمقراطية وتحولات تحدث فيها. **وثانياً**، لأننا للقيام بذلك يجب أن نستعرض سلسلة واسعة من الطرائق والأساليب: من تلك التي تدفع ببلد مثل كازاخستان نحو نظام حكم أكثر ديمقراطية، إلى تلك التي تُحدث انتكاسة أخرى في إقامة الديمقراطية الطويلة الأمد في فرنسا. ومن أجل تحقيق غايتنا، سوف يكون البحث أفضل بكثير عندما نحدد فترات وأماكن أساسية وجوهرية كانت تحدث في غضونها حركة بارزة من حيث البعد «اللاديمقراطي ـ الديمقراطي»، ونسأل: ما الذي كان يحدث أثناء تلك الفترات؟

في سعيه وراء أهداف أخرى، قدم تاتو فانهانن (Tatu Vanhanen) لنا أول وسيلة تقريبية لبحث المسألة، فقد استخرج

بالحاسب «فهرس إقامة الديمقراطية» حسب عقود السنين من 1850 حتى 1979 لعدد كبير من الدول. يضرب هذا الفهرس أ) الحصة من الأصوات التي حصلت عليها جميع الأحزاب ـ عدا الحزب الأكبر ـ في الانتخابات العامة بـ 2) النسبة الإجمالية للسكان الذين اشتركوا بالتصويت. وهكذا، ومن 1901 حتى 1909، عندما حازت الأحزاب الأسترالية الأصغر على 61,8 في المائة من الأصوات و18,9 في المائة من السكان اشتركوا بالتصويت، وبذلك يصبح فهرس أستراليا 61,8 ٪ 18,9 x ٪ = فهرس إقامة الديمقراطية، وهو 11,7.

وباقتباس الأعداد التي استخرجها فانهانن عدتُ طبعاً إلى المعيار الإجرائي في التصويت. وهذا القياس لا يُعْلِمني بشيء عن التغييرات في الحماية في ظل الدولة، بل يشير فقط إلى الاتساع والمساواة، ويمتُّ بصلة إلى المشاورات ذات الالتزام المتبادل بصورة غير مباشرة، فهو لا يتعرض إلى المستويات الأدنى من إقامة الديمقراطية، تلك التي تظهر عادة قبل أنظمة الانتخابات الوطنية العامة التي يركز عليها فانهانن، فوسيلته تقريبية، كالخيط الموصل الذي يحمل أداة قابلة للكسر. ومع ذلك، وبامتدادها إلى عدة عقود من السنوات، تبيّن على الأقل أين ومتى كانت تحصل التوسعات في أنشطة الانتخابات التنافسية.

ولقد قسمت المعطيات التي قدمها فانهانن في جداول ثلاثة: 1850 حتى 1899، 1900 حتى 1949، و1950 حتى 1979. وخلال الفترة من 1850 حتى 1899، تغيب الولايات المتحدة نفسها عن القائمة، إذ كانت قد مرت سابقاً بفترات إقامة ديمقراطية رئيسية، طبقاً لهذا الفهرس قبل 1850.

الإطار 2 ـ 2: مواقع الإقامة السريعة نسبياً للديمقراطية، 1850 ـ 1979

- **1850 ـ 1899**

آسيا والمحيط الهادي: لا شيء.

أوروبا: النمسا، بلجيكا، الدانمارك، فرنسا، ألمانيا، اليونان، إيطاليا، هولندا، النرويج، البرتغال، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة.

الأميركتان: الأرجنتين، بوليفيا، تشيلي، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، الأوروغواي.

أفريقيا: لا شيء.

- **1900 ـ 1949**

آسيا والمحيط الهادي: أستراليا، اليابان، نيوزيلندا.

أوروبا: النمسا، الدانمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، إيطاليا، هولندا، النرويج، البرتغال، رومانيا، روسيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة.

الأميركتان: الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، كندا، تشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، هندوراس، المكسيك، باناما، البيرو، الولايات المتحدة، الأوروغواي.

أفريقيا: مصر.

- **1950 ـ 1979**

آسيا والمحيط الهادي: الهند، إسرائيل، لبنان، كوريا الجنوبية، تايلاند، تركيا.

أوروبا: اليونان، البرتغال، إسبانيا.

الأميركتان: كولومبيا، كوستاريكا، جمهورية الدومينيكان، السلفادور، غواتيمالا، باراغواي، بيرو، فنزويلا.

أفريقيا: مصر، المغرب، زامبيا.

(**المصدر**: Vanhanen 1997: 251-271)

وغير كندا، الغائبة كذلك، بقيت مجموعة من المستعمرات البريطانية حتى 1867، ولكن نظام الحكم الموحد حديثاً أدخل عندها وضعية الدومينيون مع المؤسسات الديمقراطية نسبياً التي تغيرت تغيراً بسيطاً نسبياً خلال بقية القرن التاسع عشر. وفي غضون الفترة الزمنية

ذاتها، خضعت كل أفريقيا ـ تقريباً ـ للحكم الاستعماري، وقسّمت منطقة المحيط الهادي الآسيوية إلى مستعمرات ونظم لم تُظهر أي علامة على الديمقراطية، وما ظهر منها كان ضئيلاً.

باختصار نقول: إذا كنا نريد البحث عن عمليات إنشاء للديمقراطية خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر، علينا أن نركّز النظر على أوروبا الغربية أميركا اللاتينية.

خلال نصف القرن، من 1900 حتى 1949، أعاد التوسع في حق الانتخاب ـ خاصة للنساء ـ عدداً من الديمقراطيات القديمة، بما فيها الولايات المتحدة وكندا إلى القائمة، ولكن الزيادات في فهرس فانهانن سجلت أيضاً محاولات للتعاطي مع الديمقراطيات التي تسارعت في أوروبا، مع العديد من الانتكاسات، بعد ما هدمته الحرب العالمية الأولى. واستمرت أوروبا والأميركتان في شَغْل خارطة إقامة الديمقراطية، ولكننا رأينا الديمقراطية تتحرك شرقاً وجنوباً ضمن أوروبا وتتسع في مداها ضمن أميركا اللاتينية، حتى إننا نرى ومضات من إقامة الديمقراطية في اليابان ومصر.

وفي الواقع، شهدت العقود الثلاثة بعد 1949 حالات أقل من الانتشار ذي الأهمية للديمقراطية مما جرى في نصف القرن الذي سبق. ومع ذلك، فإن هذه العقود تُظهر تحولاً بارزاً في جغرافية إقامة الديمقراطية وطابعها، حيث استمرت أنظمة الحكم العسكرية في الصعود والهبوط في أميركا اللاتينية، إلا أن دولها تقدمت بصورة متزايدة نحو الحكم الديمقراطي المدني النسبي. وكذلك تمثّل اليونان والبرتغال وإسبانيا داخل أوروبا المواقع الرئيسية لتجديد إقامة الديمقراطية، والتي زاد فيها جميعها إخضاع العسكريين للسلطة المدنية. ومع أن أنظمة الحكم في أميركا اللاتينية بقيت هي الأبرز، إلا أننا صرنا نرى أيضاً فورات من إقامة الديمقراطية في كل من آسيا وأفريقيا. وقد أدى انحسار الاستعمارين الأوروبي والياباني إلى إتاحة

فرصٍ جديدة للديمقراطية خارج مَواطنها الطويلة العهد في الأميركتين وأوروبا.

ومنذ 1850، حلت الديمقراطية على شكل موجات، قادت الموجة الأولى منها أوروبا الغربية، لتعود وتنضم إلى الموجة الثانية بين 1900 و1949. ثم بدأت أميركا اللاتينية بعد ذلك موجة ثالثة، عندما بدأت آسيا وأفريقيا بالتحرك نحو الديمقراطية. ولما كانت إحصاءات فانهانن تنتهي في 1979، فإن التسلسل التاريخي يقصر عن إظهار مدى تقدم المزيد من إقامة الديمقراطية في المناطق التي جلا عنها الاستعمار بعد ذلك التاريخ[7] (Bratton and van de Walle 1997, Diamond 1999, Geddes 19999, Lafargue 1996, Przeworski [et al.] 2000, Whitehead 2002).

ويُدرج بيان مفصل بالتحولات عن الحكم الفاشي منذ 1979، صادر عن دار الحرية، أنظمة الحكم هذه على أنها انتقلت إلى منطقة «حرة» (Karatnyky and Ackerman 2005):

آسيا ـ المحيط الهادي: منغوليا، الفيليبين، كوريا الجنوبية، تايوان، تايلاند.

أوروبا: بلغاريا، كرواتيا، جمهورية تشيكيا، إستونيا، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، بولندا، رومانيا، صربيا ـ الجبل الأسود، سلوفاكيا، سلوفينيا.

الأميركتان: الأرجنتين، البرازيل، تشيلي، الإكوادور، غويانا، المكسيك، بنما، بيرو، أوروغواي.

أفريقيا: بنين، الرأس الأخضر، غانا، مالي، سنغال، أفريقيا الجنوبية.

---

(7) John Markoff, «Transitions to Democracy,» in: Thomas Janoski [et al.], ed., *The Handbook of Political Sociology: States, Civil Societies, and Globalization* (New York: Cambridge, 2005).

وتذكرنا الجدولة بالمد الهائل في أوروبا لنشر الديمقراطية مع انهيار نظم الدول الاشتراكية في 1989 وما بعدها، وسنقدم المزيد من هذه التحولات بعد لحظة. كما تلفت الانتباه إلى استئناف نشر الديمقراطية (التي أصبحت أكثر تحديداً عما قبل) في أميركا اللاتينية. إلا أن ما يلاحَظ بصورة واضحة أنها تحدد آسيا وأفريقيا كمناطق بدأت تحل فيها إقامة الديمقراطية بشكل لافت بعد 1979.

ويعلمنا التسلسل التاريخي شيئاً أكثر أهمية مما سبق، فدروسه توازي تلك التي استقيناها من مراوحة فرنسا لمدة طويلة بين الديمقراطية واللاديمقراطية، إذ أخذت مجموعات كبيرة من أنظمة الحكم تنتقل من فترات طويلة من عدم توافر المقوِّمات لديها للتغيير الديمقراطي إلى تحرك متقلب سريع ذهاباً وإياباً بين نشر الديمقراطية والإطاحة بها. فلنأخذ على سبيل المثال الفترة في أوروبا بين 1900 و1949، التي خضع فيها 17 نظام حكم إلى فترة واحدة على الأقل من التسارع في إقامة الديمقراطية. 12 من تلك الـ 17 (النمسا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، إيطاليا، البرتغال، رومانيا، روسيا، إسبانيا و ـ إذا أدخلنا في حسابنا الاحتلال النازي ـ الأراضي المنخفضة) أيضاً قاست إطاحة الديمقراطية بصورة أسرع مرة واحدة على الأقل.

ثم أصبحت أنظمة الحكم في أوروبا أكثر جاهزية لانتشار كل من الديمقراطية والإطاحة بها مما كانت عليه في القرن الثامن عشر، كما أصبحت أنظمة الحكم في أميركا اللاتينية أيضاً جاهزة للتحرك في كلا الاتجاهين بمجرد إعلان استقلالاتها من إسبانيا خلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر. وألقى التاريخ تحولاً مماثلاً مع زوال الاستعمار عن آسيا وأفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، فصارت الفيليبين وتايلاند والسنغال، على سبيل المثال، كلها تشبه الديمقراطيات الحديثة التي يمكن أيضاً أن ترتد إلى الإطاحة

بالديمقراطية، لأن جماعات النخبة القوية تشعر بالخطر على مصالحها من المزيد من الديمقراطية. ومن الواضح أننا سندرس بمزيد من العمق التوقيت والمواقع وفعالية مثل هذه التحولات التاريخية.

إن هذه الشواهد تردد صدى استخلاص درس آخر من التجارب الفرنسية: بمجرد أن يدخل نظام حكم ما منطقة التقلب بين إقامة الديمقراطية والإطاحة بها، يحصل عموماً ابتعاد عن الديمقراطية بشكل أسرع، مع مشاركة أقل من الشعب، وتأثير أكثر من طبقة النخبة مما يحدث عند حدوث تقرب من الديمقراطية. وفي الحقيقة، كانت التعبئة الشعبية الواسعة والسلمية ضد الأنظمة الفاشية، هي حالات التحول الحديثة التي درسها فريق دار الحرية، والرئيسية التي عززت دفع أنظمة الحكم تلك نحو الديمقراطية. في المقابل، كانت المحاولات من قِبَلِ قمة النظام باتجاه القاعدة لإصلاح الأنظمة المماثلة أقل تأثيراً (Karatnycky and Ackerman 2005).

إذا خصصنا بالبحث بورما والصين ونيبال وتايلاند، التي أدت التحديات لسلطة الدولة فيها جميعاً إلى القمع الواسع النطاق والإطاحة بالديمقراطية (Schock 2005, Chapters 4 and 5)، نجد أنه غالباً ما كانت التعبئة الشعبية تفشل. ومع ذلك، أصبح الناس العاديون في أيامنا هذه يتدخلون بازدياد في الإلحاح على نشر الديمقراطية.

إقامة الديمقراطية بعد انهيار الأنظمة الاشتراكية

حدثت أكثر الحالات دراماتيكية في التعبئة الشعبية ضد الحكام الفاشيين عندما صعدت الأنظمة الديمقراطية من بين أنقاض دولتي السوفيات واليوغسلاف الإشتراكيتين.

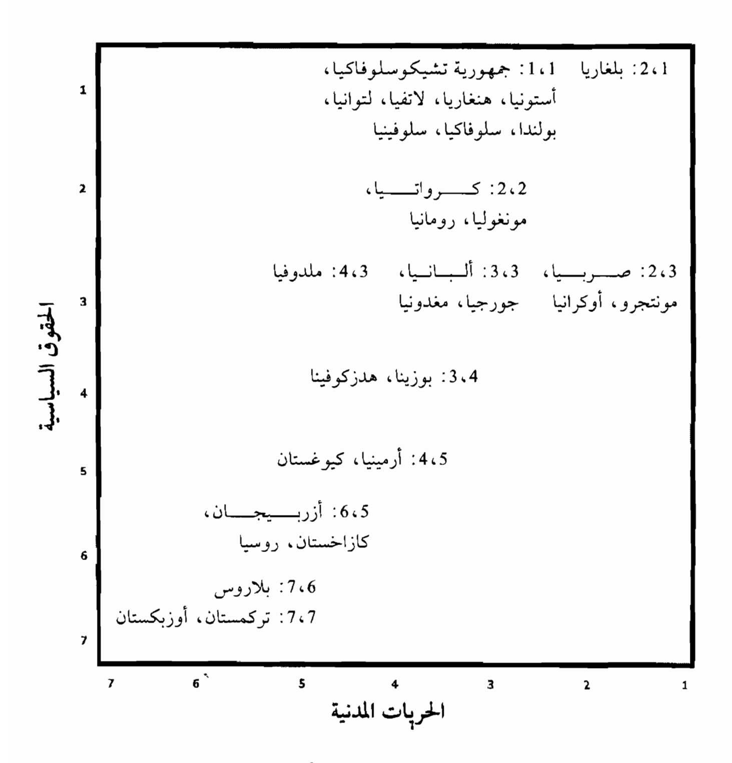
لننظر إلى أوكرانيا في 2004: لقد وصفت منظمة هيومان رايتس ووتش (Human Rights Watch) التي تراقب حقوق الإنسان المشهد في كانون الأول/ ديسمبر من تلك السنة:

«فرضت الحكومة وعلى مدى سنوات تحت قيادة الرئيس [ليونيد] كوتشما قيوداً أشد على التغطية الإعلامية، وكررت محاولاتها للتلاعب بعمليات الانتخاب، وتجاهلت السخط الشعبي الواسع الانتشار. وبذلك قوضت الوسائل المشروعة أمام الناس للتعبير عن شكاويهم بطريقة ناجعة. وصبّت محاولات الحكومة الوقحة للتلاعب بالتصويت لانتخاب الرئيس في صالح رئيس الوزراء فيكتور يانوكوفيتش ـ رغم الرغبة الشعبية الواضحة بانتخاب مرشح المعارضة فيكتور يوتشنكو، وأدت إلى إقناع كثير من الأوكرانيين بان الاحتجاجات الجماهيرية في الشارع هي الأمل الوحيد لسماع صوتهم (Human Rights Watch 2005: 441).

سَمَّمَ عملاء كوتشما (Kuchma) يوتشنكو (Yushchenko) بمادة الدايوكسين (Dioxin)، فتقاطر على العاصمة كييف ناشطون من دول مجاورة ومنظمو هيومان رايتس من عدة بلدان في العالم الغربي، وجماهير الأوكرانيين، وتدفق المواطنون إلى الشوارع، فغنّوا وأنشدوا في ليالي الشتاء، وأقاموا حصاراً أمام مداخل بنايات الحكومة، وقاموا بالثورة البرتقالية. وقد جاءت احتجاجات الأوكرانيين هذه بعد أحداث مشابهة جرت في صربيا في 2000 وجورجيا في 2003. لقد جاءت جميعها كموجة من الاحتجاجات ضد تزييف عمليات الانتخابات التي انتشرت في أنحاء دول الاتحاد السوفياتي السابق والأقاليم المجاورة.

ولم يكن أي من أنظمة الحكم تلك مؤهلاً إلى حدّ بعيد، ليُعَدّ ديمقراطياً في 1989، إلا أن الكثير قد تغير منذ ذلك التاريخ. ويستخدم الشكل 2 ـ 2 تقديرات دار الحرية حول الحقوق السياسية والمدنية ليبين في خارطةٍ توزُّعَ أنظمة الحكم بعد الحقبة الاشتراكية في 2006. (تذكروا أن درجة 1 في الحقوق السياسية أو الحريات المدنية هي الدرجة الأعلى، و7 هي الأدنى). بشكل تقريبي، فإن الحقوق السياسية تعادل المشاورات الواسعة والمتساوية وذات الالتزام المتبادل، بينما تشير الحريات المدنية خاصة إلى حماية الدولة.

وبذلك توفر تقديرات دار الحرية المعلومات حول مدى إقامة الديمقراطية بعد فترة الاشتراكية منذ 1989 واتجاهها.



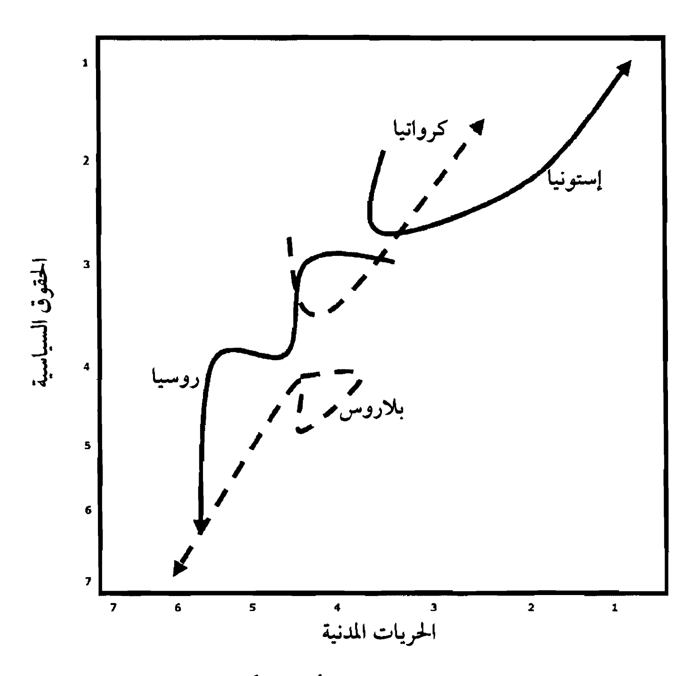
الشكل 2 ـ 2: تقديرات دار الحرية لأنظمة الحكم بعد الحقبة الاشتراكية حول الحقوق السياسية والحريات المدنية، 2006.

المصدر: جمعت من دار الحرية 2006.

كما يبين الشكل، لم تتوجه جميع أنظمة الحكم بعد فترة الاشتراكية إطلاقاً بعيداً بشكل واضح عن السياسة غير الديمقراطية، ففي الزاوية اليسرى السفلى من المخطط تستقر تركمانستان، وأوزبكستان، وأذربيجان، وكازاخستان، وروسيا، وغير بعيد منها أرمينيا وقيرغيزستان، وتأتي ضمن المرتبة الخامسة في الحقوق

السياسية وضمن المرتبة الرابعة في الحريات المدنية. ومع ذلك، وفي الزاوية اليمنى العليا ـ وهي أعلى الدرجات الممكنة بالنسبة إلى كلا الاعتبارين ـ نجد جمهورية التشيك، وأستونيا، والمجر، وليتوانيا، وبولندا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا.

خلال 17 سنة منذ 1989، كانت كل هذه البلدان قد أسست أنظمة حكم ديمقراطي ملحوظ. غير أن جميع أنظمة الحكم بعد الفترة الاشتراكية لم يتجه إلى الديمقراطية (Bunce 2001; Fish 2001, 2005; Khazanov 1995; McFaul 1997; Suny 1993; Tishkov 1997). مرة أخرى، يبين الشكل 2 ـ 3، باستخدامه قياسات دار الحرية، مسارات أربعة بلدان بعد الفترة الاشتراكية، من 1991 حتى 2006 (بدأت دار الحرية أولا بإيجاد تقديرات روسيا البيضاء وكرواتيا وأستونيا وروسيا بصورة منعزلة عن اتحاداتها الاشتراكية السابقة في 1991). وحسب هذه التقديرات، مرت كل من البلدان الأربعة في مرحلة تردّي حقوقها السياسية و/ أو حرياتها المدنية في البداية، ولكن بعد انتهاء الحرب المدنية فيها، تقول النتائج المسجلة إن كرواتيا أحرزت خطوات مهمة نحو الديمقراطية. وضيقت أستونيا على الحقوق السياسية في البداية، ولكنها عادت وتراجعت مع زيادة الحريات المدنية وتوسُّع الحقوق السياسية، وحتى مع تفرقة نظام الحكم البسيطة ضد الأقلية الروسية المهمة لديها، فقد بقيت أستونيا على درجتها 1 ـ 1 ضمن الديمقراطيات الرئيسية في المجموعة الأوروبية.



الشكل 2 ـ 3: تقديرات دار الحرية لأربعة أنظمة حكم بعد الحقبة الاشتراكية، 1991 ـ 2006.

المصدر: جمعت من دار الحرية 2002، 2006.

في هذه الأثناء توجهت روسيا و(خاصة) روسيا البيضاء إلى الأسفل، نحو حريات سياسية أقل وحريات مدنية أضعف:

ففي روسيا، أرجعت حروب يلتسين وبوتين في شمال القوقاز وإسكات الأصوات المعارِضة البلدَ المحاصَر إلى الخلف في مسألة إقامة الديمقراطية جزئياً، التي بادر إليها ميخائيل غورباتشوف (Mikhail Gorbachev) خلال ثمانينيات القرن العشرين، كما ركز يلتسين وبوتين جهودهما على استعادة سلطة الدولة الروسية في الداخل ومكانتها في الخارج، فضحَّيا بعملهما هذا بالحريات المدنية

ـ أو بشكل أعم بالديمقراطية ـ واستخدم بوتين سيطرة الدولة على مصادر الثروة (بترول وغاز) ليحرِّر حكومته من ضرورة التوافق مع الشعب، وأصبح التفاوت بين الطبقات والإثنيات أمراً بارزاً في السياسة العامة في روسيا، فقطع المواطنون الروس تواصلهم مع شبكات ائتمانهم البالية، وبشكل أكثر حسماً مع السياسة العامة، عندما ضعفت بشكل ملحوظ الحماية، والاتساع، والمساواة، والمشاورات ذات الالتزام المتبادل (Fish 2005).

أما بيلاروسيا، فقد انحدرت أكثر، وكان رئيسها ألكسندر لوكاشنكا (Aleksandr Lukashenka) قد حاز منصبه في انتخابات شعبية، في 1994، كحارس أمين في محاربة الفساد، ولكنه بعد أن ثبَّت وضعه في منصبه، أصدر أوامره بالرقابة على الصحف، وأزال النقابات المستقلة، وزوَّر الانتخابات، ووضع الهيئة التشريعية تحت إشرافه، وهكذا عرَّض المكاسب الديمقراطية الصغيرة السابقة في البلاد للخطر. واستفاد لوكاشنكا كثيراً من المساعدة الروسية التي قُدّمت له على شكل أسعار مدعومة للبترول والغاز الروسيين، واستطاع ـ مثل كثير من الحكام الفاشيين في عالمنا المعاصر ـ أن يتجنب التشاور مع شعبه باستخدام عائدات المناجم لدعم سلطة دولته، ولم يهمل القمع في الداخل. ومما قالته كاثلين ميهاليسكو (Kathleen Mihalisko):

«بعد أقل من سنة على وجوده في رئاسة البلاد، في نيسان/ أبريل 1995، قامت شرطة مكافحة الشغب بناءً على أوامر من لوكاشنكا، بضرب نواب الجبهة الشعبية على سلّم بناء المجلس الأعلى، وهو ما اعتُبر أول بادرة على عنف نظام حكمه، ومنذ تلك الحادثة أصبحت قوات وزارة الداخلية الخاصة (OPMON) أوضح الدلائل على كيفية معاملة لوكاشنكا لناقدي حكمه، حيث استعملها بتصعيد وحشي

متكرر ضد المتظاهرين المسالمين، وفي سنتين أصبح عدد أفراد قوات الأمن لديه يقدر بحوالى 180,000، وهو ضعف عدد أفراد القوات المسلحة[8]».

إن استخدام تخصيص قوات عسكرية متخصصة لدعم السيطرة السياسية مستمدة من مخزون قديم لدى الأوروبيين الشرقيين، ففي انتخابات الرئاسة عام 2006، لم تكن أمام لوكاشنكا الفرصة للقيام بـ «ثورة ملونة»، على الطريقة الصربية والجورجية والأوكرانية. في الواقع، برر رئيس الـ «كي جي بي» (KGB) في بيلاروسيا ممارسة القمع باتهامه المعارضة بـ «التخطيط للقيام بانقلاب بعد إجراء التصويت يوم الأحد، بدعم من الولايات المتحدة وجورجيا» (Myers 2006: A3).

نجح استخدام القمع: نزلت آلاف قليلة فقط من المحتجين، وهي التي ظهرت ليلة الانتخاب، عندما أعلنت الحكومة فوز لوكاشنكا بـ 82,6 في المائة من الأصوات (Myers and Chivers 2006: A 11). ومع أن أعداداً متدنية من المتظاهرين استمرّت بتحدّيها في الأيام القليلة التالية، فإن شرطة مكافحة الشغب فرّقت بضع المئات الباقية منهم (Myers and Chivers 2006). وكانت أنظمة الحكم بعد الفترة الاشتراكية التي أطاحت بالديمقراطية في 1991 تتأرجح بين الدكتاتورية والحروب الأهلية. ويعزز الشكل 2 ـ 3 فكرةً كان الشكل

(8) Kathleen Mihalisko, «Belarus: Retreat Authoritarianism,» in: Karen Dawisha and Bruce Parrot, eds., *Democratic Changes and Authoritarian Reactions in Russia, Ukraine, Belarus, and Moldova* (Cambridge: Cambridge University Press, 1997), p. 237.

انظر أيضاً: Titarenko [et al.], «The Interaction of State Repression, Protest Form and Protest Sponsor Strength during the Transition from Communism in Minsk, Belarus, 1990-1995,» *Mobilization*, vol. 6 (2001), pp. 129-150.

2 ـ 2 قد أظهرها. كانت أنظمة الحكم تتجمع على طول خط البلاد وتسجل نتائج متشابهة بشكل عام في حفاظها على الحقوق السياسية والحريات المدنية.

عندما تتغير الحقوق السياسية والحريات المدنية في أي نظام معيّن، فإنها تتغير جميعها في الاتجاه نفسه، ليس بالتوازي بشكل كامل، ولكن في تزامن تقريبي. ومن قناعات هذا الكتاب، أن الإقامة النسبية لمشاورات واسعة ومتساوية وذات التزام متبادل، وشعبية، تحسِّن في زيادة حماية الدولة ضد تعسف عملاء الحكومات. وبدوره، يحسن التوسع في حماية الدولة بشكل أكبر على المزيد من المشاركة السياسية العريضة والمتساوية، ليس بالصورة الكاملة كما تعلّمنا المسارات الشاذة والغريبة في بيلوروسيا وروسيا وأستونيا وكرواتيا، ولكن بما يكفي لتحل إقامة الديمقراطية بالتزامن مع التوسع في الحقوق السياسية والحريات المدنية. ذلك التوسع، كما رأينا، غالباً ما يحصل بسرعة لافتة عقب الصراعات العنيفة.

ماذا نفسر؟

من الواضح أن بحثنا في التفسير قد رُسم لنقوم به، فسطحياً على الأقل، يمكن تواريخ إقامة الديمقراطية والإطاحة بها التي استعرضناها أن تتلاءم مع تفسيرات متناقضة تماماً، فقد ننظر على سبيل المثال إلى الديمقراطية على أنها فكرة اخترعها أحدهم (اليونانيون؟)، وبدأت بعدهم جهود استمرت على مدى قرون من الزمن لتطبيق تلك الفكرة. وقد نأخذ مسلكاً مغايراً، فنقول إن أوضاع الرأسمالية الصناعية فقط هي التي يمكن أن تنشئ علاقات سياسية واسعة، ومتساوية، ووقائية وذات التزام متبادل بين الدول والمواطنين. وقد نعتقد أيضاً أن الأشكال المتنافسة من الحكومات، التي كانت معروفة لدى طبقات النخبة الوطنية، قد استهوت أنواعاً

مختلفة من الطبقات الحاكمة، وبعض هؤلاء اختار الدكتاتورية، والبعض الآخر اختار الديمقراطية. ولنسمِّ هذه المقاربات الثلاث في التفسير: المثالية (idealiste)، والبنيوية (structuralist)، والذرائعية (instrumentalist). ولن تعترضك أي عقبة في العثور على أمثلة عن كل من هذه المقاربات في المؤلفات العديدة التي كتبت حديثاً عن الديمقراطية[9].

وعندما تؤخذ المقاربات الثلاث السالفة الذكر كلّاً على حدة، فلن يستطيع أي منها إعطاءَ تفسيرات متماسكة - ولو حتى قريبة - للتواريخ التي استعرضناها، ففي كل حالة سوف نجد أنفسنا نسال «كيف؟» و«لماذا؟»: كيف ترجمت الأفكار عن الديمقراطية إلى علاقات وممارسات مادية حسية؟ كيف أنجبت الرأسمالية الصناعية الضغوط التي آلت إلى إقامة الديمقراطية؟ كيف صاغ الحكام ذوو المصلحة الخاصة مؤسسات الديمقراطية؟ ولماذا استغرقت هذا الزمن الطويل؟

إن أسئلة «كيف؟» و«لماذا؟» تقفز إلى الذهن عند كل خطوة في

---

(9) على سبيل المثال: Acemoglu and Robinson 2006; Alexander 2002; Andrews and Chapman 1995; Arblaster 1987; Boix 2003; Collier and Levitsky 1997, Collier, 1999; Cruz 2005; Dahl 1998; Diamond [et al.] 2004; Di Palma 1990 Engelstad and Østerud 2004; Geddes 1999; Gurr, Jaggers and Moore 1990; Held 1996; Hoffman 2003; Huntington 1991; Kurzman 1998; Lijphart 1999; Linz and Stepan 1996; John Markoff, *Waves of Democracy: Social Movements and Political Change* (Thousand Oaks, Calif.: Pine Forge Press, 1996); Hoffman 2003; Huntigton 1991; Morlino 2003; O'Donnell 1999; Ortega Ortiz 2001; Przeworski [et al.] 2000; Putman, Leonardi, and Nanetti 1993; Rueschemeyer, Stephens, and Stephens 1992; Skocpol 2004; Sørensen 1998; Whitehead 2002; Yashar 1997.

طريقنا التاريخي، وإليكم طرحي: سوف يتطلب إيجاد أجوبة منطقية متماسكة من مثل هذه الأسئلة القيام بتحليل كامل ذي توجه منهجي لظاهرتَيْ إقامة الديمقراطية والإطاحة بها، إذ إن وجود مقاربات مثالية وبنيوية وذرائعية للديمقراطية لا تكفي لإعطاء الأجوبة الوافية، فيجب أن نتعمق أكثر في المناهج السياسية.

سوف تؤكد الفصول القادمة ثلاثة أنواع من العمليات السياسية، التي تغيِّر علاقات التفاعل بين الدولة والمواطن و: 1 ـ شبكات الائتمان بين الأشخاص، 2 التفاوت الطبقي، 3 ـ مراكز السلطة ذات الحكم الذاتي. وستفحص أيضاً آثار المصادمات (من قبيل المواجهات الاهلية، والثورات، والغزو والاستعمار) في تفعيل هذه النهج وتسريعه. وعلاوة على ذلك، إذا أمعنّا النظر في آثار هذه المصادمات، فسوف يتضح لنا ما يساعد النضال الشعبي (أكثر من تداولات الزعماء المتأنية والحكيمة) في نشر الديمقراطية. ولكن، قبل الاكتشاف والتوصل إلى أجوبتنا، سنحتاج إلى خارطة أوضح للتضاريس التي علينا أن نستكشفها، وسوف يمضي بنا الفصل التالي مسافة أبعد في مناهج إقامة الديمقراطية والإطاحة بها وعملياتها. وسوف تُعِدُّنا متابعة هذا الاستكشاف لتفحّص كيفية حصول تلك العمليات أو المناهج الأساسية وأسبابه.

ـ 3 ـ

إقامة الديمقراطية والإطاحة بها

دعونا نبدأ بحالة صعبة فعلاً: الهند، فمنذ استقلالها في 1947، احتلت الهند في حيِّز «السلطة ـ الديمقراطية» موقعاً في مكان ما ضمن مربّع «القدرة القوية ـ الديمقراطية العالية». لقد تعرّض كل من القدرة والديمقراطية في الهند للتقلّب إلى حد ما خلال السنوات الستين الماضية، ولكنّ نظام الحكم الوطني فيها يشبه، بشكل عام، نظام الحكم ـ لنقل ـ في كندا، أكثر من جامايكا أو كازاخستان. ومع ذلك، فإن هذا البلد، الذي يبلغ تعداده السكاني 1,1 مليار نسمة، يطرح المشاكل أمام أي تحليل لإقامة الديمقراطية والإطاحة بها. وهذه المشاكل تظهر في طرق عدة مختلفة:

- بالرغم من الفقر المدقع وانعدام المساواة بين سكانها، فإن الاقتصاد الهندي قد أصبح له وزنه بين اقتصادات العالم الكبرى.
- ولاياتها الـ 25 (وكثير منها أكبر وأكثر سكاناً من معظم الدول الأوروبية) يختلف بعضها عن بعض كثيراً، من حيث الثروة والبنية الاجتماعية واللون السياسي.
- تُظهر السياسة العامة فيها بانتظام مشاهدَ حية ذات طابع وطقوس دينية.

● المناضلون الدينيون، من هندوس ومسلمين وسيخ وغيرهم، يقومون جميعاً من آن لآخر باغتيالات بعضهم بعضاً ويعتدون على رموزهم المقدسة.

● حول تخوم البلاد (مثلاً في كشمير وفي الشمال الشرقي من البلاد ذي الانقسامات الإثنية) تستخدم الجماعات الانفصالية القوى المسلحة في الهجوم على موظفي الحكومة، وتلجأ عناصر أمن الدولة إلى قمعهم بشدة.

● في الأقاليم الوسطى من البلاد فإن رجال العصابات الماوية (المعروفون بالنكزاليين (Naxalites)، الذين لهم كيانهم السياسي في حوالى ربع مقاطعات الهند السياسية، يستخدمون الأسلحة الفتاكة لإبادة قوات الحكومة والقرى التي ترفض التعاون معهم.

● منذ الاستقلال، عام 1947، تراوح نظام الحكم بين حالات الطوارئ وفترات راحة.

● وأخيراً، تبقى الهند إلى حد بعيد أكثر الأنظمة الديمقراطية ازدحاماً بالسكان في العالم.

كيف يمكننا أن نستخلص معنى لكل هذه التعقيدات؟

تصور التقارير الإخبارية الواردة من الهند بأن البلاد غالباً ما تتمايل وتقف على حافة الانتكاس بسبب الطوائف فيها. ولكنها لم تكن دوماً كذلك، فقد ظهرت الهند المستقلة إلى الوجود في 1947 عندما تركها فصلُها عن الباكستان بأغلبية سكانية هندوسية (حوالى 80 في المائة من الهنود على الأقل اليوم هم هندوس، والـ 12 في المائة الآخرون من المسلمين). وقد ورث نظام الحكم الجديد برئاسة جواهرلال نهرو (Jawaharlal Nehru) من البريطانيين، المستعمرين السابقين للبلاد، جهازاً من الموظفين الحكوميين المنتظمين، وجيشاً

فاعلاً، اللذين اعتمدت عليهما الدولة في بناء سلطة قوية، إضافة إلى أن نهرو، خلافاً لجارته الباكستان، أبقي العسكريين تحت سلطة الدولة المدنية الفعالة. كان زعماء نظام حكم نهرو ينتمون في غالبيتهم إلى زمرة النخبة نفسها التي استخدمت الأسلوب البريطاني (سياسة المشاكَسة والمشاغبة (contentious politics)) لنيل الاستقلال عن بريطانيا (فقد أنهى معظم أبناء العائلات من الطبقات العليا والرفيعة تعليمهم غالباً في بريطانيا).

وقد ورثت الهند بعد الاستعمار نظام حكم فدرالي استوعب التنوع الهائل بين أقاليمه، التي جمعتها بريطانيا كوحدات فرعية من الحكومة أثناء غزوها الاستعماري للبلاد. وفي الأحوال الطبيعية، احتفظت الولايات بسلطاتها الواسعة ومسؤولياتها، رغم أن الحكومة المركزية والمحاكم استطاعت أن تحد من تلك السلطات في حالات الطوارئ، فشبكات أرباب العمل وأتباعهم الواسعة (وبشكل ملحوظ ضمن قطاعات مؤتمر حزب الكونغرس المختلفة) كان لها الدور في ربط معظم مقاطعات الهند مع المركز.

غير أنه مع كل هذا التنظيم المركزي، فإن أعضاء سلك الموظفين المتبجِّحين أنفسهم لم يكونوا محصّنين وفي منأى عن التأثيرات السياسية والمالية، بل على العكس، كان نظام الحكم في الهند بنقلاته الكثيرة من موقع إلى آخر قد استدعى ضغوطاً سياسية ومالية تتداعى مع كل نقلة، وكان السياسيون في الأقاليم يوازنون بين منح عملائهم الوظائف المفضلة وقبض المال كمكافأة على التعيين في مراكز مرغوبة مرموقة، في الوقت الذي أصبح فيه موظفو الدولة أنفسهم يناورون من أجل تسلّم مواقع تعزز أهميتهم وتمكّنهم من مساعدة أقربائهم، أو توفر لهم فرصاً أكبر للاستغلال المالي (Zwart 1994).

وقد علّق المراقب المخضرم مايرون فاينر (Myron Weiner) في هذا السياق باستياء:

«إن المقارنة بين مجلس السوفيات الأعلى القديم والنخبة السياسية والإدارية الهندية لن تكون في محلها الصحيح، لوجود انفتاح في الهند في اختيار أعضاء الحكم من طبقة النخبة. ويجب أن نلاحظ أن من يمارسون السلطة السياسية في الهند ينتمون إلى طبقة عليا تتمتع بالمزايا، فيعطى موظفو الحكومة مسكناً مجانياً بطبيعة الحال، وقروضاً بفوائد منخفضة، مع قبول أولادهم في مدارس حكومية خاصة، ومقاعد الدرجة الأولى على الطائرات والقطارات، والاستعمال الشخصي لمركبات الحكومة، والعناية الطبية بتمويل من الحكومة، ومعاشات تقاعدية مجزية. وفي الحقبة التي تولت فيها الدولة تنظيم الاقتصاد، تحكَّم الموظفون بالمخصصات من القطع الأجنبي، وتوزيع تشكيلة واسعة من السلع، بما فيها الحديد والفحم الحجري والورق والأسمدة، وأصدرت القرارات بالمواد التي يسمح والتي لا يسمح باستيرادها من الخارج. وكان هناك جهاز معقد للإشراف على التعيينات يشترك في إدارته سياسيون منتخبون وموظفون حكوميون، وهو الذي يقرر من توصل له الطاقة الكهربائية، ومن يعطى الآبار الارتوازية، والمدارس، والكليات في المقاطعات ومحطات القطارات، وورشات الريّ، والطرق، وخطوط الباصات والمراكز الصحية والوظائف الحكومية، كما لجأ الناخبون إلى السياسيين عندما احتاجوا إلى دخول المشافي، أو لقبول أولادهم في الكليات المحلية (Weiner 2001: 204).

كان السياسيون الهنود يعملون بنظام «رب العمل ـ العميل» (Patron-Client System) الكلاسيكي (من أجل الاطلاع على حالات مماثلة، انظر على سبيل المثال، (Auyero 2001, Bax 1976, Bearman 1993, Kettering 1993; Montgomery 1998; Schmidt [et al.] 1977, Willerton 1992)). في الحقيقة ربما أصبح هذا أكبر نظام «رب عمل ـ عميل» في العالم، وقد قال راجيف غاندي (Rajiv

(Gandhi نفسه منتقداً، في 1985، إن «الملايين من عمال حزب الكونغرس العاديين معوّقون، لأنه كان يركب على ظهورهم سماسرة السلطة والنفوذ، الذين يمنحون الوظائف بالمحسوبية ليحولوا حركة شعبية إلى قلّة إقطاعية منتفعة، فالفساد لم يكن فقط مسموحاً به، بل اعتُبر سمةً مميزة للزعامة» (Kohli 1990: 5)، هذا بالإضافة إلى أن البنية الفدرالية لنظام الحكم زادت من تعقيدات شبكات المحسوبية المماثلة على مستوى كل ولاية[1] وغالباً ما تبلورت سياسة الولاية على المعارضة للسياسات المركزية، فقد كان نهرو يرأس نظام حكم معقد دقيق التوازن.

ورغم الحرب التي أتت سريعاً مع الباكستان حول كشمير، ورغم اغتيال زعيم التحرير موهنداس غاندي (Mohandas Gandhi) من قبل متطرف هندوسي (حدث كلاهما في 1948)، استطاع نهرو احتواء الصراع الطائفي حتى وفاته في 1964. واستناداً إلى مكانة نهرو وطاقمه السياسي المتجسد في حزب الكونغرس، أصبحت ابنته أنديرا غاندي (Indira Gandhi) رئيسة الوزراء في 1966.

تزامن وجود أنديرا على رأس السلطة لمدة عقدين تقريباً مع (وإلى حدٍّ ما تسبَّب في) تحوّل عميق في طابع السياسة العامة للهند، فلم يكن في أيام حكم نهرو أمام المتحمسين العِرقيين والدينيين المجال للمناورة، بينما كان لأنصار الفقراء والمضطهدين نفوذ كبير. يتحدث راكا راي (Raka Ray) وماري فاينسود كاتزنشتاين (Mary Fainsod Katzeinstein) عن:

---

(1) James Manor, «Towel over Armpit': Small-Time Political «Fixers» in India's States,» in: Ashutosh Varshney, ed., *India and the Politics of Developing Countries: Essays in Memory of Myron Weiner* (New Delhi: Sage Publications, 2004).

«التحول الدراماتيكي من التعايش في مطلع فترة ما بعد الاستقلال بين الولايات والحزب والحركة المنتظمة حول الاشتراكية الديمقراطية اليسارية، وانحلالها في أواسط ستينيات حتى ثمانينيات القرن العشرين، وصعود صورتها المقابلة من المؤسسات اليمينية والتي أصبح ترابط سلسلة الولاية والحزب والحركة فيها ينتظم حول القومية الدينية والسوق[2]».

كان لمجرد غياب مؤسس الدولة نهرو عن المسرح السياسي أثر في بروز أشكال جديدة من الانقسامات والنضال في الهند، وبدأت تتمزق الشبكة المهترئة التي كانت تمسك بالدولة وحزب الكونغرس وسلاسل «أرباب العمل - العملاء» الضاربة في الأعماق[3]. ومن المؤكد أن حظ أنديرا غاندي وعائلتها (أو مهارتها) كان أقل من والدها في التحكّم بالمناضلين الدينيين والعِرقيين، فقد اغتال أنديرا حارسها الشخصي سنة 1984، وكان من طائفة السيخ، وفجّر انتحاري يعمل لصالح القوميين التاميل في سيريلانكا سنة 1991 بقنبلة ابنَها وخليفتها راجيف غاندي. وحتى ذلك الوقت كان حزب الكونغرس الذي أسسه نهرو هو الذي يسيطر على البرلمان الوطني، وكان يقوم بدور قناة الوساطة الرئيسية لدى الحكومة. بعد وفاة راجيف غاندي، أصبحت أرملته سونيا المولودة في إيطاليا، على مضض، زعيمةَ حزب الكونغرس المتفكك، فتعثر الحزب. وبرز بعد

(2) Raka Ray and Mary Fainsod Katzenstein, «Introduction: In the Beginning, There was the Nehruvian State,» in: Raka Ray and Mary Fainsod Katzenstein, eds., *Social Movements in India: Poverty, Power, and Politics* (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2005), p. 3.

(3) Atul Kohli, «Centralization and Powerlessness: India's Democracy in a Comparative Perspective,» in: Joel S. Migdal, Atul Kohli and Vivienne Shue, eds., *State Power and Social Forces: Domination and Transformation in the Third World* (Cambridge: Cambridge University Press, 1994).

ذلك في انتخابات 1996 البرلمانية الحزب القومي الهندوسي بهاراتيا جاناتا (ح ب ج) ككتلة تحصل على أكبر نسبة أصوات بمفردها. وفي عام 1998 سنحت الفرصة الأولى أمام (ح ب ج) في انتخابات عامة جديدة للسيطرة على الحكومة.

علقت جريدة **نيويورك تايمز** (*New York Times*)، الرزينة عادةً، خلال فترة الترشح للانتخابات:

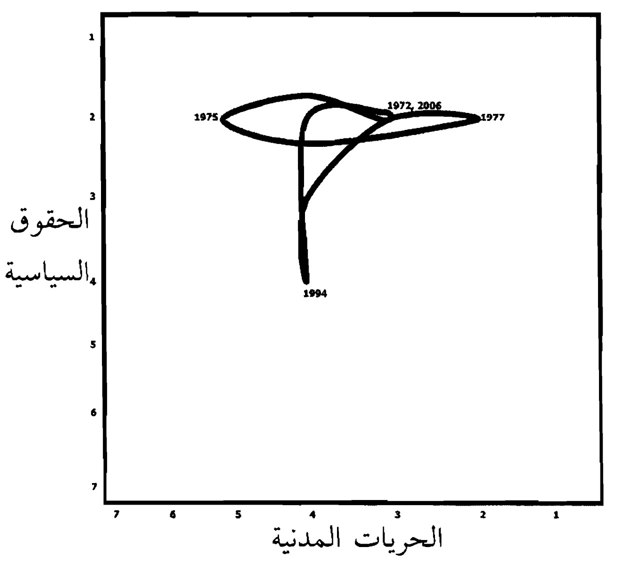
> «مهما كانت نتيجة الانتخابات، فالقليلون من الهنود هم الذين سيشكّون في أنها ستمثل نقطة تحول تاريخية. ومما يجعلها أكثر تأثيراً علاقة السيدة غاندي بها، والمصادفة بين إجرائها والعيد الخمسين لاستقلال الهند، فإذا ربح القوميون الهندوس سيقول النقاد إنه سيمثل رفضاً للكثير مما ناضلت الهند من أجله في نصف القرن الأول الذي قضته كأمة حرة (Burns 1998: Y6).

كانت نتيجة الانتخاب التقدمَ لـ (ح ب ج)، الذي شكل حكومة ائتلافية لم تستطع، ولم تلتفت مباشرة إلى تطبيق برامج القومية الهندوسية، بل شغلت نفسها بوضع اليد على مكامن السلطة. واستمرت الهند في شق طريقها، ولم تُعانِ البلادُ أي انتكاسات، فمنذ الاستقلال، وربما قبله بزمن طويل، وبطريقة ما، لم تتراجع دولة الهند الوطنية ومواطنوها عن المشاورات التي هي نسبياً واسعة ومتساوية ومحميّة وذات التزام متبادل، فحتى مع المظاهر الحماسية والمثيرة للقومية الهندية، والحرب الأهلية في كشمير، وحركات العصيان التي لم تهدأ، لم تتزحزح الهند عن الديمقراطية ذات القدرة العالية نسبياً، فيمكننا أن نعتبر أن الهند إما أعجوبة أو لغز محيِّر.

إن الهند التي تحيرنا تثير أربع مسائل لهذا الفصل:

أولها: أنه بوجود هذا التعقيد البالغ لكيانها، كيف نستطيع تحديد مكان نظام حكمها بشكل عام ضمن السلسلة المتصلة من عمليات الانتقال من اللاديمقراطية إلى الديمقراطية؟

ثانيها: وحتى لو استطعنا تثبيت موقع نظام حكمها منذ 1947 في مكان ما من مربّع الديمقراطية ذات القدرة العالية، كيف نستطيع أن نحدد مراحل الهند في إقامة الديمقراطية والإطاحة بها؟



الشكل 3 ـ 1: تقديرات دار الحرية للهند، 1972 ـ 2006.

المصدر: جمعت من دار الحرية 2002، 2005، 2006.

ثالثها: بعد أن نقوم بذلك، هل نستطيع أن نكتشف أي اضطرادات (regularities) على الصعيد التجريبي ضمن نهجين متضادين، ليس في الهند فقط، بل في العالم ككل؟

ورابعها: بعد أن نحدد الاضطرادات في إقامة الديمقراطية والإطاحة بها، كيف نستطيع تفسيرها؟

يهمل هذا الفصل السؤال الرابع (التفسير) من أجل أن نوضح ما يتوجب تفسيره، فهو يركز على عملية القياس بالمعنى الواسع للكلمة: ليس بالأعداد الدقيقة، كتحديد موقع الحالات بدقة على

السلاسل المتصلة، التي تنتمي إليها نتيجة التحليل. هذا التحديد يمكِّننا من تفحّص التغيير ضمن الحالات والتنوع الذي يحصل فيما بينها. تستطيع دار الحرية مساعدتنا أيضاً في تعيين ما يجب تفسيره، فالشكل 3 ـ 1 يتتبع نقلات الهند من حيث الحقوق السياسية والحريات المدنية منذ 1972، وتضع دار الحرية السنة التي بدأت تقييماتها السنوية، على المسرح في سلسلة نقلات رئيسية:

1975: إعلان أنديرا غاندي، إثر اتهامها بتزوير واسع للانتخابات لصالح حزب الكونغرس، حالةَ الطوارئ، وزجّ الحكومة في السجن نحو ألف معارض سياسي، وفرضها برنامجاً إجباريّاً لتحديد النسل. ولقد قيّمت دار الحرية الحقوق السياسية في الهند بـ 2، ولكنها أنزلتها من 3 إلى 5 (منخفض جداً) بالنسبة إلى الحريات المدنية.

1977: مع التخفيف الجزئي لقوانين الطوارئ دعت أنديرا غاندي إلى إجراء انتخابات عامة، ولكن حزب الكونغرس مني فيها بخسارة قاسية فتخلى عن السلطة، فما كان من دار الحرية إلاّ أن نقلت الهند إلى رقم قياسي عال في تقييمها للحقوق المدنية هو 2، وأعطت للحريات المدنية 2 أيضاً.

1980: بعد حدوث انشقاق في حزب الكونغرس، تعود أنديرا غاندي إلى السلطة وترأس فصيلها المنشق من الحزب، فتقوم دار الحرية عندها بإنزال درجة تقدير الهند في الحريات المدنية إلى 3.

1992: بعد اغتيال راجيف غاندي من قبل مناضل من التاميل (1991)، والتدمير الهائل والمثير لجامع في أيوديا (Ayodhya) في ولاية أوتار برادش، وما تبعه من أعمال عنف بين الهندوس والمسلمين في جميع أنحاء الهند (1992)، ثم تصعيد الحكومة من إجراءات القمع، تخفض دار الحرية تقديرات الهند إلى 3 في الحقوق السياسية و4 في الحريات المدنية. هذا التحرك حوَّل نظام الهند من

زمرة الأنظمة التي توفر الحرية إلى الزمرة المتوسطة، وهي التي توفر الحرية جزئياً.

1994: تؤدي المصادمات بين الهندوس والمسلمين (خاصة في بومباي وكلكتا، 1993) إلى مقتل 1200 شخص، فتخفض دار الحرية تقديرها للحقوق السياسية في الهند إلى رقم قياسي هو 4، من النهاية العظمى في الانحدار وهي 4.4.

1997: تودي خسارة حزب الكونغرس المريعة في الانتخابات (1996) بالسياسة العامة للبلاد إلى حال الفوضى، فترفع دار الحرية تقديرها للحقوق السياسية في الهند إلى 2 (وهي النتيجة التي تكررت كثيراً خلال هذه السنوات)، ولكنها تبقي الحريات المدنية عند 4.

1999: بعد تشكيل (ح ب ج) حكومته الائتلافية عام (1998)، يسمح هذا الحزب بإجراء اختبار مدان بشكل واسع للسلاح النووي، ويتوجه إلى الصلح مع باكستان، ويخفف من الحملات ضد المسلمين، ويعلق بالقول «إن المراقبين قدّروا الانتخابات البرلمانية التي جرت في 1996، و1998، و1999 على أنها الأعدل في تاريخ الهند»، فتعيد دار الحرية الهند إلى تقييمها الأغلب، وهو 2 و3، والذي يعيد نقل نظام الحكم إلى زمرة النظم الحرة. بقيت الهند بعد ذلك في هذا الموقع حتى دخول عام 2006.

يكشف شكل الزهرة في الشكل 3 ـ 1 أن تقييمات دار الحرية الحقوق السياسية والحريات المدنية (اللتين عادة ما تتلازمان وتتغيران سويّة) لا تسير بالضرورة بخطوات متلازمة كما في الإيقاع العسكري. وحسب وكالة تقييم الديمقراطية (Democracy Rating Agency)، فإن الحقوق السياسية في الهند قد هبطت كثيراً خلال فترة النزاع الهندوسي ـ الإسلامي في بداية تسعينيات القرن العشرين، أما في غيرها، فبقيت واسعة الانتشار. وبالنسبة إلى الحريات المدنية (وهو البعد الأفقي في المخطط)، فقد تقلبت أكثر، بدءاً بإجراءات أنديرا غاندي القمعية عند إعلانها حالة الطوارئ في 1975. وحسب تقديرات دار الحرية، فحتى

تحديد السيطرة المركزية بعد تدمير أيوديا في 1992 وما أعقبه من إراقة دماء لم يصل إلى مستوى القمع في 1975.

هل نستطيع ترجمة التسلسل التاريخي في الهند منذ 1972 إلى اصطلاحَيْ إقامة الديمقراطية والإطاحة بها؟ لنقوم بذلك يجب أن نفترض أن قياس دار الحرية للحقوق السياسية يتطابق عموماً مع تقييمنا للاتساع، والمساواة، والمشاورات ذات الالتزام المتبادل، وأن قياسها للحريات المدنية يتطابق عموماً مع نظرتنا إلى الحماية التي توفرها الدولة. وبهذه المصطلحات نستطيع أن نعتبر، وبصورة منطقية، أن 1975 (فَرْض أنديرا غاندي لقانون الطوارئ) و1991 حتى 1994 (اغتيال راجيف غاندي وتصعيد الصراع الهندوسي - الإسلامي وإجراءات القمع التي فرضتها الحكومة المركزية) فتراتِ إطاحة سريعة بالديمقراطية، كما يمكن اعتبار السنوات التي تلت كلاًّ من هذه الأزمات فترات أبطأ في إعادة إقامة الديمقراطية.

وعلى نطاق لا نتصور وجوده في أي ديمقراطية أخرى معاصرة، يتصدع نظام الحكم في الهند عندما يسود التوتر بين قوى ثلاث عتيدة: **1** - السلطة المركزية المنيعة الموروثة من الحكم الاستعماري البريطاني (التي تعززت بالانفصال عن باكستان، وبدعم من نهرو، الذي جهزها بطاقم موظفين أقوياء (ولو كانوا في الغالب مرتشين)، **2** - تحرك شبكات المحسوبية ذات النفوذ الواسع، وأوضح صورها ضمن فروع حزب الكونغرس، و**3** - تضافر سياسة المقاومة والانقسامات على المستويين المحلي والإقليمي[4]. ومع أن العنصر الثاني (شبكات المحسوبية المعقدة التي تمتد من المستويات

---

(4) Sumit Ganguly, «Explaining India's Transition to Democracy,» in: Lisa Anderson, ed., *Transitions to Democracy* (New York: Columbia University Press, 1999).

المحلية إلى الإقليمية إلى الوطنية) قد أورث سياسة الهند ـ من أدنى مستوياتها إلى أعلاها ـ كثيراً من تعقيداتها، يجهد قادة النظام الوطني من القمة إلى القاعدة لينسقوا استخداماتهم لشبكات المحسوبية، مع سيطرتهم على السلطة الإدارية. وكما يعلق بول براس (Paul Brass)، فإن هذه الإستراتيجية تتسبب في إيجاد معضلة عميقة:

«المعضلة هي ببساطة أنه من غير الممكن في بلد متنوع الديانات، ضمن إطار نظام برلماني اتحادي، المحافظةُ على بنية سلطة مستقرة لمدة طويلة، فإقامة سلطة وطنية في البلاد هي مهمة شديدة الصعوبة وطويلة وتستنفذ كل الجهود، كما إنها تبدأ بالتفكك في اللحظة التي تبدو فيها أنها قد تماسكت. إنها تستنفد الجهود، بحيث إنها حتى مع أطيب النيات في العالم، من المستحيل على الزعماء الوطنيين أن يركزوا جهودهم على أهداف التنمية الاقتصادية وتلبية الحاجات الأساسية لشعبهم. في الحقيقة، إن هذه الأهداف ذاتها يجب إخضاعها للحاجة الضرورية في الحفاظ على السلطة التي تأسست من خلال الجهود المضنية (Brass 1994: 344, see also Brass 2003: 372).

من المفهوم أن الحكام الهنود، مثل الحكام في أمكنة أخرى، يساوون بين الحفاظ على النظام والحفاظ على سلطتهم هم، فهم يختارون مقدار الوزن أو الاهتمام الذي سيولونه لقرني المعضلة: الحفاظ على السلطة في مقابل الاستجابة لرغبات الشعب، فالمعضلة حقيقية وهامة، لأن الإضعاف الشديد للقوة المركزية (سلطة الدولة) يضعف من إمكانية الاستجابة وتلبية رغبات الشعب من خلال تدخل الدولة لتنفيذها.

وخلال فترة ما بعد الحرب، لم يستطع نظام الحكم في الهند أن يخرج من مربع السلطة القوية والديمقراطية العالية في حيز أنظمتنا الحاكمة، فقد غيَّر مواقعه ضمنه فقط. ولقد رأينا سابقاً أنظمة حكم، مثل فرنسا في القرن الثامن عشر، تتحرك من مرحلة تشهد فيها عوائق منيعة أمام أي شكل من أشكال إقامة الديمقراطية، إلى مرحلة أخرى صارت

الحركة المتقلبة فيها على محور الديمقراطية ـ اللاديمقراطية ليس فقط ممكنة، بل محتملة. ويغلب على الاحتمال، كنتيجة للعملية الطويلة التي تحدى فيها القادة الهندوس والمسلمون حكم بريطانيا الفاشي، أن تكون الهند قد اجتازت تلك العتبة بنجاح قبل حصولها على الاستقلال في 1947. وبالتلازم مع اعتماد الحكام على نظام المحسوبية الهائل، فإن سلطة الدولة المنيعة حافظت على ديمقراطية نظام الحكم، المنقوصة لكنها مع ذلك تدعو إلى الإعجاب على الدوام.

ونبدأ بتحديد العلاقات بين تاريخ الهند بعد الحقبة الاستعمارية والطرائق الأعم من إقامة الديمقراطية والإطاحة بها. وكما ألمحَت الحالات التي استعرضناها في الفصل 2، فإن إقامة الديمقراطية والإطاحة بها لا تتمَّان بالتناسق التام بينهما. وعموماً، فإن إقامة الديمقراطية تحصل في سياق تجاوب الحكام وطبقة النخبة مع ما يتعرضون له من أزمات في نظام حكمهم، التي تتمثل بوضوح بالتهديدات التي تقع على سلطتهم هم، فتحصل إقامة الديمقراطية عادة في تجاوب الدولة (مهما كانت كارهة) مع طلبات السكان بعد أن تخفّ الأزمات. وكنتيجة لذلك، تحصل الإطاحة بالديمقراطية ـ عموماً ـ بشكل أسرع وبتوجيه أكبر من قبل الإدارة المركزية، من إقامة الديمقراطية.

ومع استمرار بحثنا عن التفسيرات، سوف نصادف استثناءات لهذه التعميمات، وخاصة في الحالات التي تؤدي فيها الغزوات العسكرية أو الثورات إلى إقامة الديمقراطية بالقوة، بشكل مباشر وسريعاً. ولكن بوجه عام، سوف نجد أن منظّري الديمقراطية كانوا على حق: فإقامة الديمقراطية والإطاحة بها تشكلان معضلة تتقابل فيها السلطة المركزية وإرادة الشعب وجهاً لوجه، فمن دون سلطة قوية لدى الدولة لا يمكن ترجمة طلبات المواطنين التي يعلنون عنها إلى تحوّل في حياتهم الاجتماعية، ولكن بوجود سلطة الدولة القوية

لا بد للحكام من أن يشعروا بالدافع لاستخدام سلطتهم لدعم مواقعهم هم، ويسعون إلى تحقيق البرامج التي يفضلونها، وليكافئوا مؤيديهم، فالديمقراطية تتضمن التوصل إلى اتفاق تتم المفاوضة عليه في ممارسة سلطة الدولة المركّزة. ولهذا السبب، فإنها غالباً ما تنطوي على التعبئة الشعبية. ولكن ما هي الشروط التي تجعل ذلك الاتفاق صريحاً، وملزماً، ويتوقف على أداء الحكومة؟

علامات إقامة الديمقراطية والإطاحة بها

تعيدنا الحالة العتيدة للديمقراطية في الهند إلى مهمة هذا الكتاب العامة. إننا نحاول، وبأوسع المفاهيم، وصف التنوع والتغيير في مدى ما تذهب إليه الدولة وشرحهما، بناءً على ما يعلنه مواطنوها من مطالب. ولنستطيع تدبُّر هذا الوصف، من المفيد أن نقسم استقصاءنا إلى مكونات أربعة: «ما مدى ما يعلنه المواطنون من تأثير»، «ما مدى المساواة بين المجموعات المختلفة من المواطنين في ترجمة طلباتهم إلى سلوك تتبناه الدولة»، «إلى أي مدى يلقى التعبير عن الطلبات حماية الدولة السياسية»، و«ما مقدار إلزام عملية ترجمة هذه الطلبات لكلا الطرفين: المواطنين والدولة».

تقودنا هذه المكونات الأربعة مباشرة إلى تعريفنا الذي يوجه بحثنا: فنظام الحكم يكون ديمقراطياً إلى الحد الذي تُظهر فيه العلاقات السياسية بين الدولة والمواطنين مشاورات واسعة ومتساوية ومحميّة وذات التزام متبادل. وبذلك، فإن إقامة الديمقراطية تعني تحركاً خالصاً نحو مشاورات أكثر اتساعاً وأكثر مساواة وبحماية أكبر وذات التزام متبادل أكبر، أما الإطاحة بالديمقراطية فتعني تحركاً خالصاً أيضاً نحو مشاورات أضيق وأقل مساواة وأقل حماية وذات التزام متبادل أقل.

غير أن السؤال يظلّ: كيف لنا أن نعرف بحدوث هذه التغييرات

فعلاً؟ هذه المسألة تنقسم إلى قسمين: مبادئ التحري، والشواهد المتوافرة التي تسمح لنا بتطبيق تلك المبادئ.

دعونا نترك جانباً القسم الثاني (الشواهد المتوافرة) للحظة لكي نركز على المبادئ، ففي عالم يزخر بمعلومات لا حد لها، كيف نشرع في التحري عن إقامة الديمقراطية والإطاحة بها طبقاً لهذه المبادئ؟ يقدم الإطار 3 ـ 1 خلاصة لخطوط التوجيه التي جرت مناقشتها من أجل تحري هذه الطرق. ولقد طبقْتُ هذه المبادئ، ولو بشكل غير رسمي، في تحليلاتي السابقة لكل من: فرنسا، وأنظمة الحكم بعد الحقبة الاشتراكية، والهند. والأفكار الناظمة للتحليل سهلة: إبدأْ بالتفاعلات بين المواطن والدولة، ثم ركزْ على المقارنات الحركية أكثر من المقارنات الساكنة، وأوجِدْ معدلاً وسطاً للتحولات في المشاورات الواسعة والمتساوية والمحميّة وذات الالتزام المتبادل، وحدِّدْ مدى الحالات التي تشتغل ضمنها، وأوجدْ معياراً للتحولات على ذلك المدى، ودعِ الانحرافات عن الترابط الضيق بين هذه التحولات تشير إلى مشاكل هامة في الشروحات.

في حالة الهند ـ على سبيل المثال ـ تستدعي هذه المبادئ الانتباه بشكل خاص إلى أزمات الديمقراطية بين 1975 و1977، وبين 1991 و1994.

غير أني لن أؤَمِّلكم كثيراً، فلن يصل أي من التحليلات في بقية هذا الكتاب إلى مستوى القياسات الطموحة الواردة في الأمثلة في الإطار 3 ـ 1.

الإطار 3 ـ 1: مبادئ وصف إقامة الديمقراطية والإطاحة بها

1 ـ ركِّزْ على ملاحظة التأثير المتبادل بين المواطنين والدول. لاحِظْ مثلاً ما يحدث عندما يقدّم المواطنون طلباتهم إلى موظفي الدولة وعندما يحاول موظفو الدولة أن يقمعوا أعداءهم أو منافسيهم.

2 ـ أوجِدْ أو اقتبِسْ معايير تنطبق جميعها على التأثير المتبادل بين المواطنين

والدولة، و/ أو خذ عينات من سلسلة واسعة من التأثيرات المتبادلة. حلِّلْ مثلاً التراسل واللقاءات بين الموظفين والمواطنين العاديين.

3 ـ إبحث عن التبدلات في الاتساع والمساواة والحماية والمشاورات ذات الالتزام المتبادل بين الدولة والمواطنين، كأن تحلِّل، على سبيل المثال، التغييرات في العمليات المتكررة لسجن موظفي الدولة للمنشقين من دون إجراءات أصولية.

4 ـ أوجِدْ معدلاً وسطاً لهذه التحولات، بافتراض أن الاتساع والمساواة والحماية والمشاورات ذات الالتزام المتبادل تقدم مساهمات متساوية في إقامة الديمقراطية والإطاحة بها. كوِّنْ على سبيل المثال ملخصاً منفصلاً لنتائج التغيرات في الاتساع والمساواة والحماية والمشاورات ذات الالتزام المتبادل قبل ضمها إلى النتائج الشاملة لإقامة الديمقراطية والإطاحة بها.

5 ـ إذا كانت التبدلات تختلف بوضوح (أحد العناصر يتغير بالاتجاه المعاكس، أو آخر يتغير أكثر أو أقل من العناصر الأخرى)، ضع إشارة عليها للانتباه إليها على وجه الخصوص، فمثلاً إذا تقدّم الاتساع والمساواة والحماية مع تراجع المشاورات ذات الالتزام المتبادل، ابحث في إمكانية التحرك نحو الحكم الاستبدادي الخيري.

6 ـ ضع سلسلة من حالات المقارنة، مرتّبة من أدناها ديمقراطية إلى أعلاها، مع تراوح هذه الحالات من جميع أنظمة الحكم التي سبق أن وجدت إلى مجموعة ضيقة تماماً، اعتماداً على غايتك من التحليل، فمثلاً: من أجل بحث وقع الحرب العالمية الأولى على الديمقراطية، قم بمقارنة الذين اشتركوا بالحرب عاماً بعام من 1915 حتى 1925.

7 ـ أوجِدْ معياراً للتغيرات في الحالة قيد الدراسة وتأثيرها على المدى الناتج، فعلى سبيل المثال، عند النظر في وضع ألمانيا بين 1915 و1925 سجِّلْ درجتها في الديمقراطية بالنسبة إلى أعلى درجة (1) وأدناها (0) في سجل الديمقراطية تكون بَلَغَتْها أنظمة الحكم التي تأثرت بالحرب في تلك الفترة.

8 ـ تكملة تلك المقارنة بين أنظمة الحكم مع التحري عن التغييرات في مدى ما طبّقته الدولة من نتائج المشاورات بين الدولة والمواطنين، فعلى سبيل المثال، قارِنْ سنة بسنة، منذ 1915 حتى 1925، أداء الدولة الألمانية بالنسبة إلى المطالب التي عبّر عنها التصويت وأنشطة التحرك الاجتماعي.

9 ـ إذا كشف هذا التحليل عن تغيرات في التطبيق، تحقَّقْ ما إذا كانت التغييرات في سلطة الدولة هي التي سببت تلك التغيرات. على سبيل المثال: حدِّدْ ما

إذا كانت تعويضات ما بعد الحرب، والتضخم، وإعادة البناء قد قللت من قدرة الدولة الألمانية على الاستجابة لطلبات المواطنين.

وسوف أقترح في الغالب سرداً معللاً تحليلياً بالأسلوب الذي قدمته في الإطاحة بوضع فرنسا والهند، مع الإبقاء على مبادئ الإطار 3 ـ 1 في الذهن، من دون طرح أعداد أو حتى مقارنات معينة مع أنظمة الحكم الأخرى. وسوف أكرر اعتمادي على تقديرات دار الحرية (كما في حالة الهند) للحقوق السياسية والحريات المدنية في نظم الحكم، واعتبار نتائج الحقوق السياسية تعبّر عن حجم الاتساع والمساواة والحماية والمشاورات ذات الالتزام المتبادل، بينما تعبر الحريات المدنية عن حجم حماية الدولة لها. وهذه التقديرات تقصر كثيراً عن الدقة التي تلزمها لتثبت صحة ـ أو تزييف ـ مقولات هذا الكتاب، ولكنها تنسجم مع طروحاتي حول أنظمة حكم معينة، وبذلك أعرض تحليلاتي للتأييد، والمراجعة، أو الدحض من قبل المختصين.

ومن الواضح انه سيكون للحالات التي نختارها للمقارنة تأثير في فهمنا على اتساع الديمقراطية من مستوياتها الدنيا إلى مستوياتها العليا. ولنفترض، على سبيل المثال، أننا أردنا أن نحاكي آدم برزورسكي (Adam Przeworski) ومعاونيه، الذين درسوا أداء مائة وواحد وأربعين (141) نظام حكم بين 1950 و1990. وقد قاموا بتقييم مدى التحولات في مدى الديمقراطية بطريقة مبسطة تبسيطاً جذريّاً، فقد تبنوا أكثر الإستراتيجيات انتشاراً في التحليلات الكمية لإقامة الديمقراطية: وبانتباههم إلى الفروق الدقيقة في سنة معينة ما، صنفوا أنظمة الحكم، فهي إما فاشية أو ديمقراطية. فلا يتصف نظام الحكم بالديمقراطي ما لم تكن له سلطة تنفيذية منتخَبة، وكذلك هيئة تشريعية، وعلى الأقل حزبان سياسيان متنافسان على الأقل، وبعض التناوب في تسلّم السلطة (Przeworski [et al.] 2000: 18- 36) ثم سألوا: **1** ـ هل يختلف النظامان الفاشي والديمقراطي منهجياً في

أدائهما الحكومي؟ **2** ـ تحت أي ظروف اجتازت أنظمة الحكم العتبة بين الفاشية والديمقراطية في أي من الاتجاهين؟ **3** ـ ما الفرق الذي أحدثه نظام الحكم من أدائه إذا اجتاز العتبة؟

وعلى مدى العقود الأربعة التي تمت دراستها، تحولت جملة هذه الأنظمة إلى القيام بانتخابات رسمية مهما اعتراها من تزوير. ونخلص إلى استنتاجين:

أولاً، في الدراسة للمرحلة بين 1950 و1990، تتراوح المسافة بين انتخابات مزيفة إلى انتخابات تنافسية بالكامل، ولكنها لا تتضمن فروقاً أكبر بين هذين الحدين.

ثانياً، لكي نتبنى نتائج برزورسكي ورفاقه في الإطار 3 ـ 1، علينا أن نفترض أن طابع الانتخابات يتعلق تماماً بنواحي الاتساع والمساواة والحماية والمشاورات ذات الالتزام المتبادل.

لنفترض، في المقابل، أننا كنا نتفحص كل أنظمة الحكم التي استطعنا أن نجمع بشأنها الشواهد بين 1750 و1800، ففي فرنسا والجمهورية الهولندية وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة الناشئة ... وغيرها من الدول، لم توصلنا المقارنات القائمة على مواصفات الانتخابات الوطنية إلى أي نتيجة. في الحقيقة، لقد بدأنا نشهد مع انتهاء القرن انتخابات تقتصر على ناخبين محدودين لتأسيس هيئات تشريعية وطنية من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى. وخلال بعض الفترات من تسعينيات القرن الثامن عشر، كنا نلاحظ شيئاً مماثلاً يحدث في فرنسا. ولكن ضمن أي مقياس سيكون اعتبار مواصفات الانتخابات ـ كمعايير أساسية لإقامة الديمقراطية والإطاحة بها ـ تشويهاً لمداها، وبالتالي للمقارنات في حقبة من 1750 حتى 1800؟ لن يكون أمامنا خيار سوى الاعتماد على أنواع أخرى من الحقوق،

وصيغ أخرى من المشاركة السياسية، وأشكال أخرى من الحماية من إجراءات الدولة التعسفية. وسوف نجدها (كما في حديثي السابق عن فرنسا) في التواريخ السياسية الأشمل للتفاعل بين المواطنين والدولة.

وبالتأكيد، خلال القرن التالي، بدأت المعايير الانتخابية تنظم أي مقارنات تجري بين أنظمة الحكم الغربية. ولنأخذ ثلاثة معايير بسيطة:

التمثيل البرلماني القائم على موافقة قسمٌ هام من السكان.

حق الانتخاب للذكور.

حق الانتخاب للنساء.

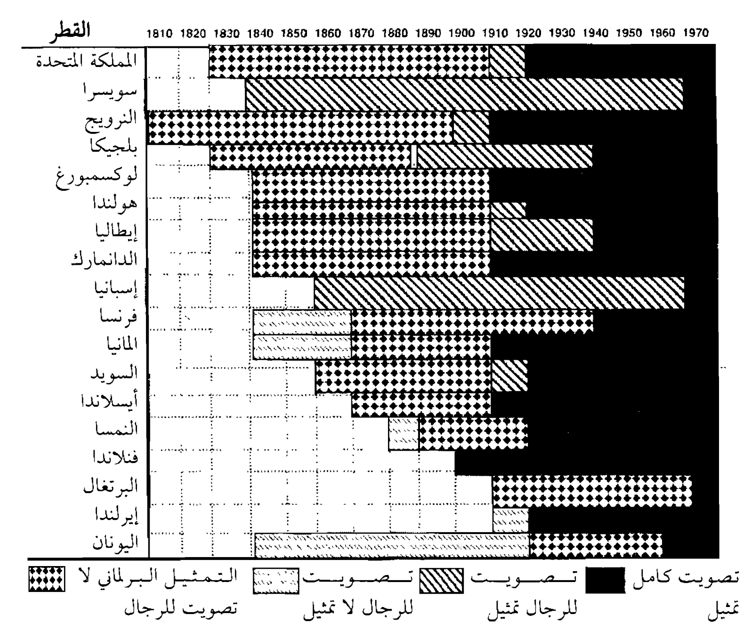
إننا إذا أعطينا علامة واحدة لكل من هذه المعايير، فسوف ننشئ مقياساً تقريبياً للديمقراطية، يبدأ من الصفر (يخلو من الثلاثة) إلى 3 (كل الثلاثة). ولتقدير فاعلية النظام نستطيع أن نعتبر إضافة أو إنقاص أحد العناصر تحركاً نحو الديمقراطية أو ابتعاداً عنها. وبالاستعانة بالإحصاءات الرائعة لدانيال كاراماني (Daniele Caramani) (2000 ـ 2003)، يبين الشكل 3 ـ 2 المعلومات اللازمة لهذا المقياس الذي يشمل عدداً من البلدان الأوروبية من 1800 حتى 1979.

بالنسبة إلى 18 وحدة سياسية (لم توجد كلها كدول تتمتع بالاستقلال الذاتي في 1815، وتغيرت حدودها كلها بعض الشيء على الأقل بعدئذ). يقدم كاراماني معلومات غنية حول حق الانتخاب، فهو يفرق بين تمثيل طبقات بأكملها من خلال ممتلكاتهم وأنماط أخرى مماثلة وبين التمثيل البرلماني العام، الذي يعني اختيار نواب للجمعية الوطنية من قِبَل جمهور الناخبين، كائناً ما كان حجمهم، كبيراً أم صغيراً. وبصرف النظر عن المحاولات الأسبق

التي لم تُستكمل، مثل الجمعية الوطنية الفرنسية لعام 1789، فإن الشكل 3 ـ 2 يمايز بين أربع وضعيات: **1** ـ وجود تمثيل نيابي من دون حق الانتخاب للرجال البالغين، **2** ـ وجود حق الانتخاب للذكور، ولكن التمثيل النيابي الدائم لم يبدأ بعد، **3** ـ وجود كلا التمثيل البرلماني وحق الانتخاب للذكور منذ تلك الفترة إلى ما بعدها، **4** ـ يضاف حق الانتخاب للنساء إلى حق الانتخاب للرجال والتمثيل البرلماني.

يمكن طبعاً أن تكون تواريخ كاراماني موضعاً للتساؤل.

العقد البادئ بـ:



الشكل 3 ـ 2: التمثيل النيابي وحق الانتخاب في أنظمة حكم أوروبية مختارة.

المصدر: جمعت من (Caramani 2000: 52-53).

فالنرويج لم تحصل على استقلالها من السويد ـ لتحصل بالتالي على برلمان وطني مستقل حقاً ـ حتى عام 1905، أما فنلندا، فمع أنها سنّت في الواقع دستوراً ديمقراطياً في 1901، إلا أنها بقيت جزءاً من الإمبراطورية الروسية حتى 1917، ولم تبدأ العمل كديمقراطية مستقلة إلا بعد الحرب الأهلية بين 1917 و1918 (Alapuro 1988).

واستخدم لويس نابوليون الوسائل المختلفة ليوجد حلاّ لحق الانتخاب للرجال الذي أقرته الجمعية الثورية في 1848، ولذلك نستطيع بكل ارتياح أن نحدد أن بدء العمل بحق الانتخاب للرجال في فرنسا كان مع بداية حكم الجمهورية الثالثة.

وكذلك إيطاليا، لم تصبح دولة موحدة حتى 1870، وبذلك يصبح تاريخ التمثيل البرلماني المستمر حتى الآن، الذي يبدأ من إصلاحات بيدمونت (Piedmont) في 1848، سابقاً لأوانه.

وربما نتساءل أيضاً عما إذا كانت فواصل الحكم الفاشي في إيطاليا وألمانيا وإسبانيا وفرنسا ودول أخرى، التي تخللت الحكم البرلماني بشكل كامل، تتطلب مواعيد بدايات جديدة بعد الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك، فإن تواريخ كاراماني تشير عموماً إلى تقدم ثابت الجذور في التمثيل النيابي، معقول مثل أي بدائل فردية قد نقترحها نحن.

وحالات الأقلية الثلاث، التي سبق فيها حق الانتخاب للرجال الجمعيات النيابية التي تمارس دورها باستمرار (فرنسا، وألمانيا، و(الأكثر لفتاً) اليونان)، كلها حدثت عند لحظات أثناء ثورات أربعينيات القرن التاسع عشر، عندما أقامت أنظمة الحكم الجديدة مؤقتاً كلاّ من المجالس التشريعية النيابية وحق الانتخاب العام

للرجال، ولكن الأنظمة الفاشية بعدئذ تسلمت السلطات وانتزعت السلطة التشريعية من دون أن تلغي الانتخابات. وزاد لويس نابوليون على ذلك في فرنسا حين أغلق الجمعية الوطنية بانقلابه الذي قام به في 1851، ولكنه لم يجرؤ على إعادة إقرار التملك العقاري كشرط لمنح حق الانتخاب.

وفي ألمانيا، يمكن أن نعتبر بدء الحكومة البرلمانية يرجع إلى تاريخ مبكر، هو 1808، عندما شرّعوا الانتخاب في قيام جمعية وطنية من خلال جمهور واسع من الناخبين الذكور (ولكنه بقي محصوراً بمالكي العقارات). وخلال الحكم التوحيدي المؤقت من 1848 أقر مجلس الاتحاد الألماني حق التصويت للذكور «المستقلين البالغين»، رغم أن كلاًّ من الولايات الألمانية احتفظت بحقها في تعريف كلمة «مستقل» و«بالغ». ومع ذلك فقد كان كاراماني معقولاً في تأريخه ببداية الحكم البرلماني المستمر في ألمانيا بشكل عام منذ توحيد ألمانيا في 1871.

أما في اليونان، فقد أسس الثوار الذين انتزعوا الاستقلال من الإمبراطورية العثمانية في عشرينيات القرن التاسع عشر، جمعية نيابية تُختار عبر تصويت للرجال ومن قبل هيئة وسلطة من طبقة النخبة. ولكن أنظمة الحكم الفاشي التي تلت سرعان ما ألغت كل مظاهر التمثيل الشعبي. وأعاد ثوار 1843 اليونانيون حق الانتخاب للرجال، وأقاموا عدة مجالس تشريعية من دون سلطات فعلية. ومع تاريخ وعر من الانقلابات والثورات التي تلت، يصبح تحديد بداية للحكم البرلماني المستمر في اليونان أمراً كيفياً، لكن اختيار كاراماني لسنة 1926 التي تسلّم السلطة فيها أول مجلس تشريعي بعد إلغاء الملكية (1924) كبداية له هو موضع ثناء وقبول.

وتحدد الجداول الزمنية من الشكل 3 ـ 2 عدة نقاط هامة:

- بدأت الغالبية العظمى من دول أوروبا الغربية التمثيل النيابي بجمهور ناخبين مقيد.
- جاء حق الانتخاب للرجال عموماً بعد عقود من بدء تأسيس التمثيل البرلماني.
- مع أن بضعة بلدان منحت حق الانتخاب كاملاً للرجال والنساء معاً، إلا أن النساء عموماً حصلن على حق التصويت بعد عقود من حصول الرجال عليه.
- كلما تأخرت إقامة الحكومات النيابية، قَصُرَتْ مدة تقييد حق الانتخاب.
- كانت خطوات التحول في مختلف البلدان تلتقي مع بعضها زمنياً، خاصة في أربعينيات القرن التاسع عشر (ثورات 1848 ونظيراتها الإصلاحية) وعشرينيات القرن العشرين (الحرب العالمية الأولى ونتائجها).

ولقد كان التوسع في التمثيل النيابي خلال ثورات 1848 إلى حد كبير استجابةً لمطالب الشعب بمنحه حقوقاً جديدة. أما تمركز التجديدات بعد الحرب العالمية، فقد عكس وضعية مختلفة إلى حد ما: فالمواطنون (بمن فيهم المواطنات) الذين دفعوا تكاليف الحروب الباهظة الفظيعة كانوا يساومون دولاً حطمتها الحروب من أجل حقوق كانوا يحتاجونها سابقاً، والتي بررتها خدماتهم في السلكين العسكري والمدني.

وكما يظهر على خارطة نقاط التمثيل البرلماني وحق الانتخاب، فإن إقامة الديمقراطية في أوروبا حصلت بشكل متقطع وغير منتظم، وتركزت خاصة في فترات الاضطرابات في العالم. وحدث التواتر نفسه في حصول العمال على حق تأسيس نقاباتهم والقيام بالإضراب، فكلاهما تجمّعا حول ثورات 1848 والحرب العالمية

الأولى[5]، كما حدثت التغيرات المماثلة في: الحريات المدنية، والكلام، والصحافة، والتجمع، وإقامة الاتحادات (Anderson and Anderson, Chapter 6). في كل هذه النواحي كانت أزمات أنظمة الحكم والتعبئة من القاع إلى الرأس تلتقي لتنتزع حقوقها بتنازلات من القائمين على السلطة.

وبالنسبة إلى أوروبا على الأقل، تقدم تواريخ السياسة المتوفرة بعض الوسائل لتطبيق مبادئ الإطار 3 ـ 1: التركيز على ملاحظات حول التفاعل بين المواطنين والدول، ابتكار أو اقتباس إجراءات تلتقي حول الكثير من التفاعلات بين المواطن والدولة و/ أو أخذ عينات لسلسة واسعة من التفاعلات، والبحث عن تغيرات في الاتساع والمساواة والحماية ومشاورات (الدولة ـ المواطن) ذات الالتزام المتبادل، وتكوين معدلات وسط لتلك التغيرات، بافتراض أن التبدّلات في الاتساع والمساواة والحماية والمشاورات ذات الالتزام المتبادل تُحدث مساهمات متساوية لإقامة الديمقراطية والإطاحة بها، وهكذا بالنسبة إلى المبادئ التسعة.

ومع ذلك، فإن المبدأين 6 و7 (وضع مدى واضح لحالات المقارنة والمقايسة على المدى) لا يعلمانا مباشرة أي القياسات يجب أن نقتبسها، فهما لا يشيران إلى خط واضح يوجه قياسنا لإقامة الديمقراطية والإطاحة بها، فالبند 2 من جدول محتويات الإطار 3 ـ 1 (ابتكار أو اقتباس إجراءات تلتقي حول الكثير من التفاعلات بين المواطن والدولة و/ أو أخذ عينات سلسلة واسعة من

---

(5) Bernhard Ebbinghaus, «The Siamese Twins: Citizenship Rights, Cleavage Formation, and Party- Union Relations in Western Europe,» in: Charles Tilly, ed., *Citizenship, Identity and Social History* (Cambridge: Cambridge University Press, [1996]).

التفاعلات) يخفي كثيراً من القنابل على قارعة ذلك الطريق (Bollen and Paxton 2000, Inkeles 1991, Paxton 2000).

من الواضح أننا لا نستطيع أن نقتبس قائمة تحتوي ما يفترض أنه مكونات نظم الحكم الديمقراطي، مثل الانتخابات التنافسية أو الصحافة الحرة، فمثل هذه القوائم ستعيدنا إلى مقارنات «نعم ـ لا»، التي تهدف إلى التمييز بين ما يجعل جميع الديمقراطيات تختلف عن جميع اللاديمقراطيات. وعوضاً عنها، نحتاج إلى تمايزات في الدرجة التي تبين تحرك نظام حكم ما نحو المزيد أو الأقل من الديمقراطية. وعلى أقل تقدير، سنحتاجَ إلى تحولات في مقدار حرية الصحافة وتغيرات في مدى المشاركة في الانتخابات التنافسية، كما قاسها تاتو فانهانن. ولكن حتى تلك القياسات الأكثر فعالية سوف تقصر انتباهنا على أنظمة الحكم التي لديها بعض أنواع الصحافة الوطنية، وتجرى فيها انتخابات تنافسية.

والطريقة المثلى هي أن يكون لدينا مؤشرات تنطبق على سائر الأنظمة، من الديمقراطي جداً إلى غير الديمقراطي جداً. وإليكم المؤشرات المجدية:

الاتساع: زيادة (نقصان) ذلك القسم من السكان الذي يحق له، ضمن حقوق يمكن فرضها قانونياً، إيصال الشكوى من أداء الحكومة إلى أعلى المسؤولين.

المساواة: انخفاض (ارتفاع) في عدد الأبواب القانونية الواضحة التي تحدد حقوق قطاعات السكان المختلفة تجاه الدولة وواجباتها.

الحماية: نقص (زيادة) في نسبة السكان المودعين السجون من دون صدور أحكام قانونية بحقهم أو من دون إمكانية لجوئهم إلى القضاء.

المشاورات المتبادلة الملزمة: زيادة (نقص) في عدد شكاوي المواطنين حول رفض إعطائهم المنافع الممنوحة لهم قانوناً والتي تؤدي إلى إيصال تلك المنافع لهم.

لا يوجد مجموعة مطبوعة من المعلومات تحتوي هذه الإجراءات لأي عدد هام من أنظمة الحكم، ومع ذلك وفي سياق تقديراتهم للحقوق السياسية والحريات المدنية على مقياسهم المؤلّف من 1 إلى 7، فإن القائمين على التقديرات عندهم يقومون فعلاً بمعالجة المعلومات الخاصة بهذه التغيرات تحديداً[6]. وفي ما تبقى من هذا الكتاب، وعوضاً عن محاولة إيجاد مجموعة جديدة من التقديرات العددية، سوف أكتفي باقتباس الأحكام من مصادر مثل دار الحرية، والربط والتنسيق بين التواريخ السياسية وأحكامي الخاصة حول التحولات في نطاق الديمقراطية واللاديمقراطية.

سويسرا المدهشة

دعونا نر، على سبيل المثال، ما إذا كنا نستطيع أن نحول تاريخ سويسرا السياسي المعقّد والصعب إلى شيء من قبيل مجموعة ملاحظات منتظمة عن إقامة الديمقراطية فيها والإطاحة بها. سنقوم بتطبيقاتنا على سويسرا كبلد مجهول نسبياً، له تجاربه في كل من إقامة الديمقراطية والإطاحة بها:

بنظرة دقيقة إلى التاريخ السويسري بين أواخر القرن الثامن عشر وأواسط القرن التاسع عشر، نستطيع أن نوضح الأسئلة التي أخذت تبرز في هذا الفصل حتى الآن: كيف يمكننا أن نتتبع الحركة على البعد الديمقراطي ـ اللاديمقراطي، وما إذا كانت أنظمة الحكم التي دخلت نطاق الإمكانية بالنسبة إلى الديمقراطية قد أصبحت عندئذ أكثر

(6) Raymond Duncan Gastil, «The Comparative Survey of Freedom: Experiences and Suggestions,» in: Alex Inkeles, ed., *On Measuring Democracy: Its Consequences and Concomitants* (New Brunswick, U. S. A.: Transaction Publishers, 1991).

عرضة لإقامة الديمقراطية والإطاحة بها، وما إذا كانت إقامة الديمقراطية والإطاحة بها تحدثان بسرعات مختلفة باختلاف أشكال المقاومة بين سلطة الدولة وقدرة المواطنين.

تنطوي التجربة السويسرية على بعض المفاجآت في تلك النواحي كلها، بسبب الافتراض الشائع بأن السويسريين أعادوا صياغة الديمقراطية المحلية القديمة في منطقة الألب في قالب نظام حكم وطني، وبسبب سمعة سويسرا كبلد هادئ معتدّ بنفسه ومنتظم. في الحقيقة، أدّى السير بسويسرا نحو الديمقراطية إلى الاقتراب كثيراً من الانقسام التام، ومرت بعقدين من الحرب الأهلية.

لقد زعزعت الثورة الفرنسية العلاقات الاقتصادية والسياسية بين فرنسا وسويسرا، وفتحت عيون الشعب السويسري على أنماط ومبادئ فرنسية جديدة. منذ 1789 وما بعد، بدأت حركات ثورية في أجزاء عديدة من سويسرا، وفي 1793، تعرضت جنيف (التي لم تكن عضواً في الاتحاد السويسري، بل على علاقات وثيقة مع سويسرا) لثورة على النمط الفرنسي، ولمّا كان التهديد بغزو فرنسي يتصاعد في مطلع 1798، فقد سلكت بال (Basel) وفود (Vaud) ولوسرن (Lucerne) وزوريخ (Zurich) وأقاليم سويسرية أخرى الطريق الثوري، فتحولت بال ـ مثلاً ـ عن دستور كان فيه سكان العاصمة فقط من جميع المواطنين هم الذين يختارون أعضاء مجلس الكانتون، إلى دستور آخر يعطى سكان المدن والريف حق التمثيل بالتساوي.

في 1798 غزت فرنسا، الرامية إلى التوسع، سويسرا بالتعاون مع ثوريين سويسريين، فجرى تحت الهيمنة الفرنسية، تبنّي شكل حكومة أكثر مركزية، وتوسعٌ أكبر في حقوق المواطَنة. شمل نظام الحكم الجديد الأراضي الإقليمية لكانتونات سانت غالن (St. Gallen) وغريزونز (Grisons) وثورغو (Thurgau) وتيسينو (Ticino) وآرغو

(Aargau) وفود (Vaud) على قدم المساواة مع الكانتونات الأقدم، ولكنها طبّقت الطريقة الفرنسية الثورية، بتحويلها الكانتونات إلى وحدات إدارية وانتخابية. أما الحكومة المركزية، فبقيت مزعزعة، إذ حدثت فيها أربعة انقلابات بين 1800 و1802 فقط، كما اندلعت ثورات متعددة بعد انسحاب القوات الفرنسية في 1802. واقتربت سويسرا من حافة الحرب بسرعة، فتدخل نابوليون وفرض دستوراً جديداً في سويسرا في 1803، مما أبقى على وحدة البلاد.

وقد أعاد نظام حكم 1803، المعروف في التاريخ السويسري بـ «التوسط الإصلاحي» (The Meditation)، سلطةً لا بأس بها إلى الكانتونات، ولكنه لم يُعِدْ تأسيس نظام الحكم القديم على الإطلاق. وتولى الاتحاد السويسري (الذي أعيدت صياغته) إدارة البلاد بواسطة الجمعية الوطنية، وتعدُّد اللغات الرسمية، والمساواة النسبية بين الكانتونات، وحرية تنقل المواطن من كانتون إلى آخر. وبالرغم من بعض التعديلات في الأقاليم، فإن الهيئة التشريعية المركزية الضعيفة والقضاء والسلطة التنفيذية استطاعت الصمود وبقيت بعد هزيمة نابوليون، ولكن بقاءها حدث بعد أن قاربت البلاد مرة أخرى الوقوع في حرب أهلية، التي تم تجنبها بتدخل قوى خارجية كبرى بين 1813 و1815.

وفي سياق تسوية حرب 1815، وافقت النمسا وفرنسا وبريطانيا العظمى والبرتغال وروسيا وإسبانيا والسويد على عقد معاهدة بين 22 كانتوناً (بإضافة فاليه (Valais) ونيوشاتل (Neuchâtel) وجنيف) تسمى «ميثاق الاتحاد»، لأن تلك الدول ضمنت حياد سويسرا الدائم ومناعة حدودها.

هذا الميثاق الاتحادي الجديد، وبالمقارنة مع فترة السيطرة الفرنسية، أضعف سلطة الدولة المركزية كثيراً، فاستمر الحكم في سويسرا في فترة تطبيقه من دون جهاز موظفين دائم، ومن دون

جيش عامل، ومن دون عملة موحدة، ومن دون معايير موحدة أو عَلَم وطني. وكان على «ميثاق الاتحاد» أيضاً أن يقاوم العديد من الحواجز الجمركية الداخلية، ورأس المال العامل، ومشاحنات دائمة بين نواب الكانتونات الذين لم يكن لهم الحق في الخروج عن تعليمات دوائرهم الانتخابية المحلية. وعلى المستوى الوطني العام، عاش السويسريون في ظله نظاماً يميل إلى الاعتراضات أكثر من التغيير المنسق بالتفاهم.

أثناء ثورة تموز/يوليو 1830 في فرنسا، كانت مناهضة الإكليروس، أو رجال الدين، هي السمة الأبرز لدى المتطرفين السويسريين. يتحدث مؤرخو سويسرا في ثلاثينيات القرن التاسع عشر عن حركة البعث الجديدة التي نشطوا في إحيائها «بالإعلانات، ومن خلال الأندية، وبالمسيرات الجماعية» (Nabholz [et al.] 1938 II, 406). وصحبت الاضطرابات السياسية بين 1830 و1831 فورة ضخمة تنطوي على صدور كراسات ومجلات دورية[7]. وضمن الكانتونات، كلٌ على حدة، بدأ الليبراليون الذين أصبحوا في السلطة يصدرون القوانين بإصلاحات القرن التاسع عشر المعروفة، مثل: منع تشغيل الأطفال، والتوسع في افتتاح المدارس العامة، ومع ذلك، فإن دساتير الكانتونات الجديدة التي وُضعت خلال فترة التعبئة تلك، شدّدت على الحرية والأخوية أكثر مما شدّدت على المساواة.

بين 1830 و1848 شهدت سويسرا مجموعة متناقضة من الأنماط السياسية، فمع أنه مما لا شك فيه أن صراعات تلك الحقبة أيقظت كثيراً من المؤمنين بالديمقراطية، إلا أنها حرّضت في الوقت نفسه

(7) Georges Andrey, «La quête d'un état national,» dans: Jean-Claude Fayez, ed., *Nouvelle histoire de la Suisse et des Suisses*, 2e éd. rev. et augm. (Lausanne: Payot, 1986), pp. 551 - 552.

المبادئ والمفاهيم الديمقراطية بعضها ضد بعض، **فمن جهة**، وبشكل عام، رأينا عند المدافعين عن حرية المرتفعات: أن كل قرية ومدينة وكانتون ـ أو على الأقل ذكورها البالغين مالكي العقارات ـ يجب أن يكونوا أحراراً في التحكم بمصيرهم الجماعي، **ومن جهة أخرى**، رأينا من بين أنصار الديمقراطية النيابية على الصعيد الوطني من كانوا يرفضون رأي المدافعين عن حرية المرتفعات، ويفضلون سلطة الدولة الموسعة جداً والمساواة بين عموم أنحاء سويسرا ككل، والحماية التي تقدّسها السلطات الفدرالية، وإجراء المشاورات الوطنية التي ستوحد وتربط جميع أجزاء البلاد.

وكان يكمن خلف الانقسامات بين الجانبين انقسامات أخرى، هي في الدين والطبقات، والانضواء ضمن تنظيم رأسمالي، وكانت الكانتونات الأغنى، التي تحوي النسبة الأكبر من البروتستانتيين في البلاد، تناضل للوصول إلى الديمقراطية. تلك الكانتونات أنشأت مؤسسات نيابية عوضاً عن ديمقراطية المواطنين الذكور المباشرة التي سادت لمدة طويلة في مجتمعات المرتفعات وكانتوناتها، وقام الناشطون في الكانتونات، التي دخلها الإصلاح بعدئذ، في أماكن وجودهم باستعمال القوة المسلحة ليوجهوا جيرانهم الذين لم يصل الإصلاح إليهم نحو الديمقراطية النيابية، حيث قاموا بذلك في البدء بشن حملات عبر حدود الكانتونات، ثم بشن حرب أهلية مفتوحة، لمدة قصيرة.

وأصبحت المسألة السياسة في البلاد أكثر حدّة، لأن التحالفات الوطنية في منتصف أربعينيات القرن التاسع عشر أثارت اثني عشر كانتوناً، هي الأغنى، وتسكنها أغلبيات بروتستانتية ـ ليبرالية، ضد عشرة كانتونات أفقر وتسكنها أغلبيات كاثوليكية ـ محافظة، ضمن مجلس تشريعي لكل كانتون فيه صوت واحد. ومما يدعو إلى التهكم والاستغراب أن كانتونات المرتفعات التي كانت تفاخر بالديمقراطية

المباشِرة بالأسلوب السويسري، كانت الأشد قسوة ضد إقامة الديمقراطية التي تعني تمثيلاً نيابياً على أساس جميع السكان في البلاد. وبذلك نشر الليبراليون شعارات المواطَنة القومية وحكم الأغلبية، بينما رد المحافظون بحقوق الكانتونات والدفاع عن التراث الديني، فكانت تتنافس ثلاثة مستويات من المواطَنة بعضها مع بعض: المحلي والكانتوني والوطني.

ولم يتوقف النزاع، الذي غالباً ما كان قاسياً وعنيفاً، من 1830 حتى 1948، وكانت الحركات الإصلاحية قد بدأت في فود وتيسينو مع دخول عام 1830، وفي الحقيقة، سبقت تيسينو فرنسا بتبنّيها دستوراً جديداً في الرابع من تموز/ يوليو 1830 (Sauter 1972). ومع ذلك، فإن ثورة تموز/ يوليو 1830 في فرنسا، وصداها الذي أحدثته في بلجيكا في أواخر تلك السنة، شجّعا الإصلاحيين والثوريين السويسريين، وعندما وقعت ثورتا فرنسا وبلجيكا حدثت ثورات على مستوى أضيق في مدن وكانتونات أرغو ولوسيرن وسانت غالن وشافهاوزن (Schaffhausen) وسولوتورن (Solothurn) وثورغو وفود وزوريخ. قام الجمهوريون والمتطرفون مرات عديدة بعد ذلك بتشكيل فرق عسكرية، وحاولوا الاستيلاء على عواصم كانتونات معينة بقوة السلاح. وفشلت هذه الفرق في لوسيرن (1841) ولكنها نجحت في إيصال إدارات جديدة إلى السلطة في لوزان (1847)، وجنيف (1847)، ونيوشاتل (1848).

وحدث أكبر اشتباك عسكري في 1847، إذ إن المجلس التشريعي الفدرالي السويسري أمر بحل عصبة الدفاع المشترك (المجلس الخاص) سوندربند (Sonderbund) الذي شكلته الكانتونات الكاثوليكية قبل سنتين، وعندما رفضت الكانتونات السويسرية ذلك، أرسل المجلس التشريعي جيشاً إلى فرايبورغ (Fribourg) وزوغ (Zug) (اللتين استسلمت قواتهما من دون قتال جدّي)، ثم إلى

لوسيرن (Lucerne) (حيث حصلت معركة لمدة قصيرة). وكان لدى المجلس الخاص حوالى 79,000 رجل تحت السلاح، بينما كان لدى الاتحاد حوالى 99,000.

وقد أوقعت حرب المجلس الخاص ضحايا أقل مما أوقعته المصادمات على المستوى الأصغر التي سبقتها. حول هذا الموضوع، عَنْوَنَ المؤرخ يواكيم ريماك (Joachim Remak) كتابه **حرب مدنية جداً** (*A Very Civil War*) (1993). وقد انتهت الحرب بـ 33 قتيلاً من القوات الكاثوليكية و60 بين المهاجمين. وقد مكّنت هزيمتُهم من سيطرة الليبراليين في سويسرا بشكل عام وأدت إلى تبنّي دستور ليبرالي حذر مؤسَّس على ما يشبه النموذج الأميركي في 1848.

استفادت كثيراً مفاوضات إحلال السلام ـ التي استمرت طويلاً ـ من عاملين خارجيين: تحول القوى العظمى في أوروبا وانغماسها في ثوراتها عام 1848، وعدم رغبة النمسا وبروسيا وفرنسا في تمكين أيٍّ من القوات المنافسة لها من إحراز مكاسب سياسية في سويسرا.

وكانت الفترة اللاحقة تشبه فترة إعادة البناء في أميركا المضطربة التي تلت الحرب الأهلية في الولايات المتحدة: التذمر من التعايش المشترك، والتحديات المتلاحقة، ولكن من دون الاقتراب من انفصال حاسم. وتولى «وطنيو» 1848 قيادة البلاد لسنوات، وقام ـ على سبيل المثال ـ الجنرال غيّوم دوفور (Guillaume Dufour)، الذي قاد القوات الاتحادية التي هزمت المجلس الخاص (الذي كان مدرب لويس نابوليون في كلية ثون (Thun) الحربية)، قام بقيادة الجيش السويسري في معظم سنوات العقد الأول بعد الحرب. وبين 1849 و1870 أنهت جميع الكانتونات السويسرية تصدير الوحدات المرتزقة ـ وهو ما كان متَّبَعاً مدى قرون من الزمن ـ للخدمة العسكرية خارج سويسرا. بعدها، بقي فقط الحرس البابوي وبعض الوحدات العسكرية القليلة التي تشترك في الاستعراضات الاحتفالية، هي من

يمثّل القيم العسكرية السويسرية خارج سويسرا نفسها. ومنذ تلك الفترة وبعدها، حلّت صورة القرى النظيفة والمدن المنتظمة في الذاكرة محل الصراعات العسكرية المريرة التي لم تنقطع.

ويشكّل تاريخ سويسرا المعقّد بين 1790 و1848 تحدياً جديّاً في طرح مسألة إقامة الديمقراطية والإطاحة بها، والمساحة بين السلطة والديمقراطية تساعدنا في مواجهة ذلك التحدي. يتتبع الشكل 3 ـ 3 مسار سويسرا المدهش من 1790 إلى 1848، فبالرغم من ديمقراطية الذكور البالغين المباشرة في عدد من القرى وكانتونات المرتفعات، بدأ نظام الحكم إجمالاً تجواله بالسلطة المتدنية للدولة والديمقراطية القليلة. وأطلقت الثورة الفرنسية منذ 1798 وفي ما بعد سلطةَ الدولة والديمقراطية الى حدّ ما، ولكن ليس بشكل دائم، ففي إقرار السلم في 1815 أطاح نظام الحكم السويسري بالديمقراطية وفقدَ السلطة، واستعادت حركات التعبئة المتمكنة في ثلاثينيات القرن التاسع عشر بعض الديمقراطية لنظام الحكم بشكل عام من دون توسيع سلطة الدولة المركزية.

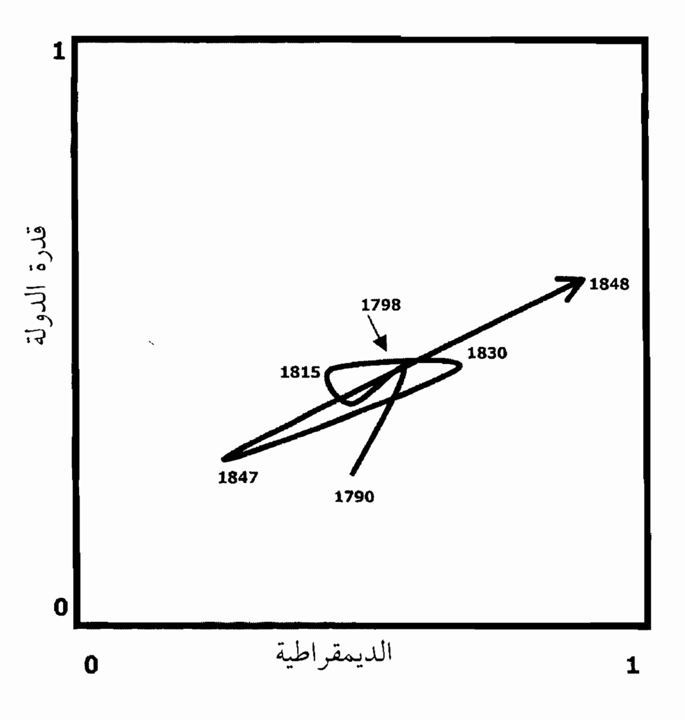
انقسامات سويسرا تلك سرعان ما انفجرت في البداية حروباً أهلية على مستوى الكانتونات، أو بين الكانتونات، قبل أن تشكّل حرباً أهلية على مستوى الوطن، حول المجلس الخاص.

في 1847 تراجعت سويسرا إلى أدنى مستوياتها من قدرة الدولة الديمقراطية، وخلال هذه المدة، لم تقترب سويسرا بالتأكيد، في أواخر القرن التاسع عشر من جاراتها فرنسا وبروسيا والنمسا من حيث سلطتها المركزية، ولكنها أصبحت نموذجاً للديمقراطية غير المركزية في أوروبا.

وقبل 1798، لم تقترب سويسرا من سلطة الدولة الأساسية أو الديمقراطية على المستوى الوطني العام. وقد فرض الغزو الفرنسي

في تلك السنة حكومة وطنية أكثر مركزية، وأحدث في الوقت نفسه ارتباطاً بين أنصار قيام حكومة نيابية وطنية وحلفاء فرنسيين أقوياء. في تلك الفترة، دخلت سويسرا في مرحلة طويلة من التقلب السريع والعنيف بين إقامة الديمقراطية والإطاحة بها، وخصوصاً بسبب عدم مركزية بنية نظام الحكم وتنوعه وانقساماته الحادة، فإن معاناة سويسرا بين 1798 و1848 تجعل من الصعب على السياسة الوطنية الفصل بدقة بين سياسة تديرها (الدولة) و(المواطنين).

وقد تحارَبَ الناشطون السويسريون جراء ذاك الانقسام لمدة نصف قرن من الزمن.



الشكل 3 ـ 3:
التبدلات في أنظمة الحكم السويسرية، 1790 ـ 1848.

ومع ذلك، ينطبق هنا أيضاً تعميمان كانا يتصاعدان ويتجاوزان الحالات الأخرى التي درسناها: وبالإجمال، فإن إطاحة الديمقراطية في سويسرا حصلت بسرعة أكبر، وصَحِبَها عنف أكبر من إقامة الديمقراطية. وبشكل عام، فإن النخبة التي تتمتع بالامتيازات كانت تساند إطاحة الديمقراطية ضد الإدارة المعلنة لمعظم المواطنين. وقد أدى تشكيل المجلس الخاص من الكاثوليك والمحافظين (1845) وانخراطه في حرب مدنية صريحة ضد القوى الليبرالية (1847)، أدّيا إلى الأزمة في سويسرا من رد فعل طبقة النخبة. وقد تبين أن إقامة الديمقراطية والإطاحة بها، في سويسرا كما في غيرها، هما عمليتان وأسلوبان غير متماثلين.

دعونا نستخلص استنتاجاً منهجياً. رغم استمتاعنا بتعاطينا مع القياسات الكمية لإقامة الديمقراطية والإطاحة بها، وازدياد قدرة الدول وانخفاضها في ضوء معرفتنا الحالية، فإن القصص التحليلية المفصلة، من النوع الذي استعرضنا به تاريخ سويسرا قبل قليل، تحمل المزيد من التفسيرات العامة لإقامة الديمقراطية والإطاحة بها، فهي تحمل المزيد، لأنها تسمح لنا بأن نطابق التغيرات المفصلية في العلاقات بين العوامل السياسية مع التبدلات في الأسباب المفترضة لها. ومع أنني سأعتمد باستمرار على التقييمات من النوع الذي تقدمه دار الحرية في الفصول القادمة، إلا أن المطابقة الباتّة والصريحة بين الآراء والدلائل سوف تأتي على شكل قصص تحليلية.

ماذا بعد؟

لقد حان الوقت لنمضي نحو تفسير إقامة الديمقراطية والإطاحة بها. ولقد جمعنا بشكل عشوائي تقريباً عدداً من الأسئلة الملحّة التي تفيدنا في التفسير، وسوف يكون للأجوبة عن أي من هذه الأسئلة،

في حال صحتها، فوائد كبيرة في دراستنا المعاصرة للديمقراطية (وإذا كنت في شوق إلى الشهرة والنفوذ، وليس بالضرورة الثروة، كمحلل للديمقراطية، أجب عن واحد أو أكثر من هذه الأسئلة بشكل محدد). ومع أنني قد صغت الأسئلة بعبارات تاريخية بمعناها الواسع، فإن معظم طلاب الماضي القريب يدرسون ترجماتهم هم للأسئلة نفسها. ويلخص الإطار 3 ـ 2 أبرز الأسئلة التي صادفناها حتى الآن. من المؤكد أن القائمة لا تستكمل كل الأسئلة المهمة التي يتناولها دارسو إقامة الديمقراطية، فعلى سبيل المثال، يتساءل كثير من الناس عما إذا كان انتشار الأصولية الدينية بين مواطني احد أنظمة الحكم يُضعف أو يمنع إقامة الديمقراطية، وعما إذا كانت الديمقراطية قد توجد في مرحلة ما وتستقر وتتمكن، بحيث يصبح من غير المحتمل أو حتى من المستحيل الإطاحة بها. ولكن بشكل عام: إن الأسئلة الثلاثة عشر تلخص المشاكل التي من أجل إيجاد حلول لها يرغب دارسو الديمقراطية والإطاحة بها في أن يقدموا لبعضهم أثمن الهدايا. ومع إبقائنا على الأسئلة من رقم 1 إلى رقم 12 لتدرس في فصول لاحقة، دعوني أتجهْ فوراً إلى السؤال 13: الحالات الضرورية والكافية بمجرد استبعادك الحالات التي تنتمي إلى إقامة الديمقراطية والإطاحة بها تعريفاً، فلا أعتقد أنه يوجد أي حالات ضرورية لها وبدرجة أقل كافية لها. وكما رأينا سابقاً، فإن مقارنة الحالات التي تحدث فيها إقامة الديمقراطية أو الإطاحة بها مع الحالات المشابهة الأخرى التي لا تحدثان فيها، يمكن أن توضح ما علينا أن نفسره. ولكن ذلك لن يعيِّن الحالات العامة الشاملة. على الأقل لم يستطع أحد أن يعيّن مثل هذه الحالات حتى الآن.

الإطار 3 ـ 2: الأسئلة حول الفوائد من دراسة إقامة الديمقراطية والإطاحة بها

1 ـ ما هي الطرق التي قدَّمت بها المؤسسات الديمقراطية المبتورة في الدول ـ المدن (city-states)، والفرق المقاتلة، وجماعات الفلاحين، وفئات القلة التجارية، والطوائف الدينية، والحركات الثورية الأمثلةَ لمزيد من أشكال الديمقراطية الواسعة؟ ومع وجودهم، لماذا لم يتحولوا قوالب مباشرة للديمقراطية على المستوى الوطني؟

2 ـ لماذا كانت أوروبا الغربية هي التي شقت الطريق نحو إقامة الديمقراطية، وتبعتها بدقة الأميركتان؟

3 ـ كيف تحركت (وتتحرك) دول، مثل فرنسا، من الحصانة المطلقة ضد المؤسسات الديمقراطية الوطنية إلى التقلبات المتكررة بين إقامة الديمقراطية والإطاحة بها؟

4 ـ لماذا تحدث فورات إطاحة الديمقراطية، بشكل عام، أسرع من فورات إقامة الديمقراطية؟

5 ـ كيف نفسر أنماط الدعم غير المتماثلة من أجل الدخول في إقامة الديمقراطية والإطاحة بها؟

6 ـ لماذا تحدث إقامة الديمقراطية بالأسلوب نفسه (النموذج)، على شكل موجات وليس بصورة مستقلة في كل نظام حكم وحسب معدل سرعته الخاصة؟

7 ـ بماذا تفسَّر إقامة الديمقراطية وإطاحتها خلال القرنين التاسع عشر والعشرين (خصوصاً) بدءاً من نقطة انطلاقهما إلى بقية أنحاء العالم؟

8 ـ لماذا (باستثناء مصر واليابان جزئياً) بدأت إقامة الديمقراطية في آسيا وأفريقيا فقط بعد الحرب العالمية الثانية بفترة؟

9 ـ كيف نستطيع أن نعلل المعاناة الدراماتيكية المختلفة لدول ما بعد الاشتراكية مع إقامة الديمقراطية والإطاحة بها؟

10 ـ تحت أي ظروف، ولأي مدى، وكيف يشجع تعاظم قدرة الدولة قابلية نظام الحكم لإقامة الديمقراطية والإطاحة بها؟

11 ـ إلى أي مدى، وكيف تشجع تفاعلاتُ نظام غير ديمقراطي مع أنظمة الحكم الديمقراطية في إقامة الديمقراطية فيه؟

12 ـ كيف يمكن لأشكال ومنابع المصادر الطبيعية الثابتة للدولة (مثل الزراعة، وثروات المناجم، أو التجارة) أن تؤثر في احتمال تعرّض نظام حكمها لإقامة الديمقراطية أو الإطاحة بها؟

13 ـ هل تتوافر أي ظروف ضرورية وكافية لإقامة الديمقراطية والإطاحة بها، أو (على العكس) هل تختلف الظروف المواتية وتتنوع كثيراً تبعاً للحقبة الزمنية، والإقليم، وطراز نظام الحكم؟

إني أعتقد أن هناك بعض الطرائق الضرورية التي تشجع على إقامة الديمقراطية، وأن انعكاس هذه الطرائق يشجع على الإطاحة بها. ومؤقتاً دعونا نصرف النظر عن الإطاحة بالديمقراطية ونركز على إقامة الديمقراطية لنوضح هذه الفكرة التي نرى صوابها. وكيما تنشأ الديمقراطية في نظام حكم ما، يجب أن تُحدث تغيرات في نواحٍ ثلاث: شبكات الثقة، وعدم المساواة الطبقية، ومراكز السلطة ذاتَ الحكم الذاتي.

شبكات الثقة (Trust Networks): هي العلاقات المتشعبة بين الأشخاص، وتتألف بصورة رئيسية من روابط متينة يضع أناس ضمنها مصادر ثروة ومشاريع أعمال اقتصادية تحت خطر مخالفات وأخطاء وفشل الآخرين، فالتجارة عبر القارات (أو ما يعرف بتجارة التيه (Trading Diasporas))، ومجموعات الأقارب، والطوائف الدينية، والمتآمرون الثوار، ودوائر التسليف، غالباً ما تحوي شبكات ثقة. وخلال معظم الحقب التاريخية كان الذين يتعاملون في شبكات الثقة يدرأون الخطر عن أنفسهم بحذر، بابتعادهم عن مخالطة أنظمة الحكم السياسي، لئلا يستولي الحكام على مصادرهم الثمينة أو يخضعوهم لبرامج الدولة. ولكنهم، ومع بقائهم في عزلة تامة عن أنظمة الحكم، يشكلون عقبة أمام إقامة الديمقراطية، إذ إن عزلتهم تعيق التزام الأعضاء بالمشاريع الجماعية الديمقراطية، ويصبح انتشار الديمقراطية ممكناً حين تندمج شبكات الثقة بعمق مع أنظمة الحكم، وبذلك تشجع أعضاءها للدخول في مشاورات ذات التزام متبادل، تشترط موافقة المواطنين على البرامج التي تقترحها أو تشرعها

الدولة[8] لذلك هناك نهجان واسعان لهما تأثيرهما على شبكات الثقة ويشكّلان الأساس لإقامة الديمقراطية: 1 ـ حل أو ضم شبكات الثقة المنعزلة، 2 ـ إيجاد شبكات ثقة تتصل سياسياً. وفي سويسرا أنشأت حركات النضال العنيفة بين 1830 و1847 والحل السلمي في 1848 كلا النهجين (Tilly 2004: 187-190).

وتظهر ضمن هذين النهجين سلسلة آليات متكررة، على سبيل المثال:

- انحلال شبكات الثقة المنعزلة الموجودة في البلاد (تدنّي مقدرة أرباب الأعمال ـ مثلاً ـ على تزويد عملائهم بالبضائع والحماية يدفع إلى انسحاب العملاء من الروابط بين الجانبين).

- اتساع طبقات السكان التي لا تستطيع الوصول إلى شبكات الثقة الفعالة من أجل مشاريعهم البعيدة المدى، الكبيرة، والمجازفة (ازدياد عدد العمال المأجورين غير الملاكين ـ مثلاً ـ في المناطق الريفية يزيد من عدد السكان الذين ليسوا على علاقة بأرباب عمل أقوياء و/ أو علاقات تعاون متبادل).

- ظهور فرص وتهديدات جديدة بعيدة المدى محفوفة بالمخاطر لا تستطيع شبكات الثقة القائمة أن تتعامل معها (الزيادات الكبيرة ـ مثلاً ـ في الحروب والمجاعات والأمراض و/ أو اللصوصية وقطع الطرق، تطغى على مقدرة أرباب الأعمال على الحماية والهجرة والتضامنات المحلية).

أعادت جميع هذه الآليات الثلاث في سويسرا تشكيل شبكات الثقة بين 1750 و1848، وسبق النمو الغزير في إنتاج المنسوجات في

(8) Tilly, *Trust and Rule.*

أكواخ الريف إعادة التمركز في مدن الأراضي المنخفضة في القرن التاسع عشر، بما فيها زوريخ. هذا التحول الصناعي الذي جرى على مرحلتين ضخَّم حجم السكان من الطبقة البروليتارية مع خلخلة طبقة أرباب الأعمال وسيطرة مُلاَّك الأراضي وكهنة الأبرشيات[9]. وكان للغزوات الفرنسية المتلاحقة، وحل القوى العظمى للخلافات في 1815، والحركات النضالية بين 1830 و1847 بحد ذاتها آثار مزدوجة: فقد زعزعت العلاقات القديمة بين شبكات الثقة والسياسة العامة على مستوى الكانتونات، ولكنها ـ على الأقل بالنسبة إلى البروتستانت والليبراليين الأحرار ـ أوجدت علاقات جديدة بين شبكات الثقة بين الأشخاص ونظام الحكم النصفي الجديد الذي كان آخذاً في الظهور على المستوى الوطني ضمن الائتلاف البروتستانتي ـ الليبرالي.

وكلٌّ من الآليات الثلاث المذكورة يسرِّع في حل شبكات الثقة المنعزلة وإنشاء شبكات ثقة متصلة سياسياً. ويلقي الفصل التالي نظرة تفصيلية على الأنماط والآليات التي تؤثر في الانفصال عن والاندماج في السياسة العامة.

وماذا عن **عدم المساواة الطبقية؟** يعني هذا المصطلح انتظام الحياة الاجتماعية حول حدود تفصل مجموعات من السكان بأكملها تختلف كلياً في الفرص المتاحة لها في الحياة، كما هي الحالة

---

(9) Braun 1960, 1965; Gruner 1968; Gschwind 1977; Joris and Witzig 1992, and Rosenband 1999,

انظر أيضاً: Elisabeth Joris, «Auswirkungen der Industrialisierung auf Alltag und Lebenszusammenhänge von Frauen im Zürcher Obeland (1820-1940),» in: Joseba Agirreazkuenaga and Mikel Urquijo, eds., *Historias Regionales - Historia Nacional: La Confederación Helvetica* (Bilbao, Spain: Servicio Editorial, Universidad del País Vasco, 1994).

بالنسبة إلى الطبقات وتكوينها، من حيث الجنس، والعرق، والطبقة، والإثنية، والقومية، والدين، وأحياناً من حيث مرتبتها الاجتماعية. وبالنسبة إلى ترجمة هذا التفاوت مباشرة إلى فروق طبقية في الحقوق والالتزامات السياسية، فإن إقامة الديمقراطية تبقى مستحيلة، فأي نهج لإقامة الديمقراطية يعتمد ليس بالضرورة على الإقلال من التفاوت الطبقي، بل على انعزال السياسة العامة عن هذا التفاوت الطبقي. ويساهم نهجان رئيسيان في هذا العزل: تساوي الطبقات نفسها في بعض النواحي ومنع وإبعاد السياسة عن عمل تلك الطبقات.

وإليكم أنواع الآليات التي تعمل ضمن النهجين الأوسع للمساواة والمنع:

- المساواة في المنافع و/ أو الرفاء بين الطبقات ضمن السكان بشكل عامّ (مثلاً، زيادة الطلب على المنتجات الزراعية للفلاحين يوسّع من حجم فلاحي الطبقة الوسطى).

- الإقلال من، أو احتواء الحكومات للقوات المسلحة التي لها قياداتها الخاصة (مثلاً، حلّ الجيوش الخاصة للزعماء المتنفذين يضعف من سيطرة النبلاء على العامة، وبذلك يضعف سلطة النبلاء ويحوّل الفروق بين النبلاء والعامة مباشرة إلى السياسة العامة للبلاد.

- تبنّي الوسائل التي تعزل السياسة العامة عن التفاوت الطبقي (مثلاً، الاقتراع السري، دفع رواتب موظفي الحكومة، والحرية والمساواة في وصول المرشحين إلى الإعلام يشجع على إنشاء عمليات الائتلاف بين الطبقات).

هذه ومثيلاتها من الآليات كان لها دور بارز في التاريخ السويسري الذي استعرضناه. ففي سويسرا أقام نظام الحكم الذي نشأ في 1848 حواجز فعالة بين السياسة العامة والتفاوت الطبقي التي

كانت السبب في قتل الناشطين السويسريين بعضهم بعضاً في السنوات السبع عشرة الماضية.

كما إن **مراكز القوى ذات الحكم الذاتي** تعمل خارج سيطرة السياسة العامة للبلاد وخارج العلاقة النظامية والتفاعل بين المواطن والدولة، فهي تستطيع احتواء كل تلك العلاقات بين الأشخاص التي تزوّد العناصر السياسية ـ الأفراد وقطاعات المواطنين ـ بإمكانية تغيير ـ أو بهذا الخصوص حماية ـ توزيع مصادر الثروة الحالي، والسكان وأنشطتهم ضمن نظام الحكم. ويوجدون أحياناً ضمن نظام الحكم ذاته، ويظهر ذلك بوضوح حين يسيّر العسكريون شؤون الدولة أو يعملون مستقلين عن السلطات المدنية. إن هذا الشكل المرتب في توزع السلالات والفئات الدينية والمنظمات الاقتصادية والجماعات المنظمة والقوى العسكرية في نظام حكم ما يؤثر كثيراً في إمكانية توجّه هذا النظام إلى إدارة مشاورات واسعة ومتساوية ومحميّة وذات التزام متبادل، وهذا لأن ذلك الترتيب يكيِّف أنواع العناصر السياسية الجاهزة، ولأنه يؤثر في أي قطاع من قطاعات المواطنين الجاهزة للمشاركة مباشرة في السياسة العامة للبلاد. وبالحد الذي تبقى مراكز السلطة، وخاصة تلك التي تتحكم بوسائل الإكراه والإرغام التي لها حكمها الذاتي واستقلالها، بعيدة ومنعزلة عن سياسة البلاد العامة، فإن إقامة الديمقراطية تبقى صعبة أو مستحيلة.

وتشمل المناهج المشجِّعة للديمقراطية التي تتناول مراكز السلطة المستقلة وتتمتع بالحكم الذاتي: **1** ـ توسيع المشاركة السياسية، **2** ـ المساواة في الوصول إلى المصادر السياسية والفرص المفيدة خارج الدولة، و**3** ـ إلغاء القوى المستقلة التي تتمتع بالحكم الذاتي وقوة الإكراه والإرغام داخل وخارج الدولة. ومع أن حجمها وتوقيتها يختلفان من حالة إلى أخرى من حالات إقامة الديمقراطية، فإلى حد

ما يتوجب حدوث البنود الثلاثة كيما تحصل إقامة الديمقراطية.

تشمل الآليات ضمن هذه المناهج:

* تشكيل الائتلافات بين قطاعات الطبقات الحاكمة والعناصر السياسية المكونة والمستثناة حالياً من السلطة (دعم الأعضاء البورجوازيين الجدد المنشقين ـ مثلاً ـ من قبل العمال الذين لا يتمتعون بحق التصويت، وبذلك يعززون مشاركة أولئك العمال في الشؤون السياسية).

* استقطاب مركزي أو التخلص من الوسطاء السياسيين ذوي الحكم الذاتي والمستقل سابقاً (مثل انضمام الزعماء في الأقاليم إلى الائتلافات الحكومية، وبذلك يصبحون ملتزمين ببرامج الدولة).

* الدعوة إلى انتشار الائتلافات بين الطبقات غير المتساوية و/ أو شبكات ثقة لا يرقى إليها الشك (مثل تضامن الاتحادات الإقليمية ضد استيلاء الدولة على الممتلكات، وبذلك يتعزز دور تلك الاتحادات في الجهود السياسية الأخرى).

كل هذه الآليات وغيرها كانت تتحرك في سياق تحوّل سويسرا من الانقسامات الهائلة إلى ديمقراطية جزئية ذات سلطة ضعيفة. والأهم أكثر من ذلك أن الانتصار العسكري والحل السلمي بين 1847 و1848 وضعا حداً لسلطة الجماعات والكانتونات المستقلة وذات الحكم الذاتي في نشر قواتها المسلحة ـ والتي بقيت موجودة.

من الواضح أن التحولات الأوسع في الحياة الاجتماعية تأتي بعد هذه التغيرات الحاسمة في شبكات الثقة، والتفاوت والقوى التي لا تخضع لسلطة الدولة. في المناقشات التالية، سوف نوجه عنايتنا إلى التحولات التي حدثت في التنظيم الاقتصادي، والتواصل الجماعي، والتحرك الشعبي والتربية. وسوف نرى في النهاية أن أربع طرائق سياسة قوية (المواجهات الداخلية، الغزوات العسكرية،

الثورات، والاستعمار) قد سرّعت دائماً التحول في شبكات الثقة، والتفاوت الطبقي، والسياسة العامة للبلاد. وبفعلها ذلك، فإن هذه الطرائق قد أحدثت أحياناً تسريعاً في إقامة الديمقراطية أو إطاحتها.

وستبقى جميع هذه التغيرات خفية، وموضع شك أيضاً، حتى نكتشف أمرها بمزيد من التفصيل. وعلى كل حال وفي التحضير للفصول اللاحقة، دعونا نبسّط طرحنا بسلسلة من النقاط المباشرة والصريحة:

1 ـ إن مسارات أنظمة الحكم في نطاق سلطة الديمقراطيات لها أثرها البارز في آمال هذه الأنظمة بتحقيق الديمقراطية من ناحية، وشكل ديمقراطياتها ـ إذا تحققت ـ من ناحية أخرى.

2 ـ في المدى البعيد، تعزز الزيادات في سلطة الدولة وإقامة الديمقراطية بعضها بعضاً، لأن توسع سلطة الدولة تولّد المقاومة والمساومة والحلول المؤقتة من ناحية، بينما تشجع إقامة الديمقراطية المطالب بتوسيع سلطة الدولة للتدخل الذي يعزّز بدوره توسيع وتقوية السلطة.

3 ـ وفي الحد الأقصى من الناحيتين، إذا تطورت السلطة إلى حد أكبر وبسرعة أكثر من إقامة الديمقراطية، فإن الطريق إلى الديمقراطية (إن وجدت) سيمر عبر الفاشية، وإذا تطورت إقامة الديمقراطية إلى حد أكبر وبسرعة أكبر من توسع السلطة مع بقاء نظام الحكم، فإن الطريق عندئذ تمر في مرحلة خطيرة من بناء القُدرة.

4 ـ رغم أن الهياكل التنظيمية ـ الانتخابات وشروط شغل الوظائف، والتمثيل النيابي للمناطق، وجمعيات المداولة. . . وغيرها، التي تتبناها الأنظمة الديمقراطية، تحاكي غالباً أو تقتبس

المؤسسات التي لها مثيلاتها السابقة في القرى والمدن والأراضي الإقليمية التي تحت سلطتها، أو في أنظمة الحكم المجاورة، فإنها لا تنشأ مباشرة عن تلك المؤسسات.

5 ـ إن إقامة الديمقراطية تتوقف على تغيرات في مجالات ثلاثة: التفاوت الطبقي، وشبكات الثقة، والسياسة العامة، كما تتوقف على التفاعل بين تلك المتغيرات.

6 ـ إن الانتظام في التوجهات نحو الديمقراطية لا يتألف من سلسلة حالات عامة موحدة أو وافية، بل ينطوي على آليات سببية متكررة، تحدث بتضافر عناصرها المختلفة وتسلسلها تغيرات في التفاوت الطبقي وشبكات الثقة والسلطة لغير الدولة.

7 ـ وتحت ظروف يمكن تحديدها، فإن الثورة، والغزو، والاستعمار، والمواجهات الداخلية تسرِّع وتركِّز بعض هذه الآليات الناجمة الهامة.

8 ـ تقريباً جميع الآليات المسبِّبة لتطور الديمقراطية بشكل حاسم ـ تتضمن نضالاً شعبيّاً يقوم به ممثلون سياسيون على صورة مطالب جماعية يريدون فرضها على ممثلين آخرين، بمن فيهم عملاء الحكومة.

9 ـ بالرغم من التغيرات الهامة في الصيغ الخاصة للمؤسسات الديمقراطية، مثل المجالس التشريعية، والوقع النسبي لمختلف العناصر الناجمة، مثل الاعتراف الدولي بالأنظمة الديمقراطية، فإن الطرائق الأساسية في تعزيز إقامة الديمقراطية بقيت نفسها على مدى قرون عديدة من تاريخها.

هذه الآراء تتركز على فكرة محورية، وهي أن إقامة الديمقراطية لا تحصل من دون تحقيق ـ ولو جزئياً ـ ثلاث طرائق أساسية على

الأقل: إدماج شبكات الثقة بين الأشخاص في السياسة العامة، إبعاد وعزل السياسة العامة عن التفاوت الطبقي، إلغاء أو تحييد مراكز السلطة ذات الاستقلال الذاتي التي لها قوة الإرغام والإكراه، بشكل يعزز سلطة الناس العاديين على السياسة العامة ويزيد من سيطرة السياسة العامة على أداء الدولة. أما انعزال شبكات الثقة بشكل كبير عن السياسة العامة وزيادة تدخل التفاوت الطبقي في السياسة العامة وظهور المراكز ذات الاستقلال الذاتي التي لها سلطة الإرغام والإكراه، كلها تبعث على الإطاحة بالديمقراطية. ومع أن آثار هذه التحولات قد تتأخر، بفعل المؤسسات الراسخة في مواضعها في الماضي، فإن هذه التحولات الثلاثة وانعكاساتها هي التي تتحكم بالتحرك نحو الديمقراطية أو الابتعاد عنها.

وبطرح هذه الآراء، تمضي الفصول التالية بتسلسل واضح. ويعالج الفصل التالي (الفصل 4) موضوع الثقة وعدم الثقة، وينتقل الفصل 5 إلى موضوع المساواة والتفاوت، ويتناول الفصل 6 العلاقات بين السياسة العامة ومراكز السلطة ذات الاستقلال الذاتي. ثم نلتفت إلى موضوعين يدخلان البحث، فيحللِ الفصل 7 الطرائق البديلة إلى الديمقراطية واللاديمقراطية، بينما يقدم الفصل 8 النتائج التي خلصنا إليها.

ـ 4 ـ
الثقة وعدم الثقة

أحدثت الدولة الأميركية خلال القرن التاسع عشر، ومن دون خطة مدروسة، آلة ضخمة، وإن كانت مجلجلة، لضم شبكات الثقة إلى السياسة العامة. وربما يجب أن أقول «الدول» الأميركية، لأن تأثير الانتخابات الوطنية والأنشطة السياسية الأخرى في كل من الولايات على حدة، فتح المجال أمام التضافر والتوحد محلياً وإقليمياً، وهو ما كان نظام ذو مركزية شديدة سيمنعه. ونتيجة لذلك تواصلت عناصر ثلاثة في الحياة السياسية الأميركية:

1 ـ أول انتخابات تتجاوز المنصب، ربح بها المنتصرون الغنائم بينما تخلّى الخاسرون عن مزايا ومنافع المنصب الوظيفي.

2 ـ تحولت مجموعات أرباب العمل وعملائهم إلى مهمة توزيع الوظائف، والمحاباة السياسية، والاستفادة المادية مقابل التأييد السياسي.

3 ـ وجدت شبكات الثقة أرضاً لها في الهجرة والإثنية والدين والقرابة الأسرية والصداقة والعمل، وأدت الحملات الانتخابية الأميركية خاصة إلى اجتماع هذه العناصر بعضها مع بعض في مظاهر حية للحزبية.

تمثل هذه العناصر الثلاثة ظواهر أوسع لها دورها في السياسة العامة للبلاد في كل مكان: الأشكال الراهنة من المشاركة السياسية، العلاقات الاجتماعية بين المشاركين، والعلاقات المتغيرة بين شبكات الثقة والسياسة العامة. ولتقاطعاتها أهميتها، لأن معظم التآلفات التاريخية (بين المشاركة السياسية والعلاقات الاجتماعية والعلاقات بين شبكات الثقة والسياسة العامة للبلاد) قد منعت إقامة الديمقراطية بدلاً من تعزيزها. وهناك تضافرات معينة بين العناصر الثلاثة تتيح قيام سياسة ديمقراطية. وستتفحص الفصول الثلاثة التالية كيف يمكن أن توجَد هذه التضافرات وتحدث آثارها. ويركز هذا الفصل على موقع الثقة وعدم الثقة في نشوء أنظمة الحكم الديمقراطية.

دعونا نتوقف لحظة لنستعرض العنصر الثالث في الحياة السياسية الأميركية في القرن التاسع عشر، **شبكات الثقة** (Trust Networks):

بالنسبة إلى الناس الذين ينظرون إلى الثقة كموقف شخصي خاص (مثلاً: «جو (Joe) شخص يثق بالناس، جاين (Jane) تميل إلى عدم الثقة بأي إنسان»)، ففكرة «شبكة الثقة» تبدو غريبة وشاذة. إننا - في الحقيقة - نستطيع اعتبار الثقة «موقفاً» أو «علاقة». إننا بغية دراسة إقامة الديمقراطية والإطاحة بها، من المفيد أن نركز على العلاقة، تاركين بشكل مفتوح مسألة أي أنواع من المواقف قد تحرِّك أو تحفِّز أو تنجم من علاقة الثقة، فالتسميات مثل: «النسيب» (Kinsman)، و«صديق حميم» (Compadre)، و«ريفي» (Paisano) والأخ المؤمن (Fellow Believer)، وزميل المهنة (co-member of a craft) تعطينا إشارة أولى على علاقة ثقة.

غير أن معرفتنا بعلاقات الثقة تزداد من خلال ممارسات المشاركين فيها، فالناس الذين يتواثقون يقرض بعضهم بعضاً من دون ضمانة، ويحسنون إلى بعضهم من دون بدل فوري، ويتبادلون العناية

بأبناء بعضهم، ويحفظون الأسرار الخطيرة، ويستأمنون بعضهم على نفائسهم، ويسعف بعضهم بعضاً في حالات الطوارئ.

إن الثقة، إذاً تعني وضع النتائج القيِّمة تحت خطر الإخلال بالأمانة، أو الأخطاء، أو الفشل[1]، فعلاقات الثقة تشمل تلك التي يجازف فيها الناس دائماً، بوجود مثل هذه الأخطار[2].

---

(1) Charles Tilly, *Trust and Rule* (Cambridge: Cambridge University Press, 2005).

(2) لاستعراض ودراسة الممارسات والعلاقات والمؤسسات الخاصة بالحفاظ على الثقة، انظر: Alapuro and Lonkila 2004; Anderson 1974; Anthony and Horne 2003; Auyero 2001; Bates [et al.] 1998; Bayat 1997; Bayon 1999; Besley 1995; Biggart 2001; Biggart and Castanias 2001; Buchan, Croson and Dawes 2002; Burt and Knez 1995; Castrén and Lonkila 2004; Clark 2004; Cook 2001; Cordero-Guzmán, Smith and Grosfoguel 2001; Curtin 1984; Darr 2003; Diani 1995; DiMaggio 2001; DiMaggio and Louch 1998; Elster 1999; Elster, Offe and Preuss 1998; Feige 1997; Fernandez and McAdam 1988; Fontaine 1993; Gambetta 1993; Gould 1995, 1999, 2003; Granovetter 1995; Grimson 19999; Guinnane 2005; Guiso, Sapienza and Zingales 2004; Haber, Razo and Maurer 2003; Havik 1998; Heimer 1985; Hoffman, Postel-Vinay and Rosenthal 2000; Landa 1994; Ledeneva 1998, 2004; Levi 1997; Levi and Stoker 2000; Light and Bonacich 1988; Markku Lonkila: *Social Networks in Post-Soviet Russia: Continuity and Change in the Everyday Life of St. Petersburg Teachers* (Helsinki: Aleksanteri-instituutti, 1999), and «Post - Soviet Russia: A Society of Networks?» in: Markku Kangaspruno, ed., Russia: *More Different than Most* (Helsink, Finland: Kikimda, 1999), Maclean 2004; Marques, Santos and Araújo 2001; Meisch 2002; Morawska 1985, 1996, 2003, Muldrew 1993, 1998, 2001; Ogilvie 2005, Ohlemacher 1993; Opp and Gern 1993; Ostergren 1988; Ostrom 1990, 1998; Passy 1998, 2001; Pastor [et al.] 2002; Paxton 1999; Piipponen 2004; Portes 1995; Postel-Vinay 1998; Powell 1990; Powell and Smith-Doerr 1994; Rotberg 1999; Seligman; Shapiro 1987; Singerman 1995; Solnick 1998; Starck 1995; Tilly: 1990, 2000, 2005 (*Trust and Rule*); Tsai 2002; Uslaner 2002; Warren 1999, Weber and Carter 2003; White 2002;Wiktorowicz 2001; Wuthnow 2004; Yamagishi and Yamagishi 1994; Zelizer 2002, Zelizer: «Circuits within Capitalism,» in: Victor Nee and Richard Swedberg, eds., *The Economic* =

ومع أن بعض علاقات الثقة هذه تبقى مزدوجة (بين اثنين) فقط، إلا أنها تدور بشكل رئيسي ضمن شبكات أوسع من العلاقات المماثلة. وبتعبير أصولي أكثر: هي تحتوي على علاقات متشعبة بين الأشخاص، وتنطوي بشكل رئيسي على علاقات متينة يضع ضمنها أناس أعمالهم التجارية ومصادر ثرواتهم القيمة ذات الشأن ولمدد طويلة تحت خطر المجازفة بالإقدام على عمل محظور، والأخطاء، أو الفشل من قبل الآخرين.

كيف يمكننا معرفة شبكة الثقة عندما نصادف أو ندخل في علاقة مع إحداها؟

أولاً، سنلاحظ عدداً من الناس الذين يرتبطون مباشرة أو غير مباشرة بعلاقات من هذا النوع، ويشكلون شبكة.

ثانياً، سنرى أن مجرد وجود مثل هذه العلاقة يعطي أحد أعضائها التزامات هامة على عاتق عضو آخر، فالشبكة تنطوي على ارتباطات قوية.

ثالثاً، سنكتشف أن أعضاء الشبكة يقومون معاً بمشاريع كبيرة ولمدد طويلة، مثل الإنجاب، والتجارة مع الخارج، والهجرة عبر القارات، والتعاون المتبادل بين العمال، أو ممارسة عبادة سرية. **وأخيراً**، سنعلم أن ترتيب العلاقات ضمن الشبكة يضع المشروع الجماعي تحت خطر الإخلال بالأمانة والأخطاء والفشل من قبل أعضاء بمفردهم. وفي الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر وجدت طوائف دينية عدة، ومجموعات من الحرفيين المهرة، وأفواج من المهاجرين تقيم في ما بينها شبكات ثقة كان لها في ما بعد دور هام في السياسة العامة لأميركا. وبالنسبة إلى العنصرين الآخرين ـ الانتخابات

Sociology of Capitalism (Princeton, N.J.: Princeton University Press, [2004]), and *The* = *Purchase of Intimacy* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2005).

التنافسية وشبكات أرباب العمل وعملائهم ـ ، فإنهما يضعان بصمة مميزة على الصراعات السياسية في القرن التاسع عشر.

لقد تداخلت العناصر الثلاثة هذه في المنطقة الانتخابية الثالثة عشرة في أوهايو أثناء حملات انتخابات الكونغرس في 1966، بعد انتهاء الحرب الأهلية مباشرة: كان جورج جونز (George Johns) موظف الكونغرس يساعد في تنظيم حملة المرشح الجمهوري كولومبوس ديلانو (Columbus Delano)، ومن بين مجموعات أخرى، أراد أن يضمن له أصوات العمال الإيرلنديين، الذين كان معظمهم ينتمون أو يدعمون الأخوية الفينية (Fenian Brotherhood)، وهي الجمعية الإيرلندية القومية والثورية. أراد جونز بشكل خاص من باتريك لامب (هو صاحب مضافة أو صالون، وعميل للحزب الديمقراطي أحياناً) أن يساعده في مسعاه، فذهب إلى الصالون ليبحث عن لامب، وكما أفاد لاحقاً:

> «سألت الرجال الذين كانوا معي عمّا إذا كانوا يرغبون في شرب شيء. تناولنا كأس بيرة، ودفعت ورقة نقدية من فئة الخمسة دولارات، لم يكن لامب موجوداً، ولأن صبياً صغيراً كان هو وحده هناك، لم يستطع رد باقي المبلغ، فقلت له ردّه في المرة القادمة، ولكن بعد مجيء لامب سريعاً، تم إجراء تبديل ورقة النقد ورد المبلغ الباقي. ولم أجر مع لامب محادثة ذلك اليوم، ولكنني سمعت الآخرين يتحدثون بأنه «فيني». وفي وقت لاحق من ذلك المساء، بعد انتهاء الاجتماع مع باتلر، قابلني في صالة هيوز ونيكولاس للمعجنات في هذه المدينة، فأخرجني من الصالة وقال إن عنده عدداً لا بأس به من الأصدقاء الذين كانوا عمالاً، وطلب منهم التصويت للحزب الجمهوري. أعتقد أنه ذكر عددهم، وهو بين ثمانين ومئة وعشرين، وأعلن أن لديه قائمة بعدد لا بأس به منهم، وأنه يحتاج إلى من يبذل بعض الجهد والانتباه والوقت اللازم لإيصالهم إلى مراكز الاقتراع، وقال إنه لو كان معه خمسون دولاراً ليدفعها لقاء قضائه الوقت وقيامه بالجهد ودفع مصاريفه، لذهب ليراهم من أعلى القنال إلى أسفله» (Bensel 2004: 70).

أما رواية لامب لتلك المقابلة مع جونز، فقد اختلفت بعض الشيء، ولكنهما كانا متفقين حول طبيعة الصفقة بينهما: المال مقابل الأصوات. واستطاع لامب أن يؤمن عدداً من أصوات الفينيين لديلانو.

هذه الصراحة والغلظة في صفقة لامب ـ جونز قد تصدم مشاعر القرن الواحد والعشرين، لكنها تبين بشكل دراماتيكي كيف كان نمط الانتخابات في أميركا يضم شبكات الثقة إلى السياسة العامة للبلاد، وفي هذه الحالة تلاقت العلاقات التي تشكلت عن طريق الهجرة، والإثنية، والدين، والمهنة، والتآمر السياسي في الوصل بين العمال الإيرلنديين في أوهايو، ما جعلهم جاهزين لسمسرة لامب.

طبعاً، لم يتلقَّ كل الذين أدلوا بأصواتهم مبالغ من المال، ولا كلهم استجابوا لسماسرة مثل باتريك لامب، إلا أنه في حلبة السياسة الأميركية كانت شبكات الثقة تشكل دائماً الأساس في إدخال الناس في السياسة.

إن ربط السياسة بشبكات الثقة لم يجلب إلى السياسة الأميركية في القرن التاسع عشر الحمد والثناء، بل ـ على العكس ـ أدى بروز مسائل الإثنية، والدين، وعِرق المهاجرين وأصلهم، والحرفة في التعبئة السياسية، أدى إلى العنف باستمرار، عندما راحت إحدى المجموعات التي نظمت صفوفها تهدد الأخريات وتحاول إخراجها من الساحة. كانت الانتخابات تشكل أعلى لحظات الاحتدام، أو بحسب بعض وجهات النظر أدناها. جرت الانتخابات الرئاسية في 1852 التي نافس فيها الديمقراطي فرانكلين بيرس (Franklin Pierce) (الرابح فيها) ضد ويغ وينفيلد سكوت (Whig Winfield Scott)، في أشد مراحل الصراع حول مسائل: الرق، وإدخال ولايات جديدة في الاتحاد، والهجرة، وهو الصراع الذي قسّم كلا الحزبين تقسيماً مريراً. خلال السنوات الأربع التي تلت، تفجّر حزب الويغ، وظهر الجمهوريون كحزب معادٍ للرق.

برزت بشكل واضح بعد ذلك الانحيازات العرقية حول أمور البلاد جميعها، ففي انتخابات سانت لويس في 1852، منع الألمان، المؤيدون الأوائل للديمقراطي وورد (Ward)، جميع الويغز من التصويت:

> «مضت الانتخابات قدماً، ولم تزد الأحداث فيها على الشجار والخداع المعتادَيْن، بما فيها ربما [مثير الشغب ويغ] تمزيق بونتلاين (Buntline) ملصقات الديمقراطيين، وإنزالها، ورميها بالحجار أحياناً. ولكن، انطلقت رصاصات بشكل فجائي - من حانة نوميير (Neumeyer) وبيته، كما كان يظن مؤيدو ويغ - ، فأصيب جوزف ستيفنز (Joseph Stevens) إصابة قاتلة وجرح آخرون. أمام هذا الاعتداء الأول من نوعه، وعندما تحركت عصبة بونتلاين نحو الحانة فنهبوها وأحرقوها، سارعت السلطات لإخماد الفتنة والسيطرة على النيران، ولتمنع في أواخر المساء اقتحام الغوغاء الجريدة الألمانية (Grimsted 1998: 230).

في سانت لويس، المقاطعة الثالثة عشرة في أوهايو، وفي غيرها، سنحت الفرصة خلال الانتخابات مرات عدة للتعبئة على أساس الإثنية، والدين، وعرق المهاجرين وأصولهم، والحرفة. في كل مرة كانت المنظمات المحلية المؤسسة على - أو التي تشمل - شبكات الثقة توفر الأسس للتعبئة.

شبكات الثقة تطفئ النيران

لنأخذ حالة شركات الإطفاء التطوعية سيّئة الذكر في القرن التاسع عشر، فلقد كانت تجنّد - كما فعلت الميليشيات الخاصة التي انتشرت في القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة - عناصرَها باستمرار من تجمّع واحد محلي، إثني من سكان المدينة ومن الطبقة العاملة، فكان الغالب على علاقات هذه الفرق التنافس والشجار بعضها مع بعض:

غدا الشجار عُرفاً محترماً مع الأيام بين الإطفائيين، وكانت معظم النزاعات تنجم عن خلافات العمل والأداء، فالشركات حاملة الخراطيم تتنازع للحصول على آبار المياه الأقرب إلى النيران، وتأتي بعدها الشركات العاملة على مركبات الإطفاء، التي خاضت «المعارك» من أجل تثبيت الخراطيم في المواقع الجيدة، وكانت القدرة على الوصول إلى مكان الحريق قبل الغير مبعث المزيد من الفخار، وكان شرف إطفاء الحريق يتحقق غالباً بإبعاد الواصلين أخيراً، كما أن الوصول إلى الحريق تضمن منازلة المنافسين الأشداء الذين كانوا يقطعون حبال السحب ويعرقلون أصابع دواليب المركبات بمفاتيح الصمولات لكي يربحوا السباق. وبذلك، فإن شركات الإطفاء كانت مؤسسات ذات أفكار متخلفة فطرية من الطراز الأول، ووحدات تنافسية بكل معنى الكلمة[3].

في أربعينيات القرن التاسع عشر، كانت سبع شركات إطفاء مختلفة في ساوثويرك (Southwark)، من ضواحي فيلادلفيا، تعمل من قواعد انطلاق يبعد بعضها عن بعض بضعة شوارع فقط. فشركة خراطيم شيفلر الجمهورية الأميركية (The American Republican Shiffler Hose Company)، المناصرة للحزب الجمهوري، استمدت اسمها من جورج شيفلر (George Shiffler)، وهو عامل كان يتمرّن على الأعمال الجلدية، الذي كان أول شخص أميركي المولد يقتل في معارك الشوارع في فيلادلفيا، التي اندلعت في 1844 بين الكاثوليك والبروتستانت. وكما يوحي اسمها، فإن شركة الخراطيم هذه تحالفت مع الحزب الجمهوري المحلي المؤلف حديثاً، والمناهض للكاثوليك والرق. كانت الشركة تختار أعضاءها وتعيّنهم

(3) Bruce Laurie, «Fire Compagnies and Gangs in Southwark: The 1840 s,» in: Allen F. Davis and Mark H. Haller, eds., *The Peoples of Philadelphia; A History of Ethnic Groups and Lower-Class Life, 1790-1940* (Philadelphia: Temple University Press, [1973]), p. 77.

من الأميركيين المولودين في أميركا (اليانكي) (Yankees)، وحاربت بضراوة شركة خراطيم مويامنسنغ (Moyamensing) (الإيرلندية، الكاثوليكية، والديمقراطية) وحلفاءها من العصابات «القتلة». كثيراً ما كان «القتلة» يشعلون الحرائق في ساوثويرك ثم يكمنون لأفراد الشيفلر عندما يصلون لإطفاء الحرائق. أخذ أفراد الشيفلر بدورهم، بعد ذلك، يتزوّدون بالبنادة وبنادق الصيد عندما يتوجهون لإطفاء حريق جديد، ونتيجة لذلك، أصبح كلٌّ من «القتلة» والشيفلر غالباً ما يغادرون موقع الحريق مصابين بجروح من طلقات الأسلحة[4].

وفي نهاية المطاف، كان لنزوع شركات الإطفاء الطوعية تلك إلى صراع بعضها بعضاً وليس إلى إطفاء الحرائق، ونظراً إلى الحالات العديدة والمتكررة التي أشعل فيها أعضاء كل من الفريقين المتحمسين النيران للشعور بالمغامرة في إطفائها، كان له أثر في دفع بلديات المدن الأميركية إلى جعل إطفاء الحرائق حرفة تحترفها قوى متخصصة. ولكن بقيت شركات الإطفاء الطوعية تنتقي عناصرها من حرف إثنية منعزلة، وبقيت تعمل لعقود من الزمن، ليس كحراس لأمن عامة المواطنين بل كجمعيات عمالية ذات منافع متبادلة.

وفي بوغكيبسي (Poughkeepsie) التابعة لمدينة نيويورك، يكشف تقرير دقيق لمؤسسة كلايد وسالي غريفن حول شركة إطفاء في القسم الأخير من القرن التاسع عشر، عن تركّز أعضائها الكبير في الحرف الموجودة محلياً، وخاصة العاملين بأجر في أواخر عشرينيات وأوائل ثلاثينيات القرن، الذين لم تكن أمامهم فرص إلا نادراً، أو لم تكن لهم فرص أصلاً في التقدم من وظائفهم كمياومين أو عمال عاديين (لسوء الحظ أن آل غريفن لم يحللوا تركيب شركاتهم الإثني مباشرة، بل إن توزيع هذه الشركات الجغرافي رجح

---

(4) المصدر نفسه، 79 ـ 82.

احتمال انقسامها إلى وحدات أيرلندية، وألمانية، وممن ولدوا في أميركا، اليانكيين)، «وهو ما افتقده أعضاؤها من آمال في المستقبل» كما يورد تقرير آل غريفن.

> وبرزوا في إثارتهم الحالية، وغالباً ما قامت الشركات بجولات إلى مدن أخرى، فكانت مناسبات للبهجة والمرح، مما ستروي تفاصيلها بالتأكيد الصحف المحلية، فقامت إحدى هذه الشركات بجولة إلى نيو هافن (حيث أُشعلت النيران في الهواء الطلق عند كل زاوية على طريق مواكبهم... وكانت تولم لهم الولائم ويرحب بهم المحافظ). وفي اليوم التالي رافقتهم فرقة إطفاء تلك المدينة إلى المراكب البخارية التي ستتوجه بهم إلى نيويورك... وتذمرت رسالة وصلت إلى صحيفة (*Daily Press*) في 1868 من التغطية الصحافية الواسعة «للزيارات الإطفائيين إلى خارج مناطقهم، وبراميل القطران والمشاعل ووجبات الطعام التي تقدم لهم، والخطابات، وباقات الأزهار الجميلة، والحسناوات، وكل تلك الأشكال والبدائع» (Griffen and Griffen 1978: 42).

كانت شركات الإطفاء تؤمِّن للرجال العاديين المجال للاستعراضات العامة والاحتفالات والتسلية، كما ابتكروا طرائقهم الخاصة في تبادل المساعدات، بما فيها تأمين الجنائز. وباعتبارها تشاركهم أصولهم القومية بشكل عام، وكأمر مهم لمدينتهم بسبب تباعد مساكنهم وانعزالها، قامت شركات الإطفاء بالدعوة إلى تجمعات تجمع أصوات هؤلاء الرجال في الانتخابات والأنشطة السياسية، وقامت بإدخال شبكات الثقة (trust networks) في السياسة العامة الأميركية انتظمت حول الحرفة والإثنية. ومن خلال لجان الأحياء والدكاكين والمنظمات العاملة في المدن المفتوحة على مداها، كانت الأحزاب السياسية واتحادات العمال في تلك الفترة تستقطب العمل السياسي في المدن والولايات والعلاقات على مستوى الوطن.

ولكي لا تبدو هذه الآراء متحمسة، كآراء توكفيل (Tocqueville) المتوقدة حول أهمية الجماعات التطوعية للديمقراطية في أميركا، دعوني أسجل موافقتي الأساسية على تحليل جايسون كوفمان (Jason Kaufman) للرهبنات الأخوية وأمثالها من المنظمات منذ أواخر القرن التاسع عشر (Kaufman 2002). تدعم وثائق بحث كوفمان في الاستثمار، خلافاً لإجماع الرأي العام، شدةَ تدخل هذه التجمعات في المدن الأميركية خلال العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر. ولكنها تعتقد جازمة أن:

1 ـ حياة التجمعات تقهقرت بعد الحرب العالمية الأولى.

2 ـ التجمعات التي تقهقرت خدمت مصالح الأبرشيات أكثر من خدمتها الصالح العام.

3 ـ ازدهرت في معظمها على تضافر الانعزال، وحسن العلاقات الاجتماعية، وتوفير الأمن، كتقديم المعونة المتبادلة للمهاجرين الجدد والقادمين من إقليم معين.

4 ـ لذلك فقد ساهمت في تشطير الحياة السياسية والاجتماعية في أميركا.

5 ـ لذلك كان تقهقر وجود التجمعات، بالمقارنة، أمراً مفيداً ومحموداً.

وتشكل **النقطة الأولى** تحدياً لكل من روبرت بوتنام (Robert Putnam) (الذي يرى التقهقر في المشاركة الطوعية في أميركا أمراً لا بأس به، ولكنه يوقّته بعد 1950) وتيدا سكوكبول (Theda Skocpol) (التي ترى في بروز المنظمات الهائل منذ أواخر القرن التاسع عشر، وما تضمّنه من إنشاء التجمعات القومية، وما نجم عنه من فروع محلية، واستيعابها، واندماجها في التجمعات المحلية الموجودة

سابقاً، وزيادة فعالياتها، ترى في كل هذا وسائل تؤدي إلى السياسة القائمة على المصلحة (Putman, Leonardi and Nanetti 2000, Skocpol 2003; Skocpol and Fiorina 1999).

أما النقاط **الثانية والثالثة والرابعة**، فقد خصّت المعجبين المتأخرين بألكسي دو توكفيل (Alexis de Tocqueville)، الذين يرون المجتمع المدني والتجمعات الطوعية كظواهر ديمقراطية يعوَّل عليها، ومعالمَ مميزة للتراث السياسي الأميركي. وتعبّر النقطة الأخيرة عن رأي مفاجئ بالنسبة إلى الدعوات المعاصرة لإحياء روح الطوعية، فهي تفيد بأن انتشار التجمعات الطوعية مجدداً يمكن أن ينمي مصالح الأبرشيات عوضاً عن أن يخدم الديمقراطية.

ولقد خدمت الرهبنات الأخوية، وجمعيات تبادل المنافع العمالية، والميليشيات الخاصة، وشركات الإطفاء، والمنظمات المماثلة في القرن التاسع عشر خدمت المصالح الضيقة قبل تقدُّمها إلى الديمقراطية. ففي خمسينيات القرن التاسع عشر في مدينة نيويورك جندت الأحياء الإثنية وحدات الميليشيا الخاصة بها:

> مع دخول عام 1852 كان 4000 من 6000 عضو مولودين في الخارج، بمن فيهم 2600 إيرلندي مجندين في حرس إيمّيت (Emmet Guard)، وكتيبة حملة البنادق الأيرلندية (Irish Rifles)، والحرس الأيرلندي الأميركي (Irish-American Guards)، والفوجان التاسع والتاسع والستين، و1700 ألماني في أفواجهم الخاصة، وحرس غاريبالدي (garibaldi) الإيطالي، وحرس لافاييت (Lafayette) الفرنسي المرتبط بالفوج الثاني عشر. وفي أقصى الطرف المقابل انضم 2000 مقيم «أميركي» في الطرف الشرقي الأسفل إلى شركات الميليشيا الأهلية المتينة، مثل كتيبة حملة البنادق الأميركية (American Rifles) والحرس الأميركي (American Guard) (Scherzer 1992: 199).

وفي ميلوكي (Milwaukee) الواقعة على التخوم، كانت السياسة العامة في الوقت نفسه تتركز على الخصومات المنظمة بين الأميركيين

(اليانكي، المولودين في أميركا) والألمان والإيرلنديين، بينما يخلق موضوع الاعتدال انقساماً حاداً يفصل الأميركيين المتّزنين عن الآخرين (Conzen 1976, Chapter 7).

وخلافاً لتأثير النقابات والأحزاب السياسية في تجميع الناس، فإن الكيانات السياسية القائمة على الفروق الإثنية والدينية والطبقية والمهنية الضيقة حالت دون الإجماع بين مختلف الفئات والعمل الجماعي الذي يتجاوزها والذي تشجع عليه أنواع المنظمات الأصغر، ولكنها تعمل على نطاق أوسع. ولكن هذه الكيانات السياسية القائمة على قاعدة أضيق أدت إلى نتيجتين قلّما سعت إليهما تلك الأنواع من المنظمات: فقد دمجت شبكات الثقة المنعزلة سابقاً، ووصلت على الأقل إلى منتصف الطريق نحو السياسة العامة للبلاد، وزودت القادمين للدخول في حياة الجمعيات بخبرة الأخذ والعطاء في أنشطة المنظمات. إلى هذا الحد كان لها الدور في التحكّم بإقامة الديمقراطية الأميركية.

مفاهيم أساسية

لكي نفهم ماذا كان يحدث في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر، نحتاج الآن إلى إعادة تعقيد العلاقة الأساسية بين الدولة والمواطن بطرق مختلفة ثلاث: من حيث المراجع السياسية التي تربط المواطنين بالدول، ومن حيث موقع الوسطاء في العلاقة بين الدولة والمواطن، ومن حيث العلاقات السياسية لشبكات الثقة.

أولاً، المراجع السياسية تشمل الامتيازات والعقوبات التي تؤثر في مشاركة الناس في السياسة العامة. وتنقسم المراجع السياسية بشكل عام إلى: قوة الإكراه والقمع، وقوة رأس المال، وقوة الالتزام. ويشمل الإكراه والقمع كل وسائل التصرف المنسق حيال الأعمال التي تسبب عموماً ضياعاً أو ضرراً للأشخاص أو

الممتلكات، أو حيال الحفاظ على العلاقات الاجتماعية بين عناصر المجتمع، فهي تستخدم مختلف الوسائل، مثل: الأسلحة، والقوى المسلحة، والسجون، والمعلومات الضارة، والأساليب الروتينية المنظمة في فرض العقوبات، كما يفيد تنظيم قوة الإكراه والقمع في تحديد طبيعة نظام الحكم، فمع قلة تكرار عمليات الإكراه والقمع تصبح كل أنظمة الحكم ضعيفة، بينما تكون جميع أنظمة الحكم ذات المستويات المرتفعة من الإكراه والقمع قوية ومنيعة. وبالمقارنة مع مثيلاتها في القرن العشرين، فإن الدول الأميركية في القرن التاسع عشر لم تستخدم إمكانياتها الواسعة في الإكراه والقمع. هذا بالإضافة إلى أن كثيراً منها تشعّب إلى أشكال محلية، مثل الميليشيات وعمداء البلدان.

ورأس المال يعني قوة المصادر المادية الملموسة والمنقولة التي تنتج بالاشتراك مع بذل الجهد زيادات في قيم الاستخدام، إضافة إلى ما يقع على هذه المصادر من تداعيات. وتستطيع أنظمة الحكم التي تتحكم برأسمال ضخم (بسيطرة الحكام المباشرة ـ مثلاً ـ على الموارد الطبيعية، وغير المقيدة بالإكراه والقمع) استبدالها إلى حد ما بشراء موارد أخرى، وبرضوخ رعاياها من السكان، إلى إكراههم وقمعهم المباشر. وباعتبارها مركزاً للنظام الرأسمالي الذي يزداد ضخامة، تخلصت دولة الولايات المتحدة من رأسمالها الوفير، ولكن بالاتفاق والالتزام مع الرأسماليين الكبار.

والإلزام يعني العلاقات بين الأشخاص والجماعات والهيئات أو المواقع التي تعزز من اعتبارها لبعضها البعض، فاللغة المشتركة، على سبيل المثال، تربط بين الأشخاص والجماعات من دون الحاجة إلى فرض الإكراه والقمع أو قوة رأس المال. ويختلف التنظيم المحلي للالتزام بشكل لافت كما تختلف هيئات القمع والإكراه وقوة رأس المال. وقد يأخذ الالتزام شكل المشاركة في الدين، أو الإثنية،

أو العلاقات التجارية، أو التضامنات الناشئة عن التعامل والميول والأذواق الواحدة. . . وكثير غيرها. وبمقدار ما تصل الالتزامات من هذا النوع بين الحكام والمحكومين، فإنها تقف بديلاً جزئياً عن القمع والإكراه وقوة رأس المال، كما إن الالتزام قد يتحول ضد حكومة ما، كما حصل في الشمال والجنوب في مقدمة الحرب الأهلية.

ثانياً، الوسطاء. حافظ بعض المواطنين في معظم حقب التاريخ على تماسّ مباشر مع دولهم، فهم يحققون ذلك عادة مع السلطات المسؤولة في الدولة من خلال الوسطاء ذوي النفوذ الذين لهم استقلالهم الذاتي تقريباً، مثل ملاّك الأراضي وأمراء الحرب، والقساوسة، ورؤساء العوائل. وقد أقامت الدولة الأميركية بعض التماسّ المباشر مع مواطنيها من خلال مؤسسات وطنية، مثل خدمات البريد ودائرة جباية الضرائب.

ولكن حتى في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر مر معظم التفاعل بين المواطن والدولة عبر نوعين من الوسطاء: الكيانات الرسمية التي تعبّر عن مصالحها المفترضة وأعضاء من طبقة النخبة الذين سمسروا بنفوذ الحكومة.

في **الزمرة الأولى** تقع النقابات والأحزاب السياسية، والاتحادات ذات المصلحة الخاصة، والكنائس، و(الآنيّة أكثر) مجموعات ناشطي الحركات الاجتماعية. وضمت **الزمرة الثانية** المديرين وشاغلي المناصب وعدداً من المتنفذين (مثل جورج جونز (George Johns)، الذي قدم المحاباة مقابل التأييد السياسي). وبوجود هذين النوعين من الوسطاء، نستطيع أن نرى أن أنظمة الحكم لا تتحول حصراً إلى علاقة بين المواطنين والدول، ولكنها بالضرورة تشمل عدداً من العناصر السياسية التي تتمتع جزئياً بالاستقلال الذاتي. كما ينطوي

نظام الحكم على تفاعلات تخضع لقواعد معينة بين الدول والمواطنين والعناصر من ذوي المناصب السياسية.

ثالثاً، العلاقات السياسية لشبكات الثقة. خلال الحقبة الطويلة نفسها من التاريخ الإنساني، الذي بقي التفاعل فيها بين الدولة والمواطن غير مباشر في أغلبه، بقي الناس يجازفون دائماً بالقيام بمشاريعهم الجماعية القيمة، كالطوائف الدينية السرية، والتجارة بين أماكن بعيدة والحفاظ على ذرياتهم بواسطة شبكات الثقة. وبقي أعضاء شبكات الثقة يعزلون أنفسهم عن سلطة الدولة بقدر ما يستطيعون[5]، فقد كانوا يدركون أن الحكام الذين يتمكنون من السيطرة على شبكات الثقة إما أن يخضعوا تلك الشبكات لمشاريع ذويهم الخاصة، أو يشلّوها بالاستيلاء على مصادرها التي تعول عليها.

ومع ذلك، فقد اندمجت شبكات الثقة بين الحين والآخر في السياسة العامة للدولة. ويحدد الإطار 4 ـ 1 الاستثناءات الرئيسية لانعزال شبكات الثقة التي جرت في التاريخ عن السياسة العامة للدولة، وقد حدثت تلك الاستثناءات في إحدى طرق ثلاث: بشكل غير مباشر، من خلال أرباب الأعمال والمدافعين عن بعض الفئات وغيرهم من الوسطاء الأقوياء، وبشكل مباشر أكثر، من خلال عناصر تمثل مصالحهم الجماعية علناً، وحتى بشكل مباشر أكثر وأكثر، بواسطة ترتيبات تتحكم بها الدولة، مثل: حكم رجال الدين، والفاشية، والضمان الاجتماعي.

---

(5) Charles Tilly, *Trust and Rule* (Cambridge: Cambridge University Press, 2005).

وتحقّق الديمقراطيات بالضرورة دمجاً جزئياً لشبكات الثقة في السياسة العامة للدولة، فإذا بقيت شبكات الثقة الأساسية التي ينشرها المواطنون أثناء متابعتهم مشاريعَهم الجماعية الكبرى معزولة عن السياسة العامة، عندها لا يكون عند المواطنين سوى حوافز قليلة للمشاركة في السياسة، والحوافز الأقوى ليحموا علاقاتهم الاجتماعية من تدخل السياسيين. مثل هذه الأوضاع تجعل الترجمة الفعالة المستمرة لإرادة المواطنين الجماعية والمعلنة إلى عمل أو تصرف تقوم به الحكومة أمراً مستحيلاً تقريباً، من دون القيام بثورة. إلا أن الاندماج الكامل على هيئة حكومات دينية أو حكومات القلة المنتفعة سليلة العائلات والفاشية يضغط على إمكانية إقامة الديمقراطية حتى يزيلها تماماً. وهو يقوم بذلك، كما توحي به البنود من 1 إلى 5 من القائمة في الإطار 4 ـ 1، وذلك بعدم ترجمة الإرادة الجماعية للمواطنين ـ التي جاءت نتيجة التفاوض ـ إلى عمل أو تصرف تقوم به الدولة.

الإطار 4 ـ 1: الاستثناءات التاريخية الكبرى لعزل شبكات الثقة عن السياسة العامة
1 ـ شبكات الثقة على هيئة طوائف دينية، ومجموعات قرابة، أو شبكات تجارية أقامت أحياناً أنظمتها المستقلة في الحكم.
2 ـ غزت أنظمة حكم أحياناً أنظمة حكم أخرى كانت تديرها شبكات ثقة.
3 ـ سيطرت في بعض الأحيان عناصر سياسية منتظمة كشبكات ثقة (مثل، الطوائف الدينية) على السلطة في أنظمة تتمتع بالسلطة سابقاً.
4 ـ مع استيلائهم على السلطة، كثيراً ما أسس الحكام شبكات ثقة خاصة بهم، على هيئة تحالفات زواج أسرية، وأنظمة محسوبية داخلية.
5 ـ على الأقل مؤقتاً، قامت الأنظمة الشمولية والدينية بإدخال شبكات ثقة قائمة كثيرة في أنظمة حكمها الفاشي.
6 ـ تضم الأنظمة الديمقراطية شبكات ثقة بصورة جزئية وطارئة في سياستها العامة للدولة.

فكيف لنا، إذاً، أن نعلم أن شبكات الثقة قد أدمجت في السياسة العامة للبلاد؟ فإذا انحرفنا نحو مؤشرات من أيامنا المعاصرة، فإن الإطار 4 ـ 2 يحدد العلامات المحتملة لذلك الاندماج، فهي تشمل البحث الهادف إلى حماية الدولة أو تفويضها للمنظمات التي تحتضن شبكات الثقة، والتزام مصادر وأعضاء شبكات الثقة، نحو خدمة الدولة، وحتى ما هو أخطر من حيث التجارب التاريخية: توسل تدخُّل الدولة المباشر في إدارة شبكات الثقة. وبشكل عام، فإن هذه العلامات تبين أن الناس لم يعودوا يسعون إلى وقاية شبكات ثقتهم من إشراف الدولة وتدخّلها، وأنهم أخذوا يعتمدون على الهيئات الحكومية في تسيير أمور مشاريعهم القيمة البعيدة المدى الجماعية والمحاطة بالمجازفة الشديدة، بحيث أصبحوا يُظهرون عملياً ثقة أكبر بالحكومة.

الإطار 4 ـ 2: علامات تشير إلى انضمام شبكات الثقة في السياسة العامة

في العالم المعاصر سنلاحظ انضمام شبكات الثقة إلى السياسة العامة للدولة إذا رأينا كثيراً من الناس في نظام سياسي معين يقومون بعدد من الأشياء التالية:

* إنشاء جماعات معترف بها علناً وجمعيات تعاون متبادل، وأحزاب، واتحادات وطوائف دينية، وجاليات، أو السعي إلى الاعتراف بمثل هذه المنظمات التي سبق أن وُجدت سراً.
* سلوك طرق الصداقة، وصلة القرابة، والعقائد المشتركة، والأمن والمشاريع التي تنطوي على مجازفات كبيرة ضمن هذه التنظيمات.
* السماح لأفراد العائلات بالخدمة في الجيش الوطني وقوى الشرطة.
* إدخال الأولاد للدراسة في المؤسسات التربوية التي تديرها الدولة.
* تعزيز عمل أفراد العائلة في الخدمة العامة، بما فيها المناصب الحكومية.
* السعي (أو على الأقل السماح) بإجراء التسجيل لدى الحكومة للأحداث الهامة، مثل الميلاد والوفاة، والزواج، ثم استخدام هذا التسجيل للمصادقة على الصفقات القانونية.
* تقديم المعلومات الخاصة للمنظمات العامة والسلطات من خلال عمليات الإحصاء، والتقييمات وطلبات الحصول على خدمات.

* إيداع العقود الخاصة للتنفيذ بإكراه وقمع الحكومة.
* الطلب إلى العملاء الحكوميين معاقبة أو منع ارتكاب المحظورات من قبل مجموعات الأقارب، والطوائف الدينية أو الشبكات الاقتصادية.
* استخدام العروض القانونية التي تصدرها الحكومة في الصفقات بين الأشخاص وفي التوفير.
* شراء السندات المالية الحكومية بالأموال (مثل المهر) المخصصة للحفاظ على الروابط بين الأشخاص.
* الاعتماد على العناصر السياسيين و/ أو دوائر الحكومة في الخدمات الحيوية والأمن المديد.

وفي الخبرات الأوروبية، نبدأ بمشاهدة لمحات من اندماج شبكات الثقة في أمكنة مثل الجمهورية الهولندية خلال القرن السابع عشر. ويبين ماريولين ت هارت (Marjolein't Hart) أن الدولة الهولندية الجديدة، خلافاً لمنافساتها الأوروبيات، سبق أن تمتعت بثقة ممتازة خلال القرن السابع عشر. وأدت ثورة الأراضي المنخفضة في القرن السابع عشر ضد إسبانيا إلى تعزيز المالية العامة اقتصادياً وتنظيمياً في ذلك النظام التجاري الممتاز. وفي هذا السياق، بدأ مواطنو المدن الهولنديون ينشطون في التوظيف في السندات المالية الحكومية، وبذلك يحاولون معرفة أقدار عائلاتهم تجاه أقدار نظام الحكم:

> إن النجاح الذي تحقق جزئياً في هولندا يمكن تفسيره بأن المستثمرين الرئيسيين كانوا الحكام والسياسيين أنفسهم. وكانوا على مقربة مريحة ممن استلم منهم وتعاقدوا معه على الديون. وأحياناً كانت قياداتهم السياسية تحثهم على توظيف أموالهم لكي يدفعوا غيرهم للتوظيف. كما إن البنية الاتحادية تضمنت أيضاً درجة عالية من السيطرة السياسية المحلية. وقد وجدت استثمارات مضمونة أخرى في الأراضي والبيوت، ولكن مع دخول عام 1700 كان مبلغ رأس المال المستثمر في سندات حكومية قد تجاوز كل ما عداه (Hart 1993: 178).

ويذكرنا ت هارت بأن بنية الجمهورية الهولندية، المؤلفة من قطاعات، هي التي سهلت عمل الوسطاء السماسرة الذين شغلوا مناصب في البلديات والمقاطعات والحكومة الوطنية، وقد كان لهم دور في الجمهورية الهولندية السابقة والناضجة في انضمام شبكات الثقة التي تضم النخبة (Adams 2005, Davids and Lucassen 1995; Glete 2002, and Prak 1991). وقد استغرق الوقت قرنين آخرين قبل أن يبدأ الأوروبيون والأميركيون الشماليون باستثمار أجزاء كبيرة من موفوراتهم في السندات المالية الحكومية.

على كل حال، عاجلاً أم آجلاً، انتشر الاستثمار على نطاق واسع. وكان الناس العاديون يخوضون المخاطر ويقومون بمشاريع مجازفة على المدى البعيد، وحتى عندما لم تكن شبكات الثقة القائمة عندهم تستطيع أن توفر لهم الحماية المناسبة. في تلك الأوضاع أصبحت الحكومات، أو العناصر السياسية التي تستطيع إما دعم الشبكات القائمة أو إيجاد بدائل لها حلفاء، أصبحت أكثر جاذبية للناس، أو على الأقل خفّ عدم جاذبيتها. وكما يوحي المثال الهولندي، فإن ظروفاً أخرى تزيد من جاذبية شبكات الثقة ذات الصلات السياسية لدى طيف واسع من الجمهور، تمثّلت في إيجاد ضمانات خارجية لالتزامات الحكومة، كما يجري - مثلاً - حين تُعقد معاهدة سلام أو تَدعم قوة احتلال مالية حكومة منهزمة و/ أو تعوّض خسارة، وكما يجري حين يؤدي التوسع التجاري إلى فرض ضرائب جديدة للحصول على مصدر للدخل، وكذلك قيام الحكومة بالتزاماتها لمصلحة قطاعات جديدة كبيرة من السكان، كما عندما يصبح المقيمون من غير المواطنين ليس فقط مقبولين لدى برنامج الرفاه الاجتماعي، بل يستطيعون قبض فوائده أيضاً.

كيف يمكن مثل هذه العلاقات أن تؤثر في الديمقراطية؟ يضع روبرت بوتنام في كتابه عن إيطاليا والولايات المتحدة العلاقات بين الثقة والديمقراطية في مكان بارز على الأجندة الخاصة بالنظرية الديمقراطية، من دون أن يقدم رأياً واضحاً حول العلاقة السببية بين الثقة والديمقراطية. كتابه هذا ـ بعنوان **تفعيل الديمقراطية** (*Making Democracy Work*) ـ يقدم الدليل على العلاقة الهامة بين مساهمة الجمعيات المدنية غير الحكومية في إقليم في إيطاليا وفعالية المؤسسات الحكومية الملحوظة في الإقليم نفسه: فكلما زادت المساهمة زادت فعاليتها.

ثم يحدث تحول نظري على جانبي الرأي الذي يطرحه بوتنام، فعلى جانب المؤسسات الحكومية يتجه بوتنام إلى تعليل المزيد من فعالية المؤسسات بأنها ظاهرة أكثر ديمقراطية. وعلى جانب التعامل المدني، يبدأ بوتنام باعتبار الشبكات التنظيمية، ورأس المال الاجتماعي، ومعايير التبادل، وما بنته الثقة على أنها وثيقة الصلة أو حتى عناصر متساوية. واضطراد هذا الدمج المزدوج يوصله في كتابه إلى الجملة النهائية «لن يكون بناء الرأسمال الوطني سهلاً، ولكنه المفتاح لنجاح الديمقراطية» (Puttman, Leonardi and Nanetti 1993: 185).

وبشكل مماثل، في الولايات المتحدة، ينتقل بوتنام بسرعة من التعامل المدني إلى الديمقراطية:

> المجتمع الحديث عامر بالفرص المتاحة لحرية التصرف والانتهازية، فالديمقراطية لا تتطلب أن يكون المواطنون قديسين غير أنانيين، ولكن بكل بساطة تفترض أن معظمنا في أغلب الأحيان سيقاوم الإغراء باقتراف الغش. ويقوّي رأس المال الاجتماعي، كما توحي الشواهد

باستمرار، أفضل خصال ذواتنا وأغلاها. كما إن أداء مؤسساتنا الديمقراطية يتوقف بشكل محسوب على رأس المال الاجتماعي (المصدر نفسه، ص 349).

إذاً، وفي أحسن الأحوال، نستطيع أن نصل من تحليل بوتنام إلى استنتاج متواضع: ضمن أنظمة الحكم الديمقراطية نسبياً في السابق، فإن الناس الذين يتعاملون مع المنظمات المدنية (أو ربما المنظمات ذات التوجه للمصلحة العامة) يُحتمل أكثر أن يفوا بالتزاماتهم الجماعية، ويسعوا لأداء أفضل للحكومة، ويثقوا بأبناء بلدهم من المواطنين[6]. مثل هذا الرأي قد يكون صحيحاً، ولكنه لا يُعلِمنا كثيراً عن العلاقة السببية بين الديمقراطية والثقة.

ولقد جاء منظّرو الديمقراطية المُحْدَثون بأربعة طروحات حول تأثير الثقة على الديمقراطية كما يلي:

1 ـ كما يبين تحليل مارغريت ليفي (Margaret Levi) للتوافق الطارئ (Contingent Consent) (1997)، فإن التعاون مع أي حكومة على أساس الالتزام وليس على الإكراه والقمع، يتوقف على الأقل بأن يقوم الآخرون بتحمل أجزاء لا بأس بها من أعباء الحكومة، فيسددوا ضرائبهم ويؤدوا خدمة العلم، وهكذا.

2 ـ من المفترض أن تتطلب الديمقراطيات مستويات أعلى من الثقة بالحكومة من أشكال الحكم الأخرى، لأن تفويض السلطة الطوعي إلى ممثلين وموظفين مسؤولين يمكن أن يحصل فقط على أساس الثقة المطلقة.

(6) Nancy Bermeo, «Civil Society after Democracy: Some Conclusions,» in: Nancy Bermeo and Philip Nord, eds., *Civil Society before Democracy: Lessons from Nineteenth-Century Europe* (Lanham, MD: Rowman & Littlefield Publishers, 2000).

3 ـ إن تناوب الأحزاب على تولّي السلطة يعتمد بثقة الذين هم خارج هذه السلطة، لأن دورهم في توليها آتٍ، أو على الأقل سيلبي مصالحهم القائمون عليها.

4 ـ من وجهة نظر معظم العناصر السياسيين، فإن الديمقراطية هي بحد ذاتها نظام أكثر عرضة للمجازفة، والأحداث الطارئة من أنظمة الحكم الأخرى، ولذلك فإن العناصر التي لها ثقة كبيرة بما ستنجم عنه السياسة الديمقراطية هم الذين سيتعاونون مع النظام أصلاً.

كل هذه الطروحات تجعل من وجود مستوى معين من الثقة شرطاً ضرورياً للديمقراطية، فهي تعني أن التقهقر البارز في الثقة يهدد الديمقراطية، والطروحات الأربعة جميعاً تعني أن الأنظمة القائمة على الفاشية والمحسوبية يمكنها أن تطيل بقاءها في الحكم بمستويات أدنى من الثقة، وذلك خلافاً للأنظمة الديمقراطية.

ويربط مارك وارن (Mark Warren) بدقة الطروحات الأربعة بعضها ببعض، بإشارته إلى التناقضات بين السياسة العامة والثقة، فالسياسة عند وارن تشمل النزاعات حول البضائع، والضغوط للاشتراك في العمل الجماعي، ومحاولات التوصل إلى قرارات جماعية ملزمة (Warren 1999: 311). وكل هذه الطرائق ـ النزاعات (حول البضائع، والعمل الجماعي، ومحاولات التوصل إلى قرارات جماعية ملزمة) تحصل على نطاق واسع في السياسة العامة للديمقراطيات. ولكن تلك الطرائق هي بالضبط التي تهدد الثقة التي نشأت بشكل طبيعي: فالنزاعات حول البضائع تولد الانشقاق، والعمل الجماعي يستدعي حدود «نحن ـ هم» (us-them) إلى لعب دورها، والقرارات الجماعية الملزمة تعني عدم المساواة في تحقيق مصالح الأفراد والجماعات. ولذلك تتطلب الديمقراطيات ثقة أكبر ـ

على الأقل بالنسبة إلى نتائج الصراع السياسي ـ من أشكال أنظمة الحكم الأخرى، فيمكننا أن نسمي صياغة وارن معضلة الديمقراطية في الثقة.

ويحدد وارن ثلاثة حلول نظرية متنافسة لمعضلة الديمقراطية: الحل المحافظ الجديد، وحل الخيار العقلاني، والحل المتأني. فالرأي المحافظ الجديد، الذي وضع نموذجاً له فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama)، يعلن بأن الطريقة الوحيدة للتخفيف من المعضلة هو بالإقلال من عدد القرارات الجماعية التي تتخذها المؤسسات السياسية والإكثار من تلك التي تكمن حيث يوجد سابقاً نوع أو آخر من الثقة: الجماعات الطبيعية والأسواق. ومقاربات الخيار العقلاني، التي يمثلها راسل هاردن (Russel Hardin) ترى في الثقة اعتقادَ الشخص بأن جهة أخرى غيره (شخصاً أو مؤسسة) لها مصلحة في تحقيق ازدهاره، ولذلك فإن المؤسسات التي تضمن الأداء النافع هي التي تفيد في حل معضلة الديمقراطية.

أما الحل المتأني الذي يفضّله وارن نفسه، فهو يجسِّد الثغرة، بجعله الديمقراطية والثقة المتبادلة تكملان بعضهما بعضاً: فالدراسة المتأنية ذاتها تولد الثقة، ولكن وجود الثقة يسهل الدراسة المتأنية. ولا تشترط نظرية الحل المحافظ الجديد ضرورة وجود علاقة بين الديمقراطية والثقة، بينما تجعل نظريتا الخيار العقلاني والدراسة المتأنية من الثقة لوحدها شرطاً لا غنى عنه للديمقراطية.

وفي الموضوع نفسه تعالج مناظرتي معضلة الديمقراطية، ولكنها تعيد قولبتها جذرياً، وتقترح حلاّ رابعاً، فلاعتبارها الثقةَ علاقة يضع فيها فريق واحد على الأقل مشاريعه القيمة عرضة للأخطاء والفشل وإساءة التصرف من قبل فريق آخر، فإنها تلاحظ أن مثل هذه العلاقات تتجمع حول شبكات متميزة، عندما تستمر المخاطر وتزداد

على مشاريع الفريق القيّمة. ومع أن معظم شبكات الثقة قد نشأت تاريخياً بمعزل عن السياسة العامة، فإنها تنشأ أحياناً ضمن عناصر سياسية رئيسية (مثلا، النقابات) أو ضمن الحكومة ذاتها (مثلاً، أنظمة تقاعد المحاربين القدماء). ومع ذلك يجب أن نشكك بأن تستطيع اتحادات من هذا القبيل أن تمسك بمفتاح المشاركة الديمقراطية). وعوضاً عن ذلك، يجب علينا أن ندرك أن أشكال العلاقات بين شبكات الثقة والسياسة العامة لها أهميتها الكبيرة، فهي التي تتحكم بإمكانية التوافق المشروط، وبالتالي ترجمة إرادة المواطنين الجماعية المعلنة بصورة فعالة إلى تصرف من قبل الحكومة.

ولذلك، فالأمر المفاجئ أن يصبح وجود نوع من عدم الثقة شرطاً ضرورياً لإقامة الديمقراطية، فالموافقة المشروطة تستتبع عدم الرغبة بمنح الحكام، مهما جرى انتخابهم بطريقة سليمة، توقيعاً على بياض، فهذا ينطوي على التهديد بأنهم إذا لم يتصرفوا طبقاً لرغبة المواطنين الجماعية المعلنة، فإن المواطنين لن يخرجوهم من الحكم فقط بل سيسحبون تجاوبهم مع الأنشطة التي تقوم بها الحكومة، مثل الخدمة العسكرية والعمل كمحلفين وجباية الضرائب. وبتعبير ألبرت هيرشمان (Albert Hirschman)، قد يُظهر المواطنون الديمقراطيون الولاء خلال أزمات الدولة المقلقة، ولكن في الأحوال العادية، هم يستخدمون التصويت الذي يدعمونه بالتهديد بالخروج (Hirschman 1970).

فمعضلة الديمقراطية، من وجهة النظر، هذه، تدور حول كيف نربط بين تلك المشاريع القيمة والشبكات التي تديرها وبين السياسة العامة من دون إلحاق الضرر بأي من شبكات الثقة أو السياسة العامة، فالعلاقة ستنجح فقط بالتوافق المشروط من جانب أعضاء شبكات الثقة، فصرف الدولة النظر عن الإكراه والقمع وتوجهها إلى دمج رأس المال بالالتزام يؤدي إلى إحراز التوافق المشروط.

ولذلك، فإن مسار إقامة الديمقراطية يختلف كثيراً تبعاً لما إذا كانت العلاقات السابقة بين شبكات الثقة والحكام هي علاقات حكم فاشي أم ديني أم حكم أرباب المحسوبية أم المراوغة المفضوحة.

فعلى سبيل المثال، تتوقف إقامة الديمقراطية على ابتعاد الحكم عن الإكراه والقمع، وتخفيف سيطرة الحكومة على شبكات الثقة المعروفة، كسبيل للخروج من الفاشية. وفي المقابل، من منطلق أرباب المحسوبية، تتوقف إقامة الديمقراطية على إضعاف وساطة أرباب الأعمال، وعلى المزيد من الإدماج المباشر لشبكات الثقة في السياسة العامة. ويقدّم ماتيو كليري (Mathew Cleary) وسوزان ستوكس (Susan Stokes) «سيناريو مصمماً ببراعة» يشرح كلاًّ من نظامَي عملية وحدود إدارة أرباب الأعمال وعملائهم.

> في المجتمع الفقير والمنقسم طبقياً تقام الديمقراطية، فالفقر وانعدام المساواة يغريان الأحزاب السياسية لتنشر إستراتيجية المزابنة (clientelism): مقايضة أصوات الناخبين والدعم السياسي بدفع مبالغ مالية صغيرة خاصة للناخبين. وتعمل هذه المزابنة فقط حينما يندمج الناخبون وسماسرة السياسة بشكل وثيق مع الشبكات الشخصية، الشبكات التي تسمح للسماسرة بمعاقبة أفراد الناخبين الذين ينشقون عن عقدهم الضمني - واعتبارهم «مسؤولين معاندين» عن أصواتهم، فالمزابنة هي إذا بالضرورة شكل من السياسة شخصي جداً، فهو يتطلب من الناخبين أن يقوموا بأعمال لا يمكن ذكرها كاملة من قبل حزب أرباب الأعمال، مثل التصويت لمرشحين مقابل قبضهم الصدقات. ولتأمين التجاوب وتلبية طلباتهم تستغل الأحزاب علاقات الصداقة والثقة بزبائنهم (Cleary and Stokes 2006: 10).

ويشير كليري وستوكس، وبحق، إلى أن نظاماً كهذا يضحّي بالمسؤولية من أجل الولاء. وعلى كل حال، إذا كان تحليلي لتجارب القرن التاسع عشر صحيحاً، فإنه يلعب دوراً حاسماً في وصل شبكات الثقة المنعزلة سابقاً بالسياسة العامة للبلاد.

أما بشأن الاتساع والمساواة والمشاورات ذات الالتزام المتبادل والحماية، فإن انضمام شبكات الثقة إلى السياسة العامة يؤثر مباشرة في المشاورات المتبادلة الملزمة. وإلى الحد الذي يدمج الناس شبكات ثقتهم في السياسة العامة، فإنهم يبدأون بالاعتماد على أداء الحكومة في الحفاظ على تلك الشبكات، كما إنهم يكتسبون سلطة فردية وجماعية من خلال علاقاتهم مع الحكومة التي كانت تلك الشركات واسطتها، فتصبح لهم مصلحة لا تفتر بأداء الحكومة. أما المخاطرات، فهي التي تشغل بالهم، فدفْع الضرائب، وشراء السندات الحكوميّة المالية، والإدلاء بمعلوماتهم الخاصة لمسؤولي الحكومة، والاعتماد على الحكومة في الاستفادة والمنافع، والتخلي عن أعضاء شبكاتهم لأداء الخدمة العسكرية. . . كل ذلك يمتِّن تلك المصلحة ويعزز مساومتهم الفعالة بشأن شروط الوفاء بطلباتهم.

ويشارك المواطنون ذوو المصلحة ويكثرون من أنشطتهم بشكل عام في الانتخابات، والاستفتاءات، ومحاولات الضغط والتأثير، واكتساب عضوية مجموعات المصالح، وتعبئة الحركات الاجتماعية، والاحتكاك المباشر مع السياسيين. . . وهذا ما يكون في نهاية المطاف. وبالعكس، فإن قطاعات السكان الذين يسحبون شبكات ثقتهم من السياسة العامة للبلاد لأي أسباب كانت، يضعفون من اهتمامهم بالأداء الحكومي، وبالتالي حماستهم للمشاركة في السياسة العامة الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، فإلى الحد الذي يستطيع معه الأغنياء الأقوياء شراء موظفي الدولة أو يستأثرون بدوائر الحكومة التي تتعلق بمصالحهم، فإنهم يضعفون السياسة العامة للبلاد بصورة مضاعفة: وبسحبهم شبكات ثقتهم والحط من فاعلية مشاورات المواطنين الأقل حظاً.

وهناك ثلاث طرائق تدمج شبكات الثقة في السياسة العامة: حل شبكات الثقة الانعزالية، واندماج شبكات الثقة التي كانت انعزالية في

السابق، وإقامة شبكات ثقة جديدة على اتصال مع السياسة العامة. هذه الطرائق ضرورية، فمن دونها يفتقر المواطنون إلى الدافع لمواجهة مصائب السياسة الديمقراطية، ويستطيعون الانسحاب بسهولة من السياسة العامة عندما تتجه الأمور ضدهم، فشبكات الثقة المدمجة تشجع المواطنين على تغليب اختيارهم الإدلاء بالأصوات والولاء على الانسحاب.

أما انتكاس تلك الطرائق، فيؤدي إلى انسحاب شبكات الثقة من السياسة العامة. تذكروا تحليل الفروقات بين إقامة الديمقراطية والإطاحة بها اللتين أتينا عليهما سابقاً: السرعة الأكبر نسبياً للإطاحة بالديمقراطية من إقامتها، والتأثير غير المتناسب للقائمين على السلطة في الإطاحة بالديمقراطية، وكلاهما ينجمان إلى حد كبير من السهولة الأكبر التي يستطيع المتنفذون بها أن يسحبوا شبكات ثقتهم الخاصة من التدخل المباشر في السياسة العامة. ويستطيعون أن يفعلوا ذلك بوسائل، من قبيل فرضهم سيطرة خاصة على أجزاء من الدولة، وشرائهم خدمات خاصة، مثل التعليم وتأمين الحماية أكثر من استخدامهم تلك التي توفرها الدولة لعامة الشعب، وشرائهم تعاون موظفي الدولة بدلاً من أن يلجأوا إلى التأثير فيهم من خلال المؤسسات السياسية القائمة.

وعلى كل حال، فإن إدماج شبكات الثقة في السياسة العامة للدولة ليس هو الشرط الكافي لإقامة الديمقراطية، فأنظمة الحكم الفاشيّة وحكومات رجال الدين هي كذلك في النهاية تدمج شبكات الثقة. ومن أجل التفسير الكامل لإقامة الديمقراطية، علينا أن ندرس أيضاً مجموعتين أخريين من الطرائق: 1 ـ إزالة التفاوت بشكل حاسم (مثلاً، في الطبقة الاجتماعية، والجنس، والعرق) من السياسة العامة للدولة. 2 ـ تحويل السلطات الأخرى ـ غير سلطة الدولة ـ من

خلال: **(أ)** توسيع المشاركة السياسية، **(ب)** التساوي في المشاركة السياسية، **(ج)** تعزيز السيطرة الجماعية على الحكومة، و**(د)** منع السلطة القمعية التعسفية التي تمارسها العناصر السياسية، بمن فيهم عملاء الحكومة. وهذه الإجراءات بمجموعها (انضمام شبكات الثقة، وعزل أو تحييد التفاوت الطبقي، وتحويل السلطات الأخرى غير سلطة الدولة) هي التي تؤدي إلى تأسيس علاقات واسعة ومتساوية وذات التزام متبادل بين المواطنين والدول التي تشكل الديمقراطية.

العودة إلى الولايات المتحدة

عندما ننظر بدقة في شؤون السياسة الأميركية في القرن التاسع عشر، من المؤكد أننا سنكتشف كثيراً من التحيز العرقي والتحيز لأهل البلد المواطنين على حساب المهاجرين، والتعصب الأعمى، والعنف والمنافسة الشديدة والفساد. وكما يوحي كليري وستوكس، فقد اعتمدت السياسة الأميركية القائمة على العملاء كثيراً على المعارف الشخصية وفرّطت بالمسؤولية كسباً للولاءات، وفرضت حدوداً قياسية للأنشطة الجماعية ذات المرجعية السياسية. كما استقرت على استبعاد غير العملاء، وبالإكراه غالباً.

ويلاحظ ريتشارد بنزل (Richard Bensel) في ختام استطلاعه الرائع للانتخابات التنافسية خلال أواخر القرن التاسع عشر، القيودَ المشددة على دخول معترك السياسة في أميركا، ويشير إلى أن الذي يتصف بكونه ناخباً هو:

> الشمالي، الريفي، المولود في أميركا، الأبيض البروتستانتي، الذَّكَر. ومن دون مواجهة أي موانع عند صندوق الانتخابات، قام أمثال هؤلاء الذكور بالإقبال على التصويت بمعدل أعلى من أي زمرة أخرى في التاريخ الأميركي. أما الآخرون، فقد واجهوا الحواجز الرسمية أو التمييز الاجتماعي من نوع أو آخر، فعلى سبيل المثال، مُنع الجنوبيون

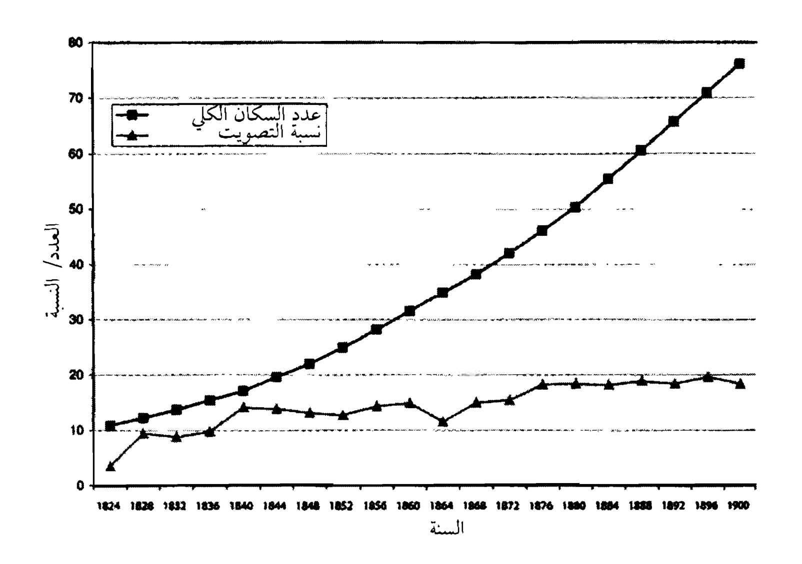
والبيض من سكان الولايات الواقعة على الحدود، بحجة الشك في ولائهم، أما السود الشماليون أو الجنوبيون، فقد كان يُعتقد بقصورهم ذهنياً وحضارياً، أما المنتمون إلى طائفة المورمون في الغرب، فكان يُنظر إليهم كهراطقة غير أخلاقيين (غير أنهم غيّروا عقيدتهم في ولاية يوتا (Utah)). كما إن المهاجرين من سكان المدن جرى استيعابهم جزئياً، وبذلك كان تفهمهم للمؤسسات والمثل العليا الأميركية مغلوطاً. ولم يسعف الأمر كون الكثيرين منهم كاثوليكيين، وحينما طالبت هذه المجموعات بحقها في الانتخاب ـ وكلهم فعلوا ذلك ـ أصبحت أعمال الاقتراع مشحونة بالتوتر، وسرعان ما زاد ذلك في العنف والتزوير والإرهاب (Bensel 2004: 287).

وينتهي بنزل إلى القول بأن استعمال العنف الجسدي لإبعاد المنافسين والمنبوذين من الانتخاب عرَّض الحريات الديمقراطية للشبهة والشك (المصدر نفسه، ص 290). ومع ذلك، فإن النهج المفعم بالصراعات الذي يصفه كان على النقيض مما ذكره يزيد من حظوظ الانتخابات، ويشجع المساعي التنظيمية لمصلحة الطبقات المنبوذة، ويؤسس روابط بين شبكات الثقة لتلك الطبقات والسياسة العامة.

وبالرغم من استبعاد الرق والنساء بالجملة من صفوف الناخبين على مدى القرن التاسع عشر، فإن مستويات المشاركة السياسية ارتفعت بشكل واضح في الولايات المتحدة. وتراجعت مواصفتا التملك العقاري ودفع الضريبة للحصول على حق التصويت بسرعة. ومع ازدياد عدد الولايات في أميركا في النصف الأول من القرن (Keyssar 2000: 50-51)، كما ازداد الأفراد الذين صاروا يتمتعون بحق الانتخاب في كل دورة انتخابية وأخرى. ويعطي الشكل 4 ـ 1 بياناً تقريبياً بذلك، فهو يحدد النسبة الإجمالية للذين اشتركوا في الانتخابات الرئاسية مقابل إجمالي السكان (from U. S. Department of Commerce 1975: I, 8 and II, 1073-1074). وقبل انتخابات سنة

1824 تنوعت أساليب الولايات في إحصاء الأصوات كثيراً في حساب نتائج تصويت الناخبين. ولكن بدءاً من ذلك التاريخ صارت الإحصاءات معقولة، ففي ذلك العام (1824) انتصر أندرو جاكسون (Andrew Jackson) على جون كوينسي آدامز (John Quincy Adams) في الانتخابات، وتأخر عنهما كثيراً في عدد الأصوات هنري كلاي (Henry Clay) ووليام هـ. كراوفورد (William H. Crawford). ولكن بسبب عدم وجود أغلبية في أصوات الناخبين، عين مجلس النواب آدامز، وفاز جاكسون في المجلس الآخر.

لقد اقترع في (1824) حوالى 356000 رجل، هم حوالى 3,5 في المائة من مجموع السكان (الرجال والنساء البالغين والأطفال) البالغ 10,4 مليون. وفي انتخابات (1828) (التي كان فيها جاكسون أيضاً مرشحاً ضد آدامز، فاز جاكسون هذه المرة)، فقد ارتفع عدد الناخبين إلى أكثر من ثلاثة أضعاف وبلغ 9,4 في المائة من مجموع السكان. ومنذ تلك الفترة وما بعدها، وبسبب النمو السريع في عدد السكان، فإن نسبة الناخبين لرئيس الجمهورية ارتفعت عامة ووصلت إلى قرابة 20 في المائة في سبعينيات القرن التاسع عشر (وبالطبع، زاد تحرير العبيد كثيراً عدد الذكور البالغين الذين يحق لهم التصويت، ولكن التمييز المدعم بالعنف ضد السود أبعد في الحقيقة معظم السود عن الانتخابات ولعدة عقود من السنوات في ما بعد) وحدثت الاستثناءات الكبرى للتوسع في الاشتراك في الانتخابات خلال الحرب الأهلية في 1864، عندما كان من الواضح أن اتحاد ولايات ألاباما، وأركنساس، وفلوريدا، وجورجيا، ولويزيانا، وميسيسيبي، وكارولاينا الشمالية، وكارولاينا الجنوبية، وتينيسي، وتكساس، وفيرجينيا لم يصوتوا للاتحاد، ثم في 1868، عندما لم تعد ميسيسيبي وتكساس وفيرجينيا بعد إلى دخول الاتحاد رسمياً.



الشكل 4 ـ 1: مجموع السكان والمصوتون منهم في الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، 1824 ـ 1900.

ماذا تعني هذه الأرقام؟ حتى في نهاية القرن، كان عدد صغير نسبياً من الذكور البالغين ينتخبون الرؤساء الأميركيين. وبالإضافة إلى ذلك، كما تبين انتخابات ولاية أوهايو في 1866، كان الكثير من الذكور البالغين يستبدلون أصواتهم مقابل الحصول على المنافع عوضاً عن أن يتمعنوا بعمق بمواصفات المرشحين للرئاسة. وأصبح سماسرة السياسة ماهرين في تدبير الحصول على الأصوات لأحزابهم، وليس بالضرورة لصالح دوائرهم الانتخابية. ومع ذلك، كان يحدث تحولان لهما أهمية كبيرة بالنسبة إلى الديمقراطية في أميركا: **أولهما**، أن إجمالي المشاركة في السياسة العامة، رغم ضعف خبرتها، كان في ازدياد. **وثانيهما**، وخاصة لأنها كانت تستمد تأييدها من أماكن العمل والروابط الإثنية والدينية والقرابة، فإن المنظمات السياسية وسماسرتها كانوا يدخلون شبكات الثقة في السياسة العامة في أميركا.

فعلى سبيل المثال، بدأ الإيطاليون في مدينة نيويورك بتنظيم وجودهم في المدينة بإنشاء جمعيات التعاون المتبادل والأبرشيات الكاثوليكية التي تقتصر عليهم فقط. ولكنهم سرعان ما تواصلوا مع السياسة العامة للبلاد بتنظيم الأندية السياسية. «ومع انتهاء القرن» كما يكتب صاموئيل بايلي (Samuel Baily)،

> بدأت المكنات السياسية حسنة التنظيم والفعالية ـ التي كان زعماؤها يرغبون أن يوفِّقوا إلى حد ما بين المجموعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة في المدينة ـ تلعب دوراً متصاعداً في السياسة. وكان إنشاء الأندية السياسية الإيطالية المرتبطة بهذه المكنات الخطوة الأولى في الطريق الطويل نحو دخول الإيطاليين في النظام السياسي في نيويورك. وبالأسلوب المماثل للدور الذي لعبته الأبرشيات الإثنية، أثبتت الأندية السياسية الإيطالية مع الوقت أنها أنجع الآليات لجلب الإيطاليين إلى النظام السياسي (Baily 1999: 210).

كانت المكنة السياسية الأميركية المجلجلة مشغولة في احتواء شبكات ثقة المهاجرين في السياسة الوطنية بارتباطات محلية بالكامل.

وانعكس النهج في بعض الأحيان. ففي خمسينيات القرن التاسع عشر، قطع نهجَ الاحتواء تلك الانقساماتُ التي حدثت في الفترة نفسها بين أنصار مناهضة الرق والكاثوليك والمهاجرين، فمثلاً: كان عدد أعضاء مجموعة الأصليين (nativists) (المولودين في أميركا) المسماة (know-nothings) يبلغ في عام 1854 مليوناً (Keyssar 2000: 84). وأوقفت الحرب الأهلية ذاتها انضمام شبكات الثقة الجنوبية إلى الدولة الوطنية، وأعادت بكل صعوبة حركةَ إعادة الإعمار ضمنها في ما بعد. وبعد الحرب الأهلية، هددت طبقات النخبة في كل من الجنوب والشمال دائماً بمحاولة قلب التوجه لاحتواء السود والمنظمات العمالية والمهاجرين في السياسة العامة. ففي الجنوب، نجحوا إلى حدّ بعيد في حرمان السود من حق التصويت بدءاً من

تسعينيات القرن التاسع عشر، فالمتطلبات الكثيرة اللازمة للإقامة، والإدراج في جدول دافعي الضرائب، والنفي كعقوبة لأصغر الجرائم، والتهديد الذي كان يقوم به جيم كرو (Jim Crow)، كلها عطلت على الذكور السود حقهم الدستوري في الانتخاب. وضمن هذا المنحى، فَقَدَ كثير من الفقراء الجنوبيين حقوقهم أيضاً (المصدر نفسه، 111 ـ 113)

كما حدثت الانتكاسات في زماننا أيضاً، ففي كتابها **الديمقراطية المستضعفة** (*Diminished Democracy*)، تبدي تيدا سكوكبول رأياً مقنعاً بقولها إنه على مدى العقود القليلة الأخيرة، أُفقرت الحياة المدنية في أميركا، عندما استعاض مدراء الشركات مساهمة جملة الأفكار الأساسية في السياسة والدين بالمنظمات المتخصصة بجمع الأموال واستخدام النفوذ، والتي دأْبُها أَخْذُ مالِكَ وليس قبولَكَ. «مادامت المؤسسات التي تدار مركزياً وحِرَفياً ومجموعات التأييد والدفاع لها طرائقها للسيطرة على الحكومة والإعلام، وما دامت مجموعات التأييد والدفاع واستطلاع آراء الجماهير قادرة على أن تقدم للسياسيين الساعين وراء المناصب أكثر مما يقدمه غيرها من العناصر، فإن الديمقراطية المدنية في أميركا لن تصبح أكثر شمولية، وستبقى الجهود المحلية الطوعية منعزلة عن مراكز السلطة الوطنية» (Skocpol 2003: 281). ومع أنها تستخدم صياغة مختلفة، إلا أن سكوكبول تصف انعزال شبكات الثقة عن السياسة العامة الوطنية. وكما تقول هي، «ذاك الانعزال يضعف الديمقراطية».

الثقة وانعدام الثقة في الأرجنتين

رغم الفروق الكبيرة بين نظامين سياسيين، فقد حصلت بعض العمليات بالتوازي في الأرجنتين. وفي تاريخ البلاد السياسي الحافل

بالزعماء والجنرالات والأنظمة القمعية، كنا نتوقع أن تشبه الأرجنتين اليونان، أو التشيلي، أو البرتغال أكثر من الولايات المتحدة. في الحقيقة، إن العلاقة غير المتساوية بين المركز والحواشي أفسحت في البلاد المجال لجزر من الأنشطة الديمقراطية. ففي بيونس أيريس، على الأقل، أخذت بوادر السياسة الديمقراطية تظهر في وقت مبكر، فقد نص دستور 1853 على حق الانتخاب لجميع البالغين من الذكور، كما نص التشريع في ربع القرن التالي بأن الذكور المولودين في الأرجنتين ومن أعمار الواحدة والعشرين فما فوق (إضافة إلى أعضاء الحرس الوطني والمتزوجين من عمر التسع عشرة سنة فما فوق) لهم حق الانتخاب.

وأكثر مما في الولايات المتحدة، فإن الخدمة العسكرية الإلزامية لعبت دوراً بارزاً في اندماج المهاجرين وسكان الأرياف في السياسة العامة الوطنية. ويحدد فرناندو لوبيز ألفيز (Fernando López-Alves) تاريخ ذلك النهج منذ رئاسة خوان مانويل دي روزاس (Juan Manuel de Rosas)، حاكم مقاطعة بيونس أيريس، وأحياناً ديكتاتورها، من 1829 حتى 1852. واستمر خلال العقود التالية:

> خلافاً لما حدث في الأوروغواي وكولومبيا، في بداية القرن العشرين، نظرت طبقة النخبة الأرجنتينية بوضوح إلى الجيش كوسيلة لاندماج الطبقات الأدنى. وفي عام 1895، عندما كان ربع السكان من أصول أجنبية، أعلن حكام تلك الفترة بأن الخدمة العسكرية الإلزامية ستدعم بناء الأمة «وتؤمم» الجيل الأول من الأرجنتين الذين كانوا «أبناء المهاجرين الذين أغرقوا البلاد بحضاراتهم الأجنبية» (López-Alvez 2003: 205; and Forte 2003: 146-162).

ولم تشرّع الأرجنتين الخدمة العسكرية الإلزامية، ولكنها أدخلت أعداداً كبيرة من الفقراء في السياسة الوطنية بشكل غير مباشر من خلال الخدمة العسكرية، كما إن العاديين من الناس اندمجوا بالسياسة

العامة بشكل مباشر، ففي ستينيات القرن التاسع عشر، شابهت انتخابات بيونس أيريس غالباً مثيلاتها المشقلبة في الولايات المتحدة. وقد أجريت في كنائس الأبرشيات وأصبحت مواقع للمنافسات الحادة بين أعضاء الأندية السياسية والأبرشية المعادية الذين كانوا يشكلون الدعم للمرشحين المتنافسين. وكما ورد في تقرير الشاهد فيليكس أرمستو (Félix Armesto)، جرت الانتخابات البلدية في كنيسة أبرشية لا ميرسيد (La Merced) في كانون الأول/ ديسمبر 1863، كما يلي:

«امتلك» أحد الأحزاب عمليات الاقتراع، وبهذه الإمكانية لم يستبعد أيَّ وسيلة ـ مهما كانت مخادعة ـ لكسب الانتخابات...

وكان سخط الخاسرين بالغاً، بحيث حاولوا القيام بالهجوم كإجراء عادي في تلك الأيام، أما الرابحون...، فأدخلوا عناصرهم، وبعضهم في أروقة الكنائس، بينما راح آخرون وهم على الأسطح يقذفون بالحجارة على المهاجمين.

وكانت المسدسات وغيرها من الأسلحة النارية حكراً على الأغنياء، وكذلك المسدس الدوار الذي لم يكن جيداً. لذلك كانوا يخوضون معاركهم بالوسيلة البدائية البسيطة، رمي الحجارة، كما كانت معظمها تجري على مسافة تفصل بينهما، ويحتفظون بالأمواس لحين التقابل وجهاً لوجه.

وكان المحاصرون، الأكثر عدداً ممن في الداخل، استعملوا أحجار الأرصفة وأكوام الأحجار من باجو (Bajo) [شاطئ النهر]، بينما اقتلع الآخرون اللبنات من الجدران وكلِّ شيء تقع عليه أيديهم، بحيث لم يبق أي بلاطات في قبة الكنيسة...

وكانت [الأبنية المجاورة] ملجأ للقوات العدوة، ومن هناك ومن برج الكنيسة، صوَّبَ كل جانب بدقة على رؤوس وعيون محاربي الجانب الآخر... ولم يبق في مجموع الأبنية أي زجاج شبابيك في مكانه، أو بقي أي من المقاتلين لم يتضرر (Sabato 2001: 38).

وخلافاً للولايات المتحدة، اشترك جزء صغير متدنٍّ من مجموع السكان في التصويت، رغم الزيادة المتسارعة في عدد سكان المدن، وكانت حصيلة المشاركين انخفضت من مستوياتها العالية 7 في المائة من مجموع السكان في عشرينيات القرن التاسع عشر إلى 2 أو 3 في المائة في سبعينيات القرن نفسه (المصدر نفسه، 64).

ومن المؤكد أن نسبة كبيرة من تراجع السكان عن الانتخاب نجمت عن ازدياد أعداد المهاجرين، وبالتالي ازدياد نسبة السكان الذين لم يحصلوا على الجنسية، ففي خلال الفترة الأخيرة من القرن العشرين، على سبيل المثال، حصل 4 في المائة فقط من المهاجرين الإسبان ـ وهم مع الإيطاليين يمثّلون السيل الأكبر من المهاجرين الداخلين ـ على الجنسية (Moya 1998: 305)، ومن مجموع السكان المولودين في الخارج، حصل 0,2 في المائة فقط على الجنسية قبل 1895، ومع دخول عام 1914، ارتفع الرقم فقط إلى 2,3 في المائة (Baily 1999: 198). ويذكر بيلي في تقريره أنه خلافاً لما جرى في نيويورك، انغمس المهاجرون الإيطاليون في بيونس أيريس في السياسة العامة للبلاد، ولكن أغلبهم تقريباً كان من خلال اشتراكهم في المنظمات العمالية. ولم تنجز الأرجنتين ماكنة فعالة لدمج شبكات ثقة المهاجرين في السياسة العامة كما فعلت الولايات المتحدة في الحقبة نفسها.

ومع ذلك توسعت سياسة الاتحادات في الأرجنتين، ففي عام 1889 شكل الطلاب في بيونس أيريس منظمة سموها «الاتحاد المدني الشبابي» (Unión Cívica de la Juventud) لمناهضة سياسات الحكومة. وسرعان ما استقطب هذا الاتحاد الأتباع من غير الطلاب، وتطور إلى الاتحاد المدني العام. وفي عام 1890 نظم هذا الاتحاد تظاهرة في بيونس أيريس اشترك فيها 30,000 شخص. وفي وقت

لاحق من ذلك العام هاجمت ميليشيا شعبية متحالفة مع هذا الاتحاد القوات الحكومية في ثورة فاشلة، واكتشف في ما بعد أن كبار السياسيين الذين حرضوا على الهجوم عقدوا صفقة من وراء ظهرها لتغيير الحكومة. ولقد أظهرت تسعينيات القرن التاسع عشر على المسرح الوطني سياسة جماهيرية تقوم على المنظمات، ولكن على خلفية واضحة تجري فيها مناورات العسكريين والمتسلطين. وفي الوقت نفسه حولت الهجرة الجماعية من أوروبا ـ تشكّل 80 في المائة من سكان بيونس أيريس في 1914 من المهاجرين وأولادهم ـ حوّلت الحياةَ الاجتماعية والسياسة العامة في الأرجنتين.

وبين 1890 و1914 ازدهرت الجمعيات والاتحادات في الأرجنتين، وقامت حركة شعبية سمت نفسها بالراديكالية بالتنسيق بين عدد من الأندية السياسية المحلية من الطبقة الوسطى ذات هيئة إدارية من اللجان الحزبية، وتبنت وسائل الحركات الاجتماعية المعروفة، بما فيها اللقاءات الجماعية والتظاهرات. كما انتظم العمال في عدة اتحادات فوضوية في منطقة بيونس أيريس. وبالإضافة إلى قيامهم بمظاهرات في مناسبات مثل الأول من أيار/مايو وعيد رأس السنة، فقد نظم الفوضويون كثيراً من الإضرابات العامةّ في بيونس أيريس وحواليها بين 1899 و1910. ولكن عندما هددوا بتخريب احتفالات العيد المئوي لاستقلال الأرجنتين في 1910، بدأت الحكومة بالقبض على الفوضويين بحجة انتحالهم صفة رجال الأمن وحفظ النظام ودُمّرت أماكن تجمّعهم.

في هذه الأثناء، بادر الاشتراكيون في الأرجنتين إلى تنظيم حملات اجتماعية قياسية يفرضها القانون أو العرف لمصلحة الطبقة العاملة بهدف الحصول على حقوق السكن والتعليم، ومنح النساء حق الإنتخاب، السكن،التعليم، وحق الطلاق وتحديد ساعات العمل اليومي لهن بثماني ساعات. واستقطب حزبهم الاشتراكي الذي تأسس

في 1894، العمال والحرفيين وبعض صغار الصناعيين. وعندما انتخب أول عضو لهم في مجلس النواب الأرجنتيني في 1904، بدأت عناصر السياسة الديمقراطية تثبت جذورها في البلد. هذه العناصر سبقت بمدة طويلة التحول الرسمي إلى الديمقراطية، الذي تحدده روث بيرنز كولير (Ruth Berins Collier) في 1912، عندما شرع قانون سانيز بينيا (Sáenz Peña Law) حق الانتخاب والاقتراع السري للرجال من سن 18 فما فوق (Collier 1990: 30).

ولكن إصلاحات 1912 لم تنه على الإطلاق مراوحة الأرجنتين بين إقامة الديمقراطية وإطاحتها، فقد عانت البلاد تسلم العسكريين السلطة مرات عديدة:

1930 ـ 1932: الجنرال خوسيه أوريبورو (José Uriburu).

1943 ـ 1945: الجنرال بيدرو راميريز (Pedro Ramirez)، مع العقيد خوان بيرون (Juan Perón)، النجم الصاعد.

1955 ـ 1958: طغمات عسكرية متلاحقة، تطيح ببيرون، الذي كان قد انتخب رئيساً في 1946.

1962 ـ 1963: انقلاب عسكري يسلم الحكم إلى حكومة يدعمها العسكريون برئاسة رئيس مجلس الشيوخ خوسيه ماريا غيدو (José Maria Guido).

1966 ـ 1973: انقلابات متعددة وأنظمة حكم عسكرية أو ذات دعم عسكري.

1976 ـ 1983: انقلابات جديدة وأنظمة حكم عسكرية، أطاح الجنرال خورخي فيديلا (Jorge Videla) في أولها بأرملة بيرون إيزابيليتا (Isabelita)، التي أصبحت رئيسة الدولة بعد وفاة بيرون في 1974.

وبعد تعرضهم للإهانة من قبل القوات البريطانية، بعدما قاموا بغزو جزر مالفيناس (الفوكلاند) في 1982، تراجع العسكريون

الأرجنتينيون عندها بصورة قطعية - على الأقل وقتياً - عن السياسة العامة في البلاد.

في هذه الأثناء، كان وجود خوان بيرون في الحكم لمدة طويلة قد أدى إلى تحول في السياسة في الأرجنتين، فخلال ثلاثينيات القرن العشرين، تعاطف الضابط في جيش بيرون مع الأنظمة الفاشية في أوروبا. وفي 1946 أطلق حركته الثورية باسمه - البيرونية - التي تنادي بالتصنيع بدلاً من الاستيراد والنظام الوطني العام. وبدعم العسكريين (مؤقتاً) والتنظيمات العمالية (الدائمة إلى حد ما)، فاز بالانتخابات كرئيس للجمهورية في 1946، وأسس أتباعه شبكات محسوبية قوية ضخمة. وبعد إزاحته من الحكم من قِبَل العسكريين ونفيه إلى إسبانيا في 1955، عاد بيرون إلى الأرجنتين وفاز برئاسة البلاد مرة ثانية في 1973. ومات في السنة التالية عن عمر 78 عاماً. ولكن حزبه البيروني بقي من بعده واستمر كقوة رئيسية في سياسة الوطن، ومازال يسيطر على شبكة هامة من المحسوبيات اليوم.

أصبح الباحث الأرجنتيني - الأميركي خافيير أوييرو (Javier Auyero) مراقباً شديد الاهتمام بنظام المحسوبية البيروني ونتائجه السياسية[7] (Auyero 2001, 2002, 2003). وفي منطقة الأكواخ في حاضرة بيونس أيريس، التي يسميها فيلا باريزو، يوثّق أوييرو عمل النخب البيرونية على خط المواجهة الذين يقدمون السلع والخدمات للفقراء مقابل تأييدهم السياسي. وبعد خروج بيرون من الحكم في 1955، وصفت الحكومات العسكرية والمدنية فيلا باريزو كمصيبة

(7) Javier Auyero, «Evita como Performance. Mediación y Resolución de Problemas entre los Pobros Urbanos del Gran Buenos Aires,» in: Javier Auyero, *Favores por Vote? Estudios Sobre Clientelismo Polico Contemporáneo* (Buenos Aires: Editorial Losada, 1997).

اجتماعية تستحق الإبادة. وقاد أنصار بيرون في المناطق انتصار المقاومة إلى الخلاص، ثم جندوا السكان في مقاومة أوسع لأنظمة الحكم الفاشي في الأرجنتين. وقام العسكريون القساة الذين استلموا حكم البلاد في 1976 بفرض الحصار على فيلا باريزو في 1978 والقبض على عشرات الأشخاص. وتورد القصص الشعبية المحلية أن حوالى عشرة أفراد من السكان اختفوا أثناء تلك السنوات السوداء .(Auyero 2001: 83)

وبالرغم من ذلك، بقيت الشبكات البيرونية في فيلا باريزو (Villa Paraiso) وخلال فترة البطالة الجماعية في تسعينيات القرن العشرين، تجاوز عملاء البيرونية الكنيسة الكاثوليكية كمصدر للمساعدة للسكان المحليين، ونظموا **الاتحادات الأساسية** (Unidades Básicas) التي تقوم بواجبات الحزب المحلية يوماً بيوم:

> يوجد في فيلا باريزو (Villa Paraiso) خمس اتحادات أساسية، يدير كلاًّ منها وسيط: شاشو بينالوزا (Chacho Peñaloza) لاتحاد مدينا (Medina)، والزعيم لاتحاد بيسوتي (Pisutti)، وفرناندو فونتانا (Fernando Fontana) لاتحاد أندريا (Andrea)، والـ 27 من أبريل لاتحاد كولو (Cholo)، وثلاثة أجيال لاتحاد ماتيلد (Matilde). وتنتشر الاتحادات الأساسية في أنحاء باريزو (ورغم أن اتحاد ماتيلدا يقع خارج الحدود الإدارية لمنطقة الأكواخ، فإن أهداف نشاطه السياسي/ الاجتماعي يهدف إلى سكان تلك المنطقة). ويتجاوز نشاطهم السياسة وأيام الانتخابات، فكثير منهم هي مراكز يوزع منها الطعام والدواء، كما يمكن أن يقصد الناس السماسرة الموجودين فيها على مدار العام لقضاء بعض الخدمات الصغيرة وتقديم الإحسان. وفي السنوات الأخيرة أصبحت هذه الاتحادات الأساسية أقوى المواقع وأهمها لحل مشاكل الحياة (المصدر نفسه، ص 83).

ولا يصوّت عملاء البيرونية لمرشحي الحزب فقط، بل يحضرون أيضاً اللقاءات ويرسمون الشعارات بالدهان على الجدران،

ويرفعون الرايات، ويوفرون الخدمات المحلية الأخرى عندما يحتاجها الحزب. وتقلد النسوة الوسيطات ظاهرياً السيدة الكريمة إيفيتا بيرون (Evita Perön) في تشريعهن لكرم البيرونية (Auyero 1997)، ففي وسط نظام الحكم الديمقراطي يستمر نظام أرباب الأعمال وعملائهم في التقدم والازدهار.

وبعد أن نظروا إلى السياسة على نطاق أوسع في مار دل بلاتا (Mar Del Plata)، وبيونس أيريس، وكوردوبا (Córdoba)، وميسيونس (Misiones)، أظهر ماتيو كليري (Matthew Cleary) وسوزان ستوكس (Susan Stokers) علاقة سلبية بين النفوذ البيروني وما يعتبرانه شاهداً على المشاركة الديمقراطية الواعية: الاطلاع على المعلومات السياسية من الصحف، انتخاب مرشحين منتقين من أكثر من حزب، والتحدث علناً عمن صوتوا لهم، وإظهار احترامهم لحكم القانون. . . وهكذا. ويقولان إن الناس في كل من المكسيك والأرجنتين هم في المناطق الأدنى في مستواها الديمقراطي (Clear and Stokes 2006: 178):

- حددوا شخصية السياسيين وليست قيود المؤسسات هي المقرر الرئيسي لاستجابة الحكومة.
- كانوا أكثر تعرضاً للعمالة ورأوا أن جيرانهم أكثر تعرضاً لها.
- كانوا أقل ميلاً للتصويت على الدعم غير المشروط لحكم القانون.

وباستخدام مصطلحات لم يستخدمها أحدهم، يلاحظ أوييرو وكليري وستوكس أنهم يبدون ملاحظاتهم حول الوساطة الأكبر لانضمام شبكات الثقة في السياسة العامة من خلال أرباب الأعمال في تلك الأماكن، حيث كان حزب المؤسسات الثورية (في

المكسيك) والحزب البيروني (في الأرجنتين) يستجمعان تأييدهما من خلال تشغيل العلاقات اليومية بين أرباب الأعمال وعملائهم.

وعلى كل حال، تبين الشواهد في الولايات المتحدة والمكسيك والأرجنتين، أن سياسة أرباب العمل وعملائهم قد لعبت دوراً وسيطاً لا يستغنى عنه. ومهما بالغنا في استهجان المشاركة السياسية على أساس العلاقات الشخصية وتحيّز المجموعات، فإن استيعاب الوافدين الجدد في السياسة من خلال المحسوبية قد سهَّل انضمام شبكات الثقة المنعزلة سابقاً من السياسة العامة للدولة، تماماً كما عزز إدخال الوافدين الجدد نفسهم في شبكات الثقة التي أسستها الدولة نفسها والعناصر السياسية الرئيسية، مثل النقابات.

إن الانضمام المشروط لشبكات الثقة في السياسة العامة لا يستنفد الطرائق التي تعتمد عليها الديمقراطية، فتعديل عدم المساواة والسلطة لغير الدولة يجب أن يحدث أيضاً كيما يقيم الديمقراطية على نطاق واسع. أما تعديلات عدم المساواة والسياسة العامة الأخرى، فتدفع إلى إطاحة الديمقراطية، فدعونا نلتفت إلى النهج الرئيسي الثاني: عزل التفاعل بين المواطن والدولة عن التفاوت الطبقي، فيركز الفصل الخامس على المساواة وعدم المساواة.



- 5 -
المساواة وعدم المساواة

توصل آدم آشفورث (Adam Ashforth)، الاختصاصي في وصف الأعراق، إلى استنتاج مذهل حول مسألة إقامة الديمقراطية في جنوب أفريقيا: السحر ومزاولوه يهددون وجود الديمقراطية التي اكتُسبت بصعوبة في البلاد، فمنذ 1990 حتى الماضي القريب، قضى آشفورث معظم وقته يشارك الجمهور والأفراد حياتهم في سويتو (Soweto) (ناحية في الجنوب الغربي)، ضاحية ضخمة قرب جوهانسبرغ يسكنها السود. ولذلك، فإن إقامته هناك قد مكّنته من العبور عبر ما يسميه معظم المراقبين منطقة الانتقال من الفاشية إلى الديمقراطية.

وقبل أن يبدأ عمله في سويتو، كتب آشفورث تحليلاً تاريخياً لافتاً حول النهج القانوني الذي تبلور فيه التمييز العنصري (Ashforth 1990). إلا أن الإعداد لكتاب حول السحر ومزاوليه، والعنف والديمقراطية، جعله يغوص حتى كتفيه في علم وصف الأعراق البشرية. ومن خلال ملاحظته المباشرة، وتدخله شخصياً، وأسئلته المتلاحقة لمعارفه، استطاع آشفورث أن يكوِّن صورة صادقة عن التغلب على المشكلات، والأمل وسط ضراوة العنف. وقد جعله

انغماسه في قضايا وصف الأعراق البشرية يتخلى عن كثير من المقولات والتفسيرات التي كان يتصورها حول الصراع قبل فترة التفرقة العنصرية وبعدها.

ويبدي آشفورث رأيه المقنع بأن السحر ومزاوليه قد أعاقوا إقامة الديمقراطية في جنوب أفريقيا، إذ يؤمن سكان سويتو وجنوب أفريقيا بشكل عام أن الأشرار يمكنهم أن يستحضروا قوى سحرية خفية للإضرار بمن يحسدونهم أو يكرهونهم، وهذا الاستحضار للقوى الخفية هو ما يعرف بالسحر، وأن البعض يرثون عن آبائهم أو يتعلمون مهارات السحر، وبذلك يصبحون سحرة، وأن استخدام القوى المعادية للسحر فقط يستطيع أن يتغلب على آثاره المؤذية، فالسحر يمكنه أن يؤدي إلى قتل إنسان أو يسبب له المعاناة والألم، ويهدم مستقبله ومصالحه. كان الخوف من السحر، ومحاولة تفاديه وانتشاره يكتنف حياتهم اليومية، فمن بين مجموع سكان البلاد البالغ 44 مليوناً، ربما كان نصف مليون منهم «رسلاً» متخصصين في محاربة السحر وتفادي ضرره (Ashforth 2005: 8)، ويتوسلون في محاربتهم القوى الخارقة للطبيعة، وخاصة التي يتوسط فيها أجدادهم.

وقد سبق السحرُ ومزاولوه إقامةَ الديمقراطية في أفريقيا بزمن طويل. ومن الحقائق المعروفة في حياة الأفريقيين، لمدة قرن على الأقل، أنه قد تداخل مع ممارستهم وعقائدهم الدينية، بمن فيهم كثير من الطوائف المسيحية التي ترعى الحياة الروحية في النواحي التي يسكنها السود. وخلال فترات التعبئة والتحرك ضد الحكم في ثمانينيات القرن العشرين في تلك النواحي، كانت الاتهامات بمزاولة السحر غالباً ما ترافق الاتهامات بالعمالة المأجورة للدولة، وغالباً ما كانت حشود الشباب تهاجم من يرونهم مشتبَهاً فيهم كمخبرين أو سحرة ـ من دون التمييز بينهم بدقة ـ ويضعون الإطارات المليئة

بالكاز حول رقابهم ويشعلونها. وخلال حقبة ما بعد التمييز العنصري، تركزت هجمات الإطارات المشتعلة بالدرجة الأولى على السحرة (Ashforth 2005, Chapter 5; Bozzoli 2004, epilogue). ولكن إقامة الديمقراطية في سويتو لم يَسبب زوال السحر ومزاوليه، بل على العكس، حسب ما يقول آشفورث، أصبح أوسع انتشاراً وأكثر خطورة منذ تسعينيات القرن العشرين.

كيف يمكن لذلك أن يحدث؟ يقدم آشفورث تفسيرين حول الموضوع: **أولهما**، أن جميع سكان سويتو عاشوا أساساً قبل تسعينيات القرن العشرين تحت حتمية المعاناة والاضطهاد وقبضة الدولة الفاشية في جنوب أفريقيا. ومنذئذ أصبحت الحياة عندهم يشوبها القلق والشك، وخاصة لأن مجالات جديدة للهرب والأمل بالتقدم قد افتتحت أمامهم. **والتفسير الثاني**، لأنه في سويتو وغيرها، وُجدت أقلية مثقفة من السود، لها مداخيل ووظائف لم يكونوا يحلمون بها سابقاً، وتشكّلت طبقة بورجوازية سوداء تتألف في معظمها من ناشطي المؤتمر الوطني الأفريقي (م وأ) (African National Congress ANC) (Johnson 2004: 224-225)، رغم أن الغالبية العظمى من الأفريقيين السود بقيت متخلفة، ففي جنوب أفريقيا بشكل عام، بين 1991 و1996، استطاعت أغنى 20 في المائة من العائلات السود زيادة مداخيلها الحقيقية 15 في المائة، بينما خسر خُمُسا أفقر العائلات 21 في المائة من مداخيلهم (Terreblanche 2002: 388). ونتيجة لذلك، ازداد عدم المساواة بين السكان السود. وبدأ الشعور بالغيظ والاستياء والحسد الذي يغذي ظاهرة السحر بتسميم العلاقات بين الجيران والأصدقاء والأقرباء.

إن انتشار ظاهرة السحر شكَّلَ تهديدات عديدة لإقامة الديمقراطية في جنوب أفريقيا، فهو يعقِّد كثيراً الاستجابة الشعبية

لمعالجة البلاء الذي عاث في عافية فقراء البلاد إفساداً: الإيدز. وفي عام 2003 تبين أن نسبة 21,5 في المائة من سكان جنوب أفريقيا بين أعمار 15 و49 سنة يحملون فيروس نقص المناعة، وكان ألف من السكان يموتون يومياً بسبب مرض الإيدز (Johnson 2004: 227, UNDP 2005: 248). ومن بين النساء الحوامل في مقاطعة كوازولو اللواتي يذهبن إلى مصحات ما قبل الولادة، ثبت أن 40,7 في المائة منهن يحملن فيروس نقص المناعة (Avert 2006: I). وإلى المدى الذي كان فيه ضحايا الإيدز وعائلاتهم يعتقدون أن هذا المرض هو نتيجة السحر ـ والمدى واسع فعلاً ـ ، تراجعت إمكانية الدولة المتباطئة أصلاً لمعالجة الخطر، مما زاد في عدم المساواة بين المواطنين صحياً. وبشكل أعم، فإن الانقطاع بين الخطر الكبير الذي يعانيه العاديون من الناس على أمنهم ونجاحهم **من ناحية**، وبين برامج الدولة لحل الإشكالات **من ناحية أخرى**، تنزع الثقة من الدولة كضامنة لمشاورات ذات التزام متبادل تحت حمايتها.

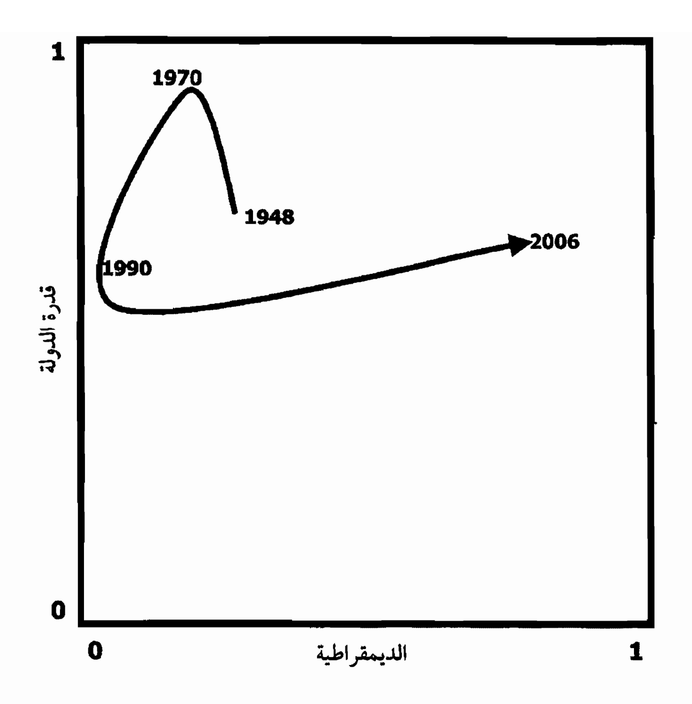
إن حكام أفريقيا الجنوبية يواجهون معضلة مؤلمة، فإذا كانوا يقرون بكون السحر المشكلة الرئيسية التي يواجهها مواطنوهم في حياتهم اليومية، فماذا يستطيعون أن يفعلوا لحل تلك المعضلة؟ ألا يعتبر أي مجهود جدّي لاستئصال الساحرات والسحر تعدياً على حقوق الإنسان وخصوصيته وحكم القانون؟ ولكن إذا تنكرت الدولة لواقع السحر والسحرة وسعت لكسر شأفته وتأثيره من خلال الدعاية والتعليم، فإنها تعتبر متحالفة ضد العقائد الراسخة وممارستها. وينهي آشفورث بقوله إن الديمقراطيين الذين ينادون بالاستنارة والوعي هناك يجازفون بالانفصال عن أغلبية الناس:

> إنهم يجازفون بإبعاد أنفسهم عن شؤون مواطنيهم اليومية، أولئك المواطنين الذين يجدون أنفسهم يعيشون في عالم تكتنفه الساحرات، أما

الرؤساء الذين جرى استبعادهم بهذا الشكل، فقد يجدون أنفسهم يكافحون لخلق صورة للدولة الديمقراطية كنظام حكم يجسد المصالح الحقيقية للشعب الذي يحكمونه، فإذا أهملوا معالجة أمر الساحرات، فقد ينتهي الأمر بالذين يسعون إلى الحكم بأن يُنظر إليهم كعملاء لقوى الشر ذاتها. وهكذا، فإن التحدي أمام الذين يحكمون دولة ديمقراطية في عالم من الساحرات، هو في أن يعززوا مبادئ حقوق الإنسان، ولا ينظر إليهم كحماة للساحرات، اللواتي ينشرن العنف بالطرائق الخفية بين المجتمعات (Ashforth 2005: 15).

ومن المؤكد أن كل ديمقراطية تواجه معضلات أخلاقية وسياسية، ناجمة عن التناقض بين أولويات السياسة العامة والفهم المنتشر على نطاق واسع بين المواطنين: فإذا كانت أغلبية السكان في نظام حكم ما تعارض التزاوج بين اثنين من الجنس نفسه أو الرواتب العالية للموظفين التنفيذيين، فهل على الدولة الالتزام بتحريمهما؟ وإذا كان معظم المواطنين يعتبرون أحكام الدين صحيحة أكثر من القانون العلماني، فهل يجب على الدولة أن تقر الأحكام الدينية وتطبّقها؟ أما معضلة جنوب أفريقيا فتطغى على هذه المشاكل الديمقراطية العامة، لأنه لا يوجد حل توفيقي بسيط بين الحقوق المتناقضة يمكنه أن يخفف من الضرر في النهاية. ونتيجة لذلك، فإن سياسيّي جنوب أفريقيا يلوذون بالصمت إزاء مشكلة السحر والسحرة.

ولقد حدثت النزاعات الأخيرة في جنوب أفريقيا على خلفية أحد أخطر الصراعات السياسية القومية في القرن العشرين، فقبل الثورة في ثمانينيات القرن العشرين لم يكن لجنوب أفريقيا تجربة جادة مع الديمقراطية، فعلى العكس، قبل تشكُّل جنوب أفريقيا كدولة موحدة نسبياً في مطلع القرن العشرين، تأسست أنظمة الحكم المتتالية على الاضطهاد العرقي.



الشكل 5 ـ 1: أنظمة الحكم في جنوب أفريقيا، 1948 ـ 2006.

وإضافة إلى ذلك، شدّد الائتلاف، الذي يسيطر عليه الأفريقيون من أصل أوروبي ووصل إلى السلطة في انتخابات عام 1948 العامة، شدَّد سيطرتَه العرقية، ووسَّع الشبكة الحكومية للتمييز العرقي والإثني، وجعل سلطة الدولة ـ القاسية أصلاً ـ أكثر قساوة، فأطاحت جنوب أفريقيا بالديمقراطية بشكل واضح إلى مستوى أدنى مما كان، مع أنه كان في الأصل غير ديمقراطي.

يرسم الشكل 5 ـ 1 مسار نظام الحكم من حيث سلطة الدولة من 1948 وما بعد. ويبين الشكل الإطاحة بالديمقراطية وزيادة قدرتها من 1948 حتى حوالى سبعينيات القرن العشرين، وأن المزيد من إطاحة الديمقراطية تضافر مع تدنّي قدرتها خلال المقاومة الشعبية المتصاعدة في العقدين التاليين، وتبعها إقامة رائعة للديمقراطية،

إضافة إلى استعادة معقولة لسلطة الدولة بعد عام 1990. وهذه السرعة ومدى التقلبات تذكرنا بفرنسا بعد عام 1789، وبسويسرا في أربعينيات القرن التاسع عشر، فهما يصفان التحول الثوري.

المشكلة التي نواجهها هي كيفية تفاعل مسار السلطة والديمقراطية مع اللامساواة الطبقية، فسواء في العهد القريب أو في المدى البعيد، عانى سكان أفريقيا الجنوبية كثيراً نتيجة تقاطع النظام الغريب والشاذ بين اللامساواة الطبقية والسياسة العامة للبلاد.

وعلى كل حال، فإن جنوب أفريقيا قد أحدثت في السنوات الأخيرة أروع تضافر بين إقامة الديمقراطية واللامساواة الطبقية المتصلبة، فكيف لنا أن نفرز هذه التفاعلات المعقدة؟

وقبل أن ندقق في تلك التقاطعات، دعونا ندرس بشكل عام العلاقات بين المساواة، واللامساواة، وإقامة الديمقراطية، والإطاحة بها. يقدم هذا الفصل وصفاً موسعاً لهذه العلاقات ثم يحاول أن يجعل ذلك الوصف صادقاً، بواسطة استشهاده بأمثلة حسية من التاريخ، بما فيها جنوب أفريقيا خلال القرنين العشرين والواحد والعشرين. ويبحث الوصف في: **1** ـ كيف تنشأ اللامساواة الطبقية بشكل عام، **2** ـ الأدوار التي تلعبها الدول وأنظمة الحكم في إيجاد وتحول اللامساواة الطبقية، و**3** ـ أثر 1 و2 في إقامة الديمقراطية والإطاحة بها.

ما هي المشاكل التي تطرحها اللامساواة أمام إقامة الديمقراطية؟

كما ستثبت النظرة على البرازيل والولايات المتحدة والهند، فإن الديمقراطيات العاملة إلى حد ما تستطيع أن تظهر وتعيش مع وجود الكثير من اللامساواة المادية. كما تحدّ اللامساواة الاجتماعية من إقامة الديمقراطية أو تضعفها في حالتين: **أولاً**، استمرار الفروق واستقرارها (كالتي تميّزك عن جارك) وتَبَلْوُرُها في فروق طبقية يومية مبنية على العرق، والجنس، والطبقة، والإثنية، والدين، وأمثالها من

المجموعات العريضة. **ثانياً**، ترجمة تلك الفروق الطبقية مباشرة إلى السياسة العامة، فقبل تسعينيات القرن العشرين، لم يكن نظام الحكم في جنوب أفريقيا يرعى فحسب بلورةَ الفروق اليومية ممن كان يعاملهم كـ «عرق» ويحوّلها إلى تفاوت مادّي واسع، بل طور تلك الفروق مباشرة إلى حقوق والتزامات سياسية.

وبقدر ما تنتظم تلك التفاعلات بين المواطن والدولة حول الفروق الطبقية، التي تسود في الحياة الاجتماعية المعتادة، فإن تلك الفروق تضعف المشاورات الواسعة والمتساوية والمحميّة وذات الالتزام المتبادل، فهي تعيق أو تحبط السياسة الديمقراطية لأنها لا بد أن تنشئ تباينات واسعة في الإمكانيات على الحلبة السياسية، فهي تمنع تشكُّل الائتلافات عبر الحدود الطبقية. وفي هذه الأثناء، فإنها تقدم لأعضاء الطبقات المستغلة الحافز والوسيلة لتجنب ما ينجم عن التفكير المتأني الديمقراطي عندما تصطدم نتائجه مع مصالحهم. وقبل الثورة الديمقراطية في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، كما سنرى، استخدم البيض في جنوب أفريقيا نفوذهم عدة مرات ليجهضوا حتى مجرد الصور الزائفة للمؤسسات الديمقراطية التي أنشأوها ليفرقوا ويحكموا سكان البلد من غير البيض.

نشوء اللامساواة الطبقية

تعمل الديمقراطية بشكل أفضل، وترجَّح إقامة الديمقراطية عندما تحوِّل الطرائق السياسية ترجمةَ الفروق الطبقية اليومية إلى السياسة العامة. وتدور مشكلتنا في التفسير إذاً حول كيفية حدوث ابتعاد السياسة العامة عن اللامساواة الطبقية. وعلى كل حال، ولتفسير ذلك النهج في الابتعاد، من المفيد أن نرجع إلى الوراء ونلقي نظرة على الطرق التي تخلق اللامساواة المادية بين الطبقات في المقام الأول.

اللامساواة تكون بين أشخاص أو مجموعات من الأشخاص

يولّد التفاعل بينهم أو بينها فوائد أكبر لأحدهم على الآخر أو لإحداها على الأخرى على نطاق ضيق، قد نلاحظ علاقات غير متساوية يتصف بها دكان أو أسرة أو منطقة، وعلى نطاق واسع، تتراكب العلاقات العديدة من هذا النوع وتصبح شبكات واسعة متصلة من اللامساواة. وفي كلا هذين النطاقين، فإن الشبكات القائمة بين الأشخاص تقرّب بين مراتب منفردة وفي ظروف استثنائية جداً فقط (على سبيل المثال، عندما تُكَتِّل مؤسسة قوية، كالجيش أو هيئة أو كنيسة، الناسَ ضمن مستويات متمايزة). وفي أغلب الأحيان يتكتل الناس في طبقات من دون أن يشكلوا مراتب متسلسلة، ويختلف أعضاء تلك الطبقات عموماً في ما يتمتعون به من مزايا، إلا أن الحدود الطبقية مهمة لأن الناس يستخدمونها لتنظيم حياتهم الاجتماعية ويظهرون بها اللامساواة بين أعضاء الطبقات المختلفة.

واللامساواة الطبقية الدائمة تعني وجود تنظيم للفروق من حيث التمتع بالمزايا القائمة على الجنس أو العرق أو القومية أو الإثنية أو الدين أو المتّحد الاجتماعي وما شابهها من نظم التصنيف (Tilly 1998). ويحدث هذا عندما يؤدي التعامل عبر الحدود الطبقية (مثلاً، الذكور ـ الإناث) دائماً إلى: 1 ـ فوائد خالصة للناس الموجودين على أحد طرفي الحدود، 2 ـ إظهار تلك الحدود. ومع أن أشكال ودرجات اللامساواة الطبقية تختلف كثيراً عبر الزمان والمكان، إلا أن التجمعات السكانية الضخمة قد أوجدت دائماً فيها نظماً هامة للتفاوت الطبقي.

وإليكم وصفاً مفصلاً لكيفية نشوء هذه النظم وعملها:

- تنجم اللامساواة المادية من السيطرة اللامتساوية على مصادر إنتاج القيمة (مثل اكتشاف المنقبين البترول، بينما يحفر آخرون آباراً جافة لا بترول فيها).

• الطبقات المتوازية وغير المتساوية (مثل: الذكور ـ الإناث، البيض ـ السود) تنطوي على علاقات غير متماثلة عبر حدود معترف بها اجتماعياً (وغير تامة عادة) بين الشبكات القائمة بين الأفراد، ومثل هذه الطبقات المتوازية تحصل في عدة أشكال من الحالات، وتكون نتيجتها المعتادة الاستبعاد المتفاوت لكل شبكة من المصادر التي تسيطر عليها الشبكات الأخرى (مثلاً، سكان أحياء الغيتو في المدن الأميركية، والتجار المهاجرون الذين غالباً ما يعيشون من البيع للسود بشكل خاص، ولكنهم لا ينضمون إلى الجالية السوداء).

• وقد تحدث آلية تسبب اللامساواة نسميها الاستغلال، عندما يقوم من يسيطرون على مصدر ثروة بـ: 1 ـ استخدام جهود الآخرين في إنتاج القيمة المادية من ذلك المصدر، ولكنهم 2 ـ يستبعدون الآخرين من القيمة المضافة بفضل جهودهم (مثلاً، قبل 1848 حصل مواطنو عدة كانتونات سويسرية على مداخيل هي حصيلة الإيجارات والضرائب من المقيمين غير المواطنين في المناطق التابعة والمجاورة، الذين أنتجوا بضائع زراعية وصناعية تحت إدارة مُلّاك الأراضي والتجار).

• وهناك آلية أخرى تسبب اللامساواة يمكن أن نسميها احتكار الفرص، وتنطوي على حصر التصرف بمصادر إنتاج القيمة المادية بأعضاء في زمرة داخل مجموعة (مثلاً، تَحَكُّم تجار التوابل في جنوب شرق آسيا الذين ينتمون إلى طبقة دينية ـ إثنية معينة بتوزيع وبيع إنتاجهم).

• وكل من الاستغلال واحتكار الفرص يضم طبقات غير متساوية ومقرونة بأخرى، فالحدود بين أكثر المنتفعين وأقلّهم من القيمة المضافة تتمثّل في المجهود المبذول على مصادر الثروة الواقعة

تحت السيطرة (مثلاً، التمييز بين المحترفين وغير المحترفين، كـ: الممرضات الرسميات ومساعداتهن، العلماء والمساعدين المخبريين، اختصاصيي طب العيون وموظفي الوسائل البصرية، المهندسين ورسامي المخططات، غالباً ما تمثل بالضبط هذه الحدود).

● وفي جميع الأحوال، مهما تباينت الظروف، فإن الانتقال عبر الحدود الطبقية لا يغير بحد ذاته من حدوث اللامساواة، ولكنه يبدل بين المنتفعين منه (فمثلاً، ما دامت الشهادات الجامعية ذات أهمية في الوظائف الهندسية، فإن الحصول على تلك الشهادات من قبل المهاجرين يساند استبعاد غير الحاصلين عليها، حتى بين المهاجرين أنفسهم).

● إن اللامساواة الحاصلة بهذه الطرق تصبح دائمة وفعالة إلى حد أن المستفيدين من فائض الثروة الناجمة عن الاستغلال و/ أو احتكار الفرص يخصصون جزءاً من ذلك الفائض لينشئوا مجدداً: 1 ـ حدوداً تفصلهم عن الطبقات المستبعدة من السكان و2 ـ علاقات غير متكافئة عبر تلك الحدود (مثلاً، يخصص مُلاّك الأراضي بعض العمال المأجورين الذين تمت إمرتهم لبناء الأسيجة وطرد المعتدين على أراضيهم بقصد الإقامة فيها).

تلك هي الطرق التفصيلية للنظرية[1]. وإذا نظرنا إليها من هذه الزاوية، فإن النظرية لا تقدم لنا تفسيرات مباشرة للتنوع فردياً في حالة النجاح وحالة الفشل أو للتغيير والتنوع في التوزع الإجمالي لثروة البلاد ودخلها، غير أنها تفسر حقاً إحداث اللامساواة الطبقية.

---

(1) لمزيد من التفاصيل، انظر: Charles Tilly, «Historical Perspectives on Inequality,» in: David A. Snow, Sarah A. Soule and Hanspeter Kriesi, eds, *The Blackwell Companion to Social Movements* (Malden, MA: Blackwell Pub., 2004).

الإطار 5 ـ 1: المصادر البارزة تاريخياً لعدم المساواة في التاريخ

- وسائل القمع، بما فيها الأسلحة والسجون والمختصون في فرض العنف.
- العمال، وخاصة العمال المهرة و/ أو المنظمون بشكل فعال.
- الحيوانات، وخاصة لغذاء مدجن و/ أو الحيوانات التي تؤدي أعمالاً.
- الأرض، بما فيها المصادر الطبيعية المتموضعة عليها أو في داخلها.
- المؤسسات المحافظة على الالتزام، كالطوائف الدينية، وصلات القرابة، وشبكات أرباب الأعمال وعملائهم، وتجار التيه.
- الآلات، خاصة تحويل المواد الخام، وإنتاج البضائع أو الخدمات، ونقل الأشخاص والبضائع والخدمات والمعلومات.
- رأس المال المستخدم للتمويل ـ الوسائل القابلة للنقل والاستبدال للحصول على حقوق التملك.
- المعلومات، خاصة التي تسهّل الأعمال المربحة والمضمونة والمنسقة.
- الإعلام الذي ينشر هذه المعلومات.
- المعرفة العلمية ـ والتقنية، خاصة المعرفة التي تسهل التدخل ـ خيراً أو شرّاً ـ في ازدهار ورخاء الإنسان.

أما الاستغلال واحتكار الفرص فيثبتان دائماً الحواجز الحاسمة في أماكنها، فأول إجراء للّامساواة في وضع ما يبدأ بتحديد المصادر التي تؤدي إلى القيمة التي يعمل الاستغلاّل واحتكار الفرص على حيازتها، فالإطار 5 ـ 1 يدرج الأصناف الرئيسية من المصادر التي دعمت السيطرة عليها اللامساواة في وضع ما أو سواه عبر الامتداد الطويل لتاريخ البشر. ولكنه لا يستنفد الاحتمالات كلها، فالسيطرة على المعادن الثمينة ومنتجات المناجم، على سبيل المثال، قد برزت في الصدارة أحياناً في ميدان الاستغلال واحتكار الفرص، ولقد أدرجت هنا تلك الحالات تحت عنوان السيطرة على الأراضي التي تحتوي على المعادن. ولكن القائمة تحدد أصناف المصادر التي ساندت طرائق اللامساواة على نطاق واسع على مدى الـ 5000 عام الماضية.

كل هذه المصادر تؤدي إلى إنتاج المنفعة لبعض متلقيها من خلال تنسيق الجهود، وعندما تنخفض كمياتها ويسهل حصارها، فإنها تصبح جميعاً عرضة للاستغلال واحتكار الفرص، وبالتالي لإحداث اللامساواة. كما إن وسائل القمع، على سبيل المثال، قد كانت في صلب كثير من طرائق اللامساواة لآلاف السنين، ومازال لها دور على الأقل في المحافظة على اللامساواة في أنحاء العالم رغم الأهمية المتزايدة للنصوص التالية في القائمة، إذ مازالت ملكية الأراضي تشكل القاعدة الأساسية للتفاوت في الأقاليم الزراعية الأكثر فقراً في العالم.

وفي الاستعراض الموسع الذي أجراه البنك الدولي لمعاناة الفقراء تتقدم بنغلادش كشاهد، ففي قرية كالكرشار (Kalkerchar) في بنغلادش، وحسب شهادات السكان المحليين، «يمتلك الأغنياء أراضيهم وممتلكاتهم الأخرى، والدواب المستخدمة للزراعة، والأموال لتوظيفها، كما يستطيعون شراء المآكل الوفيرة والملابس الفاخرة، ويدرِّسون أولادهم في المدارس، ويحصلون على الوظائف ويسافرون للسياحة، ويتحررون من العوز» (Narayan and Petesch 2002: 120). أما الطبقات الوسطى، فتمتلك أو تشارك في محصول فدان أو اثنين من الأرض، بينما «فقراء المجتمع» يجمعون بين المشاركة في محصول والعمل المأجور عند الأغنياء، «فالفقراء المساكين» في المقابل

> هم الذين في أغلبهم لا يملكون أرضاً، أو مساكن أو مزارع. العمل المأجور والمشاركة في المحصول هما وسيلتاهم الرئيسيتان لكسب قُوتهم. ويقول المشاركون في الدراسة إن الفقراء المساكين يُعرفون من ملابسهم العتيقة ووجوههم الملطخة، فلا يستطيعون تحمل نفقات العناية الصحية أو تعليم أولادهم، وليس عندهم الإمكانية ليكرموا ضيوفهم، كما إن كثيرين منهم ليس عندهم ما يقدمونه كبائنة أو مهر لتزويج بناتهم (المصدر نفسه، ص 121).

وعلى مدى السنوات الخمسة آلاف الماضية، عاش معظم البشر في المستويات الدنيا من نظم اللامساواة، الناجمة عن ملكية الأرض. أما الآلات، ورأس المال المستخدم للتمويل، والمعلومات والإعلام، فهي الأمور المستجدة تاريخياً، ولم يصبح التحكم بالمعرفة العلمية ـ التقنية قاعدة رئيسية في وجود اللامساواة عبر العالم إلا مؤخراً.

وعلى كل حال، إذا كانت الفكرة باحتمال منافسة المعرفة العلمية ـ التقنية للثروة في يوم من الأيام كأساس للامساواة الطبقية تبدو لك خيالية وبعيدة عن الواقع، فلتنظر كيف توظف إمارة قطر في الخليج الفارسي دخلها من مخزونها الهائل ولكن القابل للنضوب من الغاز الطبيعي، إذ يوظف الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني البلايين في تدريس العلوم والبحث العلمي، بهدف جعل قطر قطب البحث العلمي في الشرق الأوسط. وتدير زوجة الأمير، الشيخة موزة بنت ناصر المسند مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتطوير المجتمع، التي تبلغ أكلافها المليارات، وبكل جدارة، فقد رُصدت مداخيل بئر بترول بكامله، ربما 80 مليون دولار سنوياً لصندوق تمويل البحث العلمي. وفي الإمارة التي يبلغ عدد سكانها 800,000 شخص، تتاح جميع الفرص لخمسمائة من الطلاب في الجامعات الناشئة في مدينة التربية والتعليم، ليصبحوا النخبة على مستوى الوطن (*Science* 2006). إذا نجح برنامج الأمير هذا، فإن السيطرة على الأرض (وفي هذه الحالة لوقود المستحاثات تحتها) قد تتراجع وتعطي مكانها للسيطرة على المعرفة العلمية ـ والتقنية كأساس رئيسي للامساواة في قطر.

إن غلبة مجموعة من المصادر المسببة للتفاوت على أخرى، تؤثر كثيراً على أنماط التحرك الفردي والجماعي. فحيث تنتشر وسائل القمع، فإن الأفراد والجماعات التي تمتلك السلاح والمقاتلين

يتمتعون بثمرات القدرة على التحرك الذي يعوّل عليه. وفي المجتمعات الزراعية فإن الحصول على الأرض أو فقدانها (الذي يكون غالباً، وبالتأكيد، من خلال استخدام أحدهم قوة القمع والإرغام) هو الذي يُحدث الفرق الكبير.. . ولم يستطع العمال أن يوفروا المال من أجورهم على نطاق واسع، ومن ثم توظيفه في مشاريع اقتصادية صغيرة، مثل المنتجات الحرفية وتجارة المفرّق، إلا في الحقب الأخيرة، حيث العمل المأجور والتجارة الواسعة.

ومصادر الثروة السائدة، بحد ذاتها، تميِّز بقوة بين نظم اللامساواة. فعلى امتداد العالم المعاصر، على سبيل المثال، نرى أن الدور البارز للأرض، إضافة إلى وسائل القمع في اللامساواة الطبقية في بلدان مثل أوغندا وكمبوديا، يتناقض كثيراً مع أنواع أخرى من اللامساواة الطبقية القائم على رأس مال التمويل والمعرفة العلمية ـ التقنية في فرنسا واليابان. بينما تنتقل البرازيل من نظام لامساواة يقوم بشكل رئيسي على الفروق الهائلة بين السيطرة على الأرض إلى نظام آخر لا يقل عنه تفاوتاً، قائم بشكل أكثر عمقاً على السيطرة على رأس المال التمويلي والمعرفة العلمية. وتعاني الصين انتشار الصراع في الريف أثناء انتقالها من نظام تفاوت قائم على الأرض والقمع إلى نظام آخر تبدو فيه السيطرة على الآلات ورأس المال التمويلي والمعرفة العلمية ـ التقنية واسعة.

إن انتشار المصادر المسببة للامساواة والسيطرة حالياً عليها يؤثر بقوة على قابلية الحكم الاستبدادي للبقاء، فأنظمة الحكم التي تعتمد على السيطرة على الأرض والعمال ووسائل القمع ـ وهي الأشكال الأكثر انتشاراً على مدى الـ 5000 سنة الماضية ـ تضع نفسها جاهزة للطغيان. ولكن الحكام في أنظمة حكم كهذه يواجهون حتماً قيوداً أمام إمساكهم بالسلطة. تعود هذه القيود إلى اعتمادهم بصورة دائمة

على وسطاء أقوياء، يتمتعون جزئياً باستقلال ذاتي، مثل أمراء الحرب وملاك الأراضي والزعماء سليلي الأسر النبيلة. وفي حالات نادرة، كانت الأنظمة التي تعتمد بشكل خاص على المؤسسات التي تقوم بالتزاماتها، كالأديان المشتركة، تفرض السيطرةَ الاستبدادية على مواطنيها تحت أسماء الآلهة والقساوسة والأنبياء. والمصادر اللاحقة في القائمة (الآلات، رأس المال التمويلي، المعلومات، الإعلام، والمعرفة العلمية ـ التقنية) تظهر فقط في تسلط الدولة عندما يحتكر الحكام إنتاج و/ أو توزيع تلك المصادر. في معظم الأحيان، يُدخل الحكام منتجي وموزعي تلك المصادر في أنظمة حكمهم، وبذلك يقبلون بالقيود على تسلطهم هم.

لقد بدأنا نفهم الأسباب التي تجعل الاقتصاد الرأسمالي يتقبل الأنظمة الديمقراطية أكثر مما تتقبلها أشكال الاقتصاد الأخرى. فالعلاقة لا تكمن في تلاؤم الديمقراطية أيديولوجياً مع مشاريع المبادرة الحرة، ولكن في الأساس المادي للحكم، فلنُعِدِ النظر إلى المصادر المدرجة في الإطار 5 ـ 1، فالبنود الأولى في القائمة (وسائل القمع، اليد العاملة، الحيوانات، الأرض، والمؤسسات التي تقوم بالتزاماتها) لم تكمن فقط ضمن اللامساواة الطبقية عبر أطول مدة من تاريخ البشر، بل كانت أيضاً، وفي معظم الأحيان، الأسس المباشرة للحكم[2].

أما أنظمة الحكم واسعة النطاق، على سبيل المثال، فقد اعتمدت عموماً على الولاء المشروط لكبار ملاك الأراضي الذين نشروا قواتهم الخاصة، وتمتعوا إلى مدى بعيد بالاستقلال الذاتي ضمن أملاكهم الخاصة، واستحصلوا على مداخيلهم الرئيسية من

(2) Charles Tilly, *Trust and Rule* (Cambridge: Cambridge University Press, 2005).

الأرض واليد العاملة التي تحكموا بها ضمن تلك الأملاك، وساندوا المعارك العسكرية لساداتهم، ولكن ضمن حدود ضيقة. وبقدر ما يحتوي نظام الحكم من أمراء الحرب ومَن لديهم قوة القمع، أو من ملاك الأراضي الذين يستغلون عمل العمال مباشرة في نظام حكمه، فإنه في الوقت نفسه يؤسس يومياً اللامساواة التي تُنظم الناسُ حياتهم الاجتماعية حولها. مثل هذا النظام يمارس السلطة من خلال الناس نفسهم الذين لديهم الوسيلة والمصلحة في منع السكان في مناطقهم من مقاومة الطغيان، فهو يقيم العراقيل والموانع أمام المشاورات الواسعة والمتساوية والمحميّة وذات الالتزام المتبادل.

ولننظر إلى البنود التالية على القائمة: الآلات، ورأس المال للتمويل، والمعلومات، والإعلام، والمعرفة العلمية ـ والتقنية. وكلها تدعم اللامساواة المادية الهائلة في عالمنا المعاصر. وهي لا تظهر في الاقتصاديات الرأسمالية فقط، إذ إن أنظمة عملاقة غير رأسمالية، مثل الصين وإيران أيضاً، تعتمد كثيراً على الآلات، ورأس مال التمويل، والمعلومات، والإعلام، والمعرفة العلمية ـ التقنية، ففي كل من الاقتصادين الرأسمالي وغير الرأسمالي، يؤدي الاعتماد على تلك المصادر إلى تفاوتات واسعة بين أولئك الذين يتحكمون بها، وأولئك الذين إما يفتقدون طريق الوصول إليها أو يقعون تحت نفوذها. ولكن في كل من الجانبين من خط الانقسام لا تنشئ أنظمة الحكم فروقاً طبقية تحدثها سيطرتها على المصادر مباشرة في داخل نظم حكمها.

فلماذا، إذاً، توفر الرأسمالية فرصة أفضل لإقامة الديمقراطية؟ لأن الأنظمة في الاقتصاديات غير الرأسمالية المزدهرة تحافظ على الاندماج السياسي للفروق الطبقية التي تنتظم حول المصادر الأولى في القائمة، وبشكل خاص وسائل القمع، والأرض والمؤسسات التي

تقوم بالتزاماتها. وفي ظل اشتراكية الدولة، حققت هذه المصادر الثلاثة حكم الدولة، رغم الالتزام ـ اسمياً فقط ـ بالمصدر الرابع، اليد العاملة. وفي الدول المزدهرة، من خلال احتكاراتها المصادر الرائجة كالبترول، فإن الحكام يدافعون دائماً عن احتكاراتهم باستخدامهم أجزاء كبيرة من عائداتهم في تثبيت الحدود بين أعضاء مؤسساتهم التي تقوم بالتزاماتها وجميع الآخرين، ففي إيران، والعربية السعودية، والسودان، وبوليفيا، وفنزويلا، نرى الحكام الأغنياء من البترول يذيعون أيديولوجيات مختلفة جداً، ولكنهم يستخدمون عائدات البترول الوفيرة لينشئوا شبكات دعم الحكام، ويستبعدوا مقاوميهم. وفي كل هذه الحالات وغيرها، يقطع الحكام الطريق على الرأسمالية الكاملة.

أما الرأسمالية الصناعية والمالية الناضجة في المقابل، فتسمح للحكام بأن يحكموا من دون الاعتماد كثيراً تقريباً على الطبقات المتفاوتة في الحياة اليومية. وسواء اعتمدوا على دائرة صغيرة من الرأسماليين أو دائرة واسعة من دافعي الضرائب، فإنهم لا بد أن يحصلوا على رأس المال الكافي ليغطوا أنشطة الدول الرئيسية. وقد يتصور أحدنا نظاماً رأسمالياً خص مالكي رأس المال، وأقطاب الإعلام، والأخصائيين في العلوم والتقنيات وميزهم بحقوق سياسية أكبر. وغالباً ما تتضمن الأحلام الأورويلية (Orwellian) عن المستقبل واحداً أو أكثر من بين الثلاثة، ولكن المسالك التي تطورت بها الرأسمالية فعلاً جعل من الأسهل والأمتع للحكام أن يحافظوا على توازن تقريبي بين جماهير المستهلكين وجماهير المواطنين، ففي ظل الرأسمالية يتوافق المواطنون، والعمال، والمستهلكون (Cohen 2003, Montgomery 1993).

ومع ذلك، فإن أنظمة الحكم كلها، ديمقراطية أم خلافها، لا بد أن تتداخل في إحداثها ظاهرة اللامساواة، فهي تؤدي إلى ذلك بثلاث طرق متميزة: بحمايتها مزايا مؤيديها الرئيسيين، وبإنشائها أنظمتها الخاصة في استخراج وتوزيع مصادر ثروتها، وبإعادة توزيع هذه المصادر بين قطاعات رعاياها المختلفة من السكان. وبالمقارنة مع الحكومات غير الديمقراطية، بشكل عام، فإن الحكومات الديمقراطية تقدم الحماية للمزايا التي تتلقاها القطاعات الأوسع من رعاياها من السكان، وتحدث أنظمة استخراج وتوزيع تتجاوب بشكل كامل مع سيادة الشعب، وتنتج المنافع الجماعية وتنظم برامج أوسع للرفاه العام، وتعيد توزيع مصادر الثروة لصالح السكان الأضعف ضمن دوائرهم الانتخابية وعلى أوسع نطاق (Bunce 2001; Goodin [et al.] 1999, and Przeworski [et al.] 2000).

غير أن هذه الأنشطة ذاتها تجعل الدول الديمقراطية تُديم بعض أشكال اللامساواة الطبقية. وأوضح هذه الأشكال أنها تكرس جهوداً كبيرة للحفاظ على حدودها ـ والفروق في المنافع ـ بين مواطنيها أنفسهم، وبين هؤلاء ومواطني الدول الأخرى. ولكن إلى مدى ما تضمن سلامة الأملاك والصيغ القائمة في تنظيم المجتمع، فإنها تحافظ على اللامساواة القائمة سابقاً من حيث الأملاك والصيغ القائمة في تنظيم المجتمع، فحفاظ الدولة على حقوق الإرث، على سبيل المثال، يمرر الفروق الإثنية والعرقية من جيل إلى الجيل الذي يليه (Spilerman 2000)، ففي الأنظمة الديمقراطية يتركز قدر كبير من الصراع السياسي حول مدى ما تحافظ عليه الدولة أو تغيّره من أشكال اللامساواة الطبقية القائمة.

فإذا استمرت أنظمة الحكم الديمقراطية مع وجود اللامساواة

المادية القائمة وأخذت تعمّق من الصيغ القائمة من اللامساواة المادية فإن انعدام اللامساواة عندئذ لا يمكن أن يكون شرطاً ضرورياً للديمقراطية أو انتشارها. وبدلاً عن ذلك، فإن الإنجاز الديمقراطي يدور حول إبعاد السياسة العامة عن أي أشكال من اللامساواة المادية القائمة. ويمكن للديمقراطية أن تتشكل وتستمر مادامت السياسة العامة لا تتجزأ بحدة عند حدود الطبقات المتفاوتة. وفي المقابل، فإن الحقوق السياسية والالتزامات وما تنطوي عليها والتي تتجزأ حصراً عند الحدود الطبقية تهدد بقاء الديمقراطية وتمنع انتشارها، فالديمقراطية تزدهر عند انعدام التماثل بين أشكال اللامساواة في الحياة اليومية واللامساواة في العلاقات بين الدولة والمواطن.

فلنلاحظ الترابط والنتيجة الطبيعية: فكل من انتظام العناصر السياسية الرئيسية حول حدود أشكال اللامساواة الطبقية الهامة وسن قواعد المشاركة في السياسة التي تتجاوب مع مثل هذه الحدود ـ خاصة إذا كانت الأحزاب المستبعدة هي التي لم تكن تفيدها اللامساواة الطبقية القائمة بشكل عام ـ يضعف الديمقراطية ويشوهها، ففي الأنظمة السياسية الغربية هيأت الفروق الطبقية بين النبلاء، والوضع الديني، والجنس، والعرق، وحيازة الممتلكات العقارية الأسسَ الأولية لتباين الحقوق والالتزامات، ولكن الإثنية والقرابة كان لهما دورهما البارز في أماكن أخرى. وتتعثر الديمقراطية بقدر ما تسيطر فيه مثل هذه الفروق والامتيازات على السياسة العامة للدولة.

كما إن التحولات في مقدار اللامساواة الطبقية العامة وطابعها تؤثر أيضاً في ما تطمح إليه الديمقراطية، فأي زيادة هامة في اللامساواة الطبقية التي تحدث من دون تعديل يعوضها في السياسة العامة يشكّل خطراً على الأنظمة الديمقراطية القائمة، فزيادة اللامساواة الطبقية تهدد الديمقراطية لأنها تعطي أعضاء الطبقات المستفيدة الوسيلة والحوافز لـ:

• تفضيل استبعاد المساومات الديمقراطية.

• إقامة علاقات نفعية مع عملاء الدولة.

• حماية أنفسهم من الالتزامات السياسية المرهقة.

• التدخل مباشرة في تصرف الدولة بمصادر الثروة.

• استخدام علاقتهم مع الدولة للحصول على مزايا أكبر من العلاقات المتباينة مع العناصر التي لا تنتمي إلى الدولة.

• استخدام نفوذهم مع الدولة لمزيد من الاستغلال واستبعاد الطبقات الأدنى، وبذلك

• تبعد أنظمة حكمهم أكثر وأكثر عن المشاورات الواسعة والمتساوية والمحمية وذات الالتزام المتبادل.

إن الديمقراطية وإقامتها يتوقفان على التآلف إلى حدّ ما بين: 1 ـ التساوي المادي عبر الطبقات و2 ـ وضع حاجز يبعد السياسة العامة عن اللامساواة الطبقية.

والصور العكسية أو السلبية لهذه الآليات (مثل، انتشار قوى مسلحة تحت سيطرة خاصة، وتشكيل ائتلافات سياسية أو اتحادات قائمة على الفصل الطبقي) تسهّل ترجمة اللامساواة الطبقية إلى سياسة عامة للدولة، وبذلك ينعكس التوجه نحو إقامة الديمقراطية.

والطرائق الرئيسية التي تضم هذه الآليات تشمل: 1 ـ المساواة بين الطبقات (كما يشاهد بشكل رئيسي في الآليات 1، 2، 3)، و2 ـ إيجاد الحاجز بين السياسة العامة واللامساواة الطبقية (كما يشاهد بشكل رئيسي في الآليات 3 ـ 6).

الإطار 5 ـ 2: آليات إبعاد السياسة العامة عن اللامساواة الطبقية

1 ـ حل وسائل سيطرة الدولة (مثل القيود القانونية على حيازة الأملاك) التي تدعم العلاقات المتفاوتة الحالية بين طبقات المجتمع (مثل الحجز على ممتلكات الكنيسة وبيعها بالجملة، اللذين يضعفان السلطة الكنسية).

2 ـ المساواة في المقتنيات والرفاه عبر الطبقات بين السكان بصورة عامة (مثل الزيادة في طلب منتجات الفلاحين الزراعية، التي تزيد عدد فلاحي الطبقة الوسطى).

3 ـ تقليل أو احتواء الدولة للقوات المسلحة بقيادتها الخاصة (مثل، حل الجيوش الخاصة التابعة للأقطاب، التي تضعف سيطرة النبلاء على العوام، وبذلك تقلل من سلطة النبلاء في نقل الفروق بين النبلاء والعامة إلى السياسة العامة للدولة مباشرة).

4 ـ تبنّي وسائل إجرائية تبعد السياسة العامة للدولة عن أشكال اللامساواة الطبقية (مثل الاقتراع السري، وظائف تتقاضى رواتب، اتصال جميع المرشحين بالإعلام مجاناً، التي تساعد على تشكيل ائتلافات عبر الطبقات).

5 ـ تشكيل ائتلافات فعالة سياسياً واتحادات لتجاوز اللامساواة الطبقية (مثل القيام بتعبئة تشمل كامل الأقاليم ضد استيلاء الدولة على الممتلكات، التي تؤدي إلى تجاوز الحدود بين الطبقات).

6 ـ زيادة عامة للمشاركة في السياسة والحقوق والالتزامات التي تتجاوز الحدود بين الطبقات (مثل ضم الدولة المناطق غير المتجانسة اجتماعياً، الذي يشجع على إيجاد سياسة تشمل الطبقات كافة).

يدرج الإطار 5 ـ 2 الآليات المعينة التي تعزز المساواة و/أو إيجاد الحاجز بين السياسة العامة واللامساواة الطبقية، وتصف أحداثاً تاريخية نادرة. ففي معظم حقب التاريخ، على سبيل المثال، قاوم الحكام ومؤيدوهم الرئيسيون حل أي من السلطات التي كانت تعزز العلاقات المتباينة بين الطبقات الاجتماعية في تلك الأيام، بل على العكس، عندما كانت لديهم القدرة عملوا على تثبيت تلك السيطرة. ونرى أيضاً أن آخر شيء يتخلى عنه الحكام ومؤيدوهم الرئيسيون هو سيطرتهم الخاصة على القوات المسلحة والجيوش الخاصة والشرطة

السرية، التي لاتزال فعالة في كثير من أنظمة الحكم غير الديمقراطية في آسيا، وأفريقيا، وأميركا اللاتينية.

ومع ذلك، تحرَّكَ أحياناً العديد من هذه الآليات سريعاً لإحداث المساواة و/ أو إيجاد الحاجز بين السياسة العامة واللامساواة الطبقية. فإقامة المستعمرات للمستوطنين، كما في الأرجنتين وأستراليا، على سبيل المثال، أنشأ أوضاعاً اقتصادية متساوية، مقارنة مع البلدان المستعمرة. ومع أنهم أَخضعوا دائماً، وقاموا بذبح السكان الأصليين وإبعادهم، إلا أن محاولات هؤلاء المستوطنين المشتركة عززت الإجراءات لحجز السياسة العامة عن اللامساواة بينهم. وأي تفسير تاريخي لإقامة الديمقراطية يجب أن يحدد السياق والجمع بين هذه الآليات التي أبعدت السياسة العامة عن اللامساواة الطبقية.

اللامساواة والديمقراطية في جنوب أفريقيا

تهيئ الدول بمعظمها، أو حتى تستفيد من أشكال اللامساواة الموجودة بين مواطنيها، والقليل منها من حاول أن يخطط للتفاوت الطبقي كوسيلة لحكمه. وفي الماضي القريب حاول حكام جنوب أفريقيا بأوسع مجهود في العالم أن يوحدوا الطبقات العرقية مباشرة في نظام سلطتهم السياسية. وعلى مدى عدة عقود نجحت تلك الجهود، وحافظت على الاستغلال واحتكار الفرص من قبل طبقة البيض الحاكمة من دون أن تجمد الاقتصاد أو شكل الحكم، واستخدمت القمع لدعم سلطة رأس المال. ثم قام ضحايا هذا الاضطهاد بالتنسيق مع حلفاء من الخارج بمضاعفة مقاومتهم إلى حد تجميد الحياة الاقتصادية وإسقاط الحكم. وفي خلال ثمانينيات القرن العشرين، حدثت ثورة في جنوب أفريقيا.

إن تجربة جنوب أفريقيا من اللامساواة الطبقية تبرز إلى العيان عدة طرائق تتضمنها النظرية التي طرحناها للتو، والتي قلّما تحدث في أمكنة أخرى بهذا التصميم والأثر العام الذي نجم عنها، فقد ألغى فرض الطبقات العرقية على السياسة العامة للبلاد إبعاد السياسة عن اللامساواة الطبقية القائمة، وبذلك أطاح الديمقراطية من نظام هو بالأصل غير ديمقراطي. إلا أن النضال الثوري في سبعينيات، و(خاصة) في ثمانينيات القرن العشرين، أنشأ إبعاداً إلى حد ما بين اللامساواة الطبقية العرقية والسياسة العامة للبلاد، وبذلك هيأ الظروف لإقامة الديمقراطية في النهاية. وقد أنجز ذلك بطريقتين: بإحداث مقاومة شعبية دائمة ضد فرض الطبقات العرقية مباشرة وإدخالها في السياسة، وتزويره ائتلافات (ولو مؤقتاً) عبر الطبقات العرقية والإثنية. ثم عززت إصلاحات تسعينيات القرن العشرين وما بعدها نشر الديمقراطية جزئياً، بإحداثها خفضاً متواضعاً في اللامساواة الاقتصادية عبر الطبقات العرقية، ما نجم عنه مزيد من اللامساواة ضمن الطبقة الأفريقية، وإدخال حواجز جديدة بين أشكال اللامساواة القائمة والسياسة العامة في جنوب أفريقيا.

وفي استعراضه التاريخي لظاهرة اللامساواة في جنوب أفريقيا، يلخص الاقتصادي سامبي تيربلانش (Sampie Terreblanche) المعالم الرئيسية لهذه التعابير والعلاقات:

> أحد أكثر الأنماط وضوحاً أنه خلال فترة الاستعمار والإمبريالية الطويلة، كان أسياد الاستعمار هم المنتصرون غالباً في الصراع، وكان السكان الأصليون هم الخاسرين. والنمط الثاني ـ الوثيق الصلة مع الأول ـ هو أن البيض المقيمين في الفترة التي تلت الاستعمار (أحفاد المستوطنين من أوروبا الاستعمارية السابقة) كانوا أيضاً (على الأقل حتى 1974) هم المنتصرين غالباً، ولذلك فقد كانوا في وضع يزيدون فيه من غناهم، غالباً على حساب السكان الأصليين.

> وقد قامت السلطات المستعمِرة والمستعمِرون البيض بذلك بطرق رئيسية ثلاث: **أولاً**، بإقامة بُنًى لسلطات اقتصادية وسياسية أمنت لهم الامتيازات وحصنت موقفهم تجاه السكان الأصليين، **وثانياً**، بحرمان السكان الأصليين من تملك الأرض، والمياه السطحية، والماشية، **وثالثاً**، بتحويل العبيد والسكان الأصليين إلى الطبقة الافريقية، وإدخال حواجز جديدة بين التفاوتات القائمة والسياسة العامة في جنوب أفريقيا. مما نجم عنه المزيد من التفاوت إلى أشكال عديدة من العمال المستعبدين والمستغَلين. هذه الخيوط الثلاثة تغلغلت بشكل منذر بالسوء في تاريخ جنوب أفريقيا الحديث، منذ منتصف القرن السابع عشر حتى أواخر القرن العشرين (Terreblanche 2002: 6).

فعلى مدى ثلاثة قرون، إذاً، استخدم كلّ مَن حَكَمَ جنوب أفريقيا من الأوروبيين سلطتهم السياسية لا لإخضاع السكان الأصليين فقط، بل ليطبعوا بصماتهم في اللامساواة العرقية على الحياة الاجتماعية بشكل عام. وعلى أوسع نطاق، أوجدت معظم الأنظمة الحاكمة فروقها التي تميزها بشدة عن الأفريكانيين (Afrikaners)، والبريطانيين، والآسيويين (خاصة من الأصول الهندية) والأفريقيين (Africans)، والملونين (الأقوام غير البيض الذين لا يمكن اعتبارهم من بين أي من الفئات الأخرى). ولم يتم تنظيم الحياة العامة ضمن مزيد من التمييز داخل السكان الأفريقيين إلا في ظل نظام التفرقة العنصرية المسمى أبارثايد، أو التفرقة (1948 ـ 1990) الذي تكلفت الدولة مشاقه. وما قامت به إلا انتقاماً: حيث أدخلت اللامساواة الطبقية مباشرة في السياسة العامة.

ويعرض الإطار 5 ـ 3 توزيع تيربلانش الملائم للتغيرات على الفترات التاريخية من الاقتصاد السياسي في جنوب أفريقيا منذ 1652 حتى 2002. وكل من «فترات نظمه» أدت إلى نمط مختلف بعض الشيء من اللامساواة بين العروق والإثنيات السكانية، فعدّل نظام التفرقة العنصرية، من 1948 فصاعداً ثم دعم الفروق الطبقية التي

أنشأتها الإدارات السابقة. وقام بذلك بمزيد من التشديد: استئصال الأفريقيين والملونين من مواطنهم المقامة منذ مدة طويلة في المدن، فيجمع الأفريقيين كالقطعان في مواطن صغيرة متفرقة مزدحمة بالسكان، حتى أنه يفصل الأطفال الأوروبيين في مدارس مختلفة حسب اللغة التي يتكلمونها في بيوتهم، الإنجليزية أو الأفريقية.

غير أن حاجة البيض إلى العمال السود في المدن والمناجم والمزارع قَلَبَتْ كل الخطط للاحتواء الجماعي لسكان جنوب أفريقيا.

وقد أدى النمو في الصناعة والخدمات إلى انتشار سريع للسكان السود في المدن، حتى فاقت الصناعة مع دخول عام 1945 نسبة استغلال المناجم في إجمالي الإنتاج المحلي[3]. ومع دخول عام 1960 أصبحت 63 في المائة بكاملها من السكان الأفريقيين يعيشون مؤقتاً على الأقل خارج المحميات الأفريقية (Fredrickson 1981: 244). هذا بالإضافة إلى أنه حوالى تلك المدة، ما كان نقصاً في اليد العاملة في المدن تحول إلى فائض، بحيث تركزت البطالة في أفريقيا بصورة متزايدة في المدن والنواحي، أكثر من المحميات في الريف. وكان على حكام أفريقيا الجنوبية أن يتدبروا أمر التناقض بين اعتبار الأفريقيين كسكان أصليين حضَّرهم الغزو، والاعتراف بهم كطبقة عاملة أنشأتها الرأسمالية. وقد أدى هذا التناقض إلى بذل الجهود المضنية لفصل السود عن البيض في السكن والمجتمع، في الوقت الذي ينضوي فيه المزيد من الأفريقيين في القوى العمالية الصناعية في المدن (Murray 1987, Chapter 2, and Terreblanche 2002, Chapter 9).

---

(3) Tom Lodge, «South Africa: Democracy and Development in a Post-Apartheid Society,» in: Adrian Leftwich, ed., *Democracy and Development: Theory and Practice* (London: Polity Press, 1996), p. 188.

الإطار 5 ـ 3: «فترات النظام العام» الست لعدم المساواة في جنوب أفريقيا، وفقاً لسامبي تيربلانش

1 ـ فترة النظام الميركانتيلي والإقطاعي الذي أسسه الاستعمار الهولندي خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر ومعظم القرن الثامن عشر (1652 ـ 1795). في هذه الفترة أسس البوير أنظمة متفرعة إقطاعية شبه مستقلة، ضمن سلطاتها الخاصة وعلاقاتها مع العمال. إلا أن هذا النظام الإقطاعي الفرعي لم يكن مستقلاً تماماً، ولذلك يجب اعتباره جزءاً من النظام الاستعماري الهولندي.

2 ـ أنظمة الحكم الرأسمالي العرقي الذي أسسه الاستعمار والإمبريالية البريطانية أثناء «القرن التاسع عشر الطويل» (1795 ـ 1910). وقد أزالت خطط البريطانيين القانونية والسياسية والاقتصادية الأنماط الميركانتيلية والإقطاعية والتقليدية لشركة الهند الشرقية الهولندية والأفريكانية، والخويسية (Khoisan)، والأفريقية على التوالي.

3 ـ نجح الفورتركرز (Voortrekkers) خلال القرن التاسع عشر في تأسيس جمهوريات مستقلة نسبياً شمال نهر الأورانج، اقتبسوا فيها الترتيبات العمالية التي كانت تعتبر حينها غير قانونية في الكاب. وكانت تمركزات السلطة في الجمهوريتين مزعزعة، ولكنها ما زالت مستقلة عن السلطة الاستعمارية في الكاب بحيث تستطيع إدارة حكم إقطاعي منفصل.

4 ـ وبعد اكتشاف الألماس (في 1867) والذهب (في 1886) تحول الاستعمار البريطاني إلى نظام إمبريالي عدواني شامل ورأسمالية عرقية. وكيما يستثمر البريطانيون ثروات المناجم في أفريقيا الجنوبية، كان عليهم أن يوجدوا تمركزاً للسلطة ونظاماً سياسياً واقتصادياً جديداً.

ولكي يؤسسوا نظاماً يؤدي إلى الاستغلال المثمر من الذهب، خاض البريطانيون عدة حروب في نهاية القرن التاسع عشر، ومنها حربهم ضد البوير (1899 ـ 1902). ولم يحافظوا فقط على التمركز الجديد للسلطة فقط، بل صاغوه جيداً في مؤسسات خلال النصف الأول من القرن العشرين، عندما أصبحت السلطة السياسية والاقتصادية والأيديولوجية بشكل رئيسي في أيدي الحكومة الإنجليزية المحلية، التي كانت على أوثق العلاقات مع بريطانيا. ومن الضروري أن نميز بين الفترة النظمية (systemic period) من الرأسمالية الزراعية والاستعمارية العرقية أثناء الحكم الاستعماري البريطاني (1795 ـ 1890)، وبين الفترة النظمية للرأسمالية الاستعمارية المنجمية (استغلال ثروات

المناجم) خلال الحكم الإمبريالي البريطاني والسيطرة السياسية والاقتصادية للحكومة البريطانية المحلية (1890 ـ 1948).

5 ـ وعندما فاز الحزب الوطني (ح و) (National Party NP) ذو التوجه الأفريكاني في الانتخابات العامة في 1948، استخدم سلطته السياسية للتشديد على الترتيبات المقيدة للعمال. ومع أن حزب المؤتمر الوطني لم يغير جذرياً نظام الاقتصاد الرسمالي العرقي الذي أسسته الحكومة المحلية الإنجليزية، فإنه استخدم سلطته السياسية والأيديولوجية ليشرع مؤسسات جديدة له. وخلال العشرين سنة الأخيرة من سيطرة الأفريكان السياسية (1974 ـ 1994)، حدثت أزمة تتعلق بشرعية وإمكانية الاستمرار لسيطرة البيض السياسية والربحية التي تجنيها الرأسمالية العرقية. وفي تسعينيات القرن العشرين انهارت السيطرة السياسية للأفريكان بشكل يكاد يكون دراماتيكياً، كمقدمة لبدء سيطرة أهل البلاد الأفريقيين السياسية.

6 ـ ومنذ تسعينيات القرن العشرين بدأنا نشهد تحولاً من سيادة النظام الاقتصادي والسياسي والرأسمالية العرقية للبيض إلى نظام جديد للرأسمالية الديمقراطية. وفي فترة الاثنتي عشرة سنة التالية (1990 ـ 2002) تأسس ونجح نظام سياسي ديمقراطي تحت سيطرة النخبة الأفريقية، ولسوء الحظ، لم يجر تحول اجتماعي اقتصادي موازٍ بعد.

مقتبس من: (Terreblanche 2002: 14-16).

هذا بالإضافة إلى أن تأسيس الفصل حسب القبائل تجاوب ليس فقط مع المفاهيم الرسمية للتاريخ، بل أيضاً مع مقتضيات السياسة. ففي ثمبولاند، قاد زعيم قبلي بارز هو ساباتا داليندييبو (Sabata Dalindyebo) معارضة الدولة ضد خطط إعادة توزيع الأرض على أساس الفصل العنصري، ولكنه وجد نفسه يزاح من قبل مرشح تدعمه الدولة:

> وفَّر النظام الجديد الفرصة الملائمة [لقسم الشؤون المحلية (ق ش م) (Native Affairs Department NAD)] لإضعاف نفوذ زعماء القبائل التي اعتبرها لا تتعاون معه، فعلى سبيل المثال، رأى الزعيم ساباتا دالندييبو المعترف بعلو مركزه من قبل شعبه، قبيلته تنفصل إجبارياً إلى إقليمين: ثمبولاند (وسميت في ما بعد داليندييبو)

وثمبولاند المهاجرة. وفي الإقليم الثاني رُقِّيَ كايزر ماتانزيما (Kaizer Matanzima)، الذي كان في ماضيه زعيماً مغموراً، أبدى في وقت مبكر ولعاً أصيلاً بالفلسفة وممارستها، وبعدها بيسير رفعته الفوائد المادية من الفصل العنصري، الأبارثايد، رُقّي إلى الزعيم الأعلى[4].

وعندما أقام نظام الحكم وطناً جديداً هو ترانسكاي في 1963، جعل ماتانزيما زعيماً وطنياً له. أصبحت ترانسكاي بعدها جمهورية مستقلة رسمياً برئاسة ماتانزيما، في Davenport and Saunders 1979) .2000: 402, 432)

ولم يمنع التمدين والتصنيع والمصلحة السياسية سلطات جنوب أفريقيا من إقامة نظام طبقي عنصري محدد بوضوح في بنية العقود القانونية والاقتصادية. وحتى حيازة الاتحادات الأفريقية جزئياً على حقوقها. كان من نتيجته أن دوّن تقسيمات الحكومة العنصرية في القانون. وواجه المتمتعون بهذه الهبة التنظيمية معضلة حادة: اقبلوا التنظيم الطبقي الذي تعتمده الدولة تحتفظوا بحقكم بطلبات هزيلة في حيازة الأرض والعمل، أو ارفضوه وتخلوا عن الحقوق التي فرضتها الدولة كائنة ما كانت.

فلنأخذ حالة م. ج. بوتيليزي (M. G. Buthelezi) الذي أصبح زعيم موطن الزولو المحيط بمدينة ديربان والمسمى كوازولو. بدأ بوتيليزي كناشط في حزب المؤتمر الوطني الأفريقي (م وأ) (ANC)، طرد من جامعة فورت هير (Fort Hare) لاشتراكه في تظاهرة قام بها حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، وانفصل عن الحزب بسبب طموحه

(4) Ivan Evans, «The Native Affairs Department and the Reserves in the 1940 s and 1950 s,» in: Robin Cohen, Yvonne G. Muthien and Abebe Zegeye, eds., *Repression and Resistance: Insider Accounts of Apartheid* (London: Hans Zell Publishers, 1990), p. 44.

الخاص لإدارة الوطن وأنشأ «حزب حرية إنكاثا» (Inkatha Freedom Party). سيطر ناشطو هذا الحزب على تصدير العمال المهاجرين من الإقليم وحصلوا على أجور الحماية من التجار فيه، كما تلقى الحزب إعانات سرية من دولة التفرقة العنصرية. وخلال ثمانينيات وعدة أعوام من تسعينيات القرن العشرين، خاض حزب إنكاثا وناشطون من حزب المؤتمر الوطني الأفريقي معارك متلاحقة للسيطرة على مواقع كوازولو. وتمثِّل حركة بوتيليزي أنه حتى بعض الأفريقيين كانوا يراهنون على النظام الطبقي الذي فرضه سابقاً البيض في جنوب أفريقيا للحفاظ على سيادتهم على البلاد (المصدر نفسه، 434 ـ 435، و500 ـ 501). لذلك، يجب أن نتجنب أي فرضية بأن العناصر السياسيين في جنوب أفريقيا في القرن العشرين قد تشكلوا في مرحلة سابقة مستقلين عن الأنظمة السياسية المتتالية التي عاشوا وناضلوا في ظلها (Jung 2000). وانغمست الدولة بعمق في ما أنتجته الطبقات المتفاوتة التي فرضتها على الحياة العامة.

إن تصميم الدولة لم يضمن طبعاً أن تُحدث أفعالها الآثار التي كان حكّامها يرغبون فيها، فقد يظن البعض مثلاً أن نظام الفصل العنصري الطبقي المشدد سيُحدث تجانساً اقتصادياً ضمن كل طبقة عرقية، ولكنه على العكس، استبعد المنافسة المحتملة، فإن نظام الاستغلال واحتكار الفرص ذاك أدى إلى التباين الواسع بين البيض الناجحين وغير الناجحين. وضمن السكان الأفارقة أيضاً، كانت هناك ثغرة واسعة تفصل بين المناطق الريفية الفقيرة الرازحة تحت بطالة ضخمة ومتزايدة، ومناطق التعدين في المدن، حيث كان العمل متاحاً للأفارقة، وإن يكن بأجور بخسة. كانت النتيجة: تفاوتاً هائلاً ضمن السكان البيض، ولامساواة كبيرة ضمن السكان الأفارقة.

وعندما نقلت المساعي الإيجابية عدداً قليلاً من الأفارقة بعد 1990 إلى المواقع التي كانت تدار من قبل البيض فقط، فإن وجودهم

لم يغير الطبقات وقنوات الاستفادة التي كانت موجودة سابقاً. وعوضاً عن ذلك استفاد أولئك الأفارقة القلائل من الآليات نفسها المسببة للتفاوت التي سادت بين أسلافهم البيض. على كل حال، وفي الوقت نفسه، بقيت الأكثرية العظمى من الأفارقة تعاني الفقر والبطالة التي كانت تزداد من دون مساواة بينهم. ورغم تراجع نظام الطبقية العرقية، إلاّ أن اللامساواة المادية ازدادت واستمرت.

ويلخص جيريمي سيكنغز (Jeremy Seekings) ونيكولي ناتراس (Nicoli Nattrass) هذه الظاهرة بهذه العبارات:

> أمّن نظام التوزيع في التفرقة العنصرية العمل الكافي لكل أفراد الشعب من البيض (بواسطة تضافر سوق عمل يقوم على التمييز العنصري وسياسات تربوية وصناعية) في الوقت الذي يحيل فيه العمال الأفارقة بأجور بخسة إلى الأعمال التي لا تتطلب مهارة في المناجم والمزارع. ولكن النجاح ذاته لهذا النظام في إفادة البيض سمح لقاعدة الاستبعاد أن تتحول من العرق إلى الطبقة، استفاد البيض في جنوب أفريقيا من مزايا الطبقة التي سمحت لهم بالإبقاء على استفادتهم ومميزاتهم في السوق ولم يعودوا يعتمدون على بقاء التفرقة العنصرية، وكانت نتيجة ذلك أن بعض طبقات الأفارقة السود استطاعوا أن يتمتعوا بمراكز السلطة بينما بقي آخرون مستبعدين من منافع الازدهار (Seekings and Nattrass 2005: 6).

غير أن هذه النتائج لم تصبح واضحة حتى حطمت المقاومة الواسعة والمواجهة والتحول الثوري نظام التفرقة العنصرية الذي فرضته الدولة.

المقاومة، والمواجهة، والثورة

كان للسياسات الانفصالية نتائجها السياسية غير المنتظرة، فهي **أولاً**، جمعت الأفارقة والآسيويين والملوّنين والمنشقّين البيض في

جبهة مشتركة عندما زادت حكومات التفرقة العنصرية حرمانَها السكانَ الآسيويين والملونين من حقوقهم الواضحة التي تمتعوا بها سابقاً. **وثانياً**، أثارت محاولة النظام العنصري فرض زعماء ووحدات إقليمية تؤدي دور الحكم غير المباشر، المقاومةَ الشعبية أولاً للسلطة، ومن ورائها لتسلط الحكومة (Olivier 1991). وبدءاً من حوالى عام 1970، بدأت سلطة الدولة على مستوطنات السود تضعف، وبدأت تنهار قدرتها على فرض نظام العمل، وبالنتيجة ضاعفت المصادمات العنيفة التي أثارت المواطنين مقاومتهم ضد قوى القمع.

وأخيراً جعلت سياسات التفرقة الهوياتِ الأفريقيةَ التي حددتها الحكومة أساساً للتعبئة السياسية، ففي 1983 حاول نظام تفرقة عنصرية مزعزع أن يوسع من دعائمه لتأسيس هيئة تشريعية متفاوتة من ثلاثة قضاة بينهم ممثلون عن السكان الآسيويين والملونين في غرف تشريع منفصلة. ولكن هذا الإجراء أثار الاحتقان وتعبئة الجماهير بين الأفارقة وغير السود الذين يتحدّون نظام الحكم. وعلى مستوى الشارع تعاونت مجموعات غير منظمة من الناشطين الشباب تدعى «الرفاق» وقاتلت بالتناوب مع أعضاء منظمات لجاليات تُدعى «المدنيين» (Civics).

اعتمد تشكيل جبهة ديمقراطية وطنية متحدة من 575 منظمة مختلفة على روابط أسستها «حركة الوعي السوداء» (Black Conciousness Movement) (غير الشرعية اليوم) وحزب المؤتمر الأفريقي، ولكنه تعدّاهما بعد ذلك. وفي ذروة نشاطها، ادعت تلك الجبهة (الديمقراطية المتحدة) أن عدد أعضائها يبلغ المليونين (Johnson 2004: 187).

وفي عام 1985 تشكل ائتلاف مماثل (وفي الحقيقية متداخل) من النقابات، وهو مؤتمر نقابات جنوب أفريقيا (م ن ج أ). هذه

المنظمات، التي أحسنت الدعاية لنفسها، استقطبت مقاومة واسعة لنظام الحكم، فأعلنت الحكومة، مذعورة، سلسلة متلاحقة من حالات الطوارئ في تموز/يوليو 1985 وحزيران/يونيو 1986. والإعلان الأخير:

> منح كل ضابط شرطة سلطات واسعة في الاعتقال والتوقيف والاستجواب من دون مذكرة استدعاء، فمكَّنت مدير الشرطة من منع أي اجتماع، ومنعوا كل تغطية للقلاقل بواسطة مراسلي التلفاز والإذاعة، وحدّوا كثيراً من حرية الصحافة. وهكذا لجأت الحكومة إلى جعل الطغيان قانونياً (Thompson 2000: 235).

وألقت الحكومة القبض من دون محاكمة على الآلاف ممن كانوا مشتبهاً فيهم. وبالرغم من حالة الطوارئ، ورغم منع الكثير من منظمات الجاليات، ورغم التوقيف الاحتياطي للناشطين بالآلاف، فقد تسارعت تعبئة السود عملياً في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، وتضافر كلٌّ من المقاومة والعقوبات العالمية لزعزعة سيطرة البيض على السياسة العامة للبلاد.

وتحت الضغوط الداخلية والدولية، حتى كتلة الأفريكان التي كانت متماسكة في الماضي أخذت في التصدع. وبسبب وصمهم ومقاطعتهم وحرمانهم من توظيف الأموال مجدداً ومنع تسليفهم المال من كثير من الأوروبيين والأميركيين، بمن فيهم منظمة الجماعة الأوروبية والكونغرس الأميركي، فَقَدَ الرأسماليون الكبار كثيراً من حماستهم للتفرقة العنصرية (الأبارثايد) (Price 1991, Chapter 7). وفي 1982، كان أعضاء الحزب الوطني في البرلمان، المعادين لأي تسوية، قد انشقوا من الحزب ليشكلوا حزباً أصغر ذا عزم أكبر هو حزب المحافظين (ح م). ولمدة خمس سنوات أخرى، حاولت حكومات الحزب الوطني (وهي تشعر بالضيق والانزعاج من ضغط الجناح اليميني وتهديد الأفريكان الذين يتمتعون بالحكم الذاتي

بالتحرك عسكرياً) أن تخضع معارضيها من كلا الجناحين بالوسائل القانونية والهجومات السرية. وخلال 1988 شددت الحكومة من هجومها على حزب المؤتمر الوطني الأفريقي والمعارضة الليبرالية، مع تزايد حملات التخريب التي قام بها الحزب.

غير أنه بعد أن انتصر حزب المؤتمر الوطني انتصاراً ساحقاً على حزب المحافظين في الانتخابات البلدية للبيض في تشرين الأول/ أكتوبر 1988، أعلن الرئيس ورئيس المؤتمر الوطني ب. و. بوتا (Pieter Willem Botha) عن تنازلات هامة، تضمنت إرجاء تنفيذ حكم الإعدام عن ستة ناشطين من حزب المؤتمر الوطني الأفريقي الذين صدر بحقهم أحكام بالإعدام، ونقل رئيس الحزب نلسون مانديلا (Nelson Mandela) من المستشفى حيث كان يعالج من داء السل إلى الإقامة الجبرية المنزلية عوضاً عن إعادته إلى سجنه في الجزيرة حيث عانى هناك لمدة 25 عاماً.

ولقد جاءت السنة التالية بخطوات حاسمة نحو حل التحفظ والفتور الداخلي في جنوب أفريقيا، ففي 1989 أجرى رئيس الحزب الوطني ورئيس الوزارة ف. و. دو كليرك (Frederik Willem de Klerk) مفاوضات مع حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، الممنوع سابقاً، ومع مانديلا نفسه، وأطلق سراح معظم قادة الحزب الوطني الأفريقي المسجونين. كان في سماح دوكليرك لمسيرة، والاحتفال بإطلاق سراح 35 ألف شخص من أعراق مختلفة في مدينة كاب تاون (Cape Town) (في أيلول/ سبتمبر 1989) إشارة ليس فقط لتحول كبير في الإستراتيجية، بل شجع على مسيرات عديدة لصالح المصالحة في المناطق الباقية من جنوب أفريقيا، وأصبح الاحتفال باستقبال سجناء حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في مجمّع رياضة كرة القدم في سويتو من حيث النتيجة «أول تجمع لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي خلال 30 سنة» (AR 1989: 295).

ومع حلول عام 1990 كان دو كليرك يتولى الحكم بالتشاور المعمّق مع حزب المؤتمر الوطني الافريقي، وأصبح نلسون مانديلا بعد إطلاق سراحه من الإقامة الجبرية المنزلية مساهماً رئيسياً في سياسة البلاد. وفي 1991، نجح الناشط في مؤتمر النقابات في جنوب أفريقيا سيريل رامافوزا (Cyril Ramaphosa) في الانتخابات كأمين عام لحزب المؤتمر الوطني. في هذه الأثناء وجد حزب زعيم موطن الكوازولو (حزب حرية إنكاثا)، الذي سبق أن تلقى دعم الحكومة سراً ودعم الحزب الوطني، وجد نفسه منعزلاً، فصعَّد إنكاثا هجومه على منافسيه من حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، ولكنه لم يحز في انتخابات 1994 إلا على حوالى 6 ٪ من مجمل التصويت العام، مقارنة مع 75 ٪ التي نالها حزب المؤتمر الوطني الأفريقي (نال حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في التصويت العام ومن جميع الطبقات العرقية مشتركة 63 ٪، ونال الحزب الوطني 20٪، وجنوب إنكاثا 11 ٪)، في انتصار كان قبل 10 سنوات سيدهش أي شخص جنوب أفريقي، من أي طبقة سياسية كانت، وأصبح السجين السابق نلسون مانديلا رئيساً لجنوب أفريقيا.

ويعلّق أنتوني ماركس (Anthony Marx) بقوله:

> «عندما بدأت دولة جنوب أفريقيا في 1990 تتحول وتبتعد عن الإقصاء العرقي والتفرقة، نحو ديمقراطية غير عرقية، فقدت الهوية العرقية وتعبئتها بعض بروزها وبريقها. وبدلاً منها، أخذ أصحاب المشاريع السياسية والطامحون يشددون من اعتمادهم على الهويات «القبلية» و«الإثنية» كأساس للتعبئة، كما تبين من روح القومية عند الزولو، ومخاوف «الملوّنين» من سيطرة الأفريقيين بزعامة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي (Marx 1995: 169).

وحصل الانقسام على مستويين: إذ تصدعت جبهة غير البيض،

وفي 1996، على سبيل المثال، كان الملونون يدلون بأصواتهم جماعياً لصالح الحزب الوطني، مهندس التفرقة العنصرية السابق، كما إن الطبقات والأفريقيين والملونين والآسيويين فقدوا أيضاً القوة التي كانت توحّدهم من أجل امتيازات على نطاق أدنى.

ومع ذلك، اضطر حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، بين 1990 وانتصاره في انتخابات 1994، إلى التفاوض، إذ كان لانحلال الاتحاد السوفياتي جزئياً في 1989 أثران حاسمان في جنوب أفريقيا: **أولهما**، أنه قلل صدقية ادعاء المحافظين على أنهم الحصن ضد المؤامرة الشيوعية العالمية. **وثانيهما**، أنه قلل من الدعم الخارجي الدبلوماسي والمالي لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي. وكلا الأثرين مجتمعين شجعا الولايات المتحدة للضغط على الطرفين للوصول إلى حل تفاوضي واستبعاد الثورة. وليؤكد وجوده، أعلن حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في 1991 «سنته للعمل الجماعي»، داعياً أنصاره للإضراب المنظم السلمي، والمقاطعة، والمسيرات، والتجمعات (Jung and Shapiro 1995: 286).

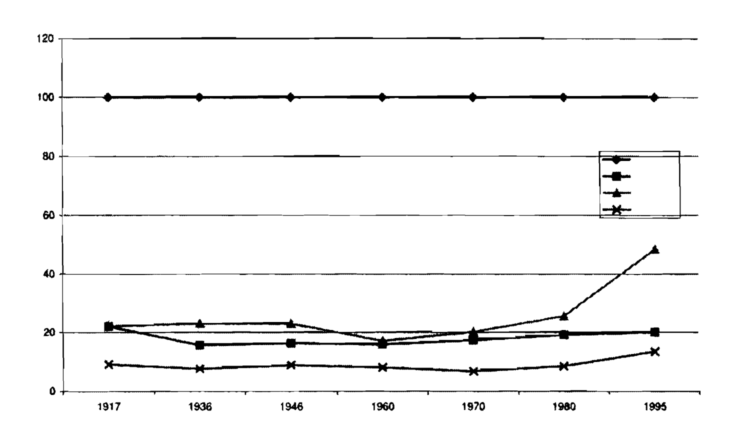
وتدريجياً، أضعف وجود حزب المؤتمر الوطني الأفريقي من خطط الحزب الوطني لإقامة نوع ما من تقاسم السلطة. ومع ذلك عمل حزب المؤتمر الوطني الأفريقي على تجنب استقطابه السلطة الكاملة، وقَبِلَ «التمثيل النسبي في الانتخابات، وتأمين العمل بالنسبة إلى البيض، والعفو عن قوات الأمن التي اعترفت بالجرائم التي ارتكبت في ظل النظام البائد» (Bratton and Van de Walle 1997: 178). وبذلك أدى الوضع شبه الثوري إلى تسوية تفاوضية لافتة.

ومع وصول حزب المؤتمر الوطني الأفريقي إلى السلطة حدثت انقسامات كبيرة ضمن حركة المقاومة السابقة، فلم يصعد فقط كثير

من قادة هذا الحزب مباشرة إلى تسلم الوظائف الحكومية والأعمال التجارية التي كانت محظورة على الأفريقيين سابقاً، بل حدثت انقسامات على النطاق المحلي أيضاً، فقد لعبت المنظمات المدنية أدواراً حاسمة في إعلان مقاطعتها والتحرك جماعياً خلال ثمانينيات القرن العشرين، إلا أنها أضاعت كثيراً من وزنها السياسي، لأن زعماءها **من ناحية** انصرفوا لاغتنام الفرص في نظام الحكم الجديد، **ومن ناحية أخرى** لأن حزب المؤتمر الوطني الأفريقي فرض امتحانات قاسية على من بقي يتبناهم ويعتمدهم لديه (Zuern 2001, and 2002). وتحول بعض الرفاق على مستوى الشارع الذين استخدموا قوتهم العضلية للدفاع عن مناطق سكنهم ضد قوى البيض، تحولوا إلى عصابات تتنافس في ما بينها، وإلى ارتكاب الجرائم البسيطة. يكتب ريتشارد ويلسون (Richard Wilson):

> منذ 1994، وبانعدام الفرص السياسية والاقتصادية، تحولت التنظيمات شبه العسكرية في حزب المؤتمر الوطني الأفريقي إلى مجموعة مجرمين، كوسيلة لكسب العيش. وبقيت عصابات شاربفيل (Sharpeville) تسمي نفسها وحدات الدفاع الخاص، وتقوم بالابتزاز بالتهديد بحجة الحماية والدفاع، وتعد بتحقيق الأمن من اعتداء مجرمين آخرين من وحدات الدفاع الخاص مقابل أجور تدفع بانتظام من قبل السكان المهددين بالإرهاب. وحاول حزب المؤتمر الوطني الأفريقي مراراً ترتيب وقف إطلاق النار بين الأحزاب المتخاصمة، ولكنه لم يستطع الحفاظ عليه ولا فرضه بالقوة (Wilson 2001: 179).

وبالتوازي مع مغادرة فئة بورجوازية صغيرة وغنية، شهدت جاليات السود انقساماً حاداً بين أولئك الذين بقوا تحت سلطة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي والذين تخلفوا عنه.



الشكل 5 ـ 2: الدخل النسبي للشخص حسب الطبقة العرقية في جنوب أفريقيا، 1917 و1995.

المصدر: (Terreblanche 2002: table 10.8).

يبين الشكل 5 ـ 2 إحدى نتائج النظام السياسي المتفاوتة بشكل استثنائي غريب: فيقارن بدءاً من 1917 حتى 1995 المداخيل الشخصية للمواطنين الملونين والآسيويين والأفريقيين مع مداخيل أقرانهم من البيض. ومع أن نظام الحكم في جنوب أفريقيا أبقى على الأفريقيين في موقع متدنٍّ خلال العقود الثمانية حتى الماضي القريب، فإن وضع السكان الآسيويين والملونين بقي في مستويات منخفضة جداً، ولم تؤثر إقامة نظام التفرقة العنصرية بدءاً من 1948 وما بعد على الوضع النسبي للسكان الملونين، ولكن من الواضح أنه أضر بالآسيويين والأفريقيين على حدّ سواء، ومع دخول عام 1970 كان دخل الفرد عند الأفريقيين قد انخفض إلى 6,8 في المائة من الدخل عند البيض، فكان متوسط ما يكسبه البيض تقريباً خمسة عشر ضعفاً من متوسط دخل الأفريقيين.

ثم بدأ نظام الحكم بالانهيار. وبعد 1980، ضاعف الآسيويون موقعهم النسبي (بارتفاع 48,4 في المائة من دخل البيض)، كما بدأ الأفريقيون أخيراً بتحقيق المكاسب أيضاً. وفي المقابل، فإن السكان الملونين (والمهمَلين إلى حد كبير من أرباب العمل في حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، والذين انضموا مراراً إلى السياسيين المعارضين لهيمنة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي) لم يحققوا أي مكاسب على الإطلاق، ومنذ 1995 استمرّ صعود الأفريقيين إلى الطبقات ذات الدخل الأعلى، بحيث إنه «بدخول عام 2000 أصبح عدد من يتقاضون أعلى المداخيل من السود يقارب نسبة أمثالهم من البيض» (Seekings and Natrass 2005: 45). ولما كان عدد الأفريقيين يبلغ 75 في المائة من السكان والبيض 14 في المائة، من الطبيعي أن تقل كثيراً عن تحقيق التكافؤ، ومع ذلك بدأت اللامساواة الطبقية تحل محل اللامساواة العرقية في الحياة الاقتصادية في البلاد، وأدى انهيار التفرقة العنصرية ووصول السود إلى السلطة إلى إيجاد فروق كبيرة في اللامساواة المادية فيها.

لم تؤدِّ إزالة التفرقة العنصرية إلى إلغاء الطبقات العنصرية بالكامل من الحياة العامة في جنوب أفريقيا. وفي الوقت الذي ضم التآلف ضد التفرقة العنصرية المواطنين الأفريقيين والملونين جنباً إلى جنب، فإن برنامج حزب المؤتمر الوطني الأفريقي لعمل الدولة الإيجابي لصالح الشعب «المضطهد سابقاً»، كان يقصد الأفريقيين فقط (Jung 2000: 202). كما أدت إعادة تنظيم جهاز الموظفين جذرياً إلى الاستغناء عن عدد من الموظفين الآسيويين والملونين من الوظائف الإدارية الدنيا (Johnson 2004: 214). ويقول آبي وليامز (Abe Williams)، وزير الخدمة الاجتماعية الملون في إقليم غرب الكاب، شاكياً:

غير أنك ترى أن ما يحدث للملونين هو أنهم يشعرون بضرر عمل الجهة المؤيدة لقضيتهم، وعندما حاربوا التفرقة العنصرية كانوا يُعتبرون جزءاً من النضال ضدها، أما الآن وقد صارت التفرقة العنصرية خارج الموضوع، فإنهم لا يحصلون على الفائدة من النظام الجديد، لأنهم ينظر إليهم مرة أخرى على «أنك لست أسود»، وهذا مدعاة للحسرة والأسى (Jung 2000: 203).

وفي الرأس الغربي، وفي كل مكان آخر، في الحقيقة، تحوَّل عدد كبير من الناخبين الملونين إلى الحزب المعارض لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي، وهو الحزب الوطني المؤيد للتفرقة العنصرية سابقاً. ومع تمتع حزب المؤتمر الوطني الأفريقي بالسيطرة المطلقة على الدولة، فإننا بالكاد نستطيع أن نعتبر جنوب أفريقيا في القرن الواحد والعشرين دولة ديمقراطية بالكامل، هذا بالإضافة إلى أنه ليس من الواضح أن نظام الحكم الجديد سوف لا يبتعد عن استبدال الانقسامات العرقية التي طالما اتصفت بها السياسة العامة في جنوب أفريقيا، بانقسامات طبقية صارمة. ولكن، وبالمقارنة مع فترة سبعينيات القرن العشرين، فإن هذا النظام قد تقدم خطوات مشهودة نحو مشاورات أكثر اتساعاً وأكثر مساواة ومحميّة بشكل أفضل وذات التزام متبادل بين الدولة والمواطنين. ومن خلال احتفاظ النظام جزئياً بحاجز بين السياسة العامة واللامساواة الطبقية، فإنه قد نشر بذلك الديمقراطية.

الآليات أثناء العمل

لا تقدِّم حالة واحدة حجةً أو رأياً عاماً، بالإضافة إلى أن جنوب أفريقيا دولة حالة متطرفة: فهي التي عمدت فيها الدولة علانية ولفترة ما إلى فرض اللامساواة الطبقية التي عمت حياة المجتمع اليومية وتطورت إلى سياسة عامة. كما إن انتشار السحر والسحرة وفيروس عدوى الإيدز قلّل من مكاسب جنوب أفريقيا في إقامة

الديمقراطية، حتى إنه دفع نظام الحكم المحاصَر إلى الإطاحة بها. ومع ذلك فإن لدى جنوب أفريقيا ميزتين تفيدان في التحليل الذي يقدمه هذا الكتاب: **أولاهما** تُظهر أنه توجد تجربة هامة واحدة على الأقل على مستوى الوطن تلتقي مع خط التفسير غير المألوف الذي يورده هذا الكتاب. **وثانيتهما** تبيِّن ما يمكن أن نتوقع أن نجده في الحالات الأقل تطرفاً، إذا صحت الحجة وأصاب الرأي.

فإذا أعدت النظر إلى الإطار 5 ـ 2 مثلاً، فإنك ستجد أن كل آليات إبعاد السياسة العامة عن اللامساواة الطبقية المدرجة فيه كانت تلعب أدوارها في مرحلة أو أخرى في التحول الكبير لجنوب أفريقيا بعد سبعينيات القرن العشرين:

- حل وسائل سيطرة الدولة التي تدعم العلاقات المتفاوتة بين طبقات المجتمع.
- المساواة في المنافع و/ أو الازدهار عبر الطبقات وضمن السكان بشكل عام.
- اختزال أو احتواء الدولة للقوات المسلحة التي يسيطر عليها أفراد أو جهات خاصة.
- تبني وسائل إجرائية تبعد السياسة العامة عن أشكال اللامساواة الطبقية.
- تشكيل ائتلافات ناشطة سياسياً واتحادات تتقاطع عبر اللامساواة الطبقية.
- توسع شامل في المشاركة السياسية والحقوق والواجبات التي تتقاطع عبر طبقات المجتمع.

إن مجرد وجود هذه الآليات لا يثبت أنها شجعت على إقامة الديمقراطية في جنوب أفريقيا. ومع ذلك فإني أجد في القصة العامة للتحول السياسي في جنوب أفريقيا استحساناً في تعليلي الرئيسي الأسباب: إن جهود الدولة لاستخدام اللامساواة الطبقية كوسيلة

للحكم أدت بصورة غير منتظرة إلى تآلفات قوية عبر الطبقات، التي أوجدت في النهاية الحواجز بين السياسة العامة واللامساواة. أما إن إقامة الديمقراطية في جنوب أفريقيا بقيت ناقصة، فأمر مفروغ منه.

أما في الحالات الأقل تطرفاً، فسوف نضطر إلى الغوص إلى الأعماق لنتتبع العلاقات الدقيقة بين السبب والنتيجة. ومن بين الأشياء الأخرى، سوف يصعب علينا في الغالب أن نفصل بين الطرائق التي تربط شبكات الائتمان والسياسة العامة، وبين التي تقيم الحواجز بين السياسة العامة واللامساواة. ومع ذلك فإن القائمة السابقة التي تحتوي على ستة بنود لآليات حاسمة تنطبق بالوضوح نفسه على الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر، أو الهند في القرن العشرين، كما تنطبق على جنوب أفريقيا في سبعينيات القرن العشرين. ومع ذلك فإن كل بند يشير إلى ميكانيكية متلازمة يجب، من حيث المبدأ، أن تشجع على الإطاحة بالديمقراطية، فانحلال التآلفات عبر الطبقات لصالح العناصر السياسيين المتمسكين بشدة بالطبقات اللامتساوية، على سبيل المثال، يهدد بانتكاس الديمقراطية. وتبدو إسبانيا في الفترة بين 1930 و1936 حالةً تشهد على ذلك، فاستبعاد الجمهورية البورجوازية في إسبانيا المنظمات الفلاحية والعمال أدى إلى تفكك الائتلاف الذي كان له الفضل في قيام الثورة الديمقراطية بين 1930 و1931 وإعادة ترسيخ الفروق الطبقية داخل السياسة العامة في البلاد، في الوقت الذي كان العسكريون بقيادة فرانسيسكو فرانكو (Francisco Franco) يهددون الجمهورية من اليمين (Balbé 1985; González Calleja 1999, and Soto Carmona 1988).

إن ذكرى إسبانيا في فترة تلوح فيها احتمالات الحرب الأهلية تثير التساؤلات حول العلاقة بين مراكز السلطة ذات الاستقلال الذاتي والسياسة العامة للبلاد، بعيداً عن تأثير شبكات الائتمان واللامساواة الطبقية. ويذهب بنا الفصل 6 إلى داخل ذلك الميدان المعقد.

- 6 -
القدرة والسياسة العامة للدولة

عاشت روسيا مرة لحظة مفعمة بالحيوية القوية والأمل بالديمقراطية، فأخذت التطلعات تتصاعد بشكل مؤثر في 1988. وكانت الجمهورية الروسية، بالتأكيد، في تلك الأيام مازالت تسيطر على الاتحاد السوفياتي ولم تكن توجد كدولة مستقلة. وكان ميخائيل غورباتشوف (Mikhail Gorbachev) الروسي، والسكرتير العام للحزب الشيوعي في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية و(منذ ذلك العام) رئيس اللجنة التنفيذية العليا، يقود المسيرة نحو الغلاسنوست (الانفتاح السياسي) والبيريسترويكا (إعادة البناء السياسي والاقتصادي). وفي مؤتمر الحزب التاسع عشر التاريخي الذي عقد في نهاية حزيران/ يونيو 1988، ألقى غورباتشوف خطابه العامر بالتفاؤل لمدة ثلاث ساعات ونصف.

وتلخص مجلة **السجل السنوي** (*Annual Register*) الرزينة خطاب غورباتشوف برفضه الستالينية والدعوة إلى مجتمع جديد يحافظ على مزايا الاشتراكية:

> مع أنه كان من غير الممكن وصف مثل هذا المجتمع بشكل مفصل، فإن الاشتراكية من هذا النوع ستكون نظام «الأمور السوية»، فالهدف

> من كل التطور الاجتماعي، من الاقتصاد إلى الحياة الروحية، سيكون كفاية حاجات الشعب، وسوف يكون هناك اقتصاد متقدم حيوي قائم على التخطيط المركزي مع درجة عالية من استقلال المشاريع الفردية ذاتياً. وسوف تتوفر الحاجات الأساسية، بما فيها الصحة والتعليم والسكن، كما ستكافأ المواهب الفردية حيثما يكون مناسباً بالشكل الأخلاقي والمادي. ومجتمع كهذا سيكون على درجة عالية من الحضارة والفضيلة، وسوف يديره «نظام متين متأصل في الديمقراطية» (AR USSR 1988: 106).

كان غورباتشوف يدّعي أنه يضع الاتحاد السوفياتي، بما فيها روسيا، على طريق إقامة الديمقراطية. غير أن مراسل **السجل السنوي** لاحظ أن الأداء الاقتصادي كان يتراجع في اتحاد الجمهوريات السوفياتية الإشتراكية، وتتسع مطالبة القوميات غير الروسية بالحكم الذاتي، وحتى بالاستقلال. ورغم تشجيع غورباتشوف على الانفتاح وإعادة البناء، لم يبدأ تحول هادئ نحو الديمقراطية على المستوى الوطني العام.

وبعد تسع سنوات (في 1997) تمزّق الاتحاد السوفياتي، ودخلت روسيا في صراع ضارٍ من أجل تحقيق سيطرتها السياسية. وبعزفه على وتر القومية الروسية، في مقاومته لجهود غورباتشوف وللحفاظ على ما تبقى من الاتحاد، استولى رئيس الحزب الروسي بوريس يلتسين على السلطة في 1991، وأخمد في 1993 محاولة انقلاب يميني ضده في البرلمان، ما شدّد قبضته على السلطة. نجح يلتسين في انتخابات الرئاسة في 1996، ومع الزيادة في اعتلال صحته في 1997، تزايدت المناورات المحمومة في الدائرة الرئاسية بقصد النفوذ، وعندها لم تعد مجلة **ريجيستر** (*Register*) تنشر أنباء سارة عن الوضع السياسي الداخلي إلا ما ندر:

> واستمر الصراع في 1997، الذي كان يجري بين الزمر المالية

والصناعية الكبرى، التي تضم البنوك الكبرى وقطاعات الاقتصاد الأساسية والصحف ومحطات التلفزيون التي كانت تتحكم بها، وكان الوضع السياسي العام مستقراً نسبياً، ما عدا المحاولات الهادفة إلى إعادة توزيع المناصب الحكومية، ولكن هذا كان يجري على أرضية تراجع الاقتصاد باستمرار واتساع الفوارق الاجتماعية، مصحوبة بازدياد الجريمة المنظمة والفساد (AR Russia 1997: 135-136).

لقد أصبحت الديمقراطية الروسية الناشئة تمر في ظروف عصيبة.

واستقال يلتسين المريض من الرئاسة في نهاية 1999، وبذلك فتح الطريق لرئيس وزرائه، فلاديمير بوتين. ولم يحاول ضابط المخابرات بوتين، الذي رأس مكتب الأمن الفدرالي (الذي أتى بعد انهيار الشيوعية) تعزيز الديمقراطية، فخلال حملته الانتخابية الناجحة في 2000، رفض حتى أن يدخل في مناظرة مع منافسيه المرشحين. ولكن تصريحاته العلنية كانت تؤكد الحاجة إلى استعادة الدولة القوية والسوق الذي يعمل بانتظام، ووعد أيضاً باتخاذ أشد الإجراءات ضد «الأصوليين الإسلاميين» الذين وصمهم بـ «الخطر الذي يهدد إقليم الشيشان وأجزاء أخرى من القوقاز». وبعد تسلمه السلطة، سارع إلى الحد من سلطات حكام الأقاليم، وبدأ يقيد وسائل الإعلام الجماهيرية، وقام بجهود واسعة لتطويع وكبح جماح فئات «الأوليغارشيين»، أصحاب مناطق النفوذ في البلاد ـ الرأسماليين الذين كانوا يتحكمون بالتجارة والإعلام، والذين حققوا أرباحاً تقدر بالمليارات، وكان لهم استقلالهم الذاتي الواسع خلال تسعينيات القرن العشرين. لقد جاء فرض بوتين سلطة الدولة على حساب الديمقراطية (Fish 2005).

ثم استمر توطيد السلطة المركزية في الدولة، وجاء في مجلة **التقرير السنوي** لعام 2004:

> لقد أنهت روسيا ذلك العام سائرة نحو المزيد من فاشية الدولة، وبدا محتملاً - رغم آمال زمر الليبراليين الذين هُمشوا كثيراً في السياسة الروسية - أن البلاد تعيد تجربة جارتها أوكرانيا، بحيث ترى مؤسساتها الحكومية تتهاوى أمام ثورة شعبية. ولكن التطورات في روسيا في 2004 كان يسودها عاملان: رد الحكومة على الهجومات الثأرية التي كان يقوم بها الإرهابيون الشيشان الانفصاليون خلف حدود الدولة (كان أفظعها في أيلول/ سبتمبر على تلاميذ مدرسة بيسلان (Beslan) في شمال أوسيشيا (Ossetia))، وحملة الحكومة ضد «الأوليغارشيين» أصحاب النفوذ واستعادة السيطرة على موارد الطاقة، والتي كانت «الملحمة» في شركة يوكوس (Yukos) ترجمةً لها. وقد حازت الحملتان ضد شيشينيا (Chechnya) والأوليغارشيين عموماً على رضى الرأي العام (AR Russia 2004: 105).

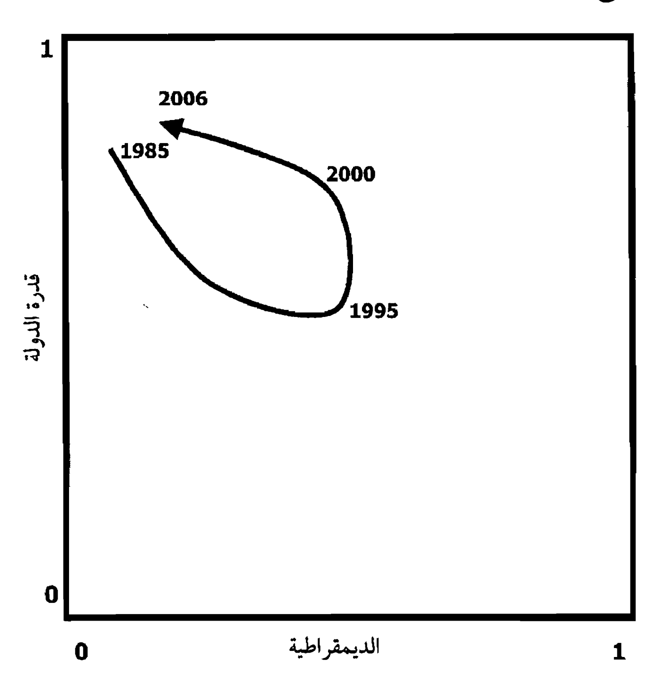
لننظر إلى مسألة قبض حكومة بوتين على ميخائيل خودوكورسكي (Mikhail Khodokorsky) وملاحقته وسجنه. خودوكورسكي هذا هو رئيس يوكوس (Yukos)، أكبر شركة خاصة لاستغلال الطاقة في البلاد. إن في هذه المسألة المثل على الحملة التي لا هوادة فيها التي خاضها بوتين لاستعادة سيطرة الدولة على مخزونات البترول والغاز، كوسيلة لتدعيم سلطته السياسية شخصيّاً واجتثاث فئات الأوليغارشيين الرأسماليين، المقاومين السياسيين المحتملين لحكمه. وسرعان ما أصبحت مؤسسة الطاقة التي تسيطر عليها الدولة أكبرَ منتج في العالم لإنتاج الغاز الطبيعي. وبامتلاك الدولة حوالى ربع الاحتياطي العالمي المعروف من الغاز الطبيعي، استخدمت روسيا بقيادة بوتين هذه الطاقة لدعم نفوذها في العالم. وبدءاً من 2006، أصبحت سلوفاكيا تستورد 100 في المائة من حاجتها من الغاز من روسيا، وبلغاريا 94 في المائة، وليتوانيا 84 في المائة، والمجر 80 في المائة، والنمسا 74 في المائة، وألمانيا 40 في المائة، وإيطاليا 30 في المائة، وفرنسا 25 في المائة (Schmitt 2006:

(61. وتبيّن بعدها بوضوح أن احتكار الدولة في روسيا لمخزونات الطاقة كانت له مساهمته العميقة والواسعة في بروز الدولة على المستوى الداخلي والعالمي.

شعر المواطنون الروس بالنجاح الداخلي سالف الذكر، فبدأ بوتين في 2004 بتوسيع رقابته على الإعلام، ملاحقاً الأكاديميين ورجال الأعمال الذين كانوا يظهرون ما يدل على تصاعد المقاومة لسياسته، مما يعيق قدرة الدولة. في نيسان/ أبريل 2004 - على سبيل المثال - أصدرت محكمة موسكو على الباحث الموسكوفي إيغور سوتياجين (Igor Sutyagin)، البالغ من العمر 41 عاماً، حكماً بالسجن 15 عاماً لاتهامه بالخيانة العظمى والتجسس، بعد أن شارك في أواخر تسعينيات القرن العشرين في إدارة مشروع بحث ترعاه كندا حول العلاقات بين المدنيين والعسكريين في 12 دولة بعد الفترة السوفياتية وحلف وارسو، بما فيها روسيا. لم يكن في مقدور سوتياجين التوصل إلى الأسرار العسكرية أو المخابراتية، فهو كان يعمل في معهد موسكو للدراسات الأميركية الكندية (Moscow's Institute of USA and Canada Studies) (الذي كان مركزاً رئيسياً في التخطيط للغلاسنوست والبيريسترويكا)، ويجري مقابلات مع قادة من /12/ بلداً، ويستخدم وسيلة تقييم معيارية، فأدانته المحكمة ظلماً - بحسب التقييمات الخارجية - بتزويد المخابرات البريطانية والأميركية بمعلومات سرية للدولة في روسيا.

في 2005، سنّت حكومة بوتين عدداً من القوانين الجديدة التي تدعّم سلطة الدولة، فألغت الانتخاب المباشر للحكام، وأنهت التصويت لدائرة انتخابية واحدة في الانتخابات البرلمانية، وشددت شروط السماح بتسجيل أحزاب سياسية جديدة، ورفعت الحد لتمثيل الأحزاب في البرلمان. وبدأت الحكومة أيضاً تفكر بإصدار قوانين

تحد جذرياً من استقلال المنظمات غير الحكومية، كما وجدت منظمات حقوق الإنسان العاملة في القوقاز نفسها تتعرض لضغوط قاسية، ووجدت جمعية الصداقة الروسية ـ الشيشانية نفسها هدفاً لدعاوى قضائية بحجة تحريضها على البغضاء العنصرية وانتهاكها قوانين الضرائب (Human Rights Watch 2006). وفي ما يخصّ الاتساع، والمساواة، والحماية، والمشاورات ذات الالتزام المتبادل، فإن من الواضح أن نظام حكم بوتين كان يطيح بالديمقراطية في روسيا. وبصرف النظر عن الالتواء والتحول من غورباتشوف إلى يلتسين إلى بوتين، يخطط الشكل 6 ـ 1 مسار روسيا المدهش من 1985 حتى 2006:



الشكل 6 ـ 1: أنظمة الحكم الروسية، 1985 ـ 2006.

وطبقاً للمخطط، اتجهت روسيا نحو الديمقراطية ـ بعد 1985 ـ وهي تتخلى عن قدر هام من سلطة الدولة، ثم بدأت تعكس توجهها في كلتا الناحيتين. وكما ورد في الفصل 2، وضعت دار الحرية «فريدوم هاوس» روسيا بين 1991 و1992 في الدرجة 3 في كل من الحقوق السياسية والحريات المدنية، وهي غير ديمقراطية بمعايير دار الحرية أو معاييرنا، ولكنها أعلى كثيراً من درجات 6 و5 في الحقوق السياسية والحريات المدنية في 2005. وقد أسقطت الانتخابات الرئاسية النهائية في 2004 (التي حاز فيها بوتين على نسبة 71,4 في المائة من الأصوات وحاز أقرب منافس له على 13,7 في المائة)، وحتى الانتخابات التي جرت فيها المنافسة علناً) طلبَ روسيا اعتبارها دولة ديمقراطية. ورداً على كمّ روسيا أفواه المعارضة في 2005، حولت دار الحرية التصنيف الإجمالي لنظام حكمها من حر جزئياً إلى غير حر.

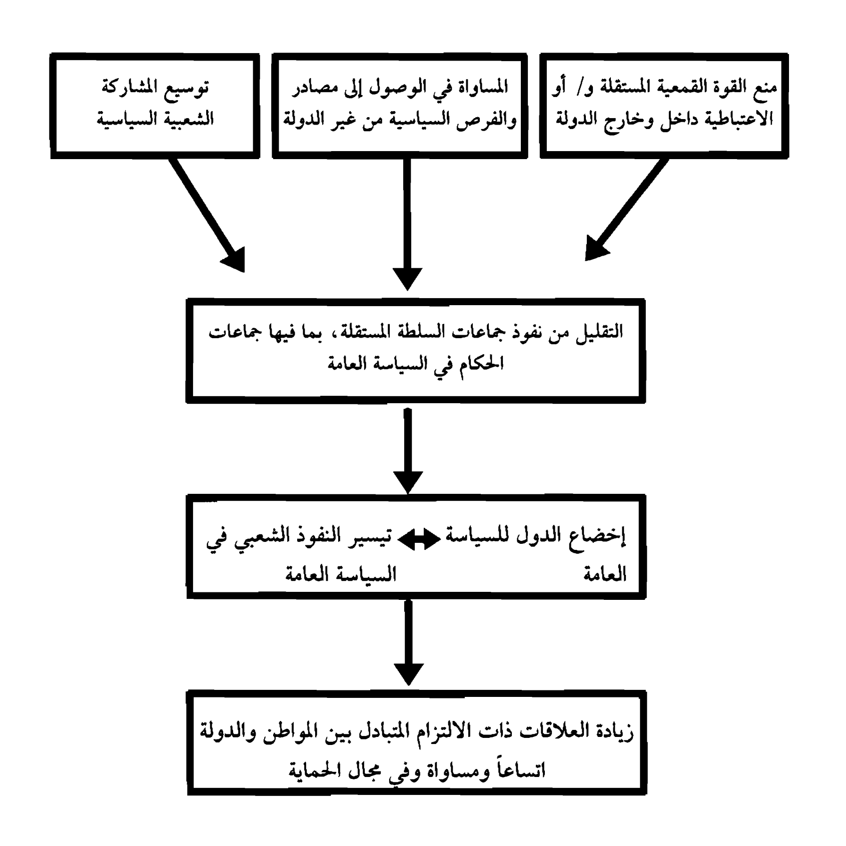
تبين تقديرات دار الحرية إطاحة روسيا بالديمقراطية ولكنها تغفل عن المسار المقوس لسلطة الدولة فيها: من مرتفع في الفترة السابقة لإصلاحات غورباتشوف إلى منخفض خلال سنوات حكم يلتسين، ثم إلى مستويات مرتفعة مثيرة في ظل حكم بوتين. ومن الواضح أن التوجهين كانا مترابطين، إذ وسع نظام حكم بوتين سلطة الدولة بشكل لافت مع تضييقه على الديمقراطية. ومع ذلك كان بوتين من ناحية معينة يعزز بصورة مفاجئة التغيرات البعيدة المدى التي ستسهل في النهاية إقامة الديمقراطية. ومع أنه كان يسمح للعسكريين الروس باستقلالهم الذاتي الواسع والخطير في القوقاز، فقد كان يعمل على إخضاع الرأسماليين الذين كانوا قد حصلوا على استقلالهم الاستثنائي من سلطة الدولة. وإذا ما أصبحت الدولة الروسية، في المستقبل، مرة أخرى تقر بالمشاورات ذات الالتزام المتبادل بحمايتها في حوارها مع جموع المواطنين الذين يتمتعون بالمساواة، فإننا نستطيع

أن نعود بأنظارنا إلى بوتين على أنه الحاكم الفاشي الذي خطا أول خطوات غير ديمقراطية لتحقيق تلك الغاية وهي إقامة الديمقراطية.

التحول في أشكال السلطة

ولكي نستطيع تقييم ذلك الاحتمال التهكمي، يجب علينا أن نبحث في تموضعات السلطة ضمن وحول أي نظام حكم نحن في صدد دراسته، فمن خلال هذا الكتاب نحلل التغيرات في السياسة العامة للبلاد: التفاعل بين الدولة والمواطنين الذي يتناول بوضوح قدرة الدولة وأداءها. وبعد إبعاد السياسة العامة عن اللامساواة الطبقية وإدماج شبكات الثقة الطارئة في السياسة العامة، فإن التغير الهام الثالث بعد إقامة الديمقراطية يشمل اختزال التجمعات ذات الاستقلال الذاتي ضمن الأراضي الواقعة تحت قدرة الدولة، خاصة تلك التي لها حرية التصرف بوسائل الإكراه المتوفرة لديها. وقد تعمل التجمعات خارج نطاق الدولة (مثل أمراء الحرب) أو داخلها (مثل الحكام العسكريين). واختزالهم يُخضع الدول للسياسة العامة ويسهِّل نفوذ الشعب فيها.

ويتناول هذا الفصل مجموعة معقدة نسبياً من العلاقات التي نجمت عنها. وينبع منطقها من: **1)** آليات سببية معينة إلى **2)** طرائق سببية متكررة إلى **3)** نتائج تلك الطرائق على التجمعات السلطوية ذات الاستقلال الذاتي إلى **4)** نتائج هذه التغيرات على التجمعات السلطوية ذات الاستقلال الذاتي إلى **5)** نتائج أخرى لتلك التغيرات في الدول والسياسة العامة على إقامة الديمقراطية وإطاحتها. ويحذف الشكل 6 ـ 2 الآليات التفصيلية وقتياً، ولكنه يضع العلاقات ضمن خطة من 2 إلى 3 إلى 4 إلى 5. ويقوم منطقها المحوري كما يلي:



الشكل 6 ـ 2: أسباب العلاقات بين أوضاع القدرة المتغيرة وإقامة الديمقراطية.

إن مجموع التغيرات المتكررة في تموضعات السلطة، سواء ضمن الدول وخارجها، يُحدث تغييرات في العلاقات بين الدول

والمواطنين والسياسة العامة، التي بدورها تعزز إقامة الديمقراطية. أما الانتكاسات في تسلسل المسببات في أي مكان تحدث فيه فيؤدي إلى إطاحة الديمقراطية.

إننا بصدد دراسة التحولات التي تنحلّ فيها التجمعات السلطوية ذات الاستقلال الذاتي، مثل: أمراء الحرب، وأنظمة أرباب الأعمال وعملائهم، والجاليات الدينية، والجيوش، وفئات القرابة على اتساعها، و/أو تصبح خاضعة للسياسة العامة والمشاركة الشعبية على أوسع نطاق. وهذه التحولات، كما يؤكدها الشكل 6 ـ 2، تتضمن كلاًّ من القمع المباشر لمراكز السلطة ذات الاستقلال الذاتي وحصول المواطنين على السلطة الجماعية التي تحد من أو تتجاوز مراكز السلطة ذات الاستقلال الذاتي. وفي الفترة الأولى كان بوتين يحكم من خلال سلطة الرأسماليين واستقلالهم الذاتي وأطقم الحماية الخاصة، وأفراد العصابات، والانفصاليين الإثنيين الذين ثبتوا مواقع حصينة لهم خلال تسعينيات القرن العشرين المضطربة. غير أنه في الفترة الثانية، بدأ يعكس فعلياً حصول المواطنين على السلطة الجماعية. وكما أعلن هو شخصياً، كان يتبع برنامجاً مكافحاً تقوم به الدولة.

وهناك ثلاث طرائق مترابطة تحد من التجمعات التي تتمتع بالسلطة والاستقلال الذاتي:

1 ـ توسيع نطاق المشاركة السياسية (والتي غالباً ما حصلت، رغم كل شيء، بالقوة في أنظمة الحكم الفاشية، ولذلك فلا تنتمي إلى إقامة الديمقراطية تعريفاً).

2 ـ المساواة في التوصل إلى المصادر السياسية والفرص التي لا

تخص الدولة (والتي غالباً ما نجمت عن التوسع في وسائل الإعلام وتسارع التحرك جغرافياً، أكثر من التغيرات في المؤسسات السياسية في حد ذاتها. ولذلك، يمكن اعتبارها سبباً أكثر منها عنصراً أساسياً في إقامة الديمقراطية).

3 ـ منع السلطة ذات الاستقلال الذاتي و/أو سلطة القمع التعسفي داخل الدولة وخارجها (مثل في الانكسار العسكري، والاحتواء البيروقراطي لقوات مسلحة كانت في السابق تتمتع بالاستقلال الذاتي، أو اتفاقيات الهدنة بين الدولة والثوار أحياناً).

فإذا كانت هذه العمليات المهمة الثلاث تعزز إقامة الديمقراطية، فإن أهميتها تناقض الرأي السائد حول انتشارها بشكل واسع: بحيث تتوقف أساساً على موافقة أولئك الذين يمسكون بالسلطة حالياً، مهما كانوا يضنّون بها، فالاتفاق على أنماط إقامة الديمقراطية (Acemoglu and Robinson 2006, Alexander 2002) يتضمن عادة مثل هذا الرأي. ومع أن الديمقراطية بالتعريف تستتبع درجة ما من موافقة النخبة في المدى البعيد، فإن موافقتها ليست شرطاً مسبقاً لإقامة الديمقراطية. وفي الحقيقة، إن العمليات الثلاث تحدث دائماً من دون أي نداءات بطلب تحقيقها، حتى إنها لتحدث بمبادرة من الممسكين بالسلطة، محاوَلةً منهم لتثبيت سلطتهم.

غير أن هذه العمليات الثلاث تتضمن فعلاً مساومات جديدة بين الدولة والمواطنين، ويلخص القسم الأوسط في الشكل 6 ـ 2 نتائج المساومات الجديدة على أنها **1**) إخضاع الدول للسياسة العامة و**2**) تسهيل تأثير الشعب على السياسة العامة، فسحق بوتين للفاشيين بصورة منافية للديمقراطية من أجل إعادة فرض سلطة الدولة على مخزونات الطاقة ساعد على إزالة المراكز المنافسة التي تتمتع بقدرة

الإكراه التعسفي ضمن نظام الحكم في روسيا. وعلى كل حال، وبدءاً من 2006 لم يعد نظام حكم بوتين يعقد الصفقات أو المساومات التي أخضعت الدولة الروسية للسياسة العامة أو سهلت النفوذ الشعبي عليها، فعلى العكس، كانت أعمال الدولة بين 2000 و2006 هي التي أقامت الديمقراطية في روسيا. وعلى كل، وفي أماكن أخرى، فإن العمليات الثلاث في التوسيع والمساواة والمنع هي التي تسبب حدوث إقامة الديمقراطية دائماً.

لماذا تعزز هذه الطرائق إقامة الديمقراطية؟ وكيف؟ لماذا يؤدي انعكاسها إلى الإطاحة بالديمقراطية؟ وكيف؟ لنتذكر أن معيارنا الأساسي للديمقراطية هو مدى تصرف الدولة بالتوافق مع رغبات مواطنيها المعلنة، ولذلك فإن إقامة الديمقراطية تتضمّن زيادة التوافق بين سلوك الدولة وطلبات مواطنيها المعلنة. وقد بينت الفصول السابقة أن اندماج شبكات الثقة الطارئة في السياسة العامة وعزلها عن اللامساواة الطبقية يزيد من توافق سلوك الدولة مع طلبات مواطنيها المعلنة. وبالإضافة إلى أثر التغيرات في شبكات الثقة واللامساواة الطبقية ، فإن للتنفيذ الإيجابي للطرائق الثلاث التي حددناها للتو أثره من ناحيتين: فهي تخضع الدولة لسيطرة السياسة العامة عليها، وتسهل النفوذ الشعبي في السياسة العامة، وانعكاسها ـ بتضييق المشاركة السياسية. . . إلخ ـ تخفض من السيطرة الخارجية على الدولة والنفوذ الشعبي في السياسة العامة، وبذلك فهي تؤدي إلى إطاحة الديمقراطية.

وبتقسيم العمليات الثلاث الكبيرة إلى آليات معينة، يحدد الإطار 6 ـ 1 التغيرات المادية الملحقة التي أعادت إخضاع الدول إلى سيطرة السياسة العامة وسهَّلت النفوذ الشعبي عليها. وهي تتراوح بين علنيّ

واضح إلى غامض مستور. فمن الواضح، على سبيل المثال، أن التآلفات بين أقسام الطبقات الحاكمة والعناصر السياسية المستبعدة (الآلية رقم 1) تخضع الدول للسياسة العامة وتسهل النفوذ الشعبي على السياسة العامة. وكما رأينا في الفصل 2، فإن تحركات فرنسا المضطربة والطويلة الأمد نحو الديمقراطية تضمنت دائماً مثل هذه الائتلافات: مساندة سكان المدن للأرستقراطيين الذين قادوا حركة الفروند (The Fronde) (1648 ـ 1653)، والتحالفات المشددة بين قطاعات طبقة النبلاء والبورجوازيين الرفيعين، وكبار رجال البلاط المنشقين، ورجال القانون، وكذلك سكان المدن (1787 ـ 1789)، والتحالفات المتكررة بين من في داخل السلطة وخارجها خلال القرن التاسع عشر.

وفي استعادة الأحداث الماضية، سرعان ما نفكر بأن تلك الائتلافات كانت بمثابة الديمقراطيات الأولى (Westrich 1972). ولكن لِنلاحظأ ناحيتين صريحتين في سياساتها:

أولاً، كان المشاركون فيها غالباً ما يدافعون عن حقوق ومصالح معرضة للتهديد أكثر من دعوتهم لمشاورات واسعة ومتساوية ومحمية وذات التزام متبادل، **وثانياً**، عندما وجه تحركهم نظام الحكم باتجاه الديمقراطية (كما لم يفعلوا بين 1648 و1653، وفعلوا بين 1787 و1789)، فإنما فعلوا ذلك بصورة غير مباشرة، عن طريق إخضاع الدولة للسياسة العامة وتسهيل النفوذ الشعبي عليها[1].

---

(1) John Markoff, *The Abolition of Feudalism: Peasants, Lords, and Legislators in the French Revolution* (University Park, Pa.: Pennsylvania State University Press, 1996); Jean Nicolas, *La rébellion françcaise: Mouvements populaires et conscience sociale (1661-1789)* (Paris: Seuil, 2002), and Charles Tilly, *Regimes and Repertoires* (Chicago: University of Chicago Press, 2006).

الإطار 6 ـ 1: آليات إخضاع الدول للسياسة العامة و/أو تسهيل النفوذ الشعبي على السياسة العامة

1 ـ تشكيل الائتلافات بين أقسام الطبقات الحاكمة والممثلين السياسيين الدستوريين المستبعدين حالياً من السلطة (مثال، دعم البورجوازيين المنشقين من قبل العمال المحرومين من حق التصويت، وبذلك يعززون مشاركة أولئك العمال في السياسة).

2 ـ التعاون في الإدارة المركزية أو استبعاد الوسطاء السياسيين الذين كانوا يتمتعون بالاستقلال الذاتي سابقاً (مثال، انضمام الأقطاب الإقليميين إلى الائتلافات الحاكمة، ويذلك يصبحون ملتزمين بالبرامج الحكومية).

3 ـ حل أو تحول شبكات أرباب الأعمال وعملائهم (مثال، ملاّك الأرض الكبار يصبحون مزارعين تجاريين، ويطردون المستأجرين والأقنان من الأرض).

4 ـ الترويج للائتلافات بين طبقات غير متساوية، وشبكات ائتمانية متميزة و/أو مراكز سلطة ذات استقلال ذاتي سابقاً (مثال، تتشكل التحالفات الإقليمية ضد استيلاء الحكومة للأملاك المحلية، وبذلك تشجع على قيام استخدام هذه التحالفات في الصراعات السياسية الأخرى).

5 ـ التوسع في أنشطة الدولة التي تتوفر لها الموارد فقط من خلال المفاوضات مع المواطنين (مثال، الدولة التي تثير (مثال، تتشكل التحالفات الاق تخوض الحروب تنشئ جيشاً وطنياً جماهيرياً من خلال التجنيد العسكري الإلزامي).

6 ـ فترات المساومة الدورية بين التعبئة والقمع التي استبعدت خلالها العناصر التي تعمل بشكل جماعي بأساليب تهدد بقاء نظام الحكم و/أو طبقاته الحاكمة، فيفشل قمع الحكومة، وينجم عن ذلك النضال، وتؤدي الحلول إلى التنازل عن المقام السياسي و/أو الحقوق للعناصر المعبأة (مثال، الحل التفاوضي لمقاومة استيلاء الحكومة على الأراضي يؤدي إلى اتفاقات حول حقوق الملكية).

7 ـ فرض بُنى حكومية وإجراءات موحدة من خلال السلطة التشريعية في الدولة (مثال، فرض ضرائب موحدة على مستوى الأمة يزيد الاحتمال في وجود العدالة، والشفافية، والالتزام).

8 ـ الاحتواء البيروقراطي للقوات العسكرية التي كانت مستقلة سابقاً (مثال، إدخال المرتزقة في الجيوش الوطنية يخفض من سيطرتها المستقلة كعناصر سياسية).

أما الصور السلبية لهذه الآليات (مثال، تضاعف عدد الوسطاء السياسيين الذين يتمتعون بالاستقلال الذاتي وإيجاد أنظمة حكم خاصة للقطاعات ذات الحظوة والامتياز من السكان)، فتزيد في تردّي الاتساع والمساواة وحماية المشاورات المتبادلة ذات الالتزام المتبادل، وبالتالي تؤدي إلى الإطاحة بالديمقراطية.

فالعمليات الرئيسية التي تضم هذه الآليات تشمل **1)** توسيع المشاركة السياسية (كما تشاهد بشكل رئيسي من 1 إلى 4)، **2)** المساواة في إمكانية التوصل إلى المصادر السياسية والفرص التي لا تتبع الدولة (خاصة الآليات 3 و5 و7) و3) منع السلطة ذات الاستقلال الذاتي و/أو التي تمارَس الإكراه التعسفي داخل وخارج الدولة (وخاصة الآليات 1، 6، 7 و8).

ومن أجل المزيد عن الآلية الأكثر تعقيداً والأقل وضوحاً في تعزيز الديمقراطية لندرس البند 6: (جولات المساومة بين التعبئة والقمع)، التي استبعدت خلالها العناصر التي تعمل بشكل جماعي بأساليب تهدد بقاء نظام الحكم و/أو طبقاته الحاكمة، فيفشل قمع الحكومة، وينجم عن ذلك النضال، وتؤدي الحلول إلى التنازل عن المقام السياسي و/أو الحقوق للعناصر المعبأة. تحدث مثل هذه الفترات الدورية دائماً عندما تتوسع الدولة نتيجة الغزو، وعندما تطالب الأقاليم الخاضعة سابقاً أو الممسكون بالقدرة بالاستقلال الذاتي، وتطالب الدولة بزيادة مواردها من السكان المخضعين، بفرض الضرائب والتجنيد الإلزامي والاستيلاء على الممتلكات. وفي معظم الأحوال لا تنتهي هذه المواجهات عند أي من الحدين الأقصيين، لا النجاح في تجنب سلطة الدولة، ولا الانتصار الكامل للدولة. وعوضاً عنهما، تؤدي المساومة عادة إلى بعض الاستجابة لطلبات الدولة، مقابل التقليل من هذه الطلبات، مع بعض التسليم بحقوق الطرفين في المستقبل.

وهذه الآلية هامة لأن لها أثرها على حياة الدولة ودوامها في المدى البعيد، فالدول تنهار من دون ذخيرتها المستمرة وبقاء

مواردها: الأموال، والبضائع، والقوة العاملة. وتحصل الدول على هذه الذخائر بطرق رئيسية ثلاث:

1) بإدارتها المباشرة المشاريعَ الاقتصادية التي تنتج الموارد.

2) بتبادل البضائع أو الخدمات التي تسيطر على إنتاجها و/أو توزيعها.

3) من خلال استمداد الموارد الضرورية من السكان الذين يحكمونهم.

الطريقتان الأولى والثانية تتجنبان أي موافقة ذات شأن على تصرف الدولة من جانب المواطنين. أما **الثالثة** فتتوقف على الأقل على اليسير من الموافقة. وتنجم هذه عن الآلية 5 في الإطار 6 ـ 1: التوسع في أنشطة الدولة التي تتوفر لها الموارد فقط من خلال التفاوض مع المواطنين، في هذه الحالات ليس أمام الحكام خيار سوى استمداد الموارد من المواطنين الذين غالباً ما يكونون كارهين لذلك (Levi 1997). ولذلك فإن استمداد المال من المواطنين يفتح المجال لمساومات جديدة بين الدولة والمواطنين التي تخضع الدولة بالتالي للسياسة العامة وتسهل النفوذ الشعبي في السياسة العامة. إلى هذا الحد يعزز الشعب إقامة الديمقراطية في المدى البعيد.

كيف؟ فكما يبين الفصل 5، فإن هذا يتوقف إلى حد ما على المصادر الرئيسية التي يبنى عليها اقتصاد نظام الحكم في البلد، فالنظام الذي يعتمد بالدرجة الأولى على سيطرته على الأرض، واليد العاملة، والحيوانات، ووسائل الإكراه والإرغام، يستمد سلطته من مصادره الدائمة من خلال الممسكين بالسلطة في مختلف أقاليم البلد أو الدولة، والذين يتمتعون بقدر كبير من الحكم الذاتي ضمن مناطقهم، ولكنهم يقدمون جزءاً من فائضهم للدولة أو يساعدون الدولة في جباية ذلك الجزء من الفائض. وفي المقابل فالاقتصاد

الذي يتمتع بالتمويل والاتجار العاليين، يسهل على الدولة أن تستمد مواردها من رأس المال والثروة والأجور والصفقات التجارية.

فدول النظام الملكي، على سبيل المثال، قد عملت بشكل عام بطرائق الإكراه على العمل وبتحصيل العوائد من الأراضي، وأنتجت الأراضي التي تعود إلى العائلات الملكية المبالغ الطائلة من المال، والبضائع والقوى العاملة التي تحتاجها الدولة في أنشطتها. وبذلك كانت الدول تطبق **الإستراتيجية الأولى**: الإدارة المباشرة للمشاريع الاقتصادية التي تنتج الموارد. وحديثاً أخذت الدول تحتكر على الدوام إنتاج سلعها الثمينة كالبترول وتستبدلها للحصول على حاجاتها الأخرى من مستلزمات الدولة. وهذه هي **الإستراتيجية الثانية**: تبادل البضائع والخدمات التي تقوم هي، أي الدول، بإنتاجها و/أو توزيعها. ولكن منذ بدأت الدول بممارسة الحكم، قام معظمها بالحصول على البضائع والخدمات بمصادرتها من ملاكها من السكان مباشرة أو بوسائل أخرى. هذه الدول تبنت **الإستراتيجية الثالثة**: استمداد الموارد الضرورية من المواطنين. وابتعدت روسيا عن الإستراتيجية الأولى عندما انحل الاتحاد السوفياتي الذي كان اقتصاده يتمتع بالاكتفاء الذاتي، وتوابعه من الدول. وطرحت الإستراتيجية الثالثة ـ الاستمداد المباشر ـ بصورة أشد، ولكن نجاحها فيها كان معتدلاً. وفي ظل حكم بوتين أولت الدولة اهتمامها أكثر للإستراتيجية الثانية، خاصة باستبدالها منتجات الطاقة بالحاجات الأخرى اللازمة للبلاد.

فرض الضرائب، والتفاوض بقصد التوافق، والابتعاد عن التوافق

يعتبر فرض الضرائب تابعاً للإستراتيجية الثالثة. ويثير فرض الضرائب من قِبَل الدولة أسئلة هامة للمحللين السياسيين، لأن دافعي

الضرائب بشكل عام لا يتلقون شيئاً، أو ما ندر من التعويض لهم مقابل ما يدفعونه، وقد لا يتلقون شيئاً على الإطلاق، أو قد يتلقون حصصاً زهيدة من سلع جماعية، فلماذا يتوجب عليهم أن يساهموا بالدفع أصلا (Herzog 1989, Levi 1988)؟ ومع ذلك فقد بنت الدول نفسها بصورة مستديمة من خلال جباية الضرائب، بالقوة أو بخلافها (Ardant 1971, 1972; Brewer 1989; Daunton 2001; Kozub 2003; Tilly 1992, Chapter 3; Weber and Wildavsky 1986). ومـــــع استمدادها الضرائب، فغالباً ما استهلت الدول حكمها بجولات المساومة حول التعبئة والقمع التي تتراوح من المقاومة على نطاق ضيق إلى العصيان الجماعي.

وهذه الجولات تفرض أكلافاً سياسية خفية على الدول: فمع أنها تزيد عموماً في سيل الموارد على الدولة، إلا أنها تجعل الدولة تعتمد على ذلك السيل وتضع شروطها للجولة التالية من استمدادها الموارد. وفي كلتا الطريقتين، تخضع الدول للسياسة العامة وتسهل نفوذ الشعب عليها. وفي معظم الأحيان، فإن عدم تعزيز المشاورات الديمقراطية في المدى القريب، سوف يمهد الظروف لإقامة الديمقراطية في المدى البعيد. وكما رأينا سابقاً وعلى مدى تاريخ فرنسا الطويل، فإن تحول الدولة نحو الاعتماد على تجاوب المواطنين وطاعتهم مع استمرار استجرارها أموالهم يزيد من تعرض الدولة للمراوحة بين إقامة الديمقراطية والإطاحة بها، فجولات المساومة حول التعبئة والقمع تدفع بأنظمة الحكم لتضع نفسها موضع الشك.

مثل هذه الجولات تستمرّ في الصين المعاصرة. وقد استعرض توماس بيرنشتاين (Thomas Bernstein) وكيسيابو لو (Xiaobo Lü) مقاومة الصينيين لضرائبَ في الريف وحل إشكالها في تسعينيات

القرن العشرين. وبالرغم من تكتّم الحكومة حول هذه المسائل، فقد جمع بيرنشتاين البراهين المهمة عن تصاعد المقاومة للضرائب والرسوم المفروضة تعسفياً. وعلاوة على ذلك نجح الفلاحون أحياناً في الحصول على تنازلات من السلطات المحلية، ولفت أنظار كبار موظفي الدولة إلى تلك التعسفات المحلية وفاوضوا حول جباية هذه الضرائب في المستقبل.

وكانت سلسلة الأعمال النضالية التي شاعت في رينشو (Renshou) وسشوان (Sichuan) خلال 1992 و1993 سبباً لجولة مساومات حول التعبئة والقمع من هذا النوع، فقد استمر المسؤولون هناك بفرض ضرائب باهظة والعمل الإجباري في شق الطرق على أسر الفلاحين رغم حملة الدولة «لتخفيف الأعباء». وعندما لم يستطع المسؤولون تأمين العمال والمال لجأوا إلى حجز السلع منهم، بما فيها أجهزة التلفاز والحبوب والخنازير. ولكن السكان المحليين بقيادة الفلاح زانغ دي يان (Zhang De'an)، بدأوا بالهجوم المعاكس. وحاول المدعي العام في المنطقة إلقاء القبض على زانغ بتهمة التهرب من دفع الضرائب، ولكن زانغ:

> مزّق الإنذار علناً بينما كان سبعمئة أو ثمانمئة من الفلاحين، اجتمعوا يحملون الأدوات الزراعية والعصي على أكتافهم في مقاطعة كسيان، فطردوا الضباط القادمين لإلقاء القبض من مقاطعتهم وأحرقوا سيارة للشرطة، فاندلعت أعمال العنف في مقاطعة كسيان في كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير، فأغلقت المحالّ وأصيبت الحكومة بالشلل. وقيل إن مئات من الفلاحين قد اشتركوا في «حرب عصابات»، ورمي الأحجار. وسار الفلاحون إلى مجلس المقاطعة وتدافعوا بالمناكب أثناء دخولهم إلى بناء الحكومة رافعين الصوت يطالبون بالعدالة.

وقد حركت هذه التعبئة الشعبية حزب سشوان ورؤساء الحكومة

لإرسال فريق عمل إلى رينشو في شباط/ فبراير. وبناء على اطلاعهم على الحملة الوطنية ضد الأعباء الثقيلة أكد مسؤولون إقليميون وموظفون في مقاطعة رينشو أن زانغ دي يان كان منطقياً في نشره الأنباء عن سياسة تخفيف الأعباء عن الفلاحين والطلب إلى الناس برفض دفع الضرائب الباهظة (Bernstein and Lü 2002: 132-133).

قام المسؤولون بالهجوم المعاكس، واستمر الصراع في رينشو. ومع ذلك، وفي 1994، كان من الواضح أن السلطات المحلية والوطنية كانت تقدم التنازلات، فقد أفرجت عن الفلاحين الذين كانوا قد ضربوا الموظفين والشرطة واستبدلوا عدداً من الموظفين وقدموا الأموال من إدارة المقاطعة لشق طرق السفر هناك (المصدر نفسه، ص 136).

دعوني أكن واضحاً: إن أحداث رينشو لم تعن أن الصين كانت تنشر الديمقراطية بسرعة خلال تسعينيات القرن العشرين، ولا تعني أن الدولة الصينية كانت تنهار. وبما أنها قدمت النموذج عن المفاوضات بين الدولة والمواطنين وأشهرته على مدى واسع، فمع ذلك حركت هذه الأحداث الآلية التي أخضعت الدولة للسياسة العامة، وإلى حد ما سهلت النفوذ الشعبي على السياسة العامة، في هذه الحالة، كانت جولة المساومة الآلية الحاسمة في التعبئة والقمع. ولقد أوجد مجموع هذه المجابهات وحلولها المجالات لإقامة الديمقراطية التي لم تكن توجد سابقاً. ومع ظهور المزيد من الجولات على طريقة رينشو في الصين، فإن نظام الحكم فيها يمضي قدماً نحو مشاورات الـ «دولة ـ مواطن» الواسعة والمتساوية والمحمية وذات الالتزام المتبادل: إلى الديمقراطية.

ومع سقوط اشتراكية الدولة خارج الصين وكوريا الشمالية، فقد اختفت عملياً تلك الدول التي كانت تحصل على مواردها المستدامة

عبر إنتاج تلك الموارد. ولكن إستراتيجية ثانية في إمداد الدولة بالموارد (تبادل البضائع والخدمات التي تسيطر عليها الدولة) بقيت ناشطة، بل ازدهرت، ولقد رأينا سابقاً فلاديمير بوتين يتقدم نحو هذه الإستراتيجية بإعادة سيطرة الدولة على إنتاج البترول والغاز التي كانت قد تسربت إلى أيادي القطاع الخاص خلال تسعينيات القرن العشرين. وفي الفترة نفسها، لم تهتمَّ دول عديدة غنية بالبترول بالحصول على رضى مواطنيها للاستيلاء على حق استخراج الثروة النفطية (الذي كان يتمّ غالباً بالتعاون الذي لا مفرَّ منه مع الرأسمالية الأجنبية)، وبيعه في أسواق عالمية، ثم شراء وسائل قمع من أسواق عالمية أخرى، ودفع الفائض المالي بعد هذا إلى القوى المؤيّدة لها محلياً.

وخلال القرن الحادي والعشرين تابعت ليبيا وتشاد والسودان وفنزويلا وبوليفيا وأوزبكستان وكازاخستان وعدة دول في الشرق الأوسط طرائق مختلفة من الإستراتيجية الأساسية، وهي تجنب التوافق بين الدولة والمواطنين. ولقد افتتح هذا الكتاب بصورة لكازاخستان غير الديمقراطية، حيث حاز الرئيس نورسلطان نزارباييف في كانون الأول/ ديسمبر 2005 على نسبة لا يمكن تصديقها ديمقراطياً، وهي 91 ٪ من الأصوات في الانتخابات الرئاسية. ولقد ساعدت سيطرة الدولة الكازاخية على إنتاج المخزونات الضخمة من مواد الطاقة وتوزيعها لنزارباييف في تجنب المساومة على الوفاق مع المواطنين في حكمه.

وتمثل كازاخستان نسخة ناجحة جداً من إستراتيجية أعم لدى الدول الغنية بالطاقة. وإذا أخذنا الجزائر مثلاً، نجد فيها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قد ربح الانتخابات في 2004 بنسبة بقيت موضع شك كبير، وهي 99,84 ٪ من الأصوات، وكان بوتفليقة قد فاز بدعم الجيش من دون معارضة سنة 1999، بعد أن انسحب كل المرشحين

المعارضين من الانتخابات التي سموها «تمثيلية مصطنعة». من حيث النتيجة، إن لم يكن من حيث الشكل، كان الجيش الجزائري يسيطر على الدولة خلف عدة رؤساء كانت تلاحقهم التهم منذ الاستقلال عن فرنسا في عام 1962. ويشير الجزائريون غالباً إلى الجهاز العسكري للسلطة بـ «الصندوق الأسود»، فخلال تسعينيات القرن العشرين دعَّمَ العسكريون سيطرتهم على البلاد عندما أجهضوا أولاً ـ سنة 1992 ـ انتخابات كان محتملاً لجبهة إسلامية أن تفوز فيها بأغلبية برلمانية كبيرة، ثم قاموا بحملة دموية انتهت بانتصار الجيش أخيراً والإطاحة بأفراد العصابات الإسلامية. كان رد الجيش والميليشيات التي تساند الحكومة على هجمات الإسلاميين في هذه الأحداث بالمذابح وعمليات الاختطاف.

وبعد 1999، أفسح الارتفاع الهائل في عائدات البترول في المجال أمام بوتفليقة للمناورة، وأصبحت شركة الطاقة التي تمتلكها الدولة الجزائرية، سوناتراك، الشركة الثانية عشرة الكبرى في العالم لإنتاج البترول، والمصدّر الرئيسي للغاز الطبيعي إلى أوروبا أيضاً. وفي 2006 أدى ارتفاع جديد في أسعار البترول في العالم إلى ضخ 55 مليار دولار في خزينة الدولة الجزائرية من عائدات البترول النظامية، وهذا ما يكفي لتغطية استيراد البلاد لمدة سنتين (Séréni 2006: 8). وباستعماله تلك العائدات، وتحالفه أيضاً مع فئة صغيرة من المدنيين المتربّعين على العروش المالية، استطاع بوتفليقة أن يحقق لنفسه النفوذ ويحجِّم العاملين في المؤسسات الإدارية في النظام، لتقوية قدرة فرع عسكري آخر، هو فرع المعلومات والأمن الجزائري (Addi 2006: 7).

وصوّرت مجلة **السجل السنوي** (*Annual Register*) عام 2004 نشاط بوتفليقة ذاك باعتباره استيلاء على السلطة:

> خلال الصيف الذي تلا انتصاره الساحق في الانتخابات، قام بوتفليقة في سبيل توطيد موقعه بإجراء بعض التبديلات بين المراتب العليا في القوات المسلحة، وترفيع عدد من المقربين إليه إلى مراكز حاكمة، وتعيين ولاة جدد في معظم المناطق الجزائرية. بدأت التبديلات العسكرية في تموز/ يوليو بمغادرة الجنرال لاماري (Lamari) ـ رئيس الأركان لأكثر من عقد من الزمن وأحد أصحاب القرار الرئيسيين في الجيش ـ منصبه «بحجة اعتلال الصحة»، وحل محله الجنرال صلاح أحمد غيد، قائد القوات البرية، الذي عرف بأنه أقل تشدداً وتسيُّساً من لاماري، كما تم استبدال أربعة من حكام الأقاليم الستة. وانتشرت تكهنات في ما بعد في الصحافة المحلية بأن بوتفليقة كان يهدف من تلك الإجراءات إلى تحويل سلطة أجهزة الأمن والمخابرات من القيادة العسكرية إلى منصب الرئاسة، وتعيين وزير في مجلس الوزراء لحمل حقيبة الدفاع (AR Algeria 2004: 222).

كان بوتفليقة إذاً، مثل بوتين في روسيا، يستفيد من عوائد الطاقة الضخمة لتساعده في احتواء قدرة العسكريين الذاتية، من دون إخضاع الدولة ولو قليلاً للسياسة العامة أو لزيادة النفوذ الشعبي في السياسة العامة. ومع ذلك فإذا أصبحت الجزائر التي يحكمها مدني ديمقراطية فقد نرى في النهاية في بوتفليقة حاكماً خطا خطوة حاسمة نحو الديمقراطية، ولو كان ذلك لأسباب غير ديمقراطية البتة.

إقامة الديمقراطية في إسبانيا

بعد كل هذه الحالات من الإطاحة بالديمقراطية وقطع الطريق عليها، نحتاج إلى أن نتناول حالات كانت الآليات والطرائق موضوع استعراضنا تعزز فعلياً انتشاراً واسعاً للديمقراطية، فنحن ندخل الآن في أجواء وتضاريس مألوفة، ففي كثير من أنظمة الحكم المعاصرة نلاحظ ليس فقط الآليات التي استعرضناها سابقاً (الائتلافات في الداخل والخارج، وجولات المساومة حول التعبئة

والقمع، والتوسع في أنشطة الدولة التي تقوم بها الدولة للحصول على الموارد لها من خلال التفاوض مع المواطنين) بل بآليات أخرى مدرجة في الإطار 6 ـ 1 من قبيل:

- حل أو تحويل شبكات أرباب الأعمال وعملائهم غير الحكومية.

- فرض إدارات وإجراءات حكومية موحدة من خلال القدرة التشريعية في الدولة.

- احتواء القوات العسكرية التي كانت تتمتع بالاستقلال الذاتي سابقاً في جهاز الدولة الإداري.

ونرى في تجربة إسبانيا منذ الحرب العالمية الأولى فرصة مثالية لنستعرض كيفية عمل هذه الآليات، فقد مرت البلاد المضطربة عبر العديد من الأزمات والانتكاسات، ولكنها أصبحت أخيراً ديمقراطية في أواخر القرن العشرين (Ortega Ortiz 2000). وفي الحقيقة فإن تبني إسبانيا المؤسسات الديمقراطية بعد موت الدكتاتور فرانسيسكو فرانكو (Francisco Franco) في 1975 جعل من نظام الحكم هناك حالة اختبار بارزة ومثالاً حيّاً على نظريات إقامة الديمقراطية.

ولقد درج محللو مسألة إقامة الديمقراطية في إسبانيا على اعتبار أربعة تحركات سبق أن مرت بنا سابقاً. **أولها**، أنهم في بحثهم عن الأسباب ركزوا بدقة على التغيرات في نظام الحكم في الفترة التي سبقت مباشرة وخلال فترة التحول الحاسم ـ التي تحدد غالباً بالفترة من موت فرانكو إلى مطلع ثمانينيات القرن العشرين. **وثانيها**، أنهم حاولوا أن يحددوا ليس الطرائق التي تعزز الديمقراطية بل الظروف الضرورية المواتية للديمقراطية. **وثالثها**، أنهم ميزوا بين العوامل

الخلفية والأسباب المباشرة لإقامة الديمقراطية. **ورابعها**، أنهم ركزوا بحثهم على ما أطلقوا عليه بشكل عام اصطلاح «التعزيز والتثبيت»، ليس للبدء بتبني أنماط ديمقراطية، ولكن بإيجاد الظروف التي تجعل إطاحة الديمقراطية بشكل قويّ صعبة وبعيدة الاحتمال.

وبدراسة جدول الأعمال هذا، يحدد نيكيفوروس دياماندوروس (Nikiforos Diamandouros) هذه الحالات على أنها في صالح إقامة الديمقراطية في إسبانيا[2].

العوامل الخلفية

- ازدياد الاستنكار من دول أوروبية أخرى للأنظمة غير الديمقراطية.
- التطور الاجتماعي والاقتصادي.
- تعلّم الديمقراطية سابقاً.
- التعددية الاجتماعية، المعززة بالازدهار الاقتصادي في خمسينيات القرن العشرين وما بعد.

---

(2) P. Nikiforos Diamandouros, «Southern Europe: A Third Wave Success Story,» in: Larry Diamond [et al.], eds., *Consolidating the Third Wave Democracies* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1997), pp. 5-18.

انظر أيضاً: Juan J. Linz and Alfred Stepan, *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996), and José María Maravall and Julían Santamaria, «Political Change in Spain and the Prospects for Democracy,» in: Guillermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter and Laurence Whitehead, eds., *Transitions from Authoritarian Rule: Southern Europe* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986).

• تحويل فرانكو نظام حكمه وجعله مدنياً.

الأسباب المباشرة

• جاهزية القائمين على السلطة للتخلي عن سلطتهم إذا احتفظوا بمزاياهم الهامة.

• قصر المفاوضات الرئيسية على النخبة من أبناء الوطن، بمعنى استبعاد عناصر الكتل الشعبية من الدراسة، إلا إذا اعتبرت تهديداً لأي ميثاق يمكن التوصل إليه.

• عدم الربط بين المطالب السياسية والاقتصادية (مثال، الطلبات حول الأجور التي تتقدم بها نقابات العمال).

• قيادة رئيس الوزراء أدولفو سواريز (Adolfo Suarez)، والملك خوان كارلوس (Juan Carlos) ورئيس الوزراء فيليبي غونزاليس (Felipe González).

• الحلول الذكية لمسألة الموازنة بين القدرة المركزية والحقوق الإقليمية.

غير أن هذه القائمة المتنوعة من العناصر لا تعكس نظرية متماسكة لإقامة الديمقراطية. ولكنها تدخل بالفعل تفسيراً معقولاً من هذا النوع: في الأحوال العالمية والداخلية الإيجابية، فإن القادة الوطنيين العقلاء الذين كانوا على استعداد للتسوية رأوا أنهم يستطيعون أن يتفاوضوا ويحققوا انتقالاً إلى نظام حكم مستقر نسبياً من دون التعرض لصراعات مدمرة ومن دون التخلي عن الكثير من سلطاتهم، وبتفضيلهم تلك النتيجة على الفوضى، أقبلوا على التفاوض لتحقيق الانتقال.

وكما تدل التوصيفات، فإن معظم نواحي قائمة الأسباب والعوامل تبدو معقولة، فمن المؤكد أن أوروبا بعد الحرب والبيئة

الأطلسية التي منحت الجوائز للأنظمة التي أقامت الديمقراطية، وعاقبت الممسكين عنها، قد أضعفت موقف نظام حكم فرانكو الفاشي. ومن المؤكد أيضاً أن النمو الاقتصادي قد غيَّر العلاقات بين الدولة والمواطنين بشكل جذري، فالنمو الاقتصادي في خمسينيات وستينيات القرن العشرين قد جعل السكان الإسبان من دون شك، أكثر تحضراً، ورفع مستوى المعيشة، والمستوى التربوي وزاد الانفتاح على وسائل الإعلام، وبذلك سهَّل المساهمة الشعبية في السياسة.

هذا بالإضافة إلى أن إسبانيا، خلافاً للجزائر وكازاخستان، كان لها خبرتها بالأنظمة الديمقراطية في الماضي، مهما كانت عابرة ومضطربة. وعلى كل حال، ومن وجهة نظر هذا الكتاب، فإن مثل هذه النبذة المختصرة تبقى غامضة إلى حد الضيق بالنسبة إلى الآليات والطرائق. وفي ما عدا توجيه النظر إلى أثرها على الذاكرة التاريخية، فإن هذه النبذة المختصرة تفشل أيضاً في تحديد كيفية تأثير هذه الخبرة التاريخية في كل من علاقة السياسة العامة بالدولة وسيطرة المواطنين على السياسة العامة ـ وهما موضعا التغيير المتداخلان اللذان يعززان إقامة الديمقراطية ذاتها ـ فمهمتنا إذاً ليست أقرب إلى رفض تحليل دياماندوروس بقدر ما هي تشذيب ووضع إطار تنظيمي لها.

دعونا نرجع قليلاً إلى الوراء قبل أن نركز على الدفقات الرئيسية في إسبانيا نحو إقامة الديمقراطية. وباستخدامه ما يعتبره مراحل حصلت في نظام حكم بعد آخر في أماكن أخرى من أوروبا، يضع ستانلي باين (Stanley Payne) تاريخ إسبانيا ضمن مخطط منذ نهاية الاحتلال النابوليوني حتى 1976، كما يلي (Payne 2000: 6):

مطلع الليبرالية المتشنجة: 1810 ـ 1874.

الليبرالية المستقرة في ظل النخبة: 1875 ـ 1909.

إقامة الديمقراطية: 1909 ـ 1936.

الفاشية: 1923 ـ 1930 و1936 ـ 1976.

بالنسبة إلى باين، كان الاسبوع المأسوي في 1909 (عندما تحولت الاحتجاجات ضد اللامساواة في فرض التجنيد الإلزامي للخدمة العسكرية في منطقة الصحراء الإسبانية، إلى أعمال عصيان وهجوم على رجال الدين وإضراب عام في كتالونيا) يشير إلى نقطة تحول إلى إقامة الديمقراطية. وسواء أأرسينا محور الأحداث في 1909 أم (كما سأفعل بعد لحظة) في 1917، فإن النقطة الرئيسية تبقى أنه: في أوائل القرن العشرين خطت إسبانيا من مرحلة طويلة من الحكم الفوضوي يتخلله التدخل العسكري إلى مرحلة جديدة من التعرض لإقامة الديمقراطية وإطاحتها على حد سواء.

فما هي التغيرات التاريخية التي علينا أن نشرحها؟ لقد جرت في إسبانيا منذ حوالى الحرب العالمية الأولى حتى أواخر القرن العشرين سلسلة مشهودة من التحولات بين إقامة الديمقراطية والإطاحة بها، إذ أطاحت إسبانيا بشكل لافت بالديمقراطية مع الانقلاب العسكري الذي قام به بريمو دي ريفيرا (Primo de Rivera) في 1923، وكانت الكارثة بانتصار فرانسيسكو فرانكو العسكري في الحرب الأهلية من 1936 حتى 1939. وفي المقابل، أقامت إسبانيا الديمقراطية بشكل ضعيف عندما خفف نظام حكم بريمو دي ريفيرا سيطرته المركزية في أواسط عشرينيات القرن العشرين وبشكل مشهود في الثورة بين 1930 و1931، وأيضاً بشكل دراماتيكي بعد وفاة فرانسيسكو فرانكو في 1975. وحتى الآن، على الأقل، لم تنتكس إقامة الديمقراطية منذ 1975 حتى 1981، فإلى أي حد تفسر طرائقنا الأساسية الثلاث (توسيع المشاركة الشعبية في السياسة، والمساواة في الوصول إلى المصادر الأساسية التي لا تتبع الدولة والفرص المتاحة، ومنع السلطات ذات الاستقلال الذاتي و/أو المتعسفة ضمن وخارج الدولة) ونتائجها الأخرى خبرةَ إسبانيا البعيدة المدى بإقامة الديمقراطية وإطاحتها؟

يبين الإطار 6 ـ 2 بالتسلسل التاريخي ما يجب علينا تفسيره. ويصف التسلسل التاريخي المواجهات المتكررة مع كل من إقامة الديمقراطية والإطاحة بها، ففي سبعينيات القرن العشرين فقط نجد أكثر من عقد من الزمن يمر من دون انعكاس بارز في الاتجاه: نحو أو ضد الديمقراطية. ويوضح التسلسل التاريخي أنه كما ثبت قبل 1914 بمدة طويلة، أن التدخل العسكري في السياسة الوطنية في إسبانيا حصل مراراً وكان دائماً يسيء إلى الديمقراطية. وكذلك، وأكثر من أي مكان آخر في أوروبا، عقّدت المطالبات بالحكم الذاتي للأقاليم أو الاستقلال برامج الديمقراطية الوطني خلال القرن العشرين.

الإطار 6 ـ 2: إقامة الديمقراطية والإطاحة بها في إسبانيا، 1914 ـ 1981	
1914 ـ 1918	حياد إسبانيا في الحرب العالمية الأولى، الذي أدى إلى التوسع الصناعي، خاصة في كاتالونيا.
1917	في ظل الملكية الدستورية يعلق نظام الحكم العسكري الضمانات الدستورية، ويتحرك الكاتالونيون للمطالبة بالحكم الذاتي، ويقوم العمال بإضرابٍ عام.
1923	عصيان حامية برشلونة، انقلاب عسكري بزعامة بريمو دي ريفيرا، إضعاف الملكية.
1925	حكم المدنيين الجزئي في ظل ديكتاتورية بريمو دي ريفيرا، ولكن بترسيخ الحكم العسكري في ظل ملكية ضعيفة ورئاسة بريمو دي ريفيرا للوزراء.
1930	استقالة ووفاة بريمو دي ريفيرا، حكومة داماسو بيرنغور (Damaso Berenguer) المؤقتة.
1931	الانتخابات البلدية تؤدي إلى نصر كاسح للجمهوريين، هروب الملك من البلاد من دون أن يتنازل عن العرش، تعلن حكومة مؤقتة الجمهورية وتشرع حق الانتخاب للذكور في سن 23 فما فوق، وتمنع ضباط الجيش والكهنة من تولي منصب الرئاسة.

1932	إخماد عصيان قام به العسكريون، ميثاق الحكم الذاتي لكاتالونيا.
1933	انتفاضات راديكالية في برشلونة وأماكن أخرى، يتشكل بعد الانتخابات حكم يمين الوسط، وإعطاء حق الانتخاب للنساء، وتتشكل كتائب الفاشيين.
1934	إعلان كاتالونيا الاستقلال، الانتفاضات الراديكالية، عصيان عمال المناجم المسلح في أستوريا. . . قمعت كلها.
1936	نجاح الجبهة الشعبية في الانتخابات العامة، موجات من الإضرابات، احتلالات في قطاعي الزراعة والصناعة، منح الحكومة الإسبانية الحكم الذاتي لإقليم الباسك، انتشار انتفاضة العسكريين من الصحراء الإسبانية إلى إسبانيا، بداية الحرب الأهلية، الثوار يسمون فرانكو رئيساً للدولة، ألمانيا وإيطاليا تدعمان الثوار، ويغذي الاتحاد السوفياتي اليساريين.
1939	تربح قوات فرانكو الحرب الأهلية وتؤسس الدولة الفاشية، انسحاب القوات الألمانية والإيطالية.
1939 ـ 1945	حياد إسبانيا في الحرب العالمية الثانية، ومن خلال الكفاح المستمر والإصلاحات الإدارية، يُخضع فرانكو العسكريين للسيادة المدنية.
1948	يصل خوان كارلوس، الوريث الشرعي للعرش الملكي، وعمره عشر سنوات، إلى إسبانيا ليكمل تعليمه في ظل ذلك النظام.
1950	بعد عزلة دبلوماسية طويلة تقيم كل من الولايات المتحدة والأمم المتحدة علاقات دبلوماسية مع إسبانيا.
1953	تضع الولايات المتحدة قواعد عسكرية لها مقابل معونات اقتصادية وعسكرية، وبعد توتر العلاقات لمدة طويلة حول سيطرة الدولة على الكنيسة في إسبانيا، يوقع فرانكو اتفاقية مع الفاتيكان بمنح الكنيسة الحكم الذاتي.

1974 ـ 1960	ازدهار لا سابق له في الاقتصاد والتصنيع.
1968	يسمي فرانكو خوان كارلوس خليفة له بعد وفاته كرئيس للدولة.
1973	اغتيال منظمة إيتا (للقوميين الباسك) كاريرو بلانكو (Carrero Blanco) رئيس وزراء فرانكو.
1975	وفاة فرانكو، وتنصيب خوان كارلوس ملكاً، وتبدأ تعبئة واسعة للعمال.
1978 ـ 1976	تصدر من إسبانيا ورئاسة أدولفو سواريز للوزارة إصلاحات ديمقراطية، وينتخب برلمان جديد، ويتم تبني دستور ديمقراطي، وخفض سن الاقتراع إلى 21، ثم 18 عاماً.
1979	تشريعات الحكم الذاتي للباسك وكاتالونيا.
1981	فشل محاولة انقلاب عسكري، حكم ذاتي لأقاليم جديدة، بدء استمرار الحكم الديمقراطي (رغم اضطرابه في عدة أحيان).

والتسلسل التاريخي نفسه يلغي عاملاً آخر له تأثيره في بنية ومسار إقامة الديمقراطية في إسبانيا والإطاحة بها، فمنذ أواخر القرن التاسع عشر وبعده، انتظم العمال الزراعيون والصناعيون في إسبانيا وتسيَّسوا إلى درجة ملحوظة، فدخول العمال المنتظمين (الصناعيين والزراعيين) في السياسة الوطنية العامة في إسبانيا حدد بشكل عام فترات إقامة الديمقراطية في البلاد، كما حدد استبعادهم جماعياً فترات إطاحة الديمقراطية.

وكما رأينا في حالات سابقة، فإن إقامة الديمقراطية الإسبانية حدثت عموماً من خلال التوسع الكبير في المساهمة الشعبية في السياسة، وحدثت الإطاحة بالديمقراطية من خلال انشقاق طبقات النخبة عن المشاورات الديمقراطية المرهقة، ويوضح برنامج إسبانيا في إقامة الديمقراطية والإطاحة بها ما يجب على كل تحليل أن

يفسره: كيف فقدت العسكرية الإسبانية أخيراً حكمها الذاتي وسقطت تحت السيطرة المدنية، وكيف أصبح العمال المستبعدون أخيراً منضوين في داخل نظام الحكم الوطني، ولكن أيضاً كيف انسحبت طبقات النخبة من الديمقراطية خلال حكم بريمو دي ريفيرا والحرب الأهلية.

وتحليلياً، فإن هذه المسائل يمكن تعميمها إلى رباعية من الأسئلة حول مراحل إسبانيا نحو الديمقراطية:

1 ـ هل سببت طرائقنا الحاسمة الثلاث ـ التوسع في المشاركة الشعبية في السياسة، والمساواة في التوصل إلى المصادر السياسية التي لا تتبع الدولة والفرص المتاحة، ومنع سلطات الاستقلال الذاتي و/أو قدرة الإكراه والتعسف داخل وخارج الدولة ـ هل سببت فعلاً إخضاع الدولة للسياسة العامة وتسهيل النفوذ الشعبي فيها؟

2 ـ هل أسهمت الآليات المدرجة في الإطار 6 ـ 1 (تشكيل الائتلافات، والتعاون المركزي، وسواها) في الطرائق الحاسمة الثلاث، كما يقول الإطار.

3 ـ هل لعب إخضاع الدولة للسياسة العامة وتسهيل النفوذ الشعبي عليها أدواراً لا غنى عنها في إقامة الديمقراطية؟

4 ـ هل أدى انتكاس العمليات الثلاث الحاسمة إلى الإطاحة بالديمقراطية؟

ومن دون الدخول في التوسع في التفاصيل، فإن السرد التاريخي يجيب بـ «نعم» عن كل من الأسئلة الأربعة.

بالرغم من عودة القدرة العسكرية بشكل واسع في ظل حكم فرانكو، فإن إسبانيا مرت عبر مراحل هامة من الطرائق الحاسمة الثلاث خلال الفترة بين الحرب العالمية الأولى وثورة 1931 (الفترة التي يسميها المؤرخون عموماً الأزمة وانحطاط عودة الملكية). وبعد

إجهاض الجمهورية الأولى (من 1873 إلى 1874)، حكمت إسبانيا ملكية دستورية (عودة الملكية) مدعومة بالعسكريين من دون تدخل مباشر منهم من 1874 حتى 1917، إذ أقر نظام الحكم عندها حق الانتخاب للرجال في 1890 ولكن «بطبقة أرباب الأعمال القائمة ونظام زعماء الأحزاب المعروف عموماً بكاسيكيزمو (caciquismo)، كان يحتوي إلى حد كبير أو يعكس التصويت في الانتخابات لحوالى مدة ثلاثين سنة» (Payne 2000: 5)، كما إن خسارة الحرب الإسبانية الأميركية (1898) أضعفت وضع العسكريين السياسي ولكنها لم تلغه إطلاقاً كعامل مؤثر في السياسة الوطنية.

ومع ذلك، فمنذ ما قبل الحرب العالمية الأولى بدأ العمال والقوميون ينتظمون في نسق من التشكيلات الأيديولوجية، من الفوضوية إلى الانفصالية في كتالونيا. وبالتوازي مع التطورات في أماكن أخرى من أوروبا، أحدثت سنة 1917 مواجهات عنيفة بين اليمين واليسار، مع استيلاء العسكريين مؤقتاً على القدرة وتعليقهم الضمانات الدستورية بالقوة. عند تلك النقطة، نستطيع أن نقول منطقياً إن إسبانيا قد دخلت المرحلة التي أظهرتها لنا الفصول السابقة في فرنسا وغيرها من أنظمة الحكم: المرحلة التي اعتمد فيها الحكام لبقائهم على تجاوب المواطنين وطاعتهم والتي أصبح فيها التناوب بين إقامة الديمقراطية والإطاحة بها ممكناً كما لم يكن من قبل. إننا لا نستطيع طبعاً تأريخ «تعزيز» الديمقراطية في إسبانيا عند 1917 أو 1931، إلا أننا نستطيع أن نحدد الفترة الممتدة بين تينك السنتين كمرحلة حاسمة في تحول السياسة العامة التي ثبتت إقامة الديمقراطية.

ويقدم إدواردو غونزاليس كاليجا (Eduardo González Calleja) ملاحظة معبّرة في مقدمة دراسته المعمقة والمدعومة بالوثائق للصراع السياسي في إسبانيا من 1917 حتى 1931:

تتميز دراسة النظام العام، والإطاحة، والعنف، خلال المراحل المختصرة الثلاث التي تشير إلى انتكاس عودة الملكية بشكل واضح، بوجود عوامل متعددة يبدو أنها تؤكد وجود مخزون حديث في بلادنا للعمل الجماعي، ربط الاحتجاج على النشاط السياسي بشكل عام، ووضعه في أقنية خاصة تقريباً من قبل المجموعات المنظمة رسمياً (خاصة الأحزاب والاتحادات وعناصر الهيئات والشركات) التي تكافح من أجل أهداف تتماشى مع البرامج السياسية، واعتماد أساليب من النضال التي كانت أكثر مرونة واستقلالية بالنسبة إلى القائمين على السلطة، ومعيارية (أي تتضمن مناهج أساسية يمكن استخدامها ودمجها في مجموعة واسعة من العوامل في سعيها وراء أهداف عديدة مختلفة)، والتي لها وقع على المستوى الوطني وحتى على المستوى العالمي (González Calleja 1999: 17).

وتزامن التغير في المخزون مع التوسع الكبير في التنظيم السياسي بين العمال وغيرهم من المواطنين. وحتى أثناء انشقاق طبقات النخبة وابتعادها عن المكاسب الديمقراطية المتواضعة التي حدثت بين 1917 و1923 تحت حماية بريمو دي ريفيرا، فإن مشاركة الشعب في السياسة العامة كانت تتزايد وبقوة.

وعندما انتهت دكتاتورية دو ريفيرا في 1925، مثلاً، ارتفع عدد العمال المنظَّمين عالياً وبسرعة، ثم تسارع مع بدء الثورة السلمية في 1931 (Soto Carmona, 1988: 303-305). وفي ذلك الانتقال المفاجئ للسلطة، ربح الجمهوريون الأغلبيات الساحقة في تصويت سكان المدن في الانتخابات البلدية في نيسان/ أبريل 1931 في إسبانيا. أما الملك (الذي لم يعد واثقاً من دعم أعضاء الأركان العامة للجيش وزيادة فتورهم نحوه) فقد هرب من البلاد، فأعلن الجمهوريون وفاة الملكية.

وجاء الانفصال عن نظام الحكم السابق سريعاً. ولم يمنح أي قرار رسمي من السلطة القائمة الشرعيةَ للنظام الجديد، فكانت

الجمعية الوطنية في الجمهورية الجديدة تضم فقط أربعة أعضاء من المجلس التشريعي، أي 2,1 في المائة من مجموع المقاعد (Genieys 1997: 123). ومن حيث السلطة على الدولة، فقد حدثت ثورة (González Calleja 1999: 627)، وتسلم الحكام الجدد السلطة على الدولة بطبقة تحتية ضعيفة، ولكن بالسيطرة عليها سيطرة كاملة من قبل القادة:

ورث الحكام الجمهوريون دولة تخلصت من قدرة طاغية منيعة، تفوق كثيراً قدرة أي تنظيم آخر في البلاد، ولكن مع الحاجة إلى بنية تحتية كافية لتطبيق سياسات الحكام في إنتاج وتوزيع البضائع والخدمات (Cruz 2006: 333).

وبقيت القواعد الثورية غاية في الصغر، وكان نظام الحكم الجديد يحتاج إلى الوسيلة لتمثيل معارضته في مؤسسات أو احتواء حلفائه، فالهجوم الشعبي على الكنائس، وسحب الاعتراف بالكنيسة الكاثوليكية، والإصلاحات الواسعة في الأراضي استعْدَتْ كلاًّ من مُلاّك الأراضي في الريف وهيئة الكهنوت الكاثوليكية (Malefakis 1970, Chapter 6). وسرعان ما بدأت هذه المجموعات والعسكريون بالانشقاق.

وفي الحقيقة، كما يرى جيرار ألكسندر (Gerard Alexander) أن اليمين في إسبانيا لم يكونوا ملتزمين بالجمهوريين إطلاقاً. ويقصد ألكسندر باليمين الليبراليين العلمانيين بصورة خاصة الموجودين في الأحزاب السياسية إضافة إلى السياسيين الكاثوليك، والمرتبطين منهم على وجه الخصوص بالاتحاد الفدرالي اليميني ذي الحكم الذاتي (Alexander 2002: 106). ويدّعي ألكسندر بأن اليمينيين لم يلتزموا بالديمقراطية ولذلك فشلت الجمهورية في تدعيم حكمها،

لأن اليمينيين اكتشفوا مخاطر كبيرة عليهم من الديمقراطية. هذه المخاطر الكبيرة كانت نتيجة إدراكهم اقتناع ملايين العمال الذين لا

يملكون أرضاً والعمال في الصناعة والتعدين بالنداءات السياسية الثورية التي تهدد سلامتهم وأملاكهم ودخلهم وسيطرتهم على مواقع العمل والكنيسة. وأرجع كثير من اليمينيين هذه المخاطر إلى البنية الاجتماعية التحتية في إسبانيا (المصدر نفسه، ص 103).

وباختصار، لم يكن العسكريون فقط، بل الطبقات المدنية الحاكمة القديمة أيضاً، قد فهموا أن الثورة كانت تمثل تحدياً لسلطتهم.

وتصرّف الحكام الجدد منطلقين من هذا الافتراض نفسه. وبالرغم من تقليصهم فيالق الضباط النشطة في الجيش بسرعة، فإن نظام الحكم الجديد بقي يطبق وسائل النظام القديم في الاستبعاد وفرض السيطرة (Payne 1967: 268-276). واتبعت الحكومة المؤقتة المقامة في 14 نيسان/ أبريل 1931 خطاً سياسياً خاصاً، بمنعها حق التجمع لأنصار الملكية والفوضويين والشيوعيين على حد سواء (Balbé 1985: 318). واستخدمت الجمهورية البورجوازية التي استولت عندها على السلطة القوة العسكرية لإخماد العمال اليساريين والمضربين، وبذلك استبعدتهم من نظام الحكم الجديد (Balbé 1985, Chapter 11). ومثلما انتقد الحكام الفوضوية انتقدت العناصر المبعدة الاضطهاد (Cruz 2006: 334-335)، فانسحب الحزب الشيوعي الصغير وتقوقع، واتخذ الموقف الذي يرى أن ثورة 1931 يمكنها في أحسن الأحوال أن تؤدي دور الإسفين بالنسبة إلى الثورة البروليتارية الصحيحة، وأن التعاون مع الحكام البورجوازيين يمكن أن يؤخر حدوث الثورة (المصدر نفسه، 127 ـ 128).

ومع ذلك، وبالإجمال، فقد بقي العمال، وخاصة الممثَّلين بالحزب الاشتراكي، على صلة وثيقة بالجمهورية. ومن اللافت للنظر أن أول مجموعة من العمال تنشق عن الائتلاف الجمهوري

وتتحالف مع العسكريين في 1935 و1936 هي اتحاد العمال الكاثوليكي الصغير ولكن الفعال (Soto Carmona 1988: 313). واستفاد الفلاحون والعمال الزراعيون المياومون من الإصلاحات الواسعة بشأن الأراضي في 1931، واستمروا عموماً يدعمون نظام الحكم. وفي الحقيقة، فإنهم سرعان ما تجاوزوه باحتلالهم الأراضي غير المستثمرة وبإعلانهم الإضراب ضد مُلّاك الأراضي الذين يدفعون أجوراً بخسة للعمال.

وفي 1936، كانت الإضرابات في الريف واحتلال الأراضي تهدد نظام الحكم الجمهوري المزعزع، الذي كان يواجه المعارضة العسكرية المتمثلة بفرانسيسكو فرانكو والمتعاونين معه (Malefakis 1970, Chapter 14). وقد سهل الدعم العسكري من ألمانيا وإيطاليا لفرانكو غزو البر الرئيسي الإسباني من الصحراء الإسبانية. وفي الوقت نفسه كانت مساندة طبقة النخب الضعيفة للنظام الجمهوري تتقهقر، ففي أراغون، على سبيل المثال، أدت تعبئة العمال غير الملاكين إلى تحول ملاك الأراضي بشدة ضد الحكام الجدد (Casanova [et al.] 1992: 86-87)، فقام ملاك الأراضي في أراغون بالانتقام: إذ قتل مناهضو الثورة في النهاية 8,628 ممن شكّوا بولائهم لقضية الجمهوريين (المصدر نفسه، ص 213). وعندما استولى فرانكو على السلطة وضع نظام حكمه القمعي العنيف حداً للتعبئة الديمقراطية النشطة سابقاً في أراغون. وعلى كل حال، فقد كان عدد القتلى الإجمالي نتيجة المصادمات والإعدامات والاغتيالات التي ضربت مؤيدي فرانكو بأقسى مما أصابت الجمهوريين: حوالى 132,000 من الوطنيين و96,000 من الجمهوريين (Payne 2000: 219)، قد تركت الحرب الأهلية جروحاً عميقة في كلا الجانبين.

فرانكو وما بعده

وبمجرد أن تسلم فرانكو السلطة أنشأ نظام حكمه بالتحالف مع العسكريين ورجال الدين، والكتائب الفاشيّة، والحركة النقابية التي كان يسيطر عليها الكتائب. ومن زاوية إقامة الديمقراطية على المدى البعيد، فإن أبرز ما قام به فرانكو كان إخضاع العسكريين كاملاً لسيطرته، بحيث أفقدهم استقلالهم الخطير والأسطوري. وقد زاد تحالف إسبانيا أثناء الحرب الباردة مع الولايات المتحدة (الذي كان نظام فرانكو قد نأى بنفسه عنه) في إخضاعه العسكريين بزيادة النفقات العسكرية بدعم الولايات المتحدة، وإرسال الآلاف من الضباط إلى الولايات المتحدة للتدرب وجعل امتهان العسكرية عموماً أكثر جذباً لأولئك الضباط الذين يرغبون في الانضواء تحت الحكم.

وفي خمسينيات القرن العشرين عمل فرانكو على تقوية علاقاته مع الكنيسة من خلال اتفاقية مع البابا وتحويل طموحات الكتائب السياسية بعد فرانكو، بزيادة تعيين حكومات تكنوقراطية وبيروقراطية أكثر من اعتماده على المؤيدين المتحمسين. وقد أدت حقبة من التسوية والحل الوسط والإصلاح الكنسي إلى إسكات موجة العداء الغاضبة ضدّ الكنيسة التي كانت إحدى أبرز المعالم في أنشطة الجمهوريين في الحكم الجمهوري والحرب الأهلية (Cruz 1997). وقد سهل تحقيق هذه الأهداف أن إسبانيا كانت في تلك الفترة تشهد نمواً اقتصادياً سريعاً هو أهم فترة ازدهار في تاريخ إسبانيا، وكانت تجذب الرأسمال الأجنبي بشكل لم تعهده من قبل. وتركت إدارة هذا الاقتصاد الصناعي الجديد مجالاً أقلّ لتدخل الضباط العسكريين ومزاولي السياسة التقليديين.

وفي الوقت نفسه كان التحول الاجتماعي في حياة الإسبان يضعف أسس حكم فرانكو. ويلخص ستانلي باين بقوله:

ومع أن فرانكو لم يتعرض للتحدي جدياً طيلة حياته إلا أن مسؤولي الحكومة الذين بقوا من بعده قد وجدوا أن نوع المجتمع والحضارة التي استند إليها نظام الحكم في البدء قد زالت إلى حد بعيد، وأن ذلك سوف يجعل من المستحيل على نظام الحكم أن يجدد نفسه. وفي النهاية فإن الإنجازات الحضارية والاقتصادية التي تمت في ظل نظام الحكم، سواء أكان الهدف منها أن تتطور كما فعلت أم لا، فقد أضاعت على النظام أسباب بقائه (Payne 2000: 493).

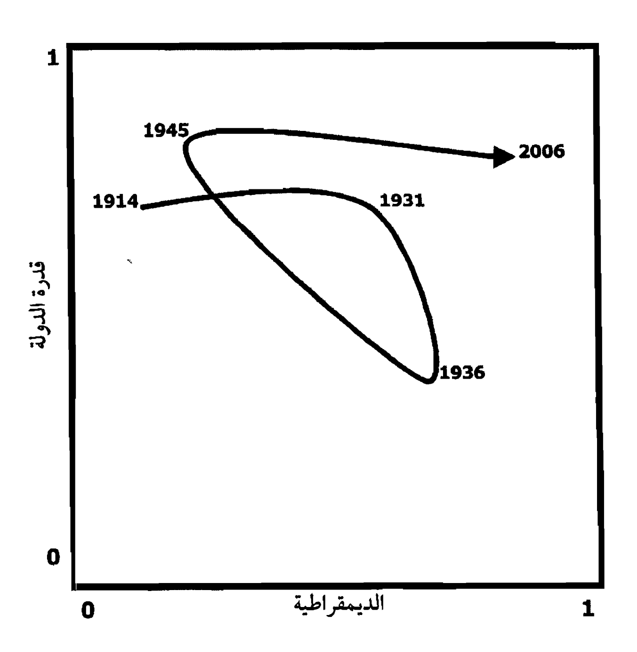
وتصاعدت المقاومة الداخلية في ستينيات القرن العشرين، ولم تعد ردود فعل فرانكو تشبه خطواته القمعية التي جعلته مخيفاً في ثلاثينيات القرن العشرين. وبدأ عمال الصناعة والطلاب والوطنيون في الأقاليم، والأكثر مدعاة للدهشة رجال الدين من المستويات الأدنى، يجاهرون بالانشقاق عن النظام. وكان في تسمية الأمير خوان كارلوس رسمياً كخلف لفرانكو في تموز/ يوليو 1969، إشارة إلى أن تحوُّلَ النظام وانتقاله إلى شكل جديد قد بدأ. كما إن الإطاحة بالنظام الفاشي في البرتغال في 1974، قد شكلت تهديداً للمحافظين الإسبان، وشجعت التقدميين.

ولذلك، فمن اعتبارات عديدة، يعتبر موت فرانكو في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1975 كالهبوط المفاجئ. ومع ذلك فلم يطبق النظام المؤسسات البرلمانية الديمقراطية الرسمية كما يفهمها الغربيون عموماً إلا بعد اعتلاء خوان كارلوس سدة الحكم: حرية الصحافة والتجمع والمنافسة الواسعة في الانتخابات، ونظام قضائي مستقل، وغيرها. وبهذا المعنى فإن دارسي التحول في إسبانيا مصيبون في اعتبارهم السنوات من 1975 إلى 1981 أعجوبة في هندسة السياسة.

ويرسم الشكل 6 ـ 3 ما صنعه مهندسو السياسة. فبعد تزايد إقامة الديمقراطية وتعزيز قدرة الدولة بين الحرب العالمية الأولى و1930، أحدثت الجمهورية الثانية في إسبانيا انتشاراً مشهوداً

للديمقراطية بالتلازم مع الحد من قدرة الدولة كثيراً وما بناه فرانكو من سلطة وأوصله إلى مستويات لا سابق لها على حساب الديمقراطية، ولكن منذ ستينيات القرن العشرين وما بعدها، تقدمت إقامة الديمقراطية بخطى متسارعة مع التخفيف قليلاً من القدرة المركزية.

لذلك فقد مرت إسبانيا في جولتين لإقامة الديمقراطية، جولة انقطعت وأخيراً انتكست بين الحرب العالمية الأولى وأواسط ثلاثينيات القرن العشرين، وأخرى أكثر استمرارية منذ سنوات حكم فرانكو حتى سبعينيات القرن العشرين. وكل جولة تماثلت تقريباً مع تسلسل الأسباب المخطط في الشكل 6 ـ 2:



الشكل 6 ـ 3: أنظمة الحكم الإسبانية، 1914 ـ 2006.

● توسيع المشاركة الشعبية في السيانة والمساواة في التوصل إلى المصادر السياسية التي لا تتبع الدولة والفرص السانحة ومنع القدرة ذات الاستقلال الذاتي و/ أو التعسفية المرغمة داخل وخارج الدولة.

● خفض تأثير تجمعات السلطة ذات الاستقلال الذاتي، بما فيها سلطة الحكام على السياسة العامة للبلاد.

● إخضاع الدولة للسياسة العامة إضافة إلى تسهيل النفوذ الشعبي على السياسة العامة للبلاد.

● الزيادة في الاتساع والمساواة وحماية مشاورات الـ «دولة ـ مواطن» ذات الالتزام المتبادل التي تعادل إقامة الديمقراطية.

ولقد تركت الجولة الأولى آثارها السياسية الهامة على شكل منظمات سياسية شعبية (علنية وسرية) إضافة إلى تراكم الخبرة في المؤسسات الديمقراطية. ولكن انتصار فرانكو في الحرب الأهلية أعاد مؤقتاً تأسيس تجمعات ذات استقلال ذاتي في الجيش وفي عصبته الحاكمة. وبذلك أخضع حكم فرانكو الفاشي الجيش إلى السيطرة المدنية وبشكل حاسم.

وبشكل أقل تمعناً ولكن ليس أقل حسماً، أخضعت إدارة الدولة للتوسع الاقتصادي وازدياد علاقاتها الدولية بعد ستينيات القرن العشرين دولة فرانكو للسياسة العامة وسهلت النفوذ الشعبي عليها. ومن دون أن ننكر قيادة أدولفو سواريز (Adolfo Suarez) والملك خوان كارلوس الذكية نستطيع أن نرى تغير أوضاع السلطة في إسبانيا وتقربها من الديمقراطية قبل مدة من 1981. ومع أن الدستور الجديد الذي بدأ تنفيذه في 1979 قد نص على إخضاع العسكريين إلى القانون الأساسي وللملك، فإنه صادق على التراجع في استقلال العسكريين الذي كان فرانكو قد أنجزه خلال العقود الأخيرة من حكمه. ولقد أظهر فشل الانقلاب في 1981 للعالم ما سبق أن أنجزه

حكم فرانكو: لم يعد الجيش الذي كان يحدد إيقاع السياسة الإسبانية لقرنين من الزمن يتمتع بالاستقلال الذاتي والقدرة على تغيير اتجاه نظام الحكم.

القدرة، الثقة، واللامساواة

تشديد الفصول السابقة على شبكات الثقة واللامساواة الطبقية، كتبت هذا الفصل وكأن التغيرات في أوضاع السلطة ونتائجها قد حصلت بمعزل عن التغيرات في الثقة واللامساواة. مع ذلك فإنها تداخلت بشكل واضح وتبادلت التأثير في ما بينها. وفي الحقيقة، وفي التحليلات الأولى لشبكات الثقة، درست الفترة نفسها من التاريخ الإسباني لأقترح تسلسلاً أتنبأ به من هذا القبيل (Tilly 2005: 149):

1931 ـ 1933	إدماج واسع لشبكات الثقة العمالية والفلاحية في السياسة العامة الوطنية من خلال وساطة وتضافر الاتحادات والمنظمات السياسية مع استبعاد جزئي للعسكريين.
1933 ـ 1935	المواجهات بين العمال والفلاحين والإقليميين (regionalists) المتحدين جزئياً من جهة، والسلطات الوطنية من جهة أخرى.
1936	تعبئات جديدة للعمال، والفلاحين والإقليميين، وتعبئات مضادة للعسكريين.
1936 ـ 1939	الاستبعاد المتزايد (والعنيف) لشبكات الثقة العمالية والفلاحية والإقليمية من السياسة الوطنية.
1939 ـ 1960	عودة انتشار سلطة أرباب الأعمال والعلاقات الخاصة والخضوع المراوغ في عشرينيات القرن العشرين والمقرون حالياً بالتضامن الفاشي بين العسكريين والكنيسة الكاثوليكية في نظام حكم فرانكو.

1960 ـ 1975	التقليل من دور شبكات الثقة المحلية القديمة نتيجة التوسع الاقتصادي والإقلال من أعمال القمع والتوسع في شبكات الثقة ضمن المنظمات العمالية.
1976 ـ 1978	إقامة الديمقراطية المستندة إلى والمسهلة لانضمام شبكات الثقة الشعبية في داخل السياسة العامة الوطنية والإقصاء جزئياً لشبكات الثقة المستندة إلى الكنيسة والعسكريين.

يصف هذا التسلسل التاريخي مجموعة عمليات متكاملة بالنسبة إلى العلاقات بين السياسة العامة والصيغ الروتينية من التنظيم ـ خاصة شبكات الثقة ـ التي درج الإسبانيون في حياتهم ضمنها. فإذا نظرنا إلى التسلسل الزمني مقروناً بالتغيرات في العلاقات بين تشكلات السلطة الرئيسية والسياسات العامة نرى أن الفترة بين 1939 و1960 أكثرها أهمية. وبعد كل ما حدث، وخلال تلك الفترة، لم تنحلّ شبكات الثقة الجمهورية الفلاحية أو العمالية. واستطاع أعضاؤها بطريقة ما أن ينجحوا بالتلاؤم مع نظام حكم غريب، وفي أغلب الأحيان ومن خلال الخضوع المراوغ علناً والمترافق مع التعاون سراً داخل تلك الشبكات.

أما بشأن اللامساواة الطبقية، فإن إبعادها عن السياسة العامة يبدو أنه حدث قبل ظهور الجمهورية الثانية على المسرح، فمن المؤكد أن الإسبانيات لم يحصلن على حق التصويت حتى عام 1931، أي في ظل الجمهورية الثانية. ولكن على العموم، وبالرغم من اللامساواة الاجتماعية الملحوظة في البلاد، فإن أنظمة الحكم الإسبانية تجنبت النص على فروق في الطبقة والدين والإثنية واللغة والنبالة مباشرة في السياسة العامة بدءاً من تشريع 1890 وما بعده، بمنح حق التصويت للرجال. وقد مهد الاستبعاد الضروري للسياسة العامة من اللامساواة الطبقية الطريقَ أمام إقامة الديمقراطية في إسبانيا

أخيراً، ودام خلال الفترة التي كانت فيها شبكات الثقة وتشكلات السلطة تتغير بشكل مضطرب عنيف.

وكما بيّنت لنا الدراما في جنوب أفريقيا، فإن إسبانيا لم تتبع التسلسل الوحيد الممكن بالنسبة إلى شبكات الثقة واللامساواة الطبقية وأشكال القدرة. فعلى العكس، وصلت التحولات الحاسمة الثلاثة في جنوب أفريقيا إلى حد ما في الوقت نفسه، وبذلك ساهمت في عنف النضال خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين. وحتى عندما انتقلت القدرة إلى أيدي الأفارقة، فإن نظام الحكم في جنوب أفريقيا واجه مشكلات خطيرة حول حل ودمج القوات المسلحة ذات الاستقلال الذاتي في الحالتين.

أما الولايات المتحدة فقد اتبعت تسلسلاً آخر ثالثاً، فقد أخضعت حربها الأهلية إلى حد كبير مراكز الاستقلال الذاتي وسلطات الإكراه، وكما رأينا، فإن الانضمام الواسع لشبكات الثقة في السياسة العامة قد حصل في أوائل القرن العشرين. غير أن اللامساواة الطبقية من حيث الجنس و(خاصة) العِرق، استمرت تطعن السياسة العامة في أميركا لمدة طويلة بعدها.

ولا نزال نواجه مسألة تحليل التسلسلات والتفاعلات بين مجموعات التغيير الكبيرة الثلاث في بحثنا لإقامة الديمقراطية والإطاحة بها. وتختلف المسارات في كلا الاتجاهين تبعاً للتسلسلات والتفاعلات بين التغيرات في شبكات الثقة واللامساواة الطبقية ومراكز السلطة ذات الاستقلال الذاتي. هذا بالإضافة إلى أنه حتى هذه المرحلة تلقينا إشارات متقطعة لتأثيرين آخرين على تلك المسارات: **أولها**، أن المستوى الراهن لقدرة الدولة عندما يبدأ نظام الحكم انتهاج طريق إقامة الديمقراطية أو الإطاحة بها يؤثر بكيفية عمل ذلك النهج، ولننظر كم بدت إقامة الديمقراطية مختلفة في سويسرا ذات

قدرة الدولة المتواضعة عنها في فرنسا ذات القدرة الحازمة .**ثانيها**، أن الصدمات الناجمة عن المواجهة في الداخل، والغزو، والاستعمار، والثورة تسرّع الطرائق ذاتها التي تحصل مع تزايد إقامة السلطة والإطاحة بها، إلا أن ذلك التسارع يحدث تفاعلاً أكثر شدة بين آثارها. ومرة ثانية تبين ثورة جنوب أفريقيا ما يمكن أن تبلغه شدة هذه التفاعلات، ومدى قسوة آثارها على نوعية السياسة العامة.

هذه المسائل تقرر جدول مواضيع الفصل التالي. دعونا نبحث بعناية في مسارات أنظمة الحكم المختلفة نحو إقامة الديمقراطية والإطاحة بها.

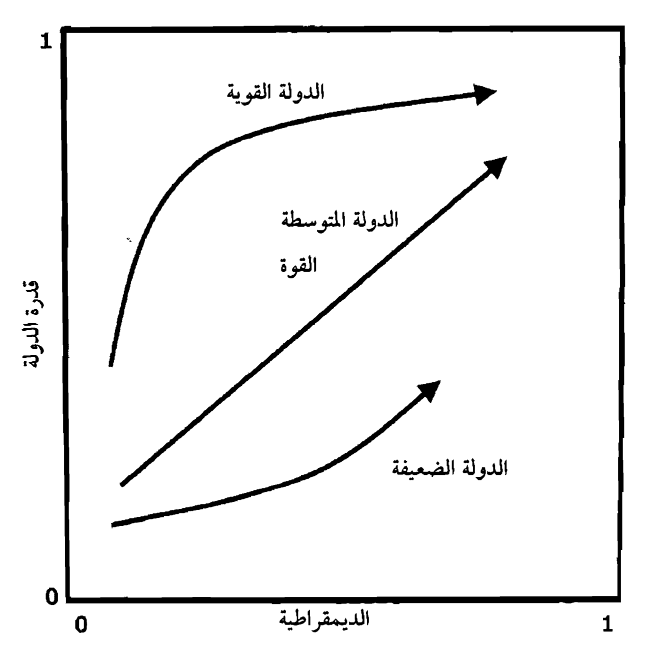


ـ 7 ـ
سُبُل بديلة

في عالم المنظّر الديمقراطي المثالي، تتحرك إقامة الديمقراطية والإطاحة بها على الخط المستقيم نفسه، ولكن باتجاهين مختلفين. وكما بينت مواجهاتنا العديدة مع التجارب التاريخية، نحن لا نعيش في عالم مثالي، فالتواريخ الحية بجنوب أفريقيا وإسبانيا وأنظمة حكم أخرى تتبع مسارات غير منتظمة يغذيها نضال سياسي لا ينقطع، فقد أطاح نظام جنوب أفريقيا غير الديمقراطي بالديمقراطية بضراوة بعد 1948 ليتعرض لانفجار ديمقراطي بعد 1985، وبكل بساطة: لم يعكس التحول الثاني التوجه الأول إطلاقاً. ونشهد في إسبانيا تغيرات حادة في الاتجاه بعد الحرب العالمية الأولى بالثورة السلمية عام 1931. وبانتصار فرانكو في الحرب الأهلية، وبالتخفيض من شدة حكم فرانكو بدءاً من ستينيات القرن العشرين، فالتاريخ يكره الخطوط المستقيمة. ومع ذلك، مما يساعد في تنظيم بحثنا أن نجعله مثالياً لبرهة. ويرسم الشكل 7 ـ 1 ثلاثة مسارات للأساليب من أنظمة الحكم غير الديمقراطية ذات السلطة الضعيفة نسبياً إلى أنظمة حكم ديمقراطية ذات سلطة عالية.

تذكروا معنا سلطة الدولة: مدى ما يغيّر تدخل عملاء الدولة في

الموارد والأنشطة والعلاقات القائمة بين الأشخاص في توزيع هذه الموارد والأنشطة والعلاقات بين الأشخاص، وكذلك العلاقات القائمة بين تلك التوزيعات، ففي مسار الدولة القوية تزداد قدرة الدولة بشكل لا بأس به قبل حدوث انتشار واضح للديمقراطية. نتيجة لذلك، تدخل الدولة عالم الديمقراطية ولديها الوسيلة لفرض القرارات التي تتخذها من خلال التفاعل المتبادل الملزم العريض والمتساوي تحت حمايتها، في هذا السيناريو المثالي يقضي الحكام أو غيرهم من العناصر السياسية على منافسي الدولة الداخليين ذوي الاستقلال الذاتي، ويخضعون عسكرييها، ويفرضون سيطرتهم القوية على الموارد والأنشطة والسكان ضمن أراضي الدولة قبل أن يبدأ انتشار جدي للديمقراطية.



الشكل 7 ـ 1: ثلاثة مسارات مثالية نحو الديمقراطية.

طبقاً لآراء هذا الكتاب، تبدأ عملية تقوية الدولة انطلاقاً من عمليات السياسة العامة وزيادة السيطرة الشعبية عليها. ثم يلي إبعاد السياسة العامة عن اللامساواة الطبقية وانضمام شبكات الثقة إليها. وبالتعاون بينها، طبقاً لهذا السيناريو، فإن العمليات الثلاث تتفاعل لجعل نظام الحكم ديمقراطياً. وفي بداية المسار تزداد احتمالات الثورة والعصيان الجماعي عندما يقاوم الأقطاب المتنفذون والناس العاديون توسُّع الدولة. غير أنه على المدى البعيد نتوقع انخفاض مستوى العنف السياسي بشكل دراماتيكي عندما تتوفر الصيغ الهادئة من السياسة الشعبية وتراقب الدولة القوية أشكال حاجات الشعب التي يحتمل أن تولّد العنف.

وحسب النظرية أيضاً، فإن الإطاحة بالديمقراطية يمكن أن تحصل عند أي مرحلة من هذا المسار المثالي، فقد تنتج عن انتكاس إحدى هذه العمليات الثلاث أو أكثر: انسحاب شبكات الثقة الرئيسية من السياسة العامة، وإدراج أشكال من اللامساواة الطبقية الجديدة في السياسة العامة، و/ أو تشكُّل مراكز سلطة ذات استقلال ذاتي تهدد كلاًّ من وجود السياسة العامة في الدولة والسيطرة الشعبية عليها. وتسرِّع الصدمات، من قبيل الغزو والاستعمار والثورة والمواجهات الداخلية العنيفة (مثل الحرب الأهلية) تحرُّكَ العمليات الأساسية في اتجاه أو آخر، ولكنها تبقى تتحرك من خلال الآليات نفسها مع تنامي إقامة الديمقراطية أو الإطاحة بها.

وتتضمن النظرية أن النضال السياسي في مسار الدولة القوية يتركز على السيطرة على وسائل القوة عندها، أكثر من سيطرتها - لنقل - على النزاعات المحلية أو التنافس بين السلالات. وفي السيناريوهات النموذجية، يدافع الناس العاديون عن تلك العناصر من الدولة التي تحميهم وتضمن المشاورات ذات الالتزام المتبادل، بينما

تسعى النخبة القوية إما إلى حماية نفسها من سيطرة الدولة أو لتحويل قسم من أجهزة الدولة لخدمة غاياتها. ويمكن عند أي مرحلة على هذا المسار أن تؤدي قوة الدولة إلى حدوث صراعات سياسية. وقد شرحت الفصول السابقة أقساماً من هذا المسار المثالي ـ لم تؤد جميعها قطعاً إلى الديمقراطية ـ في كازاخستان، وفرنسا، وروسيا، وبيلو روسيا، والصين، والجزائر، والهند. كما يمكننا أن نحشر تجربة جنوب أفريقيا في مسار الدولة القوية. عندها يجب أن نعامل الفترة بين أواسط ثمانينيات القرن العشرين وما يليها كمرحلة تسارع لإقامة الديمقراطية مع وجود دولة منيعة مسبقاً. هذا المنظور يتيح إلقاء نظرة معمقة إلى متاعب وهموم جنوب أفريقيا منذ 1985، ولكن مهما بلغ التحدي من قبل المقاومة الأفريقية، فإن قدرة الدولة الواسعة أعطت الاتحاد الوطني الأفريقي إمكانية السلطة التي مازالت موضع حسد أنظمة الحكم المجاورة.

أما مسار الدولة المعتدلة وفقاً لهذا الأسلوب، فيتحرك إلى ما فوق وتحت خط القطر (diagonal) في مجال السلطة والديمقراطية، مع ما يرافق كل زيادة أو نقص في قدرة الدولة من تغيرات في درجة الديمقراطية. وفي هذه الحالة المثالية تمضي الدولة لإقامة السلطة مع دخولها رقعة الديمقراطية. وبناءً على ذلك، فإن قمع مراكز السلطة الذاتية، وفرض سيطرتها على السياسة العامة للدولة، وتوسيع النفوذ الشعبي على السياسة العامة تبدو جميعها أكبر توسيعاً وأطول مدة في إقامة الديمقراطية منها في ناحية تقوية الدولة. ومع تصاعد قدرة الدولة يتزايد الخطر بتصاعد النضال السياسي في ظل إقامة الديمقراطية. لذلك يمكننا أن نتوقع أن يكون نظام الحكم الذي يتحرك على منحى المسار المعتدل إلى حد ما أقل عرضة لحدوث الثورة، ولكنه أكثر عرضة للمواجهات الداخلية العنيفة التي لا تصل

إلى حد الثورة، أكثر من نُظُم الدولة القوية[1]. وبالمقارنة مع الدول القوية يمكن أن تظهر في الدول المعتدلة أيضاً نسبة أعلى من الصراعات السياسية لا تكون فيها الدولة ذاتها متورطة فيها إلا بشكل سطحي فقط، خاصة في بداية المسار.

وعلى المسار المتجه على منحى خط القطر، لا تزال إطاحة الديمقراطية ممكنة ويمكن أن تنتج عن واحدة أو أكثر من العمليات: انفصال شبكات الثقة، إعادة إدراج أشكال اللامساواة الطبقية و/ أو نشوء مراكز سلطة ذات استقلال ذاتي، تعرّض النفوذ الشعبي في السياسة العامة للخطر، وبالتالي الدولة. وقد نستطلع بالحدس أن الإطاحة بالديمقراطية تحدث على امتداد المسار بأكمله وتتكرر أكثر مما تحدث لدى أنظمة الحكم القوية، لأنه حتى في وقت متأخر من العملية

1) هل لدى الدولة القدرة لردع من يُحتَمل أن ينشقوا عن المشاورات الديمقراطية.

2) هل مخاطر العضوية عالية بحيث تمنع السياسيين المشاركين من الانشقاق.

ومن بين أنظمة الحكم التي درسناها مفصلاً تشابه الولايات المتحدة والأرجنتين، وإسبانيا، بشكل عام نمط الدولة المعتدلة.

---

(1) Jeff Goodwin, *No Other Way out: States and Revolutionary Movements, 1945-1991* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2001); Jeff Goodwin, «Revolutions and Revolutionary Movements,» in: Thomas Janoski [et al.], ed., *The Handbook of Political Sociology: States, Civil Societies, and Globalization* (New York: Cambridge, 2005); Charles Tilly: *European Revolutions, 1492-1992* (Oxford, UK; Cambridge, Mass., USA: Blackwell, 1993), and *Regimes and Repertoires* (Chicago: University of Chicago Press, 2006), Chapters 6-8.

كما وُجِدت الدول الضعيفة كثيراً في التاريخ، ولكن حتى عهد قريب قلما توجهت إلى إقامة الديمقراطية أصلاً. وفي عالم متخم بالغزو، فقد كان قدرها الأغلب هو التلاشي ضمن الأراضي الواقعة تحت سيطرة المعتدين. ولكن، ومنذ الحرب العالمية الثانية، تضافرت الحماية من قبل القوى العظمى، مع المؤسسات الدولية، مع تراجع الحروب بين الدول، في إطالة معدل بقاء - وفي الحقيقة عملية ابتداع جديدة - للدول الضعيفة التي أصبحت مستعمرات أو دولاً سائرة في فلك القوى العظمى (Creveld 1999; Kaldor 1999; Migdal 1988, and Tilly 2006, Chapter 6). ولذلك أخذت تتزايد، في العقود الأخيرة، أنظمة الحكم التي تتبع مسارات الدول الضعيفة نحو الديمقراطية. وهنا نشاهد الممر المعاكس للدول القوية: إقامة الديمقراطية بشكل بارز يسبق أي تصاعد في قدرة الدولة.

ويتضح المضمون، على الأقل نظرياً: إذ تعاني الدولة الضعيفة عقبات كأداء في استمرارها في إقامة الديمقراطية أكثر من حدود معينة. وسبب هذه العقبات أن الدولة الضعيفة تفشل في كبت أو إخضاع مراكز السلطة ذات الاستقلال الذاتي، وتسمح للمواطنين بأن يبتعدوا بشبكاتهم القائمة على الثقة عن السياسة العامة، وتتسامح أو حتى تشجع إدخال اللامساواة الطبقية في السياسة العامة. وبالمقارنة مع الدول القوية والمعتدلة، تتحمل الدول الضعيفة نسبة عالية، وغالباً ما تكون عنيفة، من النزاعات لا يكون للدولة فيها سوى دور هامشي. وكما سنرى لاحقاً، فإنها تستضيف أيضاً الحجم الكبير من الحروب الأهلية في العالم (Collier and Sambanis 2005; Eriksson and Wallensteen 2004, Fearon Laitin 2003).

وعلى امتداد مسارات الدول الضعيفة تتكرر إطاحة الديمقراطية أكثر مما تحصل في الدول القوية والمعتدلة، وتزداد الحوافز لابتعاد

شبكات الاعتماد عن السياسة العامة وتفعيل أشكال اللامساواة الطبقية، وقيام مراكز لسلطات تتهرب من قيود السياسة العامة كلما تقهقرت قدرة الدولة في احتواء تلك العمليات. ومن بين أنظمة الحكم التي تفحصناها بدقة، تشبه جامايكا وسويسرا والجمهورية الهولندية قبل الغزو الفرنسي إلى حد بعيد نموذج الدولة الضعيفة، ولكن سويسرا والبلاد المنخفضة تحركت في النهاية باتجاه تقوية قدرة الدولة المركزية، ولذلك تخطت مسار الدولة المعتدلة نحو الديمقراطية. أما إذا كانت جامايكا ستتبعهما، فأمر يبقى رهناً بالمستقبل.

وعلى كل حال، علينا أن نعامل المسارات الثلاثة بما هي عليه من حال: التبسيط وفق أسلوب واقع معقد. لنعد النظر في مسارات فرنسا وإسبانيا نحو الديمقراطية، وسنتذكر على الفور انحرافاتهما عن السُّبُل المثالية: ثورات متعددة وردود فعل عليها في فرنسا، واغتيال جمهورية متفتحة من قبل قوى فرانكو العسكرية في إسبانيا. ومن بين المسارات الثلاثة يجب أن نتعلم الدرس الأساسي والرئيسي: في كل مرحلة من مراحل إقامة الديمقراطية والإطاحة بها تؤثر سلطة الدولة في الماضي والحاضر كثيراً في كيفية حصول تلك الخطوات وما لها من وقع على الحياة الاجتماعية بشكل عام.

وباستخدام الفروق بين مسارات الدول القوية والمعتدلة والضعيفة كموجِّه لاكتشاف هوياتها ذاتياً، فإن هذا الفصل يدرس كيفية تفاعل سلطة الدولة مع طرائقنا الأساسية الثلاث: انضمام شبكات الثقة في داخل السياسة العامة، إبعاد السياسة العامة عن اللامساواة الطبقية، و(خصوصاً) حل مراكز السلطة ذات الاستقلال الذاتي، ونتائجها من حيث السيطرة على السياسة العامة والدولة.

وتقودنا تجربة فنزويلا المذهلة إلى التفكير بصورة أشمل في

واقع تقلّب سلطة الدولة بين إقامة للديمقراطية وبين الإطاحة بها. إن تحليل الميول الخبيثة للدول الضعيفة نحو الحروب الأهلية يعزّز ذلك التفكير الأشمل، ويقودنا إلى مناقشة صدمات أخرى تحدث وتسارع أحياناً في إقامة الديمقراطية والإطاحة بها: الغزو، والاحتلال، والثورة، والمواجهات الداخلية. ويصور تقدم أيرلندا المضطرب إلى إقامة الديمقراطية أيضاً كل تلك الصدمات. ويقودنا التفكير حول نجاح أيرلندا النسبي (خاصة خارج شمالها) إلى الاستعراض النهائي لما يكسبه الناس العاديون فعلاً من حصول إقامة الديمقراطية. ويبين الفصل بمجمله أهمية قدرة الدولة المتمكنة في إنجاح إقامة الديمقراطية، كما تبين أيضاً كيف تغري السلطة المتمكّنة الحكام بصد وممانعة الإدارة الشعبية.

فنزويلا والبترول وتغير المسارات

يوثق تاريخ فنزويلا منذ 1900 تأثير التغيرات في قدرة الدولة، فيبين لنا نظامَ حكم أمضى مدة طويلة وهو يشغل الربع غير الديمقراطي ذا القدرة الضعيفة (ولذلك كان شديد العنف) في مجال السلطة والديمقراطية، ولكنه تحول بعدها إلى ما يمكن أن يعرف بممر الدولة القوية نحو الديمقراطية. كانت سيطرة الدولة على عوائد البترول هي التي أوجدت ذلك الفرق في التحول، كما سدت الطريق أمام إقامة الديمقراطية كاملة، وبالتالي حرفت مسار نظام الحكم باتجاه نظام السلطة القوية وغير الديمقراطية.

استقلت فنزويلا عن الإمبراطورية الإسبانية على مراحل عدة: كمقاطعة ثائرة (1810)، كجزء من إمبراطورية سيمون بوليفار (Simón Bolívar) غران كولومبيا (1819)، ثم كجمهورية منفصلة بعد موت بوليفار (1830). وحتى بداية القرن العشرين، كانت فنزويلا تمثل

دراما أميركية لاتينية موحشة، معروفة للحكام العسكريين، والزعماء، والانقلابات، وللحكم المدني أحياناً. ولم ينجح كبار ملاك الأراضي في إقامة الحلف المسلح الذي نجحوا في تحقيقه في الأقاليم الرئيسية من الأرجنتين والبرازيل (Centeno 2002: 156). ولكن في 1908 أدخل انقلاب بقيادة الجنرال خوان فنسنت غوميز (Juan Vincente Gómez) البلاد في حقبة جديدة، فحكم غوميز فنزويلا لمدة 27 سنة حتى وفاته في 1935. وكان قد أنشأ جيشاً وطنياً ينتمي معظم ضباطه إلى إقليم موطنه في جبال الأنديز (Rouquié 1978: 195). ودعم حكمه بتوزيع رقع كبيرة من الأرض على المخلصين من أتباعه (Collier and Collier 1991: 114)، فاستطاع أن ينجو من الانقلابات المستمرة في أنظمة حكم فنزويلا في السابق.

دام حكم غوميز مدة أطول من سابقيه لأن فنزويلا فتحت حقول نفطها، جزئياً على الأقل، في 1918، وسرعان ما أصبحت أحد أكبر المنتجين في العالم. وحوَّل البترول الاقتصاد الفنزويلي من البن إلى الطاقة، وبالتالي إلى الصناعة القائمة على الطاقة. وكما كان منتظراً، دعّمت حكم الدكتاتور بتملّصه من موافقة الشعب على حكمه، وكان طوال مدة بقائه في الحكم يقطع الطريق على إنشاء المنظمات الشعبية الجماهيرية.

ورغم كل شيء، فقد وسَّع التحولُ عن الاقتصاد الزراعي أعدادَ العمال والطلاب الذين أصبحوا يحتشدون في صفوف المعارضة المناضلة، وإن ضعيفة نسبياً. وبعد موت غوميز في 1935، اتحدت طبقات النخبة الفنزويلية مع بعضها لإنشاء منصب رئاسة منتخب يقتصر على فترة 5 سنوات، وفي الوقت نفسه عملوا على منع الناشطين اليساريين، كالشيوعيين. واستخدم أول رئيس جمهورية منتخب (وهو جنرال آخر من جبال الأنديز)، إليزار لوبيز كونتريراس (Eleazar

(López Contreras، قسماً من عائدات البلاد من البترول لتمويل برامج الرفاه، التي ستُكسبه تأييد الجماهير وتمكِّنه من مكافحة اليساريين.

واستمرت البلاد على هذا النمط مدة طويلة بعد 1935. والصحيح، منذ تلك الفترة وما بعدها، أن القائمين على السلطة تولّوا في فنزويلا - سواء بالانتخاب أو بالقوة - كانوا دائماً يعلنون أنهم إنما جاؤوا ليقيموا الديمقراطية. وقد شرّعت فنزويلا حق الانتخاب العام للبالغين في 1947 ولم تلغه، كما إن حزب الديمقراطيين الاجتماعيين المعتدل (Acción Democrática) قدم الوسيلة للتعبئة الشعبية والدعم للتنظيم العمالي (المصدر نفسه، 251 - 270). إلا أن عائدات البترول أمنت للحكام الوسيلة لتجنب المشاورات ذات الالتزام المتبادل مع المواطنين. وأعلنت الطغمة العسكرية التي حكمت فنزويلا من 1948 حتى 1958 صراحة أنها استولت على السلطة لتمنع التهديد للديمقراطية الذي كانت تمثله الحكومة العسكرية الشعبية السابقة. وتلقت دعماً لها من الكنيسة، والشركات الأجنبية التي كانت تدفع ضرائب باهظة ومن طبقة النخبة التقليدية (Rouquié 1987: 196).

غير أن قادة الطغمة العسكرية، كما يلاحظ فرناندو كورونيل (Fernando Coronil):

> لم يكونوا سياسيين، ولم يحصلوا في السنوات التالية إلا على النزر اليسير من الخبرة في السياسة، فقد توصلوا إلى السيطرة على الدولة خلال فترة التوسع السريع في اقتصاد البترول، ولم يكونوا مرغمين، في ظروف اقتصادية وسياسية كهذه، على حيازة تأييد المجموعات الاجتماعية الأخرى. ونتيجة لإحساسهم بالاكتفاء ذاتياً، ازدادوا ابتعاداً حتى عن القوات المسلحة، وهي القاعدة الأساسية لدعمهم. وراحوا يتجنبون السياسة ويركزون على المنجزات الظاهرة للعيان (Coronil 1997: 131).

تلك «المنجزات الظاهرة للعيان» كانت تشتمل على الأشغال العامة وبرامج الازدهار بتمويل من عائدات البترول. وكما لاحظ ألبرت هيرشمان (Albert Hirshman) عن قرب، فإن تمركز أنشطة المستحدثين والإصلاح ضمن دولة فنزويلا سهّل التنسيق بين نوعين من الأنشطة، وأتاح إدخال القطاع الخاص في برامج تقوم بها الدولة[2]، كما أبعد المواطنين أيضاً إلى حد كبير عن الجدال حول التنمية الاقتصادية والازدهار.

وزادت الطغمة الحاكمة (التي قادها بدءاً من 1954 وما بعدها العقيد ماركوس بيريز جيمينيز (Marcos Pérez Jiménez)، الذي كان القوة الحقيقية خلف الكواليس لمدة طويلة) في تضخيم تلك العائدات، ببيع امتيازات التنقيب عن البترول للشركات الأجنبية، خاصة في الولايات المتحدة. وانسجاماً مع مقتضيات سياسة الحرب الباردة، بررت فنزويلا وضعها دائماً باعتبارها حليفة للولايات المتحدة وحصناً منيعاً ضد الشيوعية. وبعد أن دغدغه النجاح، ضيق بيريز جيمينيز كثيراً من القاعدة المؤيدة له في الداخل، واستعدى قطاعاً كبيراً من ضباط الجيش. وفي 1958 أطاح انقلاب عسكري، بدعم شعبي واسع هذه المرة، بالطغمة وأخرجها من السلطة. وسرعان ما دعا الـ (Golpistas) وحلفاؤهم من المدنيين لانتخابات ديمقراطية على عجل، جاءت برومولو بتانكورت (Rómulo Betancourt) المدني إلى الرئاسة. وقد جعل اعتلاء بتانكورت سدة الرئاسة كثيراً من المراقبين يفكرون بأن فنزويلا قد دخلت أخيراً طريقها إلى الديمقراطية.

---

(2) Albert O. Hischman, «The Turn to Authoritarianism in Latin America and the Search for its Economic Determinants,» in: David Collier, ed., *The New Authoritarianism in Latin America* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1979).

ولكن فيليبي أغويرو (Felipe Agüero) يبدي رأيه بأن الانتقال إلى الديمقراطية حصل جزئياً فقط، لأن العسكريين قد أضاعوا وحدتهم التي كانت سابقاً:

> ومع أنها ضمت ممثلين عن المعارضة المدنية، فإن الطغمة المؤلفة من العسكريين بصورة رئيسية وحدت جهودها مع الأحزاب السياسية لإيجاد حكومة مؤقتة ووضع تقويم لإجراء انتخابات وانتقال السلطة. وعلى هذا الأساس، فإن التناقض بين مؤسسة عسكرية مجزأة وجبهة مدنية متحدة بدعم قوي من التعبئة الشعبية هو أفضل ما يفسر به نجاح المرحلة الانتقالية. وقد قدمت الجبهة المدنية بديلاً أقوى وأكثر صدقية مما قدمته الفئات العسكرية المتفرقة والمعادية لإقامة الديمقراطية[3].

غير أن العسكريين، في الحقيقة، لم يبتعدوا كثيراً عن كراسي السلطة، إلا أنه بعد 1958 عاشت فنزويلا معظم الوقت في ظل حكم مدني، وتدخل العسكريون مباشرة في السياسة الوطنية مرة واحدة أخرى فقط: في 1992، وكان لفشل انقلابين اثنين أثر في تنصيب رئيس جمهورية في المستقبل هو العميد هوغو شافيز فراياس (Hugo Chávez Frías) تحت الأضواء (وسيلي الحديث عن شافيز لاحقاً). وتناوب على السلطة حزبان سياسيان من النخبة، أحدهما ديمقراطي اجتماعي معتدل، والآخر ديمقراطي مسيحي معتدل، وأصبحت فنزويلا عضواً فاعلاً في منظمة الدول المصدرة للبترول أوبيك، واستخدمت عائداتها من البترول لإطلاق حملة طموحة وسيئة الحظ في النهاية لجعل فنزويلا دولة رئيسية في إنتاج السيارات.

---

(3) Felipe Agüero, «Los Militares y la Democracia en Venezuala,» in: Louis W. Goodman, Johanna S. R. Mendelson and Juan Rial, eds., *Los Militares y la Democracia. El Futuro de las Relaciones Civio- Miltares en América Latina* (Montevideo, Urguay: PEITHO, 1990), p. 349.

وبعد رفع أوبيك أسعار البترول في 1973 إلى سبعة أضعاف، وسّع الرئيس الفنزويلي وقتها كارلوس أندرس بيريز (Carlos Andres Pérez) برامج الأشغال العامة التي وضعتها أنظمة الحكم السابقة، كما أمَّم صناعة البترول (1975)، في الوقت الذي كان يقترض فيه الأموال من الخارج بضمانة عائدات بتروله المقبلة. وكان من نتيجة هذا الاقتراض من الخارج، مصحوباً بضغوط صندوق النقد الدولي، إفساد الأمر على الحكومات الفنزويلية لعقدين من السنوات. ومع أن قلة من الفنزويليين أصبحت على درجة عالية من الثراء، فإن مستوى المعيشة بالنسبة إلى السكان بوجه عام تراجع بشكل مشهود منذ سبعينيات القرن العشرين وما بعد.

وخلال فترة رئاسته الثانية (1988 ـ 1993) دفع بيريز الثمن، وكان قد خاض الانتخابات الرئاسية ببرنامج لتطوير الأشغال العامة وتحديد الأسعار، ولكنه بعد انتخابه سرعان ما غيَّر توجهه تحت ضغط الممولين المحليين والأجانب. وفي 1989، أعلن بيريز خطة تقشُّف تشمل تخفيضات في النفقات الحكومية وزيادة الأسعار في الخدمات العامة، فأثار تطبيق الخطة مقاومة شعبية واسعة.

وبدأت أعمال العنف في كاراكاس العاصمة بين شباط/ فبراير وآذار/ مارس من عام 1989، بمواجهات بين ركاب الباصات اليومية من جهة وسائقي النقل العام الذين رفعوا أجور الركوب من جهة أخرى، وتفاقم الوضع سريعاً إلى أعمال نهب وسلب في أسواق المدينة، ومات في كاراكاس وحدها 300 شخص وجرح 2000، عندما تدخل الجيش لإخلاء الشوارع. وفي الأسبوعين الأولين من شهر آذار/ مارس انتفضت ست عشرة مدينة في أحداث مماثلة. اشتهرت تلك المواجهات في ما بعد باسم «أحداث كاراكاس» (El

(caracazo، أو «الصدمة» (El Sacudón). دخلت فنزويلا بعدها عقداً حافلاً بالصراعات وتغيير أنظمة الحكم[4].

ويدخل شافيز

لم تكن النزاعات في الشوارع فقط: ففي بداية ثمانينيات القرن العشرين، انتظمت مجموعة من ضباط الجيش الوطنيين في شبكة سرية سميت بالحركة البوليفارية الثورية، وأصبح الضابط المظلي هوغو شافيز قائداً لها. وفي 1992 كادت جماعة حزب البوليفاريين أن يستولوا على السلطة بقيامهم بحركة انقلاب، أدى فشلها بشافيز إلى دخول السجن.

كان شافيز لايزال في السجن حين حاولت مجموعة أخرى منهم الانقلاب مرة ثانية في تشرين الثاني/ نوفمبر، واستولت على محطة التلفزيون وأذاعت شريط فيديو أعلن فيه شافيز سقوط الحكومة. وبسبب تلك المحاولة قضى شافيز سنتين أخريين في السجن.

وفي 1993، وبينما كان شافيز يقضي زهرة شبابه خلف القضبان، وجَّه مجلس الكونغرس في فنزويلا اتهامه للرئيس بيريز بالفساد وأبعده عن الحكم، ولكن خليفته في الحكم رافاييل كالديرا (Rafael Caldera) سرعان ما واجه انهيار وإفلاس البنوك، وارتفاع نسبة جرائم العنف، وإشاعات بقرب حدوث انقلاب آخر واتهامات

---

(4) Margarita López Maya, «La Protesta Popular Venezolana entre 1989 y 1993 (en el Umbral del Neoliberalismo),» in: Margarita López Maya, ed., *Lucha popular, democracia, neoliberalismo: protesta popular en América Latina en los anós de ajuste* (Caracas, Venezuela: Editorial Nueva Sociedad, 1999), and Margarita López Maya, David smilde and Keta Staphany, *Protesta y Cultura en Venezuela. Los Marcos de Acción Colectiva en 1999* (Caracas, Venezuela: FACES-UCV, CENDES, FONACIT).

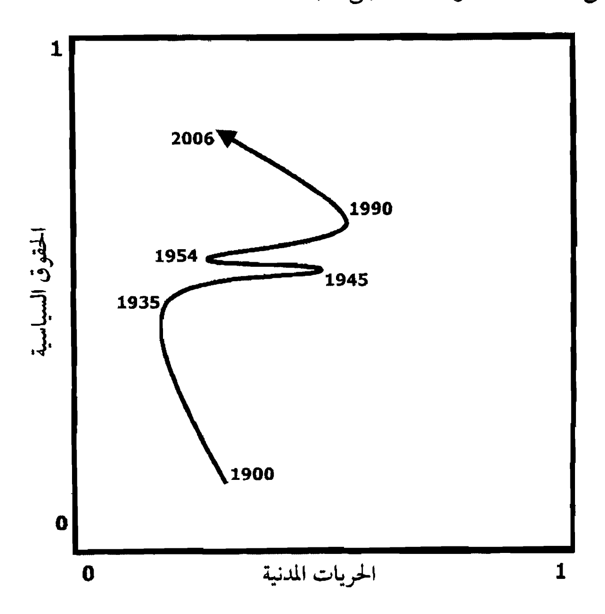
بالفساد. وعندما غادر شافيز السجن ودخل السياسة، تكررت مطالبة الشعب بتنظيف البلد من الفساد السياسي. وفي انتخابات الرئاسة في 1998، جاءت المعارِضة الجدية الوحيدة لمعدِّ الانقلاب سابقاً، شافيز، من ملكة جمال سابقة، حين سحبت ترشيحها عندما حازت حملة شافيز على تأييد واسع.

وأعلن شافيز نفسه شعبياً ونجح في الانتخابات بأكثرية كبيرة. وفي السنة التالية، حسبما ذكرت دار الحرية (فريدوم هاوس):

> قضى هوغو شافيز، الانقلابي والضابط المظلي الذي تحول إلى سياسي وانتخب في كانون الأول/ ديسمبر 1998 بأغلبية كبيرة، معظم أيام 1999 يحلل نظام فنزويلا السياسي المليء بالإحباط والتوازنات، ليلغي على ما يظهر نظام الحزبين السيئ السمعة الذي كان سائداً في البلاد لمدة أربعة عقود تخللها ازدهار اقتصادي مرات عديدة، ولكنها أبقت أربعة فنزويليين من خمسة فقراء. وفي بداية السنة انتُزعت منه سلطة الكونغرس، ووُضعت السلطة القضائية تحت وصاية السلطة التنفيذية، وأعطي زملاء شافيز العسكريون سلطة أكبر في إدارة البلاد عملياً. ووضعت جمعية تأسيسية يسيطر عليها أتباع شافيز مسوَّدة دستور جديد يسهل الرقابة على الصحافة، ويسمح لرئيس سلطة تنفيذية حديث القوة بالحق في حل الكونغرس، ويمكن شافيز أن يحتفظ بالسلطة حتى 2013. وحل الكونغرس والمحكمة العليا بعد أن وافق الفنزويليون على الدستور الجديد في استفتاء عام في 15 كانون الأول/ ديسمبر (Karatnycky 2000: 522).

عندما تسلم شافيز السلطة في 1999 ازدادت المواجهات بين مؤيديه ومعارضيه، وأخرجت زيارته الرسمية إلى فيديل كاسترو وكوبا الإشتراكية في أواخر تلك السنة إلى العلن خطتَه في تحويل الحكومة وموقعها في العالم. وبدأ بالضغط على شركة البترول الحكومية (Petróleos De Venzuela) وبطلب المزيد من عائداتها، واقتطع منها استقلالها الذاتي. وأحيى شافيز ادعاء قديماً شعبياً تطالب به فنزويلا

برقعة كبيرة من أراضي غويانا الغربية، فدخلت فنزويلا في مرحلة جديدة من النضال حول مستقبل البلاد.



الشكل 7 ـ 2: أنظمة الحكم في فنزويلا، 1900 ـ 2006.

وعلى مدى السنوات السبع التالية، استخدم ڤافيز سيطرته على عائدات البترول لتدعيم حكمه ومحاصرة معارضته ودعم الحركات الشعبية في أماكن أخرى من أميركا اللاتينية، وحتى لصدِّ نفوذ الولايات المتحدة الذي يزداد عداء له، واستطاع أن يبقى على قيد الحياة بعد إفشال الانقلاب المدعوم من الولايات المتحدة في 2002 والمقاومة المنظمة من قبل شركة البترول الوطنية بين 2002 و2003، وإضراباً عاماً في الفترة نفسها، ودعوة للاستفتاء تدعمهما الولايات المتحدة الأميركية في 2004. وبالتدريج رد دائماً بأقسى إجراءات القمع، ووسّع مجلس القضاء الأعلى الذي يسيطر عليه قضاة من أتباع شافيز إجراءات منع شتم أو إظهار الازدراء لرئيس الجمهورية،

وشدد الرقابة على وسائل الإعلام. في هذه الأثناء كانت تكثر إجراءات محاكمة واتهام أعداء ومعارضي الحكم. مع أنه ما زال يتمتع بتأييد واسع من قبل الكثير من الفقراء في فنزويلا، مثل بوتين في روسيا وبوتفليقة في الجزائر، فقد كان يعتمد على ثروة بلاده من البترول ليتجنب اللجوء إلى أخذ موافقة الشعب على حكمه.

لم يكن هذا يحدث للمرة الأولى طبعاً، فالشكل 7 ـ 2 يتابع أثر مسار فنزويلا المتعرج منذ 1900. إذ دخلت فنزويلا القرن العشرين بعد بقائها سبعة عقود دولة ضعيفة ذات نظام حكم ذي سلطة ضعيفة وغير ديمقراطية، استولى عليه ضباط الجيش عدة مرات. وكان افتتاح حقول البترول في 1918 في ظل حكم غوميز الدكتاتوري إيذاناً بتوسيع قدرة الدولة بشكل مشهود، فكانت الوسائل الجديدة، من أعلى الجهاز الحكومي حتى أسفله، تسمح لغوميز بالإطاحة بنظام حكم هو أصلاً غير ديمقراطي. وبعد موت غوميز في 1935 استطاعت حكومة القلة المنتفعة في فنزويلا أن تنجز انتشاراً متواضعاً للديمقراطية في الوقت الذي استمرت في الاعتماد على موارد البترول بتدعيم قدرة الدولة.

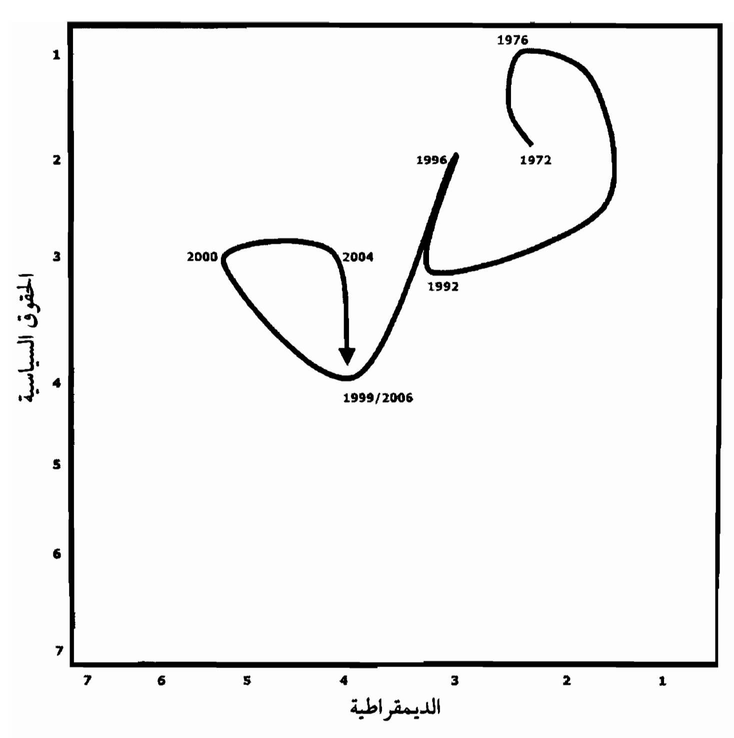
وأدى انقلاب 1948 إلى الإطاحة بالديمقراطية سريعاً، وأعاد البلاد تقريباً إلى وضعها غير الديمقراطي عند وفاة غوميز. ثم توالت تداخلات الحكومات لتدعيم قدرة الدولة، في الوقت الذي كانت تنمي فيه مرحلة متواضعة من إقامة الديمقراطية. وبالرغم من تحديده صفته كزعيم شعبي عنيد، واستمر شافيز في نهج خط وإلغاء آخر: فعلى حساب الديمقراطية، شكّل أقوى سلطة شهدتها دولة فنزويلا في تاريخها، وخلال الفترة من 1900 حتى 2006 كلها، اقتربت فنزويلا قليلاً من نطاق الديمقراطية، غير أنها، وبسبب تغذيتها بالبترول، تحولت إلى دولة ذات قدرة قوية بشكل جدير بالملاحظة.

وتهمل تقديرات دار الحرية «فريدوم هاوس» المبيّنة في الشكل

7 ـ 3 سلطة الدولة كالعادة، ولكنها تقدم تجسيداً وتفصيلاً لشرحنا للديمقراطية، و(خاصة) إطاحة الديمقراطية بدءاً من 1972 وما بعد. وطبقاً لدار الحرية زاد التمتع بالحقوق السياسية خلال الفترة الأولى من حكم كارلوس أندرس بيريز الرئاسي. ومنذ 1976 حتى 1986، منحت دار الحرية المتفائلة فنزويلا أعلى الدرجات (1) في الحقوق السياسية وعال جداً (2) في الحريات المدنية. وهذا يضع فنزويلا ضمن مجموعة من أنصار الديمقراطية الراسخين، مثل فرنسا وإيرلندا (Freedom House 2002).

ثم بدأ الانزلاق غير النظامي نحو الأسفل، ووصل إلى نقطة 4,4 في 1999 قبل أن يستعيد صعوده قليلاً، ثم يعود إلى الانحدار سريعاً إلى نقطة 4,4 في 2006. وباختصار، انكفأت فنزويلا بشكل عشوائي نحو حقوق سياسية وحريات مدنية أدنى مما كانت تبدو عليه كدولة مقيمة للديمقراطية خلال فورة الثراء في سبعينيات القرن العشرين، في مصطلحنا: أطاحت فنزويلا الديمقراطية، وفي الوقت نفسه ازدادت سلطة الدولة فيها قوة، وبرز نظام حكم غير ديمقراطي يتمتع بسلطة عالية.

ولانزال نفتقر إلى المعلومات حول شبكات الثقة في فنزويلا، التي تسمح لنا بتقدير مدى تأثيرها في إقامة الديمقراطية والإطاحة بها. لقي تسبُّب برامج الازدهار في فنزويلا (التي موّلها البترول في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين) بانضمام شبكات التضامن الشعبية جزئياً إلى السياسة العامة استحساناً، قبل أن يُحدث وصول هوغو شافيز في تسعينيات القرن العشرين، المؤلم اقتصادياً، انسحابَ شبكات الثقة بشكل ملحوظ بين الطبقات الوسطى والتنظيمات العمالية. وفي الوقت نفسه ربما أحدثت سياسات شافيز الشعبية دمجاً لا سابق له لشبكات ائتمان أهل البلد والناس المهمشين في السياسة العامة في فنزويلا.



الشكل 7 ـ 3: تقديرات دار الحرية في فنزويلا، 1972 ـ 2006.

المصدر: جمعت من دار الحرية 2002، 2005، 2006.

ويصور أنصار ثورة شافيز البوليفارية (Figueroa 2006) استمرار نظام حكمه على أنه أكثر ديمقراطية من سابقيه في فنزويلا، وخاصة بسبب امتداده للفقراء والسكان الأصليين الذين كانوا منبوذين سابقاً. ولكن بمعايير الاتساع والمساواة والحماية والمشاورات ذات الالتزام المتبادل، فإن نظام حكمه قد أطاح الديمقراطية.

وماذا بشأن اللامساواة الطبقية؟ حرصت الديكتاتوريات الشعبية منذ البداية على التفريق بين النص شرعاً على التفاوت الواسع وبين السياسة العامة، وبذلك شجعوا على المشاركة السياسية المتساوية

والواسعة من دون حماية كافية، أو مشاورات ذات التزام متبادل ملزمة. وهذه الطريقة لم تعكس ذاتها كثيراً، فمن بين العمليات الثلاث الرئيسية، تقلبت التغيرات في مراكز السلطة ذات الاستقلال على أوسع مدى. فلمدة قرن تقريباً، درج ضباط الجيش، الذين يتمتعون بالسلطة والحامين لاستقلالهم الذاتي بعوائد البترول، على القيام مرات عدة اطاحة الديمقراطية، وكان تحول اتجاههم المفاجئ هو الذي يحدد مراحل إقامة الديمقراطية وإطاحتها في فنزويلا. وهكذا، فإن إيجاد مركز سلطة ذي استقلال ذاتي له تحت اسم الديمقراطية البوليفارية ما هو إلا إطاحة الديمقراطية من نظامه.

لو كان العالم كلّه فنزويلا

العالم كله ليس فنزويلا. لكن لو كان كذلك فسيكون لدينا بعض ظواهر الانتظام الواعدة لنتأملها، وأهمها أن التجربة التاريخية لفنزويلا تؤكد الفكرة التي تنبّأت بها الحالات السابقة: يعمل كل من إقامة الديمقراطية والإطاحة بها بشكل مختلف، اعتماداً على التغيرات في قدرة الدولة. وبشكل أدق، إلى المدى الذي تبني فيه الدولة غير الديمقراطية المواطنين عبر تسويات معهم على وسيلة الحكم، فإن إقامة الديمقراطية التي تتبع ذلك ستستمر إلى مدى أبعد وأسرع. إنها تسير أبعد وأسرع لأن المساومة على وسائل الحكم تجعل السلطة ذات الاستقلال الذاتي أقل شأناً، وتمدّ النفوذ الشعبي فوق السياسة العامة وتبسط سيطرة السياسة العامة على الدولة.

وتحصل المساومة على وسائل الحكم عموماً، على سبيل المثال، في فرض الضرائب والخدمة العسكرية الإلزامية (Levi 1988, 1997; Tilly 1992, 2005)، فهي تفعِّل عدداً من الآليات التي تنطوي على الاستقلال الذاتي التي استعرضناها في الفصل 6: اختيار أعضاء جدد في اللجنة المركزية من الوسطاء السياسيين ذوي الاستقلال

الذاتي سابقاً، وسمسرة الأحلاف السياسية عبر الطبقات، وفرض هياكل حكومية موحدة. . . وهكذا. وإلى الحد الذي تدعم فيه القوى العسكرية، فإن المساومة على وسائل الحكم لها أثر تهكمي، بجعل العسكريين أنفسهم يخضعون إلى الموافقة الشعبية على الإدارات المدنية التي تجبي وتوزع المال الناجم عن عمل العسكريين.

وفي عمل بارع من التحليل التاريخي، بيَّن ميغيل سينتينو (Miguel Centeno) (بتعبيري وليس بتعبيره) أن دول أوروبا الغربية عموماً تعقبت تسلسل حرب ـ استخراج ـ مساومة ـ موافقة ـ الطبقة التحتية للدولة إلى مدى أبعد وأسرع كثيراً من مثيلاتها دول أميركا اللاتينية:

> بينما هيأت الحروب الفرصة لمزيد من تماسك الدولة في بعض الحالات، كما في تشيلي في ثلاثينيات القرن التاسع عشر على سبيل المثال، فإن هذه الفرص لم تستخدم لإنشاء الطبقة التحتية المؤسساتية اللازمة لمزيد من التطوير في قدرة الدولة. والسؤال الحرج هو لماذا أدت حروب الاستقلال إلى الفوضوية مقارنة بالفاشية العسكرية المتماسكة. وأعتقد أن الجواب يكمن في المستوى المحدود نسبياً من التنظيم العسكري والعنف الذي تجره حروب الاستقلال. وهذا لا يجعلنا ننكر الخراب الذي تسببه هذه الحروب. وعلى كل حال ورغم أن الحروب قد أضعفت النظام الاستعماري، إلا أنها لم تقض عليه، فقد كان المجهود العسكري صغيراً بحيث لا يتطلب عسكرة المجتمع في عموم القارة. ومن المؤكد أنه بالمقارنة مع الحروب المماثلة في التاريخ الأوروبي، كحرب الثلاثين سنة، فإن نزاعات الاستقلال تركت تراثاً مؤسساتياً أصغر، كما إن حروب مابعد الاستقلال أدت أيضاً إلى نتائج غامضة (Centeno 2002: 26-27).

ونتيجة لذلك، كما يبين سينتينو، فإن دول أميركا اللاتينية انتهت أخيراً إلى بُنى حكم مركزي أضعف، وأقل تأثيراً في الحياة الاجتماعية العادية، وإلى مراكز سلطة ذات استقلال ذاتي أكثر عدداً مما ساد في غرب أوروبا حديثاً، ومن الواضح، كما تعلمنا التجارب

في فنزويلا، إذا كان الحكام يبنون قوة الدولة من خلال السيطرة المباشرة على مواردها الغنية والقابلة للتصدير، فإنهم يتجنبون أثر المساومة كوسيلة للحكم. وفي حالات الإدارات الاستعمارية والدول التابعة لها، فإن الدعم القادم من القوى الأجنبية يهمل أو يتجنب أثر المساومة أيضاً.

وعلى مسار الدولة القوية، عندما يتضافر بناء سلطة الدولة مبكراً مع التخلص من مراكز السلطة ذات الاستقلال الذاتي، فإن انضمام شبكات الثقة في السياسة العامة يصبح أكثر احتمالاً. ويحصل هذا من ناحية، لأن التخلص من مراكز السلطة ذات الاستقلال الذاتي يزعزع حماية شبكات الثقة التي لا تعتمد على الدولة (مثال في أنظمة أصحاب الأعمال ـ وعملائهم)، ومن ناحية أخرى، تنشئ عناصرها السياسية الرئيسية، كالنقابات، شبكات ائتمان جديدة (مثال أنظمة الرفاه) التي تتصل مباشرة بالسياسة العامة (Lindert 2004, Tilly 2005). عندها يعزز انضمام شبكات الثقة إقامة الديمقراطية، خاصة بإلزام العناصر السياسية (بما فيها الدولة) حماية المشاورات ذات الالتزام المتبادل.

وعلى كل حال، ليس هناك علاقة متلازمة ثابتة بين قوة الدولة واستبعاد اللامساواة الطبقية عن السياسة العامة. وكما يؤكد تاريخ جنوب إفريقيا، فإن بعض الدول القوية تنصّ على اللامساواة الطبقية مباشرة في أنظمتها للسيطرة. وتؤسس الدول التي تتبع الممر المعتدل كالولايات المتحدة، أحياناً نظامها على التمييز العرقي أو الديني أو الإثني. أما على ممر الدول الضعيفة، فإن أصحاب المشاريع من الفئات العرقية أو الدينية أو الإثنية كثيراً ما ينظمون أدوارهم في السياسة العامة حول الفروق الطبقية ويدخلونها ضمن استبعادهم الآخرين عندما يصلون إلى السلطة. ومع ذلك، وعلى المدى البعيد،

فإن كل أنظمة الحكم التي تسعى إلى الديمقراطية تتجه نحو نوع ما من المواطنة المتساوية والواسعة، وبذلك تقلل من شأن اللامساواة الطبقية في السياسة العامة.

وفي أنظمة الدول القوية، والديمقراطية نسبياً، تحصل إطاحة الديمقراطية بصورة خاصة من خلال طرائق ثلاث: الغزو الأجنبي، والانشقاق عن تحالف ديمقراطي لنخب العناصر السياسية الذين قبلوا به سابقاً، والأزمة الاقتصادية الحادة التي تحدّ من قدرة الدولة في إعالة نفسها والوفاء بالتزاماتها. وقد فرضت ألمانيا النازية المصير الأول على فرنسا والأراضي المنخفضة عند بدء الحرب العالمية الثانية، وانشقت النخب وأدت إلى نتائج كارثية في البرازيل والأوروغواي وتشيلي والأرجنتين في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، بينما أدخلت الأزمات الاقتصادية الأنظمة الفاشية في كثير من الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الأولى (Bermeo 2003). ومع أن فنزويلا بكونها دولة نسبياً ديمقراطية قوية أو ديمقراطية النسبية، فإن تعدد فتراتها لإطاحة الديمقراطية تلازمت دائماً مع الأزمات الاقتصادية، وتخلّي النخب جزئياً عن الأحلاف الديمقراطية.

أما أنظمة الحكم القائمة على دول ضعيفة، فتتصرف بشكل مختلف. ورغم أن الفوضويين يحلمون بعكس ما سيحصل، فإن لديهم فرصة أقل من نظم الدول القوية في شق طريقها إلى عالم الديمقراطية، وإذا ما فعلوا ذلك، فإنهم يصلون بقدرة أقل على إيقاف الانشقاقات وحماية الأقليات وفرض القرارات التي يتخذونها من خلال المشاورات ذات الالتزام المتبادل. ومع ذلك، فإن بعض الدول الضعيفة جداً تتحكم بالفعل بأنظمة حكم ديمقراطية غالباً بالاعتماد على حماية ـ أو بالمأزق الذي ينشأ من الاشتراك مع ـ جارات قوية. وقد شملت الأمثلة البارزة في 2003، أندورا،

والباهاماس، وبربادوس، والرأس الأخضر، وقبرص اليونانية، والدومينيك، وكيريباتي، ولشتنشتاين، ولوكسمبورغ، ومالطا، وجزر مارشال، وميكرونيزيا، ونورو، وبالو، وسان مارينو، وسلوفينيا، وتوفالو، وكلها حازت على المواصفات التي هيأتها لـ 1,1 في تقديرات دار الحرية في تلك السنة (Piano and Puddington 2004). وانقسمت أنظمة الحكم هذه إلى زمرتين: الدول الأقدم، التي وجدت في الثغرات الجغرافية التي تخلفت بعد تشكل الدول الأكبر اتساعاً، والمستعمرات التي انتقلت إلى السيادة رسمياً وتحت حماية أسيادها الاستعماريين السابقين.

وفي موازاة ممر الدولة الضعيف إلى الديمقراطية، فإن العمليات الأساسية الثلاث في إقامة الديمقراطية (انضمام شبكات الثقة، واستبعاد أشكال اللامساواة الطبقية، والتخلص من مراكز السيطرة ذات الاستقلال الذاتي) جميعها دائماً تحصل ببطء ومن دون أن تكتمل. وما عدا قيام دولة ضعيفة صراحة تحت سيطرة زمرة إثنية وحيدة، فإن جيوب عدم الثقة، وانقسام السياسة العامة بالإثنية، واللغة، والعرق أو الدين، والصراعات بين الأقطاب الأقوياء تتحدى دائماً أي اتفاقات ديمقراطية قد تظهر.

وفي أنظمة دول الحكم الضعيفة (كتلك التي بدول قوية)، فإن الغزو الخارجي، وانشقاقات النخبة عن التحالفات الديمقراطية، والأزمة الاقتصادية الحادة . . . جميعها تؤدي إلى إطاحة الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن طموحات المنافسين الداخليين بالاستيلاء على السلطة الحكومية غالباً ما تتسبّب بإطاحة الديمقراطية في أنظمة الحكم الضعيفة، فالدول الضعيفة سيراليون، وليبيريا وساحل العاج وغيرها لم تصل أبداً إلى مصاف الديمقراطية العالية، وكانت أعلى التقديرات التي حصلت عليها من دار الحرية بين 1972 و2006 كانت

3,5 لسيراليون (في الحقوق السياسية والحريات المدنية) في 1998، و3,4 في 2005 (Freedom House 2002; 2005, and 2006). ومع ذلك فقد نشبت الحروب الأهلية فيها كلها وزادت في إطاحتها الديمقراطية، في فترات مختلفة بين 1990 و2004، فدول ضعيفة مثل سيراليون وليبيريا وساحل العاج لديها نزوع هدام إلى الحرب الأهلية.

الدول الضعيفة والحرب الأهلية

لماذا يحصل ذلك؟ تقع الحرب الأهلية عندما تتقاتل منظمتان عسكريتان أو أكثر واضحتا المعالم، إحداهما على الأقل مرتبطة بالحكومة التي وجدت سابقاً، تقاتل إحداهما الأخرى للسيطرة على وسائل الحكومة الرئيسية ضمن نظام حكم واحد[5]. وفي سنة 2003 وحدها، حدد مستطلعو النزاعات المحترفون الإسكندنانفيون حروباً أهلية مات خلالها 25 شخصاً أو أكثر في أفغانستان، والجزائر، وبورما/ ميانمار، وبوروندي، والشيشان، وكولومبيا والعراق وإسرائيل/ فلسطين، وكشمير، وليبيريا ونيبال والفيليبين، وسري لانكا والسودان، وتركيا/ كردستان وأوغندا (Eriksson and Wallensteen 2004: 632-635).

(5) Hazem Adam Ghobarah, Paul Huth and Bruce Russett, «Civil Wars Kill and Maim People-Long After the Shooting Stops,» *American Political Science Review*, vol. 97 (2003); Errol A. Henderson, «Civil Wars,» in: Lester Kurtz, *Encyclopedia of Violence, Peace, and Conflict* (San Diego: Academic Press, 199); Ann Hironaka, *Neverending Wars: The International Community, Weak States, and the Perpetuation of Civil War* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2005); Mary Kaldor, *New & Old Wars: Organized Violence in a Global Era* (Cambridge: Polity, 1999); Roy Licklider, ed., *Stopping the Killing: How Civil Wars End* (New York: NYU Press, 1993), and Barbara F. Walter and Jack Snyder, *Civil Wars, Insecurity, and Intervention* (New York: Colombia University Press, 1999).

لم تقم الحروب الأهلية دائماً بهذا الدور البارز في العنف الجماعي في العالم. وعلى مر السنين، منذ الحرب العالمية الثانية، حصل تغير ملحوظ في الصراعات المسلحة في العالم، بما فيها الحروب الأهلية. ولمدة قرنين قبل وقوع تلك الحرب، أثارت معظم الصراعات المميتة الواسعة النطاق الدول ضد بعضها. وخلال النصف الأول من القرن العشرين، أدت الحروب الهائلة بين الدول إلى معظم حوادث الموت السياسي في العالم، رغم أن جهود سلطات الدولة المدروسة للتخلص من، ونقل إلى مكان آخر، أو التحكم بالسكان التابعين، كانت السبب في عدد كبير من الوفيات (Chesnais 1976, 1981; Rummel 1994, Tilly [et al.] 1995).

هذا بالإضافة إلى أنه خلال الفترة التي أعقبت الحرب مباشرة واجهت القوات الاستعمارية الأوروبية المقاوَمةَ والعصيان في كثير من مستعمراتها. وتصاعدت الحروب الاستعمارية لسنوات عديدة قبل أن تهدأ في سبعينيات القرن العشرين. وعندما سادت الحرب الباردة بين ستينيات وثمانينيات القرن العشرين، تدخلت قوى عظمى ـ وخاصة الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية، والأسياد الاستعماريون السابقون ـ في الحروب الأهلية التي جرت بعد الفترة الاستعمارية، كتلك التي قسمت أنغولا بين 1975 و2003 (Dunér 1985). ولكن الحروب الأهلية من دون التدخل العسكري المباشر من قبل أطراف ثالثة، أخذت في الازدياد وأصبحت موقعاً للصراعات القاتلة على نطاق واسع (Kaldor 1999, Tilly 2003, Chapter 3).

وخلال النصف الثاني من القرن العشرين سادت الحروب الأهلية وحروب العصابات، والنضال من أجل الانفصال، والصراعات بين السكان المنقسمين إثنياً أو دينياً في العالم، وجعلته

ينزف دماً (Creveld 1989, 1991; Holsti 1991, 1996; Kaldor; Luard 1987, and Muller 2004). وبين 1950 و2000 حدثت حروب أهلية وأدت إلى مقتل نصف مليون من البشر في أفغانستان وأنغولا وكمبوديا وإندونيسيا وموزامبيق ونيجيريا وراوندا والسودان[6]. وعلى مدى القرن بأكمله ارتفعت نسبة الذين ماتوا بسبب الحروب من المدنيين بشكل مروّع الى: 5 في المائة في الحرب العالمية الأولى، 50 في المائة في الحرب العالمية الثانية، ووصلت إلى 90 في المائة في حروب تسعينيات القرن العشرين (Chesterman 2001: 2). لقد كانت الحروب تختبئ في أحضان أنظمة الحكم.

في البدء، تضافرت إقامة الديمقراطية مع الحرب الباردة في توريط القوى العظمى في الغرب بشكل كبير في نزاعات الدول الداخلية. وبالنسبة إلى الفرنسيين والأميركيين، تركت الهند الصينية أكثر الذكريات إيلاماً في تلك الأيام. كما إن الأراضي المنخفضة واجهت أزمات مماثلة في الهند الصينية (1945 ـ 1949)، كما فعلت بريطانيا العظمى في الملايو (1948 ـ 1960). وابتدأت معظم المستعمرات الأوروبية السابقة استقلالها كديمقراطيات بالاسم فقط، ثم اتجهت سريعاً إما إلى حكومات قلة منتفعة ذات حزب واحد، أو إلى الحكم العسكري، أو كليهما معاً. وكثر حدوث الانقلابات العسكرية في ستينيات القرن العشرين عندما قامت قطعات من القوى المسلحة الوطنية تطالب بنصيبها من سلطة الدولة.

(6) Juan Carlos Echeverry, Natalia Salazar and Verónica Navas, «El Conflicto Colombiano en el Contexto Internacional,» in: Astrid Martínez, ed., *Economía, Crimen y Conflicto* (Bogotá: Universidad Nacional de Colombia, 2001), p. 116.

ومنذ سبعينيات القرن العشرين وما بعد، قلّ عدد الانقلابات وأصبحت أقل فاعلية (Tilly [et al.] 1995). وبدعم من القوى العظمى بدأ الحكام المعاصرون حينئذ يشددون قبضتهم على الأجهزة الحكومية، ويستخدمونها لمنفعتهم ويبعدون منافسيهم عن السلطة، وفي هذا السياق تحول المنشقون الذين يتعاملون بالعنف (غالباً بدعم من القوى العالمية المنافسة للقوى التي تدعم الحكام المعاصرين) بدأوا يلجأون إلى العصيان المسلح، فكانوا يسعون إما إلى الاستيلاء على السلطة الوطنية أو إحراز السيطرة على مناطق يمارسون فيها استقلالهم الذاتي، فانتشرت الحروب الأهلية أكثر وأكثر.

ويقسم الأخصائيون الإسكندنافيون في دراسة النزاعات المسلحة تلك النزاعات منذ الحرب العالمية الثانية إلى الأشكال التالية (Strand, Wilhelmsen, and Gledtisch 2004: 11):

خارجة عن نظام الحكم: وتحصل بين الدولة ومجموعة من خارج أراضي الدولة، وأكثر الحالات النموذجية منها هي الحروب الاستعمارية.

بين الدول: وتحصل بين دولتين أو أكثر.

داخلية: وتحصل بين حكومة الدولة والمجموعات المعارضة لها في الداخل، من دون تدخل من دول أخرى، باختصار: الحرب الأهلية.

الداخلية التي تتحول إلى دولية: وتحصل بين حكومة الدولة ومجموعات المعارضة الداخلية وتدخّل من قبل دول أخرى.

وتبين المعلومات الإسكندنافية تراجع الحروب الاستعمارية ثم زوالها بعد 1975، وتقلّب الحروب بين الدول ولكن من دون أن

تنتشر، ووصول الحروب الأهلية التي تحولت إلى دولية إلى أقصى مدى لها خلال ثمانينيات القرن العشرين ثم تراجعها بعد 2000. ومن حيث تكرار النزاعات فقط، فإن الأخبار الهامة تأتي من الحروب الأهلية التي لا يصحبها تدخل أجنبي، فتصاعدت هذه النزاعات الداخلية المسلحة بشكل غير منتظم ولكن بشكل دراماتيكي منذ خمسينيات القرن العشرين حتى تسعينياته، لتتراجع كثيراً في حدوثها منذ أواسط تسعينيات القرن العشرين وما بعد. وساهم انحلال الدولة السوفياتية والدولة اليوغسلافية في هذا الارتفاع في أوائل تسعينيات القرن العشرين (Beissinger 1998, 2001; Kaldor 1999).

وتزايد عدد الحروب الأهلية بسرعة أكبر من عدد الدول المستقلة، التي ارتفعت من حوالى 100 في 1960 إلى أكثر من 160 خلال مطلع القرن 21. ووصلت هذه الحروب إلى قمتها في 1975، عندما اندلعت في أنغولا، وبورما، وكمبوديا، وأثيوبيا، وأندونيسيا، وإيران، والعراق، ولبنان، والمغرب، وموزامبيق، وباكستان، والفيليبين، وفييتنام، وزمبابوي. ولكن الحروب الأهلية استمرت تتزايد حتى بلغت قمتها في 1992، عندما بلغ عدد النزاعات العسكرية الداخلية 28 حالة في أنحاء العالم. ثم انخفض العدد خلال أواخر تسعينيات القرن العشرين، ولكن القتل المميت استمر بمستويات أعلى مما كان سائداً خلال ستينيات القرن العشرين.

وفي أواخر العقد التاسع من القرن العشرين، وبالرغم من وجود أماكن حسّاسة، كالشيشان وكوسوفو، فإن معظم أنظمة الحكم التي جاءت بعد حقبة الاشتراكية استقرت وخلصت إلى أوضاع أكثر استقراراً وأقل عنفاً. ساهمت إقامة الديمقراطية جزئياً في أنظمة الحكم المنقسمة سابقاً ـ جنوب أفريقيا هي مثال على ذلك ـ في تراجع الحروب الأهلية منذ 1994 وما بعد (Piano and Puddington 2004).

ورغم استمرار الحروب الأهلية في أفغانستان، والجزائر، وبورما/ ميانمار، وبوروندي، والشيشان، وكمبوديا، والعراق، وإسرائيل/ فلسطين، وكشمير، وليبيريا، ونيبال، والفيليبين، وسريلانكا، والسودان، وتركيا/ كردستان، وأوغندا، فإن نطاق الحروب الأهلية أخذ يتقلص ويضيق.

وعلى مدى الفترة الأطول منذ الحرب العالمية الثانية، فإن الحروب الأهلية تركزت في نوْعين من أنظمة الحكم:

1 ـ أنظمة الحكم ذات السلطة القوية نسبياً، مهما كان مبلغ ديمقراطيتها أو عدم ديمقراطيتها، وتحتوي على مناطق كبيرة لا تصل السلطة المركزية إليها (ومن الحالات الحديثة الشيشان وإسرائيل/ فلسطين، وكشمير، والبيرو، والفيليبين، وتركيا وربما كمبوديا).

2 ـ أ نظمة الحكم ذات السلطة الضعيفة وغير الديمقراطية (بقية الدول). وكثرت أعداد هذه الدول الضعيفة.

فلماذا جرى ذلك؟ فهذان النموذجان من أنظمة الحكم يشتركان في مبدأ أساسي صادفناه سابقاً، فسيطرتهما على حكومتيهما يعطي الحكام المزايا التي لا يتمتع بها رعايا الحكومات. وحتى الحكومات الضعيفة، فإنها تعطي الحكام السلطةَ على مصادر ثروتها، وأنشطتها والسكان، هذا إذا لم نذكر رفعة المقام والاحترام اللذين لا يتمتع بهما المواطنون العاديون. وفي الدول الفقيرة، تصبح السيطرة على الحكومات والتوصل إلى منافعها ذات قيمة أكبر بسبب الحاجة إليهما، إذ لا يوجد موارد بديلة عنها إلا في ما ندر.

ففي البلدان الفقيرة، على سبيل المثال، تبدو الخدمة في الجيش دائماً هي الأفضل بالنسبة إلى وسائل العيش الأخرى المتوفرة

أكثر مما هو الحال في الدول الغنية، وكذلك الوظائف الحكومية برواتبها المتواضعة، فالفرص التي تتيحها للمحسوبية والعلاوات (البقشيش) والرشاوي أيضاً تبدو مغرية أكثر من الوظائف في القطاعات الخاصة. هذه الحقائق لوحدها تساعدنا على تفسير أسباب وجود حكومات فاسدة وغير كفوءة في كثير من البلدان الفقيرة، فهي تقدم للعاملين فيها القليل، ولكن القليل أفضل من لا شيء.

ومن الطبيعي أن تُحدث القدرة والديمقراطية فرقاً. فبالتعريف تفرض الحكومات التي تتمتع بسلطة عالية سيطرة واسعة على مواردها وأنشطتها والسكان فيها، كما إنها تحد عموماً من السلطات المستقلة في فرض قوة إرغامها، وتسحق أي مجموعة تحاول أن تحصل على الأسلحة الفتاكة. وليس حسب التعريف تماماً، لا توسِّع أنظمة الحكم الديمقراطية طبقتها الحاكمة وتعزز المردود من عضويتها فحسب، بل تفرض أيضاً كلفاً وقيوداً أكبر على تصرف حكامها بالموارد التي تسيطر عليها الحكومة.

ومن هنا يحصل التناقض: فحيث يكون المردود من حيازة السلطة الحكومية أقلّ، تحدث محاولات عنيفة للاستيلاء على السلطة مرات أكثر، فالنضال المسلح للسيطرة على الحكومات القائمة يثير رغبة في أنظمة الحكم غير الديمقراطية والضعيفة السلطة، وفي المناطق التي تكون فيها السلطة قوية ولكنها تعمل بطريقة أنظمة الحكم غير الديمقراطية وذات السلطة الضعيفة: في المواقع البعيدة شبه الاستعمارية ومنافذ الحدود في الأراضي التي يصعب الوصول إليها، وهكذا. وبما أن سكانها غالباً ما يصفون أنفسهم (أو يصبحون متصفين) بأنهم متميزون إثنياً، فإن الحروب الأهلية التي تنشأ في مثل هذه المناطق غالباً ما تتخذ سمعة زائفة بأنها تجري بتحريض إثني.

صدمات أخـــرى

تُحدث الحرب الأهلية صدمة لدى أي نظام حكم كان، انتكاساً بشكل عام لسائر العمليات الثلاث الرئيسية في إقامةً الديمقراطية، فهي تقطع العلاقات بين السياسة العامة وشبكات الثقة، وتُدخل أشكال اللامساواة الطبقية في السياسة العامة، كما تنشئ مراكز خطيرة مستقلة ذات قوة قمع. غير أن هناك صدمات أخرى تفيد عملياً في إقامة الديمقراطية في بعض الأحوال. وبشكل خاص، يسرّع الغزو والاستعمار والثورات والمواجهات الداخلية أحياناً تفعيل العمليات الأساسية الثلاث. وكما تبين انتصارات الحلفاء على إيطاليا وألمانيا واليابان في الحرب العالمية الثانية، فإن الغزو العسكري يمكن أن يزيل بالقوة مراكز السلطة ذات الاستقلال الذاتي، ويبعد السياسة العامة عن اللامساواة الطبقية ويشجع على انضمام شبكات الثقة في السياسة العامة. وقضى المستوطنون في المستعمرات التي أقاموها في أماكن مثل أستراليا ونيوزيلاندا على القسم الأعظم من السكان المحليين ولكنهم أنشأوا أنظمة حكم ديمقراطية جزئياً في موازاة الدول المعتدلة. وباستثناء استبعادهم الرجال والنساء المحليين - وهي بالتأكيد استثناءات مريعة - ، فإنهم أقاموا مبكراً ما يشبه المساواة في السياسة العامة، في الوقت الذي كانوا يحدّون من مراكز السلطة ذات الاستقلال الذاتي، ويدخلون شبكات الثقة في السياسة العامة.

وتبين التجربة العاصفة في إيرلندا كيف تشجع كل من المصادمات الداخلية والثورة إقامة الديمقراطية بتسريع الطريقة الأساسية نفسها التي تحدث في حالات التحولات الأبطأ. ولكنها تبين أيضاً أن الغزو والاستعمار يمكن أن يتحركا بالاتجاه الآخر، هو إطاحة الأنظمة الديمقراطية، التي هي أصلاً غير ديمقراطية نسبياً. وخلال قرون عديدة جلب تفاعل إيرلندا مع بريطانيا العظمى كثيراً من

الغزو والاستعمار والثورات والمصادمات الداخلية على الشعب الإيرلندي.

ومنذ القرن السادس عشر حتى القرن العشرين عانت إيرلندا سلسلة من الحروب الأهلية انتهت بانتقال السلطة بشكل ثوري. وتقلبت سيطرة بريطانيا على إيرلندا كثيراً من مراحل الحرب الأهلية العنيفة إلى جولات من الاحتلال العسكري إلى فترات من الحكم عن بعد. فخلال القرن السابع عشر، مثلاً، غزا أوليفر كرومويل (Oliver Cromwell) وأخضع إيرلندا في عام 1650، ثم غزاها وليام أوف أورانج (William of Orange) الهولندي، الذي أصبح ملكاً على إنجلترا وإيرلندا، وعاد يغزو البلاد بين 1688 و1692. وكل من هذه الغزوات زادت من وجود البريطانيين وسيطرتهم على إيرلندا، بما فيها نزع ملكية ملاك الأراضي من الإيرلنديين الكاثوليك لصالح البروتستانتيين. ولكن كل غزوة أدت أيضاً إلى فترة من التكيف حاول فيها الحكام الذين يدعمهم البريطانيون أن يحكموا البلاد في وجه مقاومة سلبية واسعة، وثورة إيجابية أحياناً. إذا نظرنا، إذاً، إلى إيرلندا وحدها، فإننا نستطيع أن نحدد نظام حكمها على ممر الدولة الضعيفة في معظم الوقت من القرن السادس عشر حتى استقلالها في القرن العشرين. عندما تحولت إيرلندا شبه المستقلة وصاحبة السيادة إلى مسار الدولة المعتدلة، وسارعت في إقامة الديمقراطية فيها.

لقد حدثت إقامة الديمقراطية في إيرلندا بعد قرون متتالية من النضال، وبعد استيعابها الغزاة الأنجلو ـ نورمانديين القدامى والمستعمرين منذ القرن الثاني عشر وما بعد، درجت إيرلندا ولعدة قرون على المنافسة بين الزعماء المحليين والملوك. ولكن بدءاً من هنري الثامن، ولّدت غزوات آل تيودور جولة جديدة من المقاومة المسلحة. وهكذا بدأت خمسة قرون تقريباً من الزمن تحالفت خلالها دائماً مجموعات من الممسكين بالسلطة الإيرلندية مع بريطانيا

العظمى، بينما تحالف العديد غيرها ضد بريطانيا العظمى. فبين تسعينيات القرن السابع عشر وثمانينيات القرن الثامن عشر، لم يكن حتى لمالكي الأراضي الكاثوليك أي حقوق للمشاركة في السياسة العامة. ومنذ ثمانينيات القرن الثامن عشر حتى عشرينيات القرن التاسع عشر كانوا لا يزالون يعانون أوضاعاً خطيرة من عدم الشرعية سياسياً. ومنذ القرن السادس عشر قلما نجت إيرلندا، وشمالي إيرلندا خاصة، من المنافسات العنيفة القاسية، وانعطفت عدة مرات باتجاه الحرب الأهلية.

وعلى كل حال، لم تصبح إيرلندا دولة إقامة الديمقراطية حتى القرن التاسع عشر. ومن هذه الناحية نستطيع أن نخص سنوات 1801، و1829، و1869، و1884، و1919 حتى 1923 كسنوات حاسمة. ففي 1801 كان في حلّ البرلمان الإيرلندي الذي يقتصر أعضاؤه على البروتستانتيين، ولجوء 100 إيرلندي بروتستانتي إلى نظيره في المملكة المتحدة، عملياً إطاحة ديمقراطية نظام الفئة المستغلة، فقضت على ترتيبات عدم المساواة التي أسستها النخبة الكاثوليكية مع حكامها من البروتستانت. وحتى شبكات النخبة القائمة على القرابة والدين، لم تعد على علاقة مع نظام الحكم في إيرلندا، فقد نقض إقرار المملكة المتحدة لتحرير الكاثوليك في 1829 (والذي جاء بعد سنة من التسليم بحقوق مماثلة للبروتستانت غير الأنجليكان) ذلك العزل والفصل، وأعطى لكاثوليك الأغنياء من إيرلندا حق تمثيلهم رسمياً والحق بشَغْل معظم الوظائف العامة في المملكة المتحدة.

ومع ذلك ازدادت المطالبات بالحكم الذاتي أو الاستقلال لإيرلندا في القرن التاسع عشر. وتفاقم الصراع بين المستأجرين وملاك الأراضي، وتكرر ظهور القوة من كلا الجانبين وأدى إلى أعمال عنف في شوارع إيرلندا الشمالية (Tilly 2003: 111-127).

وأدت الحملة المنادية بالحكم الوطني إلى سحب الاعتراف بالكنسية الإيرلندية الرسمية السابقة، في 1869. ورغم تأييد رئيس الوزراء وليام غلادستون (William Gladstone) في النهاية لحكم الوطني، فإنه لم يحظ بإقرار برلمان المملكة المتحدة له. وأجمع البروتستانتيون الإيرلنديون في وقفتهم ضد التحركات تحت شعار «الحكم الوطني هو حكم روما»[7].

ومنح قرار حق الانتخاب الذي صدر في 1884 بالتزامن مع قانون الإصلاح الثالث في بريطانيا العظمى، حقَّ التصويت لمعظم البالغين الذكور من السكان في إيرلندا، وبذلك زاد من عدد الناخبين الكاثوليك في الأرياف. وعلى كل حال، كان كل من الأحزاب الرئيسية في ذلك الوقت قد ارتبط بإحدى الطوائف الدينية، فالأحزاب المرتبطة بالكاثوليكية قد ألزمت نفسها بصورة قاطعة بالحكم الذاتي الإيرلندي أو الاستقلال. وفي تلك الفترة كانت توجد مراكز سلطة تتمتع بالاستقلال الذاتي بشكل علني، وبقيت شبكات الثقة البروتستانتية والكاثوليكية (خاصة) مستبعَدةً من السياسة العامة، كما كان للانقسام البروتستانتي ـ الكاثوليكي أثره المباشر فيها.

وبعد انتفاضات عدة ضد البريطانيين في السنوات الستين السابقة، كان لمسألة إلزام الإيرلنديين بالخدمة العسكرية لصالح المملكة المتحدة أو عدمه أثرها العميق في انشقاق الإيرلنديين أثناء الحرب العالمية الأولى. وأدى الانقسام في أيام الحرب سنة 1919 إلى اندلاع حرب أهلية. وأسست معاهدة 1922 دولة إيرلندا الحرة (المستقلة إلى حد كبير)، تحت سيطرة الكاثوليك وضمن

---

(7) J. L. McCracken «Northen Ireland: 1921-66,» in: T. W. Moody and F. X. Martin, eds., *The Course of Irish History*, 4th ed. (Lanham, MD: Roberts Rinehart Publishers, 2001), p. 262.

الكومنولث، مماثلة لوضع كندا وأستراليا. في الوقت ذاته بقيت شمال إيرلندا بأغلبيتها البروتستانتية على علاقة وثيقة بالمملكة المتحدة، ولكنها منقسمة بحدة وأكثر من السابق بسبب الفروق الدينية.

وفي بقية إيرلندا استمرّت قطاعات العمل المباشر من الجيش الجمهوري الإيرلندي تهاجم البروتستانت ومن تشكّ بكونهم عملاء لبريطانيا لمدة سنة أخرى (Hart 1998). وخسرت القوات الجمهورية المناضلة الانتخابات العامة التي أجرتها دولة إيرلندا الحرة في 1922 والحرب الأهلية التي تبعتها. ثم غيَّر الحل السلمي مع بريطانيا العظمى وانتهاء الحرب الأهلية داخل إيرلندا نظام الحكم بشكل جذري. وخارج شمال إيرلندا خفّت الانقسامات بين البروتستانت والكاثوليك في نطاق السياسة العامة وأصبحت شبكات الثقة الكاثوليكية الوسائل الرئيسية للرعاية والتعبئة السياسية، في حين راحت المراكز ذات الاستقلال الذاتي، التي كانت منيعة في السابق، تنضوي تحت لواء الحكم الوطني في إيرلندا.

ومع ذلك استمر المناضلون الجمهوريون وحصلوا في النهاية على الاستقلال الكامل من بريطانيا العظمى الذي حاربوا في سبيله. ومنذ عشرينيات القرن العشرين كان الجيش الجمهوري الإيرلندي يقوم بحركات العصيان المسلح باستمرار داخل شمال إيرلندا[8]. ولم يحظ شمال إيرلندا بديمقراطية مستقرة إطلاقاً، إلا أن دولة إيرلندا الحرة حازت استقلالها عملياً (تحت ظل الاسم الإيرلندي آير (Eire))

---

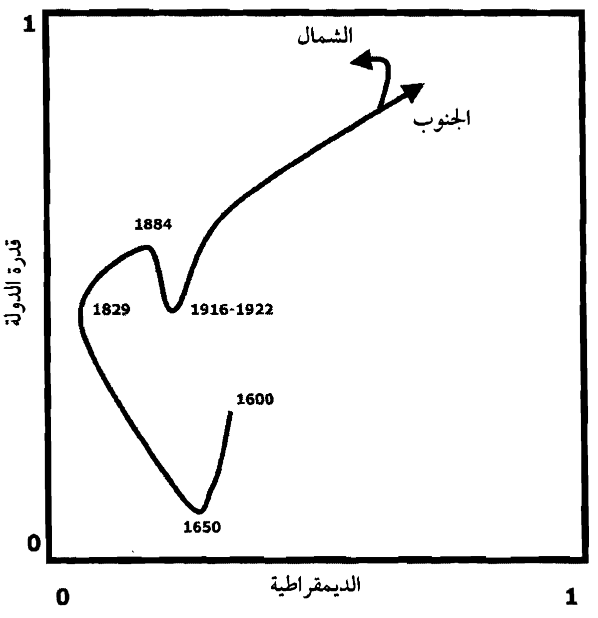
(8) لاستعراض هذه الحركات، انظر: Demot Keogh, «Ireland at the Turn of the Century: 1994-2001,» in: Moody and Martin, eds., *The Course of Irish History*, and Robert W. White, «On Measuring Political Violence: Northern Ireland, 1969 to 1980,» *American Sociological Review*, vol. 58 (1993), pp. 575-585.

في 1937، وأصبحت الجمهورية الإيرلندية الكاملة الاستقلال في 1949. ونهجت أنظمة الحكم في جنوب إيرلندا التي ازدادت استقلالاتها الذاتية سلوكاً ديمقراطياً إلى حد ما منذ الاتفاق على الحل السلمي في 1922 وما بعد. بعدئذ ازدادت قدرة الدولة فيها وكذلك الديمقراطية، باستثناء الشمال بالضرورة. وباستثناء سنتين مليئتين بالجهاد في أوائل تسعينيات القرن العشرين، منحت دار الحرية إيرلندا أعلى درجاتها الممكنة في الحقوق السياسية والحريات المدنية: 1,1 عن كل سنة، بدءاً من 1976 وما بعد.

ويرسم الشكل 7 ـ 4 خطة مسار إيرلندا خلال الفترة الطويلة من 1600 حتى 2006. ويمثل السهم ذو الرأسين عند النهاية الانقسام بين الشمال والجنوب، وحكومة الشمال تطيح الديمقراطية بدءاً من أوائل تسعينيات القرن العشرين، بينما استمرت الدولة في الجنوب بتحركها نحو إحداث منطقة ديمقراطية وذات قدرة عالية. ويصف ذلك السهم دورة أولى طويلة من الحركة المضطربة داخل الربع الخاص بالديمقراطية والسلطة. ثم تأتي إقامة الديمقراطية جزئياً في القرن التاسع عشر، وفترة العصيان والحرب الأهلية الفاصلة خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها، وتبعتها الحركة الحاسمة التي أوصلتها إلى الربع الخاص بالقدرة الديمقراطية العالية.

وبالتأكيد، اشتملت المرحلة الأولى من إقامة الديمقراطية على صراع عنيف ضد السيطرة البريطانية. هل تذكرون الفينيين (The Finians)، أو جمعية الأخوية الجمهورية الإيرلندية، التي كان لها أتباع أقوياء بين العمال الإيرلنديين في ولاية أوهايو خلال حملة انتخابات الكونغرس في 1866؟ لقد انتظموا بشكل رسمي في 1858، وسرعان ما أصبحوا الأبرز بين عدد من المجموعات القومية الإيرلندية. وقد أقضّت انتفاضاتهم المسلحة، وأهمها في 1867،

مضاجع حكام المملكة المتحدة وملاك الأراضي المتعاونين معهم، عندما تزايد تلقّيهم الدعم من المهاجرين الإيرلنديين في إنجلترا والولايات المتحدة وبلاد اخرى، وفي النهاية جعل العصيان المسلح إيرلندا تستعصي على حكم وستمنستر أو دبلن.



الشكل 7 ـ 4: أنظمة الحكم الأيرلندية، 1600 ـ 2006

وطبقاً للمخطط في الشكل 7 ـ 4، تحولت إيرلندا إلى مسار الدولة المعتدلة في مطلع القرن التاسع عشر. ومنذ تلك الفترة وما بعد أصبح نظام الحكم فيها عرضة لإقامة الديمقراطية والإطاحة بها كما لم يكن من قبل. وأدّى تنازُل بريطانيا العظمى على مضض في منح الحكم الذاتي لإيرلندا إلى فتح الباب أمام الدولة المعتدلة لإقامة الديمقراطية. وفي ما عدا استمرار النضال في الشمال ذي الغالبية البروتستانتية، أخذ نظام الحكم الديمقراطي العنيد ولكن المتين يتبلور.

قدرة الدولة والديمقراطية

ونصل إلى رأي محيِّر حول قدرة الدولة والديمقراطية. وكما يخشى كثير من الفوضويين ودعاة الحرية وكثير من المحافظين، فإن الدولة التي تتمتع بقدرة عالية جداً تمكّن حكامها من إعاقة أو تقويض الديمقراطية، والأسوأ من ذلك، عندما تتدفق الموارد التي تدعم أنشطة الدولة من دون مساومة (مهما كانت غير متكافئة) بين الحكام والمواطنين حول تلك الموارد، يصبح الطغيان ممكناً وجذاباً بالنسبة إلى الحكام. وذلك يمكن أن يحدث، كما رأينا، إما لأن الدولة تتلقى الموارد من طغاة أصغر ينتزعونها من رعاياهم، أو لأنهم يتحكمون بإنتاج الموارد القابلة للبيع وتوزيعها، كما هو الحال في البترول. وتعطي فنزويلا شرحاً كافياً للحالة الثانية.

إلاّ أن القدرة الضعيفة جداً للدولة لها مخاطرها أيضاً: الحرب الأهلية من ناحية، والحكم المجزّأ الذي يقوم به طغاة صغار على الآخرين، من ناحية أخرى. وتقدم إيرلندا قبل القرن التاسع عشر نقيضاً معبراً لفنزويلا الغنية بالبترول، فبالرغم من المحاولات المتقطعة من قبل البريطانيين لإخضاع الثوار الإيرلنديين وتحويل ملكية الأراضي في إيرلندا إلى أيدي النخبة البروتستانتية الإنجليزية والإسكتلاندية، فقد ترك القادة العسكريون البريطانيون إدارة الحكم، عملياً وإلى حد كبير، لكبار ملاك الأراضي ذوي الاستقلال الذاتي، من البروتستانت والكاثوليك. وفي القرن التاسع عشر أصبحت درع المقاومة للحكم البريطاني مناهِضةً للحكومة، وهيأت الإطار في النهاية لنظام حكم إيرلندي مستقل.

فنستطيع، إذاً، أن نكتشف بين قدرة الدولة العالية جداً والمتدنية جداً منطقة محتملة لإقامة فعالة للديمقراطية، إذ إن مسارات

الدولة القوية والدولة المعتدلة والدولة الضعيفة نحو الديمقراطية تمر جميعها من خلال المنطقة المتوسطة، وكل في سياقها الخاص. غير أن العمليات الأساسية في الثلاث جميعاً هي ذاتها: انضمام شبكات الثقة إلى السياسة العامة، وحماية السياسة العامة من اللامساواة الطبقية ومراقبة مراكز السلطة ذات الاستقلال الذاتي بأساليب تعزز النفوذ الشعبي في السياسة العامة وسيطرتها على أعمال الدولة.

وينطبق الدرس على دول أكثر من فنزويلا وإيرلندا، فالتواريخ العديدة التي يفصّلها هذا الكتاب تثبت صحة القول بأن إقامة الديمقراطية تعود بالنفع على المواطنين. ودعوني أبيّنْ الوضع على شكل سلسلة من الآراء المستطلَعة بالحدس والتي قاربْتُ البرهان على صحتها:

- يزداد رفاه الرعايا، بشكل عام، في ظل أنظمة الحكم التي تسعى إلى الديمقراطية، لأن إبعاد السياسة عن التفاوت، وانضمام شبكات الثقة، وإخضاع مراكز السلطة ذات الاستقلال الذاتي هي في حد ذاتها أشياء جيدة من ناحية، ولأن الصوت الشعبي السياسي الذي ينجم عن هذه العمليات هو جيد في حد ذاته من ناحية أخرى. وبشكل عام، فإن الناس الذين يتلقون معاملة منصفة من حكوماتهم و/ أو يكون لهم الرأي المؤثر في تصرفات الحكومات يشعرون بالرضى عن السياسة ويُعربون عن استعدادهم لتحمّل الأعباء لتحقيق الخير للجميع.

- وإلى مدى ما تعمل أنظمة الحكم التي تسعى إلى الديمقراطية في التخفيف من اللامساواة الطبقية، وإبعاد السياسة العامة عن تلك التفاوتات و/ أو إلغاء تأثيرها على أحوال المعيشة الأساسية، كالإسكان والعناية الصحية والغذاء، فإنها تزيد في احتمال بقائها كأنظمة ديمقراطية. ويرغب أنصار الديمقراطية الشعبية أن يكون هذا

الرأي صحيحاً، ويوجد على الأقل بعض الشواهد لتشجعهم على ذلك.

● وإلى مدى ما تعمل أنظمة الحكم التي تسعى إلى الديمقراطية في التخفيض من اللامساواة الطبقية، وإبعاد السياسة العامة عن تلك التفاوتات، و/ أو إلغاء تأثيرها على أحوال المعيشة الأساسية، كالإسكان والعناية الصحية والغذاء، فإنها تزيد أيضاً الرفاه العام لسكانها. وهذا المبدأ المغري هو ما يبعث على الثقة بين أخصائيي التنمية الشعبية، ولهذا السبب، حصراً، نحتاج إلى المزيد من العناية والتجربة الدقيقة.

● مثل هذه المعالجات تتخذ شكلين متداخلين:

1 ـ ممارسة السيطرة الجماعية على المصادر التي تنتج القيمة والشبكات التي تديرها.

2 ـ إعادة توزيع القيمة الناتجة من تلك المصادر.

وتتخذ أنظمة الحكم صفة الديمقراطية الاجتماعية بقدر ما ترتبط وتنسق بين إستراتيجيتي التدخل.

● تزيد تقوية سلطة الحكومة إلى درجة عالية نسبياً من احتمال ووقع المعالجات المفيدة. وتخفض سلطة الحكومة الضعيفة من القدرة على تأثير كل من مساعي التنظيم والتوزيع. وتخرج المعالجة المنطقية بالقول إنه مع قدرة الحكومة بمستويات عالية، تتاح الفرصة والدافع لعملاء الحكومة والمنتفعين الآخرين من اللامساواة الطبقية القائمة أن يتحدوا في تحويل قدرة الدولة لمصالحهم بشكل تصعب مقاومته. فإذا كانت هذه الآراء المستطلَعة صحيحة بشكل عام، فإننا نكون قد تتبعنا ليس فقط مجموعة من التحولات السياسية، ولكن ممراً لتعزيز قدرات الإنسان ورفاهيته.

ـ 8 ـ
ماضي الديمقراطية ومستقبلها

لقد اكتشف البنك الدولي الديمقراطية، أو على الأقل اكتشف أن الديمقراطية يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي. وكان رائد إجماع واشنطن طرح الرأي القائل بأن اندماج اقتصاد الدول الفقيرة في الأسواق الدولية سيحل سريعاً مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية. وطالب إجماع واشنطن بالانتظام المالي والتوظيف العام في البنى التحتية وتحرير التجارة ولكنه لم يقترب من الديمقراطية إلا بمطالبته بالأمن في ظل القانون وحقوق التملك. وعلى كل حال، فقد اقترب البنك الدولي في السنوات الأخيرة من الرأي الذي ينصح به اقتصاديو المؤسسات: أن الأسواق الفعالة تتطلب بُنى اجتماعية وسياسية واسعة (انظر على سبيل المثال (North 2005)). ولقد أقدمت عناوين التقرير السنوي الهام للبنك الدولي **التقرير الدولي للتنمية** على تطور مهم. وكما هو مدرج في الإطار 8 ـ 1، فإنها تتحول من التأكيد بشدة على الأسواق والتوظيف والتنمية إلى زيادة الاهتمام بالأسباب المؤسساتية ونتائج النمو الاقتصادي. وتظهر الدولة في عنوان يرجع إلى 1997 ولكن الأسباب والنتائج والمؤسسات تتخذ دوراً أكبر بعدئذ، فحتى الفقر له ظهوره بين 2000 و2001.

ويبدي تقرير التنمية لعام 2006 تحت عنوان **العدالة والتنمية** اهتماماً مباشراً بإقامة الديمقراطية. صحيح أن مقدمة رئيس البنك الدولي بول وولفوفيتز (Paul Wolfowitz) للكتاب تتجنب كلمتي الديمقراطية وإقامة الديمقراطية، لكنها تؤكد عوضاً عنها مبدأين:

الأول: هو **تساوي الفرص**، أي أن إنجازات الشخص في حياته يجب أن تقررها في الدرجة الأولى مواهبه (أو مواهبها) وجهوده (أو جهودها) أكثر مما تتقرر في الظروف المقدّرة سلفاً، مثل العرق والجنس والخلفية الاجتماعية والعائلية أو بلد المولد.

والمبدأ الثاني: عدم الحرمان من الحصول على النتائج، خاصة في مجال الصحة والتعليم ومستويات الاستهلاك (World Bank 2006: xi).

الإطار 8 ـ 1: عناوين تقارير التنمية الصادرة عن البنك الدولي، 1991 ـ 2006

1991: تحدي التنمية
1992: التنمية والبيئة
1993: توظيف الأموال في الصحة
1994: البنية التحتية للتنمية
1995: العمال في عالم متضافر
1996: من الخطة إلى السوق
1997: الدولة في عالم متغير
1998: المعرفة والتنمية
1999: دخول القرن الواحد والعشرين
2000 / 2001: مهاجمة الفقر
2002: بناء المؤسسات من أجل الأسواق
2003: الحفاظ على التنمية في عالم ديناميكي
2004: تشغيل الخدمات لصالح الفقراء
2005: جو استثمار أفضل للجميع
2006: العدالة والتنمية.

وهكذا، فإن وولفوفيتز ينتصر للفرص المتساوية والعريضة لتحقيق الرخاء، إن لم تحدد المشاورات الواسعة والمتساوية والمحمية وذات الالتزام المتبادل، التي تشكل، بحسب ما يهدف إليه هذا الكتاب، الديمقراطيةَ. ومع ذلك، فإن نص تقرير 2006 يتضمن أوصافاً صريحة ومصادقات على إقامة الديمقراطية والديمقراطية، في كيرالا (الهند)، وبورتو أليغري (البرازيل) وإسبانيا. في حالة إسبانيا، يقر التقرير بأن خطة فرانكو للتهدئة والتحرر لعام 1959، قد دفعت إلى النمو الاقتصادي، ولكنه يرى بشكل عام وجود تماثل كبير بين إقامة الديمقراطية والتوسع الاقتصادي وإعادة التوزيع والعدالة:

> بعد وفاة فرانكو في 1975، أصبح الملك خوان كارلوس (Juan Carlos) رئيساً للدولة الإسبانية، فأطلق في الحال نهجاً للتغيير السياسي. وباستخدامه الآليات القانونية التي أرساها جيل التكنوقراطيين الذي سبق أن أصلح الاقتصاد في مطلع ستينيات القرن العشرين، وبإشارته إلى التأييد الشعبي الواسع للديمقراطية، ضَمِن موافقة هيئة أنصار فرانكو الكبار لتأسيس برلمان ديمقراطي حقيقي منتخَب عن طريق انتخابات تنافسية مباشرة. (World Bank 2006: 106).

إن الخلاصة التي يوردها البنك الدولي تبتر تاريخاً معقداً، ولكنه يوردها بالشكل الصحيح. ويبين لنا الفصل 6 أن التغيرات السابقة في العلاقات بين السياسة العامة وشبكات الثقة واللامساواة الطبقية ومراكز السلطة ذات الاستقلال الذاتي قد شقت الطريق للإصلاحات الدراماتيكية بين 1975 و1981. وتهمَل رواية البنك الدولي عن إسبانيا تلك التحولات السابقة. ومن ناحية ثانية، فهي تمضي أبعد من الفصل 6 في ما تدعيه من فوائد للديمقراطية، حتى إنها تعتبر إقامة الديمقراطية الأساس للتنمية الاقتصادية السليمة، بما فيها العدالة والإنصاف. فبعد فترة طويلة كان يعتقد فيها كثير من

القادة في العالم أن التنمية الاقتصادية يمكن ويجب أن تسبق أي تحرك نحو الديمقراطية، فإن الزعماء في أنحاء العالم اليوم بدأوا يدركون بأن الديمقراطية تقدم الميزة المكملة والمرغوبة، بل التي يجب أن تتوفر مسبقاً لإبقاء النمو الاقتصادي مدى الحياة.

ولم تبحث الفصول السابقة من هذا الكتاب جدياً في أثر إقامة الديمقراطية على التنمية الاقتصادية. ولكنها بحثت في العمليات المسببة لإقامة الديمقراطية والإطاحة بها. وبدأ البحث بشكل عام بطرح الوسائل النظرية أو الفكرية بحرص شديد لوصف وشرح الديمقراطية وإقامة الديمقراطية والإطاحة بها. وبعد الإمساك بهذه الوسائل، توجه البحث إلى تأثير ثلاث عمليات أساسية:
أولها، دمج شبكات الثقة بين الأشخاص في السياسة العامة، **وثانيها**، إبعاد السياسة العامة عن اللامساواة الطبقية، **وثالثها**، إضعاف مراكز سلطة الإكراه ذات الاستقلال الذاتي، مما يؤدي في النتيجة إلى زيادة نفوذ الناس العاديين في السياسة العامة، وتنامي إشراف السياسة العامة على أداء الدولة.

وكل من العمليات الثلاث استغرقت فصلاً واحداً، وألّفت الثلاث مع بعضها الآراء المركزية لهذا الكتاب:

1 ـ دمج شبكات الثقة، وإبعاد السياسة العامة عن اللامساواة الطبقية، وإضعاف مراكز السلطة ذات الاستقلال الذاتي تتضافر جميعاً لإقامة الديمقراطية، التي لا تحصل في غيابها.

2 ـ إبطال أي من هذه العمليات أو كلها يطيح ديمقراطية أنظمة الحكم.

واستخدم فصل آخر (الفصل 7) تجارب فنزويلا وإيرلندا وعدة

أنظمة حكم أخرى ليشرح كيف تُحدث عمليات إقامة الديمقراطية الثلاث مسارات بديلة لأنظمة الحكم التي تتنوع في أدائها كقوة للدولة في مراحل مختلفة من إقامة الديمقراطية والإطاحة بها. وهذا الفصل الأخير الأقل طموحاً يبدأ بتذكير موجز بكيفية تأثير العوامل الخارجية والصدمات (سواءً داخلية أم خارجية) في معدل تقدم وطبيعة إقامة الديمقراطية في أنحاء العالم. ثم ينتقل إلى استعراض أوسع للأجوبة الأولية وغير النهائية عن الأسئلة الرئيسية التي تتعلق بإقامة الديمقراطية والإطاحة بها والتي وردت خلال هذا الكتاب. ويختتم بمناقشة سريعة لكيفية استنباط تنبؤات لاحتمالات قيام الديمقراطية في المستقبل، من تعاليم هذا الكتاب.

تغير وتنوع أنظمة الحكم

بحسب أهدافنا، يكون نظام الحكم ديمقراطياً بقدر ما توفر علاقات «المواطن ـ الدولة» من مشاورات واسعة ومتساوية ومحميّة وذات التزام متبادل. وبناء على ذلك، تنطوي الديمقراطية على تحرك النظام نحو ذلك النوع من المشاورات، بينما تنطوي إطاحة الديمقراطية على تحرك النظام بعيداً عنها. وفي الفصول السبعة الماضية شهدنا العديد من التحركات في كلا الاتجاهين. وفي الحقيقة، فإن التواريخ والملاحظات المعاصرة في تلك الفصول تعلمنا درسين أساسيين على صلة ببعضهما:

أولهما، أنه حتى الديمقراطيات الراسخة، كما في الهند، تتقلب باستمرار بين كثير أو قليل من الديمقراطية. **وثانيهما**، أنه في العالم المعاصر، كما في الماضي، تحدث إطاحة الديمقراطية بقدر ما تنتشر. وتبقى الديمقراطية دائماً تحت خطر تضييق المشاركة فيها، وصيغ جديدة من التفاوت السياسي، وتردّي حمايتها والابتعاد عن المشاورات ذات الالتزام المتبادل.

ومع ذلك، ومنذ القرن الثامن عشر، تحوّل جوهر الديمقراطية لنظام حكم ما أو آخر من حدث نادر إلى حدث متكرر. وعلى مدى هذا الزمن الطويل تسارع ظهورها، خاصة منذ الحرب العالمية الثانية. هذا بالإضافة إلى أنه عوضاً عن أن تتقدم صعوداً وباستمرار، فإن الديمقراطية كثيراً ما حدثت على شكل اندفاعات مفاجئة. ويقدم لنا زوال الاستعمار بالجملة في ستينيات القرن العشرين والتحول الديمقراطي لحوالى نصف دول الاتحاد السوفياتي التي أتت بعد انحلال اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية أنصع الأمثلة لما بعد الحرب. وكلا الاندفاعين المفاجئين سبقا حالات عديدة من إطاحة الديمقراطية لسببين، أحدهما عميق والآخر عادي.

أولهما، السبب العميق: بصرف النظر عن ميولهم الشخصية إلى الحكم الفردي، فإن حكام مستعمرات أوروبا السابقة ودول ما بعد الاتحاد السوفياتي، لم يكن أمامهم خيار في أن يفتتحوا أنظمة حكمهم بجعجعة رنانة من الديمقراطية الشكلية، وإلا فإنهم يجازفون بحدوث انقلاب من الداخل أو رفض من الخارج، فبعد كل ما جرى وصل لوكاشنكا (Lukashenka) الحاكم الفردي في بيلا روسيا إلى السلطة على أنه مصلح ديمقراطي منتخب من قبل الشعب.

ثانيهما، السبب العادي: كلما ازداد عدد أنظمة الحكم الديمقراطية زاد خطر إطاحة الديمقراطية. وقد أحصت دار الحرية 44 من 151 دولة في العالم (29 في المائة) كدول حرة (أي، أكثر من مجرد ديمقراطيات منتخبة رسمياً) في 1973، ولكن مع دخول عام 2003، رفعت العدد إلى 88 من 192 (46 في المائة) (Piano and Puddington 2004: 5)، فلقد تضاعف عدد أنظمة الحكم الواقعة تحت خطر إطاحة الديمقراطية بين 1973 و2003.

إن تضاعف الديمقراطيات، سواء جزئياً أو على مدى أوسع، كان دليلاً لأنظمة الحكم ودعاة الديمقراطية الخارجيين، كالأمم المتحدة و«صندوق المنح من أجل الديمقراطية» (National Endowment for Democracy) (NED)، الذي يتلقى دعماً هاماً من حكومة الولايات المتحدة. وصار قياديو إزالة الاستعمار يعرفون أشكال الحكم تجعلهم يحصلون على دعم الأمم المتحدة، كما توصل أنصار الديمقراطية المحدثون إلى معايير لنوعيات أنظمة الحكم التي تستحق القبول والمكافأة. ويعلن موقع (NED) على شبكة الإنترنت أنه:

> توجّه المنح بالاعتقاد أن الحرية هي مطلمح عالمي إنساني يمكن تحقيقه من خلال تطوير المؤسسات الديمقراطية وأساليبها وقيمها. ويقوم على إدارة صندوق المنح من أجل الديمقراطية مجلس مدراء مستقلين وغير متحيزين، كما يقدم الصندوق مئات المنح كل عام لدعم المجموعات التي تعمل على تحقيق الديمقراطية في أفريقيا وآسيا ووسط وشرق أوروبا وأوراسيا وأميركا اللاتينية والشرق الأوسط (NED 2006).

ويفيد (NED) بأن فنزويلا على سبيل المثال كانت تتلقى منه منحاً منذ 1993 (السنة التي وُجّه الاتهام فيها للرئيس كارلوس أندرس بيريز بالفساد، وهي السنة التي تلت محاولتَيْ هوغو شافيز الانقلابيتين)، وذلك لدعم منظمات تعزيز حرية الصحافة والحقوق المدنية والتربية الاجتماعية والنقابات المستقلة، والتي كانت جميعها مهددة من قبل شافيز، الحاكم الفرد الذي يدعمه البترول. في سنة 2003، تمَّ منح 53,400 دولار أميركي أيضاً لمنظمة غير حكومية في فنزويلا هي سومات (Súmate)، لمساعدتها في مراقبة الاستفتاء الفاشل على نظام حكم شافيز. (أخذت حكومة شافيز في عام 2006 تلاحق منظمة سومات لاتهامها بتلقيها أموالاً من الولايات المتحدة لدعم تدخل منظمات غير حكومية في الانتخابات في فنزويلا).

وكمثيلاته من وكالات دعم الديمقراطية، فإن (NED) يتدخل مباشرة في إقامة الديمقراطية بأفكار واضحة عن ما يساعدها على النجاح.

ومع ذلك، فإن نتائج التعبير عن الديمقراطية والدعم الخارجي لها واجهت دوماً قيوداً جدية، لها آثارها على الإجراءات والصيغ التنظيمية والمعادلات الدستورية للمشاورات الديمقراطية، ولكنها لا يمكن أن تُحدث تحولات اجتماعية تتوقف عليها إقامة الديمقراطية في النهاية. فهي لا تستطيع بحد ذاتها أن تدمج شبكات الثقة في السياسة العامة أو أن تبعد السياسة العامة عن اللامساواة الطبقية أو أن تقلل من نفوذ مراكز السيطرة ذات الاستقلال الذاتي على السياسة العامة والدولة، فصيغ الديمقراطية الاسمية في كازاخستان أو بيلو روسيا أو فنزويلا لم تؤدِّ إلى المشاورات الواسعة والمتساوية وذات الالتزام المتبادل بين المواطنين والدولة، فالمؤسسات الديمقراطية الشكلية لا تكفي لإحداث الديمقراطية أو المحافظة عليها.

وبإنعامنا النظر على أوزبكستان، وقيرغيزستان، وطاجكستان، تضيف كاثلين كولينز نقطة تحذير شديدة في أي تحليل يجري للمؤثرات الخارجية. وبدءاً من 1993 تشير إلى أن قيرغيزستان قد أصبحت نموذجاً مفضلاً لدى الغربيين لإقامة الديمقراطية بعد زوال الاتحاد السوفياتي:

> سافر المشرّعون والحكام القيرغيزيون جواً إلى العاصمة واشنطن للتدرب على مبادئ الديمقراطية وحكم القانون واقتصاد السوق، وحيث لم يوجد مجتمع مدني تقريباً، انتشرت فجأة المنظمات غير الحكومية وأخذت تدافع عن حقوق الإنسان وتدعم عمل النساء، وتشجع الصحافة الحرة، وحتى إيجاد شبكة إنترنت على طريق الحرير (Silk Road Internet)، وصار الشباب القيرغيزيون يشاهدون مسلسل **داينا‌ستي** (*Dynasty*) ويستمعون لبروس سبرنغستين (Bruce

(Springsteen، ويلبسون القمصان القصيرة الأكمام وعليها رسمة العلم، وحتى يدرسون في جامعات جورج تاون وإنديانا ونوتردام. وكانت هذه التغيرات غريبة ليس على الشيوعية فحسب، بل على الحضارة الإسلامية والآسيوية في المنطقة. وبذلك بدت عولمة الرأسمالية والديمقراطية في قمتها (Collins 2006: 4).

غير أنه سرعان ما جرت انتخابات تنافسية ملؤها التلاعب والمناورة، وبقي إداريو الحقبة السوفياتية السابقون في السلطة، وأجهضت (كما في كازاخستان) السياسة العشائرية، أي تطلعات جدية نحو الديمقراطية. في هذه الأوضاع تتغلب القيود العشائرية على السياسة العامة، لأن شبكات الثقة التابعة للعشائر المستبعدة أضاعت صلاتها الهشة مع السياسة العامة.

وفي آسيا الوسطى وغيرها كان لسلطة الدولة أهميتها التي قلما تجاوبت مع مطالب التعبير عن الديمقراطية، فأنظمة الحكم التي تتبع مسارات الدول القوية تحقق تغيرات تشمل كامل أجهزتها بشكل فعال ولكنها تعطي حكامها الوسائل والحوافز لتقاوم الهجوم غير المرغوب على سلطتها. أما مسارات الدول الضعيفة نحو الديمقراطية فتواجه عكس هذه المشكلات، السلطة المركزية الضعيفة التي لا تقوى على الشروع في التغيير والكثير من المنافسة لها من قبل الممسكين بالسلطة خارج الدولة. ولقد افتتح هذا الكتاب بإجراء مقارنة بين دولة قوية هي كازاخستان ودولة ضعيفة هي جامايكا، تتولى الحكم في الأولى عائلة تدافع عن مصالحها رغم دستورها الديمقراطي شكلياً، وتكتنف الثانية المنافسات من قبل تجار المخدرات والقادة العسكريين الصغار.

إن الهزّات الكبرى التي ورد ذكرها في هذا الكتاب (الغزو، والاستعمار، والثورات، والمصادمات الداخلية، ونوع المصادمات الداخلية الخاص المسمى بالحرب الأهلية) لم تسبب بحد ذاتها إقامة

الديمقراطية والإطاحة بها، ولكنها كثيراً ما سرّعت في العمليات التي أدت إليهما (دمج شبكات الثقة، استبعاد اللامساواة الطبقية، حل مراكز السلطة ذات الاستقلال الذاتي وانعكاساتها التي تطيح الديمقراطية). ولقد حددت تحليلات هذا الكتاب لفرنسا وإسبانيا وفنزويلا تلك الهزات بشكل مستفيض، وأثبتت هذه التحليلات أن تلك الهزات قد سرّعت العمليات الأساسية في إقامة الديمقراطية أو عكسها عند كل حادثة.

الاستفادات الحاصلة

يدرج الفصل 3 عدداً من الأسئلة حول الاستفادات الحاصلة من إقامة الديمقراطية والإطاحة بها والأجوبة عنها التي ستعمق فهمنا كثيراً. دعونا نَعُدْ إلى تلك الأسئلة لنستعرض بإيجاز أنواع تلك الأسئلة التي يقترحها هذا الكتاب:

أولاً: ما هي الطرق التي أعطت بها المؤسسات الديمقراطية البتراء الدول ـ المدينية (City-States)، وعصابات المحاربين، ومجتمعات الفلاحين، وحكومات الأقلية التجارية، والطوائف الدينية، والحركات الثورية، نماذج عن أشكال أوسع للديمقراطية؟ ومع توفرها، لماذا لم تصبح معايير مباشرة للديمقراطية على المستوى الوطني؟

فلندرس الصور الحية للمشاورات الديمقراطية على النطاق الضيق التي شاهدناها منذ ما قبل القرن التاسع عشر: تجمعات سكان الجبال السويسريين في ساحات المدن من أجل الإدلاء بأصواتهم حول السياسة العامة، والتجار الهولنديون الذين يملأون المجالس لإدارة الشؤون البلدية، والجماعات الدينية التي تقيم المساواة بشكل متطرف بين أعضائها. وغالباً ما استمرت هذه الصيغ على المستوى

المحلي، ولكن لم تصبح أي منها مثالاً مباشراً للدولة الوطنية. ومع ذلك، فإن الأشكال الرئيسية للدول الديمقراطية الوطنية نجمت فعلاً عن العمليات نفسها التي حصلت هذه الدول بها على وسائل الحكم: كيف أنشأت قواها العسكرية؟ وكيف جبت الضرائب؟ وكيف انتصرت على منافسيها في الداخل؟ وكيف تفاوضت مع الماسكين بالسلطة الذين لم يستطيعوا الانتصار عليهم؟

وربما كان المثال الأروع هو الذي رأيناه في حالة لم نعرها كثيراً من الاهتمام: بريطانيا العظمى. فهناك وسّعت سلطة البرلمان (التي كانت منذ قرون الممثل الخاص للأقطاب الكبار) مركزيتها في السياسة البريطانية عندما دخلت البلاد في مزيد من الحروب خلال القرن الثامن عشر. وعندما انتزع البرلمان السلطة من التاج البريطاني أخذ البريطانيون غير الممثلين في البرلمان يتوجهون بمطالبهم إلى أعضاء البرلمان كأفراد، وإلى البرلمان ككل، كما أصبحت الانتخابات البرلمانية مناسبات للتعبير عن رغبات أفراد الشعب المحرومين من حق التصويت والأعضاء المنشقين عن البرلمان الذين كانوا يسعون للحصول على تأييد برامجهم المفضلة من قبل الأطراف غير البرلمانية (Tilly 1997).

وبطرية موازية تطلبت الأزمات المالية في فرنسا في أواخر القرن الثامن عشر من الملك التشاور مع نبلاء الملكيات في المقاطعات، والهيئات التشريعية المستقلة، والجمعيات غير الفعالة نسبياً التي أنشأها الملك على عجل في ثمانينيات القرن الثامن عشر. هذه المشاورات أدخلت النظام الحاكم في مفاوضات مع المؤسسات الوطنية شبه التمثيلية. وقد انتحلت الثورة الفرنسية تلك الطريقة أكثر من أشكال حكم الفئات المستغلة المنتشر في البلديات الفرنسية. وكذلك دخلت الثورة الأميركية بين ستينيات وثمانينيات القرن الثامن

عشر، والثورات الهولندية في ثمانينيات وتسعينيات القرن الثامن عشر في صيغ وطنية للتفاوض بين الهيئات التشريعية والتنفيذية كوسيلة للحكم. فنتجت عن تحركات النضال الداخلي هذه مشاورات واسعة ومتساوية ومحمية وذات التزام متبادل نسبياً على المستوى الوطني. ولكن من خلال المراجعة التأملية الهادفة فقط نستطيع أن نتصور كيف وضع دعاة الديمقراطية هذه المؤسسات موضع التطبيق.

ثانياً ـ لماذا فتحت أوروبا الغربية الطريق نحو إقامة الديمقراطية، وتبعتها مباشرة الأميركتان؟

سيحتاج الأمر كتاباً آخر كتاباً يقارن بشكل أكثر وضوحاً من كتابنا هذا على المستويات الوطنية ومستوى القارات، لنصل إلى أجوبة محددة عن هذا السؤال التاريخي والملحّ. ومع ذلك، فإن ترابط أشكال الحكم والاقتصاد في بداية مرحلة إقامة الديمقراطية في العالم يحدد مجموعتين من الأسباب عريضتين، متصلتين، وجديرتين بالتصديق: **أولاهما** أن التعاون المتبادل في السياسة والاقتصاد ضمن منطقة أو إقليم شمال المحيط الأطلسي قد شجع على تبنّي مقاربات الدولة في الحكم، مما زاد ـ على المدى البعيد ـ قابلية أنظمة الحكم لكل من إقامة الديمقراطية والإطاحة بها، فهي لم تتبنَّ الصيغ الديمقراطية كما هي، بل لجأت إلى إقامة وسائل للتفاوض مع المواطنين والمنافسين الممسكين بالسلطة الذين نشطوا سابقاً في أمكنة أخرى... فعلى سبيل المثال، أصر المقرضون من الخارج على إقامة منظمات مالية تبقي على قروض الدولة المستدينة وتهيىء بيئة للاستثمار.

ولم ينته النفوذ الدولي عند هذا الحد، فقد تبنت أنظمة الحكم في أميركا اللاتينية، على سبيل المثال، على الدوام أنظمةً لإدارة

السياسة على الطراز الإسباني أو الفرنسي (في الأصل): لها قوات شرطة في المدن (الأمن بالفرنسية) الذين كانوا يوضعون دائماً تحت إمرة وزراء مدنيين، جزئياً على الأقل، وقوات حراسة طرق السفر والمناطق الريفية (الدرك بالفرنسية)، الذين كانوا يخضعون دائماً للجيش الوطني. ومن الواضح أن التنظيم المالي وتوحيد الإدارة السياسية، والتشابه في أمور أخرى بين الدول، والتي شجع عليها التعاون المتبادل في العالم لم تنشر المؤسسات الديمقراطية مباشرة من نظام إلى آخر، ولكنها زادت فعلاً التماثل في الأحوال السياسية عبر أنظمة حكم مترابطة.

وبتحديد أكثر: أحدث ذلك التعاون المتبادل سلسلة من التأثيرات الهامة:

- فرض أنظمة موحدة في الضرائب والإدارة.
- أحدث هيئات تشريعية وطنية ذات تمثيل اسمي لتشرع سلطة الدولة على المواطنين.
- أخضع القوات العسكرية للسياسات الوطنية، بما فيها إدارة المعارك الدولية.
- تأميم سياسات ونظم الإمداد والتوزيع في المجتمع.

باختصار، ساعد التعاون المتبادل والمسارات المتماثلة تقريباً من تحول الدولة في إطلاق العمليات الأساسية في تعزيز الديمقراطية: دمج شبكات الثقة، واستبعاد اللامساواة الطبقية، والتضييق على مراكز السلطة والإكراه ذات الاستقلال الذاتي. وبالإجمال، زادت المساومة بين المواطنين والدولة بشأن وسائل الحكم قابليةَ تلك الأنظمة لكل من إقامة الديمقراطية والإطاحة بها.

وثانياً، أوجدت ثورات القرن الثامن عشر، المسماة بالثورات الديمقراطية، أشكالاً من حلول الدولة للمشاكل المعقدة في أنظمة

الحكم، التي تصبح فيها مشاركة المواطنين في السياسة العامة، سواء كانت ديمقراطية أم لا، جوهريةً لمزاولة أنشطة الدولة بشكل عام. فالجيوش الوطنية من المواطنين، والأنظمة العامة في إدارة السياسة والهيئات التشريعية ذات التمثيل الاسمي، والسماح (أو حتى تشجيع) بقيام الجمعيات التي تدّعي التكلم باسم المواطنين، وإنشاء الصحافة الوطنية (مهما كان شكل مراقبتها)، وإيجاد هيئات (في البدء، فقط ضمن الهيئات التشريعية) مكرسة لمراقبة مطالب المواطنين المرفوعة عن طريق العرائض والوفود والرسائل والتصريحات العامة، لا تتضمن أي وسيلة لضمان الديمقراطية، بل لتجعل أنظمة الحكم أكثر تقبلاً لكل من إقامة الديمقراطية والإطاحة بها.

ثالثاً ـ كيف تحركت (وتتحرك) دول مثل فرنسا من حصانة مطلقة ضد المؤسسات الديمقراطية الوطنية إلى مراوحات عديدة بين إقامة الديمقراطية والإطاحة بها؟

وبقدر ما هي أجوبتي عن الأسئلة 1 و2 صحيحة، فإنها تجيب عن السؤال الثالث، فقد أجرت فرنسا، كما هو موثق في الفصل 2، نقلة سريعة وحرجة مع قيام الثورة بين 1789 و1799. وقبل ذلك، لم تكن قابلة لا لإقامة الديمقراطية ولا للإطاحة بها. ثم حصل بعد ذلك مراوحة دراماتيكية متكررة بين الحالتين. ولأعبر بشكل مختلف عن صياغاتي السابقة، فإن توسيع أنشطةَ الدولة قرَّب مواطنين أكثر إلى الجهود التي تنسقها الدولة، مما وسع مدى شمول السياسة العامة. وكان لا بد لهذه الأنشطة التي تنسّقها الدولة أن تفضل مصالح منظمة على أخرى (على سبيل المثال، التجار على ملاك الأراضي)، مما أثار بالحتمية نفسها تقريباً النزاعات بينهما، وانسحبت هذه على السياسة العامة، وبذلك توسعت السياسة العامة أكثر.

ثم أدى توسع السياسة العامة إلى جعل أنظمة الحكم أكثر تقبلاً لتوسيع ومساواة وحماية وتقديم أكثر تحديداً مهما تكن المشاورات ذات الالتزام المتبادل، وكذلك لتقبُّل انتكاسات كل من هذه التحولات، إذ لايزال الاحتمال قائماً بحدوث هذه الانتكاسات إلى درجة أن أفراد طبقة النخبة أخذوا يحصّنون شبكات الثقة خاصتهم من الاندماج الكامل في السياسة العامة ويؤمّنون تحكمهم بأطرافهم الخاصة من الدولة و/ أو يحتفظون بقواعد سلطتهم المستقلة والقادرة على القمع بمعزل عن السياسة العامة، فمنذ انقلاب غوميز في 1905 حتى سنوات ما قبل وصول شافيز إلى السلطة بفترة وجيزة، نجمت عن تكرار حلقات إطاحة الديمقراطية التي تكررت في فنزويلا عن واحدة أو أخرى من هذه الانتكاسات.

وبالعكس، فبقدر ما أصبحت طبقات النخبة تعتمد على الدولة والسياسة العامة لتحقيق برامجها الخاصة في تجديد وجودها وتعظيم شأنها، فإن مقدرتها على الإسهام في إيقاع إطاحة الديمقراطية من خلال انسحابها من السياسة العامة تراجعت كثيراً. وحتى طبقة النخبة البيضاء في جنوب أفريقيا وجدت نفسها مقيدة ضمن نظام حكم يسيطر عليه الاتحاد الوطني الأفريقي بعد 1995. وهكذا، في نظام بعد آخر من أنظمة الحكم، أصبح كل من إقامة الديمقراطية والإطاحة بها ممكناً كما لم يكن من قبل على الإطلاق.

رابعاً ـ وبشكل عام، لماذا حصلت (وتحصل) موجات إطاحة الديمقراطية بشكل أسرع من موجات إقامة الديمقراطية؟

بأبسط العبارات، تحصل إطاحة الديمقراطية خاصة نتيجة انسحاب العناصر الأساسية القوية وذات الامتياز من أي مشاورات ذات التزام متبادل موجودة، بينما تتوقف إقامة الديمقراطية على دمج

أعداد كبيرة من الناس العاديين في المشاورات. وبتعبير أكثر تعقيداً: إن لدى طبقات النخبة القوية ذات الامتياز، مثل كبار ملاك الأراضي والصناعيين وأصحاب رؤوس الأموال والمهنيين، وسائل ودوافع أكبر من الناس العاديين للتهرب أو للإطاحة بالتحالفات الديمقراطية عندما تتحول تلك التحالفات ضد مصلحتهم، أما الناس العاديون، فبمجرد أن يكرسوا حياتهم ومستقبلهم ضمن أنظمة الحكم الديمقراطية، فإنهم لا يستطيعون إلا بشق الأنفس أن يفصلوا شبكات ائتمانهم عن السياسة العامة، أو إلى حد أقل أن يدخلوا أشكال اللامساواة الطبقية في السياسة العامة أو أن يقيموا مراكز سلطة جديدة لديها قوة القمع وتتمتع بالاستقلال الذاتي. أما الأغنياء والأقوياء السابقون، فيستطيعون بسهولة أكبر أن يسحبوا شبكات ثقتهم ويقيموا التفاوتات ويوجدوا مراكز سلطة تتمتع بالاستقلال الذاتي. وبالرغم من أن حركات الفاشية أطاحت الديمقراطية التي تضاعفت في أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى على سبيل المثال، قد استحوذت على تأييد شعبي لا بأس به، فإنها بشكل عام أوجدت تحالف طبقات النخبة ذات الامتياز ضد المنظمات العمالية والأحزاب السياسية التي تدّعي تمثيلها للعمال بشكل عام.

وكذلك، وإلى أن قَبِلَ العسكريون في الأرجنتين أخيراً (بعد أن مُنحوا العفو وغُمروا بالذهب) بالخضوع تحديداً لسيطرة المدنيين خلال ثمانينيات القرن العشرين، استطاع ضباط منشقون آخرون إيجاد حلفاء لهم بين ملاّك الأراضي والصناعيين ورجال المال، عندما لجأوا إلى القوة للقضاء على الترتيبات شبه الديمقراطية التي توصلت إليها طبقات النخبة في الأرجنتين مع أغلبية الشعب في البلاد. وبسبب شعبيته المستجدّة ورعايته، أصبح العقيد بيرون رئيساً للجمهورية في 1946 لأن الجيش دعم ترشحه للرئاسة.

خامساً ـ كيف نفسر أنماط الدعم غير المتماثلة في مجريات إقامة الديمقراطية والإطاحة بها؟

في هذا المجال يجب علينا أخيراً أن نفضي بالسر حول مصطلحي «النخب» و«الناس العاديين». بمصطلح «النخب» نقصد ببساطة الشبكات المترابطة من أولئك الناس الذين لهم سيطرة على مصادر الثروة الكبيرة، بما فيها ثمرة عمل الآخرين. وتحت عنوان «الناس العاديون» نقصد فقط الشبكات المترابطة من الناس (العمال، والفلاحين، والجاليات المحلية، وغيرها) الذين ليس لديهم السيطرة على موارد الثروة الكبيرة بما فيها ثمرة جهود الآخرين. وبشكل عام، فإن طبقات النخبة تجد في إقامة الديمقراطية عبئاً عليها مادامت تنتمي إلى الطبقات الحاكمة حينها، إذ لا تنتمي جميع النخب كما عرفناها في أي نظام يتجاوز الدولة ـ المدينة ـ إلى الائتلاف الحاكم. أما من ينتمون، فيساومون الدولة التي تؤمّن لهم مصادرهم وقوّتهم العاملة. ومادامو لا يسعون إلى إدارة الدولة بمفردهم، فإنهم ينجحون أكثر في أنظمة الحكم غير الديمقراطية، وفيها لا يحتاجون إلى المنافسة من أجل بقائهم موجودين مع النخب الأخرى، وإلى حد أقل مع القطاعات المنظمة من الطبقات الأدنى.

وفي أنظمة الحكم غير الديمقراطية يوجد لدى النخب المستبعدة الدوافع الفعلية لتشكيل ائتلافات مع الناس العاديين، وبذلك يدعمون جعل المشاورات واسعة ومتساوية ومحميّة وذات التزام متبادل ـ أي إقامة الديمقراطية. وتنطبق صورة أخرى من منطق نفسه الأحداث داخل أنظمة الحكم التي سبقت إلى الديمقراطية، فلا بد للنخب فيها من تفاوض بشأن الحماية، وإبقاء سيطرتها على مصادر ثروتها، بما فيها القوة العاملة. وهذا ما يجعلهم يتنافسون مع الدولة والنخب

الأخرى، إذ إن عليهم أن يفاوضوا ليس الدولة فحسب، بل النخب الأخرى والقطاعات المنظّمة للطبقات الأدنى.

وفي المقابل، فإن الناس العاديين يحصلون على استثمارات قوية من الحقوق والمنافع تدعمها الدولة، مهما كانت ضئيلة، التي تتلاشى مع إطاحة الديمقراطية، إذ إنهم يكتسبون حقوق إقامة منظمات لهم، وقبض التعويضات عما يحدث لهم من أذى، وتلقّي المعاشات التقاعدية، وكثيراً غيرها. لنتذكّرْ فقط كم كلف انتصار فرانكو العسكري العمال الإسبان، في الوقت الذي أفاد فيه كبار ملاك الأراضي والنخب الكاثوليكية وقادة الجيش وطبقة البورجوازية القديمة.

سادساً ـ لماذا تحصل الديمقراطية دائماً على شكل موجات، عوضاً عن أن تحدث في كل نظامِ حكمٍ وحدَه، وبالسرعة الخاصة لخطاه؟

الجواب الواضح هو غالباً الخاطئ: إن الديمقراطية هي بدعة قصيرة العمر، وموضة، أو شكل تنظيمي ينتشر في أجواء مستعدة لتقبّله، مثل أصناف الموسيقى والسياسات العامة. وكما تبين سجلات التاريخ التي استطلعناها في هذا الكتاب، فإن هناك عاملين يستحقان المزيد من الاهتمام: الأنماط الاجتماعية الخلفية التي تشجع على إقامة الديمقراطية على المدى البعيد، والوكالات الخارجية التي تمارس الضغط على أنظمة الحكم لتتجه إلى الديمقراطية.

فالأنماط الاجتماعية الخلفية التي تشكّل إمكانيات إقامة الديمقراطية والإطاحة بها تتفاعل عالمياً، فلننظر إلى بعض الآليات المعيّنة التي تفعّل العمليات الرئيسة الثلاث ـ انضمام شبكات الثقة، وإبعاد اللامساواة الطبقية، وإلغاء مراكز السيطرة المرغِمة والمكرِهة، التي تتمتع بالاستقلال الذاتي:

دمج شبكات الثقة في السياسة العامة

- تفكك شبكات الثقة المنعزلة الموجودة (مثل، تضاؤل قدرة أرباب الأعمال على دعم عملائهم بالسلع والحماية يدفع هؤلاء إلى الانسحاب من علاقاتهم مع أرباب عملهم).
- ازدياد حجم الطبقات الشعبية غير القادرة على التواصل مع شبكات الثقة الفعالة من أجل مشاريعهم المحفوفة بالمخاطر البعيدة الأجل (مثل، ظهور عدد من العمال المأجورين غير المتملكين في المناطق الزراعية يزيد من عدد السكان الذين ليس لهم أرباب عمل فعالين و/ أو علاقات للتعاون المتبادل).
- ظهور فرص جديدة محفوفة بالمخاطر وبعيدة المدى وتهديدات لا تستطيع شبكات الثقة الموجودة أن تعالجها (مثل، الزيادة البالغة في الحروب والمجاعات والأمراض و/ أو اللصوصية وقطع الطرق التي تُربك بوضوح قدرة أرباب الأعمال والتجار الحمائية، أو تجار الشتات وتضامن السكان المحليين).
- إيجاد ضمانات خارجية لالتزامات الحكومة (مثل غزو حكومة ضعيفة من قبل قوة احتلال تلتزم بإعادة بناء البلاد، مما يؤمن الحماية للحكومة من أعمال اللصوص وقطاع الطرق.
- زيادة موارد الحكومة لمساعدتها على الحد من الأخطار و/ أو التعويض عن الخسارات (مثل، إيجاد تأمين ضد الكوارث بدعم من الحكومة يجعل المواطنين يتعاونون مع موظفي الحكومة و/ أو عناصرها من السياسيين الرسميين).

إبعاد السياسة العامة عن اللامساواة الطبقية

- المساواة في الموجودات و/ أو الرفاه بين طبقات السكان بشكل عام (مثل زيادة الطلب على منتجات الفلاحين الزراعية توسع حجم طبقتهم الوسطى).

- التقليل من أو احتواء الدولة للقوات المسلحة الخاصة (مثل حل جيوش الأقطاب النافذين الشخصية يضعف سيطرة النبلاء على العوام، وبذلك تقلّ سلطتهم في ترجمة أو نقل الفروق بين النبلاء والعوام مباشرة إلى السياسات العامة.

- تبنّي الخطط الإجرائية التي تبعد السياسة العامة عن اللامساواة الطبقية (مثل، الاقتراع السري، ودفع الرواتب لأصحاب المناصب الحكومية، وإمكانية وصول المرشحين للانتخابات إلى وسائل الإعلام يسارع في تشكيل ائتلافات بين الطبقات).

- الزيادة الإجمالية في المشاركة السياسية وفي الحقوق والالتزامات التي تتجاوز الطبقات الاجتماعية (مثل، انضمام المناطق ذات الانتماءات الاجتماعية المختلفة إلى الدولة يعزز السياسة المختلطة طبقياً).

حل وإلغاء مراكز سلطات القمع ذات الاستقلال الذاتي، الذي يؤدي إلى زيادة النفوذ الشعبي على السياسة العامة وتحكّم بتصرفات الدولة بالسياسة العامة

- توسع أنشطة الدولة التي تتوفر لها الموارد فقط من خلال التفاوض مع المواطنين (مثل الدولة التي تشنّ حرباً تجهز جيشاً وطنياً ضخماً من خلال التجنيد الإلزامي).

- فرض إدارات وإجراءات حكومية موحدة من خلال الهيئة التشريعية في الدولة (مثل إيجاد نظام ضرائب موحد في عموم أنحاء البلاد يزيد من احتمالات العدالة والشفافية والانسجام والطاعة).

تعمل هذه البنود، في معظم الأحوال، من خلال التفاعل الدولي بين أنظمة الحكم. وتحصل كثير من تلك التفاعلات في آن واحد عبر الانفتاح الاقتصادي والسياسي والحضاري بينها. ولنتذكر،

على سبيل المثال، كيف أمدّت الولايات المتحدة إسبانيا، أيام حكم فرانكو بالعون العسكري والاقتصادي (مما سبب كدر وانزعاج العديد من دعاة الديمقراطية في أميركا)، وكان مؤداها تحقيق بعض هذه النتائج، ولكن من دون إقامة فورية للديمقراطية.

هذا بالإضافة إلى أن الأطراف الخارجية القوية تشجع، وأحياناً تفرض إقامة الديمقراطية على أنظمة الحكم التي أصبحت مستعدة لتقبلها. وأشد هذه الحالات التي شاهدناها في هذا الكتاب هي فرض قوى الغرب في الوقت نفسه تقريباً الترتيبات الديمقراطية بالقوة على ألمانيا وإيطاليا واليابان في نهاية الحرب العالمية الثانية. كما إن التدخل لاحقاً وتبعاً للإجراءات السابقة نفسها في كوريا الجنوبية وتايوان، كان يشبه تلك الحملات المباشرة لإعادة توطيد قدرة الدولة وإيجاد مؤسسات شبه ديمقراطية، في الوقت نفسه الذي ينشط فيه الاقتصاد والتجارة. وقد حولت التدخلات الثلاثة الأولى أنظمة الحكم غير الديمقراطية إلى أنظمة ديمقراطية نسبياً.

أما في كوريا الجنوبية وتايوان، فقد استغرقت إقامة الديمقراطية مدة أطول، ولكنها استمدت تأثيرها جزئياً من التدخل الخارجي الفاشي في أشكال كهذه، كاحتلال عسكري. ومن حيث مجرد عدد أنظمة الحكم التي خضعت لإقامة الديمقراطية، فإن المصادقة الرسمية الخارجية عليه وتشجيعه وفرضه حدثت على نطاق أوسع في سياق إنهاء الاستعمار الأوروبي عن كثير من دول آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، وزوال اشتراكية الدول في أوروبا، وحجب الاتحاد الأوروبي عمداً الأنظمة للعضوية في عضوية ذلك الحلف الدولي المنتخب.

سابعاً ـ ما الذي يفسر بدء إقامة الديمقراطية والإطاحة بها في القرن التاسع عشر و(خاصة) في القرن العشرين من مواقع انطلاقها في أوروبا الغربية إلى بقية أنحاء العالم؟

سار التسلسل التاريخي التقريبي المخطط في الفصل الثاني على الشكل التالي:

1850 ـ 1899: أوروبا الغربية وأميركا اللاتينية خصوصاً (كانت أميركا الشمالية قد أقامت مسبقاً إجراءات أو ترتيبات ديمقراطية قبل ذلك التاريخ).

1900 ـ 1959: أوروبا الغربية والأميركتان بالإضافة إلى أستراليا ونيوزيلندا واليابان.

1950 ـ 1979: جنوب أوروبا، وأميركا اللاتينية، بالإضافة إلى عدد من أنظمة الحكم في آسيا والمحيط الهادي وكذلك في مصر والمغرب وزامبيا.

1979 ـ 2005: أميركا اللاتينية، وشرق أوروبا، وآسيا، والمحيط الهادي، وستة أنظمة حكم في أفريقيا.

ومهما كان التحول في المكان من حيث المنظور الجغرافي تقريبياً، فإنه يحتاج إلى التفسير:

إن منطق الحدوث على شكل موجات، كما هي حاصلة فعلاً، يفسر أيضاً ظاهرة إقامة الديمقراطية والإطاحة بها خلف حدود منطقة بدايتها، فإدخال اقتصاديات وسياسات جديدة إلى نظام واقع تحت سيطرة غربية قد أدى إلى تحولات اجتماعية بدأ بها حينئذ انضمامُ شبكات الثقة إلى السياسة العامة وإبعادها عن اللامساواة الطبقية، وحلُّ مراكز سلطة القمع ذات الاستقلال الذاتي. كما أدخلت أنظمة الحكم الغربية أيضاً خطة حاسمة ثانية بقبولها، وحتى تشجيعها، إنهاء الاستعمار بعد الصراعات الدامية الأولى التي تلت الحرب العالمية الثانية في مناطق مستعمرة، مثل أندونيسيا وفييتنام. وأخيراً، فإن انهيار معظم أنظمة اشتراكية الدولة، وانتهاء الحرب الباردة، وتوسع الاتحاد الأوروبي، كلها

ساهمت في انضمام أنظمة الحكم التي لم يكن بالإمكان الاقتراب منها في السابق إلى نطاق نفوذ الغرب.

ثامناً ـ لماذا (باستثناء مصر واليابان جزئياً) بدأت إقامة الديمقراطية تحدث فقط في آسيا وأفريقيا بعد مدة طويلة من انتهاء الحرب العالمية الثانية؟

وحقيقة أن زوال الاستعمار قد تسارع فقط في ستينيات القرن العشرين تعطينا جزءاً من الجواب. وبما أنه لم تقم كل المستعمرات بإقامة الديمقراطية (وبما أن العديد منها أطاحت الديمقراطية بعد نشرها جزئياً في البداية)، فإننا يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الفوارق العميقة في النظام الاجتماعي الذي يفصل كثيراً بين آسيا وأفريقيا من ناحية والروّاد الغربيين المبشرين بالديمقراطية من ناحية أخرى، فشبكات الثقة واللامساواة الطبقية ومراكز السلطة ذات الاستقلال الذاتي تعمل بشكل مختلف جداً بين هاتين القارتين. وبالمقارنة نجد أن النظام الاجتماعي في بلدان الأميركتين وأوروبا متشابه جداً. ونتيجة لذلك، فإن التفاعل الاقتصادي والسياسي والحضاري له وقع مماثل على عمليات تعزيز الديمقراطية ضمن تلك الأقاليم.

تاسعاً ـ كيف نعلل التجارب المختلفة بشكل مشهود في دول ما بعد الحقبة الاشتراكية بالنسبة إلى إقامة الديمقراطية والإطاحة بها؟

في كل تلك الدول، استفاد الإداريون الاشتراكيون السابقون كثيراً عندما بلغوا تولّي السلطة في أنظمة الحكم اللاحقة. ومع ذلك فقد كانت حريتهم في التصرف تتوقف على ثلاثة عوامل رئيسية:

1 ـ حجم مراكز السلطة المنافسة ـ خاصة تلك القائمة على

أساس تنافسي إثني أو ديني أو إقليمي التي ظهرت مع انحلال أنظمة الحكم الاشتراكية، و

2 ـ نفوذ القوى المجاورة

3 ـ مصادر الثروة المتوفرة محلياً لدعم أنشطة الدولة.

وتلقّى القادة السياسيون لدول البلطيق، الذين أعلنوا أنهم يعارضون النفوذ الروسي، دعماً فعلياً من جيرانهم في بلدان الشمال، كما تلقت سلوفينيا تشجيعاً وعوناً مباشرة من النمسا وألمانيا. ووفرت مصادر الطاقة في كازاخستان لحكامها بعد فترة الاشتراكية الوسيلة لتدعيم سلطتهم، بينما أدى اعتماد بيلا روسيا في حاجتها من الطاقة على روسيا إلى جعلها تقع في فلك النفوذ الروسي. ولكن في العديد من دول أواسط آسيا، قبضت العشائر التي كان الحكم السوفياتي قد أخضعها، على مقاليد السلطة السياسية وقاموا بحظر أي شيء من قبيل انضمام شبكات الثقة، وإبعاد السياسة العامة عن اللامساواة الطبقية، وحل مراكز السلطة ذات الاستقلال الذاتي.

عاشراً ـ تحت أي ظروف، وإلى أي مدى، وكيف يستطيع تعاظم سلطة الدولة أن يعزز قابلية نظام الحكم لإقامة الديمقراطية والإطاحة بها؟

رأينا، بشكل عام، مراراً أن السلطة الأعلى للدولة تعني قابليتها أكثر لإقامة الديمقراطية والإطاحة بها. ولكن هذا التعميم يتوقف بشكل حاسم على سيطرتها على المصادر التي تعزز أنشطتها. وعندما يتوجب على الحكام أن يتوسعوا في مساومتهم مع المواطنين بشأن المصادر، تنفتح الممرات نحو إقامة الديمقراطية. وحيث يستمدون مصادرهم من وسطاء ذوي استقلال ذاتي جزئياً أو يكونون هم الذين يسيطرون عليها، فإنهم يستطيعون استبدالها بوسائل الحكم (المال ـ

القوة المسلحة ـ القوى العاملة ـ المعلومات)، فالسلطة الأعلى تعمل فعلاً على إعاقة إقامة الديمقراطية. وبيع مثل هذه المصادر، كالبترول، في الخارج غالباً ما يؤدي إلى إطاحة الديمقراطية. وحينما ترتفع الأسعار في الخارج يستطيع عندها الحكام المدعومون بالبترول أن يتجنبوا الحصول على موافقة من المواطنين، وعندما تنخفض كثيراً فإن الحكام يفقدون قوة نفوذهم، وعندها غالباً يعمد منافسوهم من النخب في الداخل إلى منازعتهم على السلطة، وبذلك تبدأ جولات جديدة من إطاحة الديمقراطية.

أليس هناك إذاً أمل بإقامة الديمقراطية في أنظمة الحكم الغنية بالطاقة، مثل كازاخستان والجزائر وفنزويلا؟ نستطيع في مثل هذه الأنظمة أن نتوقع حدوث تحركات متواضعة بسيطة نحو الديمقراطية في أي من الحالتين: **أولاً**، القمع الحكومي قد يوحّد المعارضة عوضاً عن تفتيتها إلى مطالبين يتنافسون للسيطرة على الدولة، فالائتلافات من هذا القبيل لا تفعل شيئاً لانضمام شبكات الثقة في السياسة العامة، ولكنها تستطيع أن تبعد السياسة العامة عن اللامساواة الطبقية وتقلل نفوذ مراكز سلطة القمع ذات الاستقلال الذاتي. **وثانياً**، فإن تدني قيمة كميات الطاقة في الخارج يمكن أن يرغم الحكام الذين كانوا أقوياء في السابق على المساومة مع مواطنيهم من أجل تأمين وسائل استمرار الدولة وبقائها.

ففي فنزويلا، على سبيل المثال، نستطيع أن نتصور سيناريو يتوجب فيه على الرئيس شافيز، الذي تقيده الأسعار، أن يختار بين:

1 ـ أن يقلِّص جذرياً من برامجه الشعبية.

2 ـ أن يعقد صفقات بالمشاركة مع النقابات المترابطة والنافذين بالبترول ورجال الأعمال الذين شكلوا النواة لمعارضته الجريئة. أما

اختياره الخيار الثاني فسيعيد دفع نظامه باتجاه الديمقراطية. كما إن حدوث أزمة في أسعار الطاقة سيشكل في كل من كازاخستان والجزائر عوائق أكبر أمام إقامة الديمقراطية، وفي كلتا الحالتين فإن المشترين والمستثمرين سيكون من مصلحتهم وبإمكانهم أن يدعموا أنظمة الحكم القائمة، لأنهم يأملون بالحفاظ على، أو حتى توسيع استثماراتهم.

حادي عشر ـ إلى أي مدى وكيف يشجع التفاعل بين نظام حكم غير ديمقراطي والأنظمة الديمقراطية على إقامة الديمقراطية في ذلك النظام؟

إن التعايش الطويل للأنظمة الديمقراطية جزئياً مع الأنظمة غير الديمقراطية ـ بما فيها مستعمراتها ـ يدلّ على عدم حدوث تسرب الأنماط الديمقراطية من نظام حكم إلى آخر. ومع ذلك تتضافر ثلاثة عوامل مؤثرة لتشجيع إقامة الديمقراطية: **أولها**، حيث يوجد تفاعل سياسي بين نظام حكم استعماري ديمقراطي نسبياً ومستعمراته، فإن هذا يدخل فئات النخبة فيها وسياستها العامة إلى مثيلاتها لدى النظام المستعمر (والهند قبل الاستقلال هي مثال واضح على ذلك)، فيحدث انتشار ما للديمقراطية في سياسة المستعمرة. **وثانيها**، يحوّل التفاعل الاقتصادي والسياسي والحضاري مع الأنظمة الديمقراطية البنية الاجتماعية في الأنظمة غير الديمقراطية عن طريق التأثير في نظم شبكات الثقة واللامساواة الطبقية ومراكز السلطة ذات الاستقلال الذاتي فيها. **وثالثها**، تتدخل أنظمة الحكم الديمقراطية القوية مباشرة لتدعم وتموّل وتضمن، حتى لتجبر، على تحقيق انتشار جزئي للديمقراطية في أوقات ضعف الأنظمة غير الديمقراطية وعجزها عن المقاومة. وعوضاً عن أن نعود لنذكر الحالات الواضحة المتمثلة في اليابان وألمانيا وإيطاليا بعد الحرب العالمية الثانية، فلنتذكرْ كيف

شجّع غزو فرنسا أيام الثورة الفرنسية إقامة الديمقراطية جزئياً في سويسرا والجمهورية الهولندية.

ثاني عشر ـ كيف تؤثر أشكال ومنابع الموارد التي تغذي الدولة (مثل، الزراعة ومنتجات المناجم والتجارة) في قابلية نظامها لإقامة الديمقراطية والإطاحة بها؟

تردد هذا السؤال عبر صفحات هذا الكتاب. والمشكلة الحاسمة فيه تتعلق بالمدى الذي يجب أن يذهب إليه الحكام في المساومة مع المواطنين حول مصادر إعالة الدولة. وهناك مجموعتان مختلفتان من الحالات تحسم تلك المساومة: **أولاهما**، حيث يعتمد الحكام كلياً على الوسطاء الذين عندهم قوة القمع، مثل كبار ملاك الأراضي وزعماء الأسر أو رؤساء الجيوش الخاصة، فإنهم يستعينون بصورة أساسية بسلطة الإكراه عند الوسطاء على حساب الحد كثيراً من حريتهم في التصرف، مع احتمال الانشقاق عنهم أو الثورة ضدهم .**وثانيتهما**، وحيث يسيطرون هم على إنتاج و/ أو توزيع الموارد التي تستخدم مباشرة، أو التي لها رواج شديد في السوق: ليس البترول أو الألماس فحسب بل التوابل والرقيق وما شابهها من السلع أيضاً، فإنهم يتهربون دائماً من المساومة مع المواطنين، وبذلك يقطعون الطريق أمام إقامة الديمقراطية.

ولنلاحظ أن أشكال موارد الدعم بحد ذاتها تخلق فروقاً: إن نظام الإتاوة الباهظة على الإنتاج الزراعي من النوع الذي اعتمدت عليه إمبراطوريات الصين في حقبها المديدة، قد يستتبع مفاوضات ثنائية مع أعداد كبيرة من أفراد الشعب، أكثر من ما تستتبعه جباية العائدات الفورية من البضائع التي تمر عبر الحدود، والتي بدورها

أيضاً تُحدث أداة أوسع للإشراف والمراقبة والجباية مما يعطيه بيع منتجات المناجم الثمينة.

ثالث عشر ـ هل توجد أي شروط ضرورية أو كافية لإقامة الديمقراطية والإطاحة بها، أو (على العكس) هل تختلف الظروف الملائمة لها كثيراً حسب الحقبة والإقليم، وشكل نظام الحكم؟

لنُعِدْ ذكر موضوع هذا الكتاب ـ الذي تكرر ذكره ـ مرة أخرى: لا توجد شروط ضرورية لإقامة الديمقراطية والإطاحة بها. غير أن هناك عمليات ضرورية. فتحوّل العلاقات بين السياسة العامة، وشبكات الثقة، واللامساواة الطبقية، ومراكز السلطة ذات الاستقلال الذاتي، تكمن خلف قابلية أنظمة الحكم في أنحاء العالم لإقامة الديمقراطية والإطاحة بها، ولقد فعلت ذلك لأكثر من قرنَيْن استعرضهما هذا الكتاب، وطبيعي أنه إذا أصر أحد المتشددين على أن انضمام شبكات الثقة جزئياً إلى السياسات العامة، وإبعادها جزئياً عن اللامساواة الطبقية، وحلّ أو تحييد مراكز السلطة ذات الاستقلال الذاتي جزئياً، تتوصف كلها كشروط ضرورية لإقامة الديمقراطية، فسوف أذعن وأسلم بهذا الرأي فوراً، فالشروط الضرورية بهذا التفسير تشتمل على العمليات التي تم إنجازها جزئياً.

ولا أدّعي أنني قد أجبت عن الأسئلة الثلاثة عشرة الوافية بالغرض بشكل محدد في هذا الكتاب القصير والوحيد. ولكنني أدّعي أن التحليلات الواردة فيه تقدم طريقة جديدة للتفكير بها جميعاً. وأكثر من أي شيء آخر فإن هذه الأمور تقتضي الانتباه بعيداً عن اللحظات التي يجتاز فيها نظام أو آخر العتبة من الفاشية إلى الديمقراطية. وإذا كانت آراء هذا الكتاب صحيحة، فإن كل حالة من حالات إقامة الديمقراطية الأساسية تنجم من عمليات سياسية سابقة لا تشكّل بحد

ذاتها انتشاراً للديمقراطية: انضمام شبكات الثقة إلى السياسات العامة، وإبعاد السياسة العامة عن اللامساواة الطبقية، وتقييد مراكز سلطة القمع ذات الاستقلال الذاتي بطرق تزيد من نفوذ السياسة العامة على أداء الدولة بما أنها تعزز سلطة الشعب على السياسات العامة.

وتستتبع هذه الادعاءات، كذلك ادعاءً آخر خطيراً: إن العمليات الأساسية التي تدفع إلى إقامة الديمقراطية والإطاحة بها لم تتغير على مر الزمان. ومن الطبيعي أن الصيغ الخاصة للمؤسسات الديمقراطية (مثل هيئات التشريع) والآثار النسبية للتغيرات المعنية (مثل الموافقة دولياً على الديمقراطية) قد تغيّرت عبر التاريخ الطويل الذي استعرضناه. ولكن يسري ادعائي، من البداية حتى النهاية، بأن التحولات الأساسية في شبكات الثقة واللامساواة الطبقية ومراكز سلطة الإكراه ذات الاستقلال الذاتي قد تلاقت كلها في جميع التحرّكات الهامة لأنظمة الحكم نحو الديمقراطية. هذا بالإضافة إلى أنه خلف تلك التحولات قلبت مساومات الحكم العريضة مع المواطنين في كل زمان ومكان حول وسائل أنشطة الدولة أنظمة حكمها من غير ديمقراطية مستقرة نسبياً (سواء كانت ذات قدرة عالية أو متدنية) إلى نطاق تصبح فيه إقامة الديمقراطية والإطاحة بها ممكنتين. وفي ذلك النطاق لا تكفّ أنظمة الحكم عن المراوحة بين كلا الاتجاهين.

أيام المستقبل

ماذا يتضمن هذا التحليل لماضي إقامة الديمقراطية والإطاحة بها لمستقبل أيام الديمقراطية؟ دعونا نميز بين طريقتين في توقعاتنا لأي مستقبل: الاستقراء، والتنبؤ (إذا كان). ويمضي الاستقراء بالتوجهات

التي كانت في الماضي إلى المستقبل، بافتراضه أن أسباب تلك التوجهات ستبقى تعمل كما هي بالأسلوب نفسه على مر السنين. وحسب الاستقراء توحي الشواهد في الفصول السابقة أن إقامة الديمقراطية كاملة ستستمر حتى لا يعود هناك سوى أنظمة حكم شديدة المراس تقاوم الديمقراطية، وأن إطاحة الديمقراطية سوف تستمر ولكن بمعدل يتباطأ تدريجياً، وأن كليهما سيحدثان، عندما يقعان، على شكل فورات وكاستجابات متسارعة على الصدمات.

على أن الاستقراءات تقع عرضة لتغير الأسباب الماضية في المستقبل. وتقدم تنبؤات (إذا كانت) وسيناريوهات أقل وضوحاً للسنوات المقبلة، ولكنها ترسم بالتفصيل مستقبلات بديلة. وعلى كل حال، فإن تحليلات هذا الكتاب تقدم أسساً ضعيفة للاستقراء، بينما تستجيب تماماً لتنبؤات (إذا كانت)، فعلى سبيل المثال تبين مشاهداتنا للدول المعتمدة في إعالتها على البترول أن مدى السيطرة المباشرة على موارد دعمها تنبئ بعدم تقدم الديمقراطية، بينما يشجع اعتماد الدولة على المصادر التي تتطلب المساومة مع المواطنين (مثل الخدمة العسكرية الإلزامية وفرض الضرائب على نطاق واسع)، وكل ما يوازيها، على إقامة الديمقراطية. وتوضح المقارنة بين مساري روسيا وإسبانيا هذه الفكرة بشكل مشهود.

وتنجم تنبؤات (إذا كانت) عن كل الآراء الرئيسية في هذا الكتاب. ومن الواضح أن أكبر التنبؤات احتمالاً تتعلق بآثار هذه التغيرات بالعلاقات بين السياسة العامة و**1)** شبكات الثقة، و**2)** اللامساواة الطبقية، و**3)** مراكز السلطة ذات الاستقلال الذاتي. ونستطيع أن نعكس آراء الكتاب الرئيسية لنوضح أنواع التنبؤات (إذا كانت) التي تستدعيها، فهناك ثلاث حالات تقطع الطريق على إقامة الديمقراطية وتشجع على الإطاحة بها حيثما تظهر هذه الحالات:

الانفصال بين شبكات الثقة والسياسة العامة، وإقرار وترسيخ اللامساواة الطبقية في السياسة العامة، ووجود مراكز السلطة ذات الاستقلال الذاتي التي تتمتع بوسائل القمع القوية. ولذلك فإن تنبؤات (إذا كانت) لإقامة الديمقراطية استناداً إلى نظريات هذا الكتاب تتضمن غالباً وجود أو غياب العمليات التي تزيل واحدة أو أكثر من هذه الحالات الضارة من السياسة العامة. وفي المقابل، فإن التحصن خلف هذه الحالات ينبئ بإطاحة الديمقراطية.

فعلى سبيل المثال، إذا شجع ظهور الأصولية الدينية في أنحاء العالم الناس على سحب شبكاتهم الموثقة دينياً من السياسة العامة، فإن هذا التحول الخطير سيقوي إطاحة الديمقراطية على نطاق واسع في الأقاليم ذات التعصب الديني. ومن الناحية الأخرى، إذا حصل تراجع في الإمكانية والانجذاب نحو الحرب الأهلية كوسيلة للاستيلاء على سلطة الدولة، فإن ذاك التراجع لا بد أن يختصر عدد مراكز السلطة ذات الاستقلال الذاتي في الدول الضعيفة، وبذلك يشارك في إقامة الديمقراطية.

ومرة أخرى، إذا ألغت الدول الغنية ترتيبات التوزيع والمساواة التي نمت وتبلورت ضمن الرأسمالية الديمقراطية، وإذا قطع الأغنياء شبكات الثقة الخاصة بهم عن السياسة العامة بوسائل من قبيل اصطفاف أو قولبة جالياتهم والتعليم الخاص، فإننا نتوقع لهذه الإجراءات أن تطيح بديمقراطية أنظمتهم الحاكمة. ومثل هذه التغيرات ستعيد إدخال أشكال اللامساواة الطبقية إلى السياسات العامة، وتضعف نفوذ الناس العاديين على السياسات العامة، وقد توجد مراكز سلطة قمع ذات استقلال ذاتي أيضاً. فتردّي المشاورات الواسعة والمتساوية والمحميّة وذات الالتزام المتبادل نسبياً ـ فإطاحة الديمقراطية ـ ستكون هي النتيجة التعيسة.

إن تنبؤات (إذا كانت) كهذه لها مخاطر كبيرة، فإذا صحت آراء هذا الكتاب، فإن الذين يأملون منا بأن يروا محاسن الديمقراطية تنتشر في سائر أنحاء العالم غير الديمقراطي لن يضيعوا وقتنا في التركيز على التبشير بفضائل الديمقراطية، وصياغة الدساتير، وتشكيل المنظمات غير الحكومية، وتحديد جيوب أو أماكن المشاعر الديمقراطية ضمن الأنظمة غير الديمقراطية. وفي المقابل، سوف نبذل قدراً كبيراً من الجهد في التشجيع على انضمام شبكات الثقة في السياسة العامة، وفي المساعدة على تحصين السياسة العامة وإبعادها عن اللامساواة الطبقية، وفي العمل على مكافحة مراكز سلطة القمع ذات الاستقلال الذاتي (وبالتأكيد، سوف يقتضي هذا المجهود منّا التبشير بمحاسن الديمقراطية، وصياغة الدساتير، وتشكيل المنظمات غير الحكومية، وتحديد جيوب أو أماكن المشاعر الديمقراطية، ولكن فقط لخدمة هذه التحولات الواسعة). إن تجارب إقامة الديمقراطية في جنوب أفريقيا وإسبانيا وبعض دول ما بعد أنظمة الحكم الاشتراكي تبين أن التغيرات تمر دائماً من خلال النضال، ولكنها تبقى عرضة للتأثير الخارجي، فالديمقراطيون المتفائلون يجب أن لا يُحْجِموا عن التحرك، وينتظرون.

الثبت التعريفي

آليات (mechanisms): في الحراك السياسي والاجتماعي والاقتصادي تعتبر الأحداث التي تؤدي إلى التأثيرات الآنية نفسها على مدى سلسلة واسعة من الأحوال والأحداث، آليات تجري في العلاقة بين الأفراد ونظام الحكم.

ابتعاد عن التوافق (avoidance of concert): كان النقاش والجدال بين الدولة والمواطنين حول التوافق في نهج الحكم والسياسة العامة موضوعاً دائماً على مسار أنظمة الحكم في مختلف بلدان العالم. وقد أدت تلك المساومات في بعض الأحيان إلى جولات من تعبئة الجماهير وقمعهم، ثم العودة إلى المساومة معهم. وقد يتراوح الخلاف بين المقاومة والسلطة على نطاق ضيق أو الثورة.

اتفاق عبر التفاوض (negotiated consent): في أنظمة الحكم والمجتمعات التي تتربع عليها، كان احتياج الدولة إلى أموال الضرائب لدعم أجهزتها والقيام بمسؤولياتها، يضطرها إلى التفاوض مع مواطنيها بشأن الاتفاق على استمرار جباية الضرائب، وبالتالي إلى المساومة حول السياسة العامة والتوصل إلى حلول يتفق عليها الطرفان: الدولة والمواطنون.

استقرار سياسي (political stability): الاستقرار السياسي هو الغاية التي تنشدها أنظمة الحكم في مختلف بلدان العالم. ولكن ذلك لم يكن دائماً متوفراً نظراً إلى اختلاف المصالح ضمن طبقات المجتمع، مما أدى في كثير من البلدان والأحيان إلى القلاقل والفوضى والاضطرابات وفقدان الأمن، وحتى إلى حركات العصيان والثورة في صفوف المواطنين، حيث ينعدم الاستقرار السياسي في المجتمع وتنقطع صلة التوافق بين الدولة ومؤسساتها من ناحية، وبين الأفراد الموجودين تحت حماية الدولة من ناحية أخرى.

إطاحة الديمقراطية (de-democratization): كثيراً ما حدث في حقب التاريخ أن أطيحت الديمقراطية، وهي التخلي عن إنشاء المشاورات التي يتساوى فيها المواطنون. وإذا حدثت مشاورات ما، فهي أضيق وأكثر ظلماً، ومن دون أن تلتزم الدولة بتحقيق ما تتمخض عنه تلك المشاورات على ضيقها ومحدوديتها، ومن دون أن تكترث قوى السلطة بحمايتها أو تنفيذها. وأدى ذلك كثيراً إلى حدوث التوتر والانتفاضات بين أفراد المجتمع والسلطة.

إقامة الديمقراطية (democratization): هي إنشاء مشاورات بين نظام الحكم والمواطنين يتساوى فيها مواطنو الجماعة وعلى أوسع نطاق، وتكون نتائجها ملزمة لقوى السلطة في تحقيقها مصالح جميع المواطنين، وترعى تنفيذها والحرص عليها سلطة الدولة وحمايتها.

إقامة الديمقراطية بعد انهيار الأنظمة الاشتراكية (post-socialist democratization): حدثت أكثر الحالات دراماتيكية في التعبئة الشعبية ضد الحكام الفاشيين عندما صعدت الأنظمة الديمقراطية من بين أنقاض دولتي السوفيات واليوغوسلاف الاشتراكيتين. وكان عليها متابعة النضال ضد النافذين في السلطة ذوي العقلية الفاشية الذين جاؤوا في أعقاب انهيار أنظمة الحكم الاشتراكية الاستبدادية السابقة في أواخر القرن العشرين. وعمت نتيجة لذلك في دول شرق أوربا

وأواسط آسيا تجارب مشهودة في التخلص من الحكم الفاشي وترسيخ بدايات الحكومات الديمقراطية.

أقليات ذات امتياز (privileged minorities): كانت المجتمعات عبر التاريخ كثيراً ما شهدت تعدد الطبقات، بين فئة رفيعة غنية متميزة، وطبقات دنيا واسعة تستغلها الفئة الغنية. ولا تزال هذه سمة المجتمعات المعاصرة غير الديمقراطية.

تحكم في جدول الأعمال (control of the agenda): يجب أن يمنح أعضاء الجماعة الفرصة ليقرروا كيفية وضع ما يريدون على جدول الأعمال في المناقشات بين نظام الحكم وأفراد المجتمع. وبذلك لا تغلق العملية الديمقراطية التي تتطلبها معايير المساواة والمشاركة والتفهم المستنير، فسياسات الجماعة منفتحة دائماً على التغيير من قبل الأعضاء، إذا رغبوا بذلك.

تعريف إجرائي للديمقراطية (procedural definition of democracy): من حيث الإجراءات، تتسم الديمقراطية بالشورى. ويركز المحللون الإجرائيون على الانتخابات بصورة واسعة، وعلى ما إذا كانت تلك الانتخابات تقوم على تنافس حقيقي يؤدي إلى تغيير في الرجال والسياسة، أو إذا ما كانت مزيفة وتُستخدم لسحق معارضي الحكومة، أو وجود إجراءات استشارية أخرى، مثل: الاستفتاءات والإقالة، والتقدم باستدعاءات، وحتى إجراء استفتاءات حول معرفة الآراء في المجتمع.

تعريف جوهري للديمقراطية (substantial definition of democracy): الديمقراطية بهذا التعريف هي التي تركز على نوعية الحياة التي يوفرها نظام الحكم في تأمين حياة أفضل، وقدرة جميع السكان على تقرير مصيرهم وحماية القانون لهم من الجور والفساد،

وتعزيز رخائهم وحرياتهم الفردية، وأمنهم والعدالة لهم والمساواة اجتماعياً بينهم، والمشاورات العامة معهم، والحل السلمي لنزاعاتهم.

تعريف دستوري للديمقراطية (constitutional definition of democracy): تركز الديمقراطية الدستورية على القوانين التي يشرّعها نظام الحكم حول الأنشطة السياسية. ونتيجة للاستعراض التاريخي نستطيع أن نميز فروقاً بين أنظمة حكم الفئة ذات المنافع الخاصة، وأنظمة الحكم الملكية وأنظمة الحكم الجمهورية، ونقارن التنظيمات القانونية بينها، فهناك ملكيات دستورية، وأنظمة جمهورية رئاسية، وأخرى برلمانية، واتحادية. ولكل منها صيغها الدستورية النسبية.

تعريف ذو توجه عملياتي للديمقراطية (process-oriented definition of democracy): يختلف هذا التعريف للديمقراطية عن المقاربات الدستورية والجوهرية والإجرائية لها، فهو يحدد مجموعة دنيا من الطرائق التي يجب أن تعمل باستمرار، وهي المشاركة الفعالة بين أجهزة الحكم والمواطنين والمساواة في حق التصويت وشموله جميع البالغين والتفهّم المستمر لقضايا المواطنين والتحكم في جدول الأعمال بين السلطة والمواطنين، بحيث يكون لدى المواطنين الفرصة لوضع أي مواد يرغبونها عليه.

تغيّر وضع السلطة (transforming power configuration): تمركز السلطة في أنظمة الحكم المختلفة عبر التاريخ لم يكن ينضوي تحت نسق واحد، إذ كان تمركزها سابقا يكمن في طبقة من دون غيرها، بناء على التفاوت بين الطبقات المتنفذة والأخرى الضعيفة. ولم تكن تمارس مشاورات لصياغة السياسة العامة. كما أدى حل شبكات الائتمان التي كانت لها السلطة في البلاد من دون الدولة إلى تركيز السلطة الديمقراطية واختزال تجمعات مراكز السلطة ذات الاستقلال الذاتي. كل ذلك يمثل تغير وضع السلطة في الدولة.

تنمية اقتصادية (economic development): هي ازدياد النمو في المصادر التي يستمد منها أفراد المجتمع والدولة موارد مداخيلهم. وهذه المهمة هي من أولويات أهداف الدولة في كفاية مدخولها ومداخيل المواطنين، حيث لا يمكن أن يقوم بهذه المهمة الأفراد فرادى، بل لا بد أن تكون نتيجة تنسيق وتنظيم على مستوى الدولة وأجهزتها المختصة، واعتبار نفسها مسؤولة عن رعاية مصالح المواطنين وازدهارهم.

تنوّع أنظمة الحكم (regime variation): تتنوع أنظمة الحكم بين ديمقراطية قوية وديمقراطية ضعيفة، وغير ديمقراطية قوية وغير ديمقراطية ضعيفة. ومع وجود أنظمة حكم ملكية مطلقة وملكية دستورية، وجمهورية رئاسية وجمهورية برلمانية، إلا أنها تندرج جميعها تحت الأشكال الأربعة المشار إليها.

ثقة/ ائتمان (trust): هو إيداع الموجودات والأموال لدى الغير. وقبل نشوء الدول الحديثة بمؤسساتها الاقتصادية والسياسية التي تتولى هذا النشاط الاقتصادي، كان الأفراد يتعاملون مع بعضهم ويأتمنون ثرواتهم بعضهم لدى بعض، بعيداً من الاعتماد على الدولة ومؤسساتها، مما أدى إلى تبعثر قوى المجتمع في كيانات صغيرة في أنحاء أراضي الدولة، وإعاقة فرض سيطرة السلطة على جميع شؤون المواطنين في سائر النواحي الاقتصادية والاجتماعية.

دار الحرية (Freedom House): منظمة غير حكومية مقرها في نيويورك، معنية بمراقبة الديمقراطيات، تحدد سنوياً لكل دولة معترف بها في العالم تقييماتها للحقوق السياسية والحريات المدنية فيها. وهي تغطي سلسلة واسعة من حقوق المواطن وحرياته من المعارضة المؤسساتية إلى الحرية الشخصية.

ضم شبكات الائتمان إلى السياسة العامة (integration of trust networks into public politics): مع نشوء الدول الحديثة واستقرار أنظمة الحكم وترسيخ سيطرة الدولة على جميع نواحي البلاد والعباد، كان لا بد من إزالة تبعثر قوى المجتمع الكائنة في شبكات ائتمانية عديدة، وضمها جميعاً تحت سلطة الدولة، وتأمين مصالحها الاقتصادية من خلال مؤسسات الدولة وسلطتها المركزية.

طبقات دنيا (subordinate classes): هي الطبقات الفقيرة التي تتألف من العمال في المدن والفلاحين في الأرياف. وقد كانت هذه الطبقات على الدوام موضع استغلال الطبقة الغنية البورجوازية أوالإقطاعية في المجتمعات العديدة غير الديمقراطية عبر التاريخ، وحتى في المجتمعات المعاصرة غير الديمقراطية.

عمليات (processes): تضافر وتسلسل آليات تؤدي إلى نتائج معينة في المجتمع، كانتشار الديمقراطية والاستقرار السياسي، أو إطاحة الديمقراطية وانتشار الفوضى وحركات العصيان، والثورة في العديد من الحالات، نتيجة لتفاعل تلك الطرائق وآثارها على الدولة والمواطنين.

عملية ديمقراطية (democratic process): هي طريقة الحكم التي تتصف بالتشاور المستمر بين عناصر نظام الحكم وأفراد الشعب في إدارتهم لشؤون الدولة ورعاية المواطنين في تأمين الازدهار لهم، وتوفير العدالة والمساواة للجميع، وهي الطريقة التي خلصت إليها المجتمعات والدول عبر التاريخ لإقامة الاستقرار في نظام الحكم والتنمية لما فيه رفاه الأفراد والتجاوب مع مستجدات الأحوال والمستقبل.

فرض الضرائب (taxation): يثير فرض الضرائب من قبل الدولة نواحي هامة، لأن دافعي الضرائب في الحقب الباكرة لنشوء الدول لم يكونوا يَنظرون إليها كما يُنظَر إليها في أيامنا هذه، إذ كانوا يرون أنهم لا يتلقون شيئاً إلا ما ندر من تعويض لهم شخصياً مقابل ما يدفعونه، فلماذا يتوجب عليهم أن يساهموا بالدفع أصلاً؟ ومع ذلك، وفي سياق نشوء الدول، بنت هذه نفسها بصورة مستدامة من خلال جباية الضرائب.

فهم مستنير (enlightened understanding): يجب أن تُفتح أمام كل عضو في المجتمع، ضمن حدود معقولة من حيث الوقت، الفرص المتساوية والفعالة للاطلاع على مختلف السياسات ذات العلاقة ونتائجها المحتملة في تنظيم شؤون المواطنين وعلاقاتهم مع أجهزة الدولة. واختيار السياسة العامة الأفضل لتأمين مصلحة الوطن والمواطنين.

قدرة الدولة (state capacity): لا يمكن لأي ديمقراطية أن تنجح إذا كانت الدولة تعوزها القدرة للسيطرة على اتخاذ قراراتها الديمقراطية ووضع نتائجها موضع التطبيق. وهذه الناحية هي أشد وضوحاً في موضوع حماية قراراتها ومنع الآخرين من أن يحولوا دون تنفيذها. ولقد تراوحت سلطات الدول بين ضعيفة وقوية في مراحل مختلفة من تاريخها، ولم تتوصل إلى فرض سلطاتها إلا بعد زوال مراكز السلطة ذات الاستقلال الذاتي من أراضيها.

مساواة في حق التصويت (voting equality): حين يحين الوقت لاتخاذ قرار نهائي بشأن سياسة الجماعة يجب أن يتساوى جميع أعضائها في الفرص الفعالة الممنوحة لهم في حق التصويت. كما يجب اعتبار جميع الأصوات التي يدلي بها جميع الأفراد ومن مختلف الطبقات، متساوية.

مشاورات عامة (public deliberations): هي مشاركة الدولة والمواطنين في نظام الحكم الديمقراطي في المشاورات والحوارات بشأن تنظيم عمل أجهزة الدولة، وإيجاد الحلول للمشاكل التي تواجه البلد والإعداد لمستقبل الأيام والأجيال.

مناطق تابعة للدولة (تدفع الجزية) (tributary territories): كانت الدول والإمبراطوريات في التاريخ تستولي على مناطق هي غير بلادها الأصلية، عن طريق الغزو، وتضعها تحت سيطرتها، من دون أن تكون جزءاً من بلادها الأصلية، وتفرض عليها دفع الجزية. ويؤول مصيرها مع الأيام إلى التغيير نتيجة حروب وغزوات أخرى.

نظام حكم ديمقراطي ذو قدرة عالية (high-capacity democratic): يتميز بوجود حركات اجتماعية متكررة، وأنشطة مجموعات ذات مصالح تدافع عنها، وتعبئة أحزاب سياسية، واستشارات رسمية (بما فيها الانتخابات التنافسية) باعتبارها درجات عالية من النشاط السياسي، ومراقبة الدولة للسياسة العامة للبلاد بشكل موسّع، تصاحبها مستويات منخفضة نسبياً من العنف السياسي.

نظام حكم ديمقراطي ذو قدرة منخفضة (low-capacity democratic rule): يتميّز ـ كما في نظام الحكم الديمقراطي ذي السلطة القوية ـ بوجود حركات اجتماعية متكررة، وأنشطة مجموعات ذات مصالح تدافع عنها، وتعبئة أحزاب سياسية، إضافة إلى مشاورات رسمية (بما فيها انتخابات تنافسية) باعتبارها درجات عالية من النشاط السياسي، ولكن مع وجود مراقبة لأقل فعالية وتدخّل أكثر لعناصر شبه مشروعة وغير مشروعة في السياسة العامة، ومستويات أعلى من العنف التدميري المميت في السياسة العامة.

ثبت المصطلحات

tribute	إتاوة
concordat	اتفاقية بين البابا وحكومة ما
impeachment	اتهام
preliminaries	إجراءات تمهيدية
procedural	إجرائي
sampling	أخذ عينة
malfeasance	إخلال بالوظيفة
poll taxes	إدراج في جدول دافعي الضرائب
pretense	ادعاء
communities of taste	أذواق وميول مشتركة
bloodletting	إراقة دماء
payoff questions	أسئلة مفيدة
retrospection	استبطان/ استعادة الأحداث الماضية
referendum	استفتاء
extrapolation	استقراء
discretionary	استنسابي

simulations of democracy	أشباه زائفة للديمقراطية
surveillance	إشراف/ مراقبة
casualties	إصابات/ ضحايا
deciders	أصحاب القرار
incumbents	أصحاب المناصب
de-democratization	إطاحة الديمقراطية
Afrikaners	أفريقيون من أصل أوروبي
recall	إقالة/ إلغاء
democratization	إقامة الديمقراطية
equalization	إقامة المساواة
sojourn	إقامة مؤقتة
heterogeneous territories	أقطار ذات انتماءات مختلفة
diminution	إقلال من
bond workers	أقنان
distraction	التهاء/ تحوّل
principality	إمارة
outreach	امتداد
petty warlords	أمراء حرب صغار
chattel	أملاك منقولة
regeneration	انبعاث/ تجديد
presidential elections	انتخابات رئيس الجمهورية
surges	اندفاعات
spurts	اندفاعات مفاجئة
conformity	انسجام وطاعة

patronage systems	أنظمة محسوبية
post-socialist regimes	أنظمة حكم ما بعد فترة الاشتراكية
mass media exposure	انفتاح على وسائل الإعلام
indigenous	أهلي
homelands	أوطان
fad	بدعة لمدة قصيرة
World Bank	البنك الدولي
infrastructure	بنية تحتية
structuralist	بنيوي
drug runners	تجار المخدرات
empirical	تجريبي
segmentation	تجزيء
aggregation	تجمّع
conscription	تجنيد إلزامي
concession	تسليم
compromise	تسوية وحل وسط
consultation	تشاور
popular vote	تصويت الشعب
suffrage	تصويت/ حق الانتخاب
decay	تضاؤل/ تفسّخ
pluralism	تعددية
susceptibility	تعرض/ تأثر/ حساسية
abuse	تعسف
zealotry	تعصب

bigotry	تعصب أعمى
mayhem	تعطيل أو تشوه دائم
aggrandizement	تعظيم
Quid pro quo	تعويض مقابل
segregation	تفرقة/ فصل
proxy	تفويض/ إنابة
empowerment	تفويض/ منح سلطة/ تمكين
Freedom House ratings	تقديرات دار الحرية
fluctuations	تقلبات
parity	تكافؤ/ تساوي
correspondence	تماثل/ تطابق
representation	تمثيل نيابي
charade	تمثيلية مصطنعة
urbanization	تمدين
disruption	تمزُّق
configuration	تموضع
power configuration	تموضع أو تمركز السلطة
apartheid	تمييز عنصري
variation in regimes	تنوع أنظمة الحكم
public concord	توافق شعبي/ انسجام عام
synchrony	تواقت/ تزامن
integration	توحيد
trust	ثقة
gated communities	جاليات مقولبة

panels	جداول
tabulation	جدولة
fanfare	جعجعة/ احتفال رنان
association	جمعية
mercenaries	جنود مرتزقة
apparatus	جهاز
test cases	حالات اختبار
screening	حجب
buffering	حجز/ منع
conjectures	حَدْس
net movement	حركة هادفة أو نهائية
civil liberties	حريات مدنية
bulwark	حصن
franchise	حق الانتخاب
political rights	حقوق سياسية
oligarchy	حكم الأقلية
autonomy	حكم ذاتي مستقل
entente	حلف
constituency	دائرة انتخابية
Per capita income	دخل الفرد
armature	درع
promoters	دعاة
puppet state	دولة صنيعة
dominion	دولة مستقلة ضمن الكومنولث

synergic	دؤوب/ متعاون
proto-democracies	ديمقراطيات أولى
nominal democracy	ديمقراطية بالاسم فقط
polyarchal democracy	ديمقراطية متعددة الرؤساء
fledgling democracy	ديمقراطية ناشئة
diminished democracy	ديمقراطية ناقصة
repertoire	ذخيرة
instrumentalist	ذرائعي
contrarian	الذي يوظّف أموالاً خلافا للرأي العام
financial capital	رأس المال المستخدم بالتمويل
pastoralists	رعويون/ أرباب الأبرشيات
prestige	رفعة المقام
record high	رقم عالٍ قياسي
stakes	رهانات
harbingers	رُوّاد مبشرون
caudillos	زعماء
potentates	زعماء/ متنفذون
demise	زوال
premature	لم ينضج بعد/ قاصر
witchcraft	سحر وسحرة
tempos	سرعات
lineages	سلالات
nexus	سلسلة أشياء مترابطة
continuum	سلسلة متصلة

brokerage	سمسرة/ ترويج
public politics	سياسة عامة «للدولة»
seamy web	شبكة مهترئة
para-military	شبه عسكري
semi-legal	شبه قانوني
magnets	شخصيات بارزة
Hit squad	شرذمة اغتيالات
patrician	شريف أرستقراطي
populist	شعبي
visibility	شفافية
Turnout	صافي الأرباح
handouts	صدقات
instruments	صكوك/ أدوات
deleterious	ضارّ
contingent	طارئ
templates	طبعات
caste	طبقة اجتماعية
theocracy	طبقة رجال الدين
racial category	طبقة عرقية
junta	طغمة
tyranny	طغيان
ritual	طقوس
threshold	عتبة/ مستهل
disability	عدم القدرة

ineptitude	عدم الكفاءة
arbitrary	عشوائي
clan	عشيرة
armed gangs	عصابات مسلحة
incursion	عصيان
insurgency	عصيان
insurrection	عصيان مسلح
causal connection	علاقة سببية
perquisites	علاوات
Journeymen	عمال مياومون
asymmetrical	غير متماثل
state capacity	قدرة الدولة
efficacy	قدرة على التأثير
midsection	قسم أوسط
modicum	قليل/ جزء يسير
repression	قمع
coercion	قمع/ إكراه
grass-roots	قواعد شعبية/ جذور
tax codes	قوانين فرض وجباية الضرائب
national dynamics of struggle	القوى المحرّكة للصراع الداخلي
ethnic block	كتلة إثنية
chagrin	كدر
biennial	كل سنتين
entity	كيان

vitriolic	لاذع/ قاس
interim	مؤقت
truncated	مبتور/ مقتضب
travails	متاعب مريرة
deliberative	متأن
stickler	متشدد/ متمسك بالأصول
radical	متطرف/ جذري
rampant	متفشٍّ
insiders	متمتعون بمراكز السلطة
massacre	مجزرة
nomenklatura	مجلس السوفيات الأعلى
clusters	مجموعات
advocacy groups	مجموعات التأييد والموالاة
constellations	مجموعات/ تمركزات
parvenu	محدث النعمة
disfranchised	محروم من حق التصويت
reserves	محميات
sham	مُخادع/ صوري
inventory	مخزون/ بيان مفصّل
deposits	مخزونات
shantytown	مدينة الأكواخ
nativism	مذهب أهل البلد
candidate	مرشح «للانتخاب»
burdensome	مرهق

clientelism	مزابنة
trajectory	مسار يتخذه الحكم
tenants	مستأجرون
pollsters	مستطلعو رأي الجمهور
depleted	مستنفَد
idealized path	المسلك المثالي
politicized	مسيّس
state enterprises	مشاريع الدولة
endorsement	مصادقة/ موافقة
implication	مضمون
claimants	مطالبون
norms	معايير/ مبادئ
predators	معتدون
entrepreneur	مقاول مستحدث
plausibility	مقبولية/ استحسان
non-citizens	مقيمون غير مواطنين
Saga	ملحمة
provincial estates	ملكيات في المقاطعات يحكمها النبلاء
tycoons	ملوك المال
militant	مناضل
tributary territories	مناطق تابعة للدولة دافعة للجزية
disasporas	مناطق الشَّتات
porous frontiers	منافذ الحدود
pariahs	منبوذون

patenting	منح التراخيص
rights -monitoring organization	منظمة مراقبة حقوق الإنسان
wildcatters	منقبون في مناطق مجهولة
encounters	مواجهات
sustaining resources	الموارد الداعمة
fractious citizens	مواطنون عنيدون
outposts	مواقع أمامية
enclaves	مواقع مستعصية ضمن الدولة
stigmatized	موصومون
office holders	موظفو الحكومة
defunct	ميت
pact	ميثاق
scores	نتائج مسجلة
elites	النخب
dispossession	نزع الملكية
development	نشوء/ تنمية
jurisdiction	نطاق سلطة الدولة
socialist regime	نظام حكم اشتراكي
hierarchy	نظام هرمي
popular influence	نفوذ شعبي
decrement	نقصان
momentous	هام/ شديد الخطورة
sovereign courts	هيئات محاكم مستقلة
pervasive	واسع الانتشار

insubstantial	واهن/ ضعيف
stalemate	ورطة
endowment	وقف/ منح
fantastic	وهمي/ غير واقعي

المراجع

Books

Acemoglu, Daron and James A. Robinson. *Economic Origins of Dictatorship and Democracy*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2006.

Adams, Julia. *The Familial State: Ruling Families and Merchant Capitalism in Early Modern Europe*. Ithaca: Cornell University Press, 2005.

Agirreazkuenaga, Joseba and Mikel Urquijo (eds.). *Historias Regionales - Historia Nacional: La Confederación Helvetica*. Bilbao, Spain: Servicio Editorial, Universidad del País Vasco, 1994.

Alapuro, Risto. *State and Revolution in Finland*. Berkeley: University of California Press, 1988.

———, Ilkka Liikanen and Markku Lonkila (eds.). *Beyond post-Soviet Transition: Micro Perspectives on Challenge and Survival in Russia and Estonia*. Helsinki: Aleksanteri Institute, 2004.

Alexander, Gerard. *The Sources of Democratic Consolidation*. Ithaca: Cornell University Press, 2002.

Alexander, Jeffrey C., Gary T. Marx and Christine L. Williams (eds.). *Social Structure and Beliefs: Exploration in Sociology*. Berkeley: University of California Press, 2004.

Anderson, Eugene N. and Pauline R. Anderson. *Political*

Institutions and Social Change in Continental Europe in the Nineteenth Century. Berkeley: University of California Press, 1967.

Anderson, Grace. *Networks of Contact: The Portuguese and Toronto*. Waterloo, Ont: Wlifrid Laurier University, 1974.

Anderson, Lisa (ed.). *Transitions to Democracy*. New York: Columbia University Press, 1999.

Anderson, Richard D. (Jr.). [et al.]. *Postcommunism and the Theory of Democracy*. Princeton, N. J.: Princeton University Press, 2001.

Andrews, George Reid and Herrick Chapman (eds.). *The Social Construction of Democracy, 1870-1990*. New York: New York University Press, 1995.

Andrey, Georges [et al.]. *Nouvelle histoire de la Suisse et des Suisses*. 2e éd. rev. et augm. Lausanne: Payot, 1986.

Arblaster, Anthony. *Democracy*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1987.

Ardant, Gabriel. *Histoire de l'impôt*. Paris: Fayard, 1971-1972. 2 vols.

Ashforth, Adam. *The Politics of Official Discourse in Twentieth-Century South Africa*. Oxford: Oxford University Press, 1990.

———. *Witchcraft, Violence, and Democracy in South Africa*. Chicago: University of Chicago Press, 2005.

Auyero, Javier (ed.). *Contentious Lives: Two Argentine Women, Two Protests, and the Quest for Recognition*. Durham: Duke University Press, 2003.

———. *Favores por Voté Estudios Sobre clientelismo Polico Contemporáneo*. Buenos Aires: Editorial Losada, 1997.

———. *Poor People's Politics: Peronist Survival Networks and the Legacy of Evita*. Durham: Duke University Press, 2001.

———. *La Protesto. Retratos de la Beligerencia Popular en la Argentina Democratica*. Buenos Aires: Libros del Rojas, 2002.

Baily, Samuel L. *Immigrants in the Land of Promise: Italians in Buenos Aires and New York City, 1870-1914*. Ithaca, NY.: Cornell University Press, 1999.

Balbé, Manuel. *Orden Público y Militarismo en la España Constitucional (1812-1983)*. 2nd ed. Madrid: Alianza, 1985.

Barber, Benjamin R. *The Death of Communal Liberty; A History of Freedom in a Swiss Mountain Canton*. Princeton, N. J.: Princeton University Press, [1974].

Bates, Robert H. [et al.]. *Analytical Narratives*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1998.

Bax, Mart. *Harpstrings and Confessions: Machine-Style Politics in the Irish Republic*. Assen: Van Gorcum, 1976.

Bayat, Asef. *Street Politics: Poor People's Movements in Iran*. New York: Columbia University Press, 1997.

Bayon, Denis. *Les S. E. L. «Systèmes d'échanges locaux» pour un vrai débat*. Levallois- Perret, France: Yves Michel, 1999.

Bearman, Peter S. *Relations into Rhetorics: Local Elite Social Structure in Norfolk, England, 1540-1640*. New Brunswick, N.J.: Rutgers University Press, 1993.

Beck, Roger B. *The History of South Africa*. 3rd ed. Westport, Conn.: Greenwood Press, 2000.

Beissinger, Mark R. *Nationalist Mobilization and the Collapse of the Soviet State*. Cambridge: Cambridge University Press, 2001.

Bensel, Richard Franklin. *The American Ballot Box in the Mid-Nineteenth Century*. New York: Cambridge University Press, 2004.

Bermeo, Nancy. *Ordinary People in Extraordinary Times: The Citizenry and the Breakdown of Democracy*. Princeton, N. J.: Princeton University Press, 2003.

——— and Philip Nord (eds.). *Civil Society before Democracy: Lessons from Nineteenth-Century Europe*. Lanham, MD: Rowman & Littlefield Publishers, 2000.

Bernstein, Thomas P. and Xiaobo Lü. *Taxation without Representation in Rural China*. Cambridge: Cambridge University Press, 2002.

Blickle, Peter (ed.). *Resistance, Representation, and Community*. Oxford: Clarendon Press, 1997.

Boix, Carles. *Democracy and Redistribution*. Cambridge: University Press, 2003.

Bozzoli, Belinda. *Theatres of Struggle and the End of Apartheid.* Edinburgh: Edinburgh University Press for the International African Institute, 2004.

te Brake, Wayne. *Regents and Rebels: The Revolutionary World of an Eighteenth-Century Dutch City.* Oxford: Blackwell, 1989.

———. *Shaping History: Ordinary People in European Politics, 1500-1700.* Berkeley: University of California Press, 1998.

Brass, Paul R. *The Politics of India Since Independence.* 2nd ed. Cambridge: Cambridge University Press, 1994.

———. *The Production of Hindu-Muslim Violence in Contemporary India.* Seattle: University of Washington Press, 2003.

Bratton, Michael and Nicolas van de Walle. *Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective.* Cambridge: Cambridge University Press, 1997.

Braun, Rudolf. *Industrialisierung und Volksleben; die Veranderungen der lebensformen in einem landlichen Industriegebiet vor 1800 (Zurcher Oberland).* Zürich: E. Rentsch, [1960].

———. *Sozialer und kultureller Wandel in einem landlichen Industriegebiet. <Zurcher Oberland> unter Einwirkung des Maschinen- und Fabrikwesens im 19. und 20. Jahrhundert.* Erlenbach-Zürich, Stuttgart: Rentsch, [1965].

Brewer, John. *The Sinews of Power: War, Money, and the English State, 1688-1783.* New York: Knopf, 1989.

——— and John Styles (eds.). *An Ungovernable People: The English and their Law in the Seventeenth and Eighteenth Centuries.* New Brunswick, N.J. Rutgers University, 1980.

Caramani, Daniele. *The Formation of National Electorates and Party Systems in Europe.* Cambridge: Cambridge University Press, 2003.

———. *The Societies of Europe: Elections in Western Europe Since 1815. Electoral Results by Constituencies.* London: Macmillian, 2000.

Casanova, Julián [et al.]. *El Pasado Oculto. Fascismo y Violencia en Aragón (1936-1939).* Madrid: Siglo Veintiuno Editores, 1992.

Castrén, Anna-Maija, Markku Lonkila and Matti Peltonen (eds.). *Between Sociology and History: Essays on Microhistory,*

Collective Action, and Nation-Building. Helsinki: SKS/ Finnish Literature Society, 2004.

Centeno, Miguel Angel. *Blood and Debt: War and the Nation-State in Latin America*. University Park, Pa.: Pennsylvania State University Press, 2002.

Chesnais, Jean-Claude. *Histoire de la violence en Occident de 1800 à nos jours*. Paris: R. Laffont, 1981

———. *Les morts violentes en France depuis 1826: Comparaisons internationales*. [Paris]: Presses universitaires de France, 1976.

Chesterman, Simon (ed.). *Civilians in War*. Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 2001.

Cleary, Matthew R. and Susan C. Stokes. *Democracy and the Culture of Skepticism: Political Trust in Argentina and Mexico*. New York: Russell Sage Foundation, 2006.

Cohen, Lizabeth. *Consumers' Republic: The Politics of Mass Consumption in Postwar America*. New York: Knopf, 2003.

Cohen, Robin, Yvonne G. Muthien and Abebe Zegeye (eds.). *Repression and Resistance: Insider Accounts of Apartheid*. London: Hans Zell Publishers, 1990.

Collier, David (ed.). *The New Authoritarianism in Latin America*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1979.

Collier, Paul and Nicholas Sambanis (eds.). *Understanding Civil War: Evidence and Analysis*. Washington, D.C.: World Bank, 2005. 2 vols.

Collier, Ruth Berins. *Paths Toward Democracy: The Working Class and Elites in Western Europe and South America*. New York: Cambridge University Press, 1999.

——— and David Collier. *Shaping the Political Arena: Critical Junctures, the Labor Movement, and Regime Dynamics in Latin America*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1991.

Collins, Kathleen Neils. *Class Politics and Regime Transition in central Asia*. Cambridge: Cambridge University Press, 2006.

Conzen, Kathleen Neils. *Immigrant Milwaukee, 1836-1860: Accommodation and Community in a Frontier City*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1976.

Cook, Karen (ed.). *Trust in Society*. New York: Russell Sage Foundation, 2001.

Cordero-Guzmán, Héctor R. [et al.] (eds.). *Migration, Transnationalization, and Race in a Changing New York*. Philadelphia Temple University Press, 2001.

Coronil, Fernando. *The Magical State: Nature, Money, and Modernity in Venezuela*. Chicago: University of Chicago Press, 1997.

Van Creveld, Martin. *The Rise and Decline of the State*. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.

———. *Technology and War from 2000 to the Present*. New York: Free Press, 1989.

———. *The Transformation of War*. New York: Free Press, 1991.

Cruz, Consuelo. *Political Culture and Institutional Development in Costa Rica and Nicaragua: World Making in the Tropics*. Cambridge: Cambridge University Press, 2005.

Cruz, Rafael. *El Partido Comminista de Espãna en la II Republica*. Madrid: Alianza, 1987.

———. *En el Nombre del Pueblo. República, Rebelión y Guerra en la España de 1936*. Madrid: Siglo, 2006.

Curtin, Philip D. *Cross-Cultural Trade in World History*. Cambridge: Cambridge University Press, 1984.

Dacyl, Janina W. and Charles Westin (eds.). *Governance of Cultural Diversity*. Stockholm: Centre for Research in International Migration and Ethnic Relations, University of Stockholm, 2000.

Dahl, Robert A. *On Democracy*. New Haven: Yale University Press, 1998.

Daunton, Martin. *Trusting Leviathan: The Politics of Taxation in Britain, 1799-1914*. Cambridge: Cambridge University Press, 2001.

Davids, Karel and Jan Lucassen (eds.). *A Miracle Mirrored: The Dutch Republic in European Perspective*. Cambridge: Cambridge University Press, 1995.

Davis, Allen F. and Mark H. Haller (eds.). *The Peoples of Philadelphia; A History of Ethnic Groups and Lower-Class Life, 1790-1940*. Philadelphia: Temple University Press, [1973].

Dawisha, Karen and Bruce Parrot (eds.). *Democratic Changes and*

Authoritarian Reactions in Russia, Ukraine, Belarus, and Moldova. Cambridge: Cambridge University Press, 1997.

Diamond, Larry. *Developing Democracy: Toward Consolidation.* Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1999.

——— [et al.] (eds.). *Consolidating the Third Wave Democracies.* Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1997.

Diani, Mario. *Green Networks: A Structural Analysis of the Italian Environmental Movement.* Edinburgh: Edinburgh University Press, 1995.

Di Palma, Guiseppe. *To Craft Democracies: An Essay on Democratic Transitions.* Berkeley: University of California Press, 1995.

Diamond, Larry [et al.] (eds.). *Consolidating the Third Wave Democracies.* Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1997.

DiMaggio, Paul (ed.). *The Twenty-First Century Firm: Changing Economic Organization in International Perspective.* Princeton, NJ.: Princeton University Press, 2001.

Dunér, Bertil. *Military Intervention in Civil Wars: The 1970s.* New York: St. Martin's Press, 1985.

Ebbinghaus, Bernhard and Jelle Visser. *Trade Unions in Western Europe Since 1945.* New York: Grove's Dictionaries, 2000.

Elser, Jon. *Alchemists of the Mind: Rationality and the Emotions.* Cambridge: Cambridge University Press, 1999.

——— Claus Offe and Ulrich K. Preuss. *Institutional Design in Post-Communist Societies: Rebuilding the Ship at Sea.* Cambridge: Cambridge University Press, 1998.

Finer, S. E. *The History of Government from the Earliest Times.* Oxford: Oxford University Press, 1997. 3 vols.

Fish, M. Steven. *Democracy Derailed in Russia: The Failure of Open Politics.* Cambridge: Cambridge University Press, 2005.

Fontaine, Laurence. *Histoire du colportage en Europe XVe-XIX siècle.* Paris: Albin Michel, 1993.

Forte, Ricardo. *Fuerzaz Armadas, Cultura Política y Seguridad Interna. Origines y fortalecimiento del Poder Miltar en Argentina (1853-1943).* Mexico City: Bibliotheca de Signos, 2003.

Fredrickson, George M. *White Supremacy: A Comparative Study in American and South African History*. Oxford: Oxford University Press, 1981.

Gambetta, Diego. *The Sicilian Mafia: The Business of Private Protection.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1993.

Genieys, William. *Les élites espagnoles face à l'état: Changements de régimes politiques et dynamiques centre-périphéries*. Paris: Harmattan, 1997.

Gentles, Ian. *The New Model Army in England, Ireland, and Scotland, 1645-1653*. Oxford, UK; Cambridge, Mass., USA: Blackwell, 1992.

Glete, Jan. *War and the State in Early Modern Europe: Spain, the Dutch Republic, and Sweden as Fiscal-Military States, 1500-1660*. London; New York: Routledge, 2002.

González Calleja, Eduardo. *El Máuser y el Sufragio. Orden Público, Subversion y Violencia Política en la Crisis de la Restauratíon (1917-1931)*. Madrid: Consejo Superior de Investigaciones Cicentígaciones Científicas, 1999.

Goodin, Robert E. [et al.]. *The Real Worlds of Welfare Capitalism.* Cambridge, U. K.; New York: Cambridge University Press, 1999.

Goodman, Louis W., Johanna S. R. Mendelson and Juan Rial (eds.). *Los Militares y la Democracia. El Futuro de las Relaciones Civio- Miltares en América Latina.* Montevideo, Urguay: PEITHO, 1990.

Goodwin, Jeff. *No Other Way Out: States and Revolutionary Movements, 1945-1991.* Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2001.

Gould, Roger V. *Insurgent Identities: Class, Community, and Protest in Paris from 1848 to the Commune.* Chicago: University of Chicago Press, 1995.

Griffen, Clyde and Sally Griffen. *Natives and Newcomers: The Ordering of Opportunity in Mid-Nineteenth-Century Poughkeepsie.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1978.

Grimson, Alejandro. *Relatos de la Diferencia y la Iguadad. Los Bolivianos en Buenos Aires.* Buenos Aires: Editorial Universitaria de Buenos Aires, 1999.

Grimsted, David. *American Mobbing, 1828-1861: Toward Civil War*. New York: Oxford University Press, 1998.

Gruner, Erich. *Die Arbeiter in der Schweiz im 19. Jahrhundert; soziale Lage, Organisation, Verhaltnis zu Arbeitgeber und Staat*. Bern: Francke, [1968].

Gschwind, Franz. *Bevölkerungsentwicklung und Wirtschaftsstruktu der Landschaft Basel im 18*. Liestal, Switzerland: Kantonale druclsachen- und Materiazentrale, 1977.

Haber, Stephen Noel Maurer and Armando Razo. *The Politics of Property Rights: Political Instability, Credible Commitments, and Economic Growth in Mexico, 1876-1929*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2003.

Hanagan, Michael and Charles Tilly (eds.). *Expanding Citizenship, Reconfiguring States*. Lanham, Md: Rowman and Littlefield, 1999.

Hart, Marjolein C. *The Making of a Bourgeois State: War, Politics, and Finance During the Dutch Revolt*. Manchester, UK; New York: Manchester University Press, 1993.

Hart, Peter. *The I. R. A. and its Enemies: Violence and Community in Cork, 1916-1923*. Oxford: Clarendon Press, 1998.

Head, Randolph C. *Early Modern Democracy in the Grisons: Social Order and Political Language in a Swiss Mountain Canton, 1470-1620*. Cambridge: Cambridge University Press, 1995.

Heimer, Carol A. *Reactive Risk and Rational Action: Managing Moral Hazard in Insurance Contracts*. Berkeley: University of California Press, 1985.

Held, David. *Models of Democracy*. 2nd ed. Stanford, Calif: Stanford University Press, 1996.

Herzog, Don. *Happy Slaves: A Critique of Consent Theory*. Chicago: University of Chicago Press, 1989.

Hironaka, Ann. *Neverending Wars: The International Community, Weak States, and the Perpetuation of Civil War*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2005.

Hirschman, Albert O. *Exit, Voice, and Loyalty; Responses to Decline in Firms, Organizations, and States*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1970.

Hoffman, Philip T. [et al.]. *Priceless Markets: The Political Economy of Credit in Paris, 1660-1870*. Chicago: The University of Chicago Press, 2000.

Holsti, Kalevi J. *Peace and War: Armed Conflicts and International Order, 1648-1989*. Cambridge: Cambridge University Press, 1991.

Human Rights Watch. *World Report 2005. Events of 2004*. New York: Human Rights Watch, 2005.

Huntington, Samuel P. *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*. Norman: University of Oklahoma Press, 1991.

Inkeles, Alex (ed.). *On Measuring Democracy: Its Consequences and Concomitants*. New Brunswick, U. S. A.: Transaction Publishers, 1991.

Janoski, Thomas [et al.] (ed.). *The Handbook of Political Sociology: States, Civil Societies, and Globalization*. New York: Cambridge, 2005.

Johnson, R. W. *South Africa: The First Man, the Last Nation*. London: Weidenfeld & Nicolson, 2004.

Joris, Elisabeth and Heidi Witzig. *Brave Frauen, Aufmüpfige Weiber. Wie Sich Die Industrialisierung auf Alltag und Lebenszusammenhänge von Frauen auswirkte (1820-1940)*. Zurich, Switzeland: Chronos, 1992.

Jun, Courtney. *Then I was Black: South African Political Identities in Transition*. New Haven, CT: Yale University Press, 2000.

Kaldor, Mary. *New & Old Wars: Organized Violence in a Global Era*. Cambridge: Polity, 1999.

Kangaspuro, Markku (ed.). *Russia: More Different than Most*. Helsinki, Finland: Kikimora, 1999.

Kaufman, Jason. *For the Common Good? American Civic Life and the Golden Age of Fraternity*. Oxford: Oxford University Press, 2002.

Keyssar, Alexander. *The Right to Vote: The Contested History of Democracy in the United States*. New York: Basic Books, 2000.

Khazanov, Anatoly M. *After the USSR: Ethnicity, Nationalism and Politics in the Commonwealth of Independent States*.

Madison, Wis.: The University of Wisconsin Press, 1995.

Kohli, Atul. *Democracy and Discontent: India's Growing Crisis of Governability*. Cambridge: Cambridge University Press, 1990.

———. *The Success of India's Democracy*. Cambridge: Cambridge University Press, 2001.

Kurtz, Lester. *Encyclopedia of Violence, Peace, and Conflict*. San Diego: Academic Press, 1999.

Lafargue, Jérome. *Contestations démocratiques en Afrique: Sociologie de la protestation au Kenya et en Zambie*. Paris: Karthala-Ifra, 1996.

Landa, Janet Tai. *Trust, Ethnicity, and Identity: Beyond the New Institutional Economics of Ethnic Trading Networks, Contract Law, and Gift-Exchange*. Arbor: University of Michigan Press, 1994.

Ledeneva, Alena V. *Russia's Economy of Favours: Blat, Networking, and Informal Exchange*. Cambridge: Cambridge University Press, 1998.

Leftwich, Adrian (ed.). *Democracy and Development: Theory and Practice*. London: Polity Press, 1996.

Levi, Magaret. *Of Rule and Revenue*. Berkeley: University of California Press, 1988.

———. *Consent, Dissent, and Patriotism*. Cambridge: Cambridge University Press, 1997.

Licklider, Roy (ed.). *Stopping the Killing: How Civil Wars End*. New York: NYU Press, 1993.

Light, Ivan and Edna Bonacich. *Immigrant Entrepreneurs: Koreans in Los Angeles, 1965-1982*. Berkeley: University of California Press, 1988.

Lijphart, Arend. *Patterns of Democracy: Government Forms and Performance in Thirty-Six Countries*. New Haven: Yale University Press, 1999.

Lindert, Peter H. *Growing Public: Social Spending and Economic Growth since the Eighteenth Century*. Cambridge: University Press, 2004.

Linz, Juan J. and Alfred Stepan. *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South Amer-*

ica, and Post-Communist Europe. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996.

Lonkila, Markku. *Freedom in the World: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties 1999-2000*. Edited by Adrian Karatnycky. New York: Freedom House, 2000.

———. *Social Networks in Post-Soviet Russia: Continuity and Change in the Everyday Life of St. Petersburg Teachers*. Helsinki: Aleksanteri-instituutti, 1999.

López-Alves, Fernando. *La Formación del Estado y la Democracia en América Latina*. Bogotá, Colombia: Grupo Editorial Norma, 2003.

López Maya, Margarita, David smilde and Keta Staphany. *Protesta y Cultura en Venezuela. Los Marcos de Acción Colectiva en 1999*. Caracas, Venezuela: FACES-UCV, CENDES, FONACIT.

Luard, Evan. *War International Society: A Study in International Sociology*. New Haven: Yale University Press, 1987.

Luebke, David Martin. *His Majest's Rebels: Communities, Factions, and Rural Revolt in the Black Forest, 1725-1745*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1997.

Lundkvist, Sven. *Folkrörelserna i det svenska samhället 1850-1920*. Stockholm: Almqvist & Wiksell International, distr., 1977.

MacCulloch, Diarmaid. *Reformation: Europe's House Divided, 1490-1700*. London: Allen Lane, 2003.

Machiavelli, Niccoló. *The Prince and The Discourses*. With an Introduction by Max Lerner. New York: The Modern Library, [1940].

Malefakis, Edward E. *Agrarian Reform and Peasant Revolution in Spain; Origins of the Civil War*. New Haven: Yale University Press, 1970.

Markoff, John. *The Abolition of Feudalism: Peasants, Lords, and Legislators in the French Revolution*. University Park, Pa.: Pennsylvania State University Press, 1996.

———. *Waves of Democracy: Social Movements and Political Change*. Thousand Oaks, Calif.: Pine Forge Press, 1996.

Martínez, Astrid (ed.). *Economía, Crimen y Conflicto*. Bogotá:

Universidad Nacional de Colombia, 2001.

Maya, Margarita López (ed.). *Lucha popular, democracia, neoliberalismo: protesta popular en América Latina en los anpos de ajuste*. Caracas, Venezuela: Editorial Nueva Sociedad, 1999.

Meisch, Lynn A. *Andean Entrepreneurs: Otavalo Merchants and Musicians in the Global Arena*. Austin: University of Texas Press, 2002.

Mendle, Michael (ed.). *The Putney Debates of 1647: The Army, the Levellers, and the English State*. Cambridge, U. K.; New York: Cambridge University Press, 2001.

Migdal, Joel S. *Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1988.

———, Atul Kohli and Vivienne Shue (eds.). *State Power and Social Forces: Domination and Transformation in the Third World*. Cambridge: Cambridge University Press, 1994.

Mikkelsen, Flemming. *Protest og oprør: kollektive aktioner i Danmark 1700-1985*. Aarhus: Modtryk, 1986.

Montogomery, David. *Citizen Worker: The Experience of Workers in the United States with Democracy and the Free Market during the Nineteenth Century*. Cambridge: Cambridge University Press, 1993.

Moody, T. W., and F. X. Martin (eds.). *The Course of Irish History*. 4th ed. Lanham, MD: Roberts Rinehart Publishers, 2001.

Morawska, Ewa. *For Bread with Butter: Life-Worlds of East Central Europeans in Johnstown, Pennsylvania, 1890-1940*. Cambridge: Cambridge University Press, 1985.

———. *Insecure Prosperity: Small-Town Jews in Industrial America, 1890-1940*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1996.

Morgan, Edmund S. *Inventing the People: The Rise of Popular Sovereignty in England and America*. New York: Norton, 1988.

Morlino, Leonardo. *Democrazie e democratizzazioni*. Bologna: Mulino, 2003.

Moya, Jose C. *Cousins and Strangers: Spanish Immigrants in*

Buenos Aires, 1850-1930. Berkeley: University of California Press, 1998.

Mueller, John. *The Remnants of War*. Ithaca: Cornell University Press, 2004.

Muldrew, Craig. *The Economy of Obligation: The Culture of Credit and Social Relations in Early Modern England*. New York: St. Martin's press, 1998.

Murray, Martin. *South Africa: Time of Agony, Time of Destiny*. London: Verso, 1987.

Nabholz, Hans [et al.]. *Geschichte der Schweiz*. Zurich, Switzerland: Schultheiss and Co, 1938. 2 vols.

Narayan, Deepa and Patti Petesch (eds.). *From Many Lands*. Washington, DC: A Copublication of Oxford University Press and the World Bank, 2002.

Nee, Victor and Richard Swedberg (ed.). *The Economic Sociology of Capitalism*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, [2004].

Nelson, Joan, Charles Tilly and Lee Walker (eds.). *Transforming Post-Communist Political Economies*. Washington, D. C.: National Academy Press, 1997.

Nicolas, Jean. *La rébellion francaise: Mouvements populaires et conscience sociale (1661-1789)*. Paris: Seuil, 2002.

North, Douglass C. *Understanding the Process of Economic Change*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2005.

O'Donnell, Guillermo. *Counterpoints: Selected Essays on Authoritarianism and Democratization*. Notre Dame, Ind.: University of Notre Dame Press, 1999.

———, Philippe C. Schmitter and Laurence Whitehead (eds.). *Transitions from Authoritarian Rule. Latin America*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986.

Ohlemacher, Thomas. *Brücken der Mobilisierung. Soziale Relais und Persönliche Netzwerke in Bürgerimitiativen Gegen Militärischen Tiefflug*. Wiesbaden, Germany: Deutscher Universitäts Verlag, 1993.

Öhngren, Bo. *Folk I Rörelse. Samhällsutveckling, Flyningsmonster och Folkrörelser I Eskistuna 1870-1900*. Uppsala, Sweden: Almqvist & Wicksell, 1974

Olcott, Martha Brill. *Kazakhstan: Unfulfilled Promise.* Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace: Distributor, Brookings Institution Press, 2002.

Ortega Ortiz, Reynaldo Yunen (ed.). *Caminos a la democracia.* México, D. F.: Centro de Estudios Internacionales, Colegio de México, 2001.

Ostergren, Robert C. *A Community Transplanted: The Trans-Atlantic Experience of a Swedish Immigrant Settlement in the Upper Middle West, 1835-1915.* Madison, Wis.: University of Wisconsin Press, 1988.

Østerud, Øyvind and Frederik Engelstad (eds.). *Power and Democracy: Critical Interventions.* Aldershot: Ashgate, 2004.

Ostrom, Elinor. *Governing the Commons: The Evolution of Institutions for Collective Action.* Cambridge: University Press, 1990.

Palmer, R. R. *The Age of the Democratic Revolution.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1959-1964. 2 vols.

Passy, Florence. *L'action altruiste: Contraintes et opportunités de l'engagement dans les mouvements sociaux.* Genève: Droz, 1998.

Pastor, Reyna [et al.]. *Beyond the Market: Transactions, Property and Social Networks in Monastic Galicia, 1200-1300.* Leiden, Netherlands: Brill, 2002.

Payne, Stanley G. *The Franco Regime, 1936-1975.* London: Phoenix Press, 2000.

———. *Politics and the Military in Modern Spain.* Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1967.

Piano, Aili and Arch Puddington. *Freedom in the World 2004. The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties.* New York and Washington, DC: Freedom House, 2004.

Portes, Alejandro (ed.). *The Economic Sociology of Immigration: Essays on Networks, Ethnicity, and Entrepreneurship.* New York: Russell Sage Foundation, 1995.

Postel-Vinay, Gilles. *La terre et l'argent : L'agriculture et le crédit en France du XVIIIe au début du XXe siècle.* Paris: A. Michel, [1998].

Price, Robert M. *The Apartheid State in Crisis: Political Transformation in South Africa, 1975-1990.* New York: Oxford University Press, 1991.

Przeworski, Adam [et al.]. *Democracy and Development: Political Transformation in South Africa 1975-1990.* Cambridge: Cambridge University Press, 2000.

Putman, Robert D. [et al.]. *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community.* New York: Simon & Schuster, 2000.

———. *Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993.

Ray, Raka and Mary Fainsod Katzenstein (eds.). *Social movements in India: Poverty, Power, and Politics.* Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2005.

Remak, Joachim. *A Very Civil War: The Swiss Sonderbund War of 1847.* With a Foreword by James M. McPherson. Boulder: Westview Press, 1993.

Risseeuw, Carla and Kamala Ganesh. *Negotiation and Social Space: A Gendered Analysis of Changing Kin and Security Networks in South Asia and Sub-Saharan.* Walnut Greek, CA: AltaMira Press, 1995.

Rouquié, Alain. *The Military and the State in Latin America.* Translated by Paul E. Sigmund. Berkeley: University of California Press, 1987.

Rueschemeyer, Dietrich, Evelyne Huber Stephens and John D. Stephens. *Capitalist Development and Democracy.* Chicago: University of Chicago Press, 1992.

Rummel, R. J. *Death by Government.* With a Foreword by Irving Louis Horowitz. New Brunswick, N.J.: Transactions Publishers, 1994.

Sabato, Hilda. *The Many and the Few: Political Participation in Republican Buenos Aires.* Stanford, CA: Stanford University Press, 2001.

Sahlins, Peter. *Unnaturally French: Foreign Citizens in the Old Regime and After.* Ithaca, N.Y: Cornell University Press, 2004.

Sauter, Beat Walter. *Herkunft und Entstehung der Tessiner Kantons-*

verfassung von 1830. Zurich, Switzerland: Schulthess, 1972.

Schama, Simon. *Patriots and Liberators: Revolution in the Netherlands, 1780-1813*. London: Collins, 1977.

Sheller, Mimi. *Democracy after Slavery: Black Publics and Peasant Radicalism in Haiti and Jamaica*. Gainesville: University Press of Florida, 2000.

Scherzer, Kenneth A. *The Unbounded Community: Neighborhood Life and Social Structure in New York City, 1830-1875*. Durham: Duke University Press, 1992.

Schmidt, Steffen W. [et al.] (eds.). *Friends, Followers, and Factions: A Reader in Political Clientelism*. Berkeley: University of California Press, 1977.

Schock, Kurt. *Unarmed Insurrection: People Power Movements in Nondemocracies*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 2005.

Seekings, Jeremy and Nicoli Nattrass. *Class, Race, and Inequality in South Africa*. New Haven: Yale University Press, 2005.

Seip, Jens Arup. *Utiskt over Norges Historie*. Oslo, Norway: Gylendal Norsk Forlag, 1974; 1981.

Seligman, Adam B. *The Problem of Trust*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1997.

Servet, Jean- Michel et Isabelle Guérin. *Exlusion et liens financiers: Rapport du centre Walras*. Paris : Economica, 2002.

Shorter, Edward [and] Charles Tilly. *Strikes in France, 1830-1968*. Cambridge: University Press, [1974].

Singerman, Diane. *Avenues of Participation: Family, Politics, and Networks in Urban Quarters of Cairo*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1995.

Skocpol, Theda. *Diminished Democracy: From Membership to Management in American Civic Life*. Norman: University of Oklahoma Press, 2003.

——— and Morris P. Fiorina (eds.). *Civic Engagement in American Democracy*. Washington, D. C.: Brookings Institution Press; New York: Russell Sage Foundation, 1999.

Smeller, Neil J. and Richard Swedberg (eds.). *The Handbook of Economic Sociology*. Princeton, N.J.: Princeton University Press; New York: Russell

Snow, David A., Sarah A. Soule and Hanspeter Kriesi (eds.). *The Blackwell Companion to Social Movements*. Malden, MA: Blackwell Pub., 2004

Solnick, Steven L. *Stealing the State: Control and Collapse in Soviet Institutions*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1998.

Sørensen, Georg. *Democracy and Democratization. Processes and Prospects in a Changing World*. Boulder, CO: Westview, 1998.

Soto Carmona, Álvaro. *El Trabajo industrial en la Espanpa contemporánea, 1874-1936*. Barcelona: Anthropos, [1989].

Stark, Oded. *Altruism and Beyond: An Economic Analysis of Transfers and Exchanges within Families and Groups*. Cambridge: Cambridge University Press, 1995.

Staw, Burry and Laurence L. Commings (eds.). *Research in Organizational Behavior*. Greenwich: JAI Press, 1990.

Stenius, Henrik. *Frivilligt, jamlikt, samfallt: foreningsvasendets utveckling i Finland fram till 1900-talets borjan med speciell hansyn till massorganisationsprincipens genombrott*. Helsingfors: Svenska litteratursallskapet i Finland, 1987.

Stone, Lawrence (ed.). *An Imperial State at War: Britain from 1689 to 1815*. London; New York: Routledge, 1994.

Strand, Håvard, Lars Wilhelmsen and Nils Petter Gleditsch. *Armed Conflict Dataset Codebook*. Oslo, Norway: International Peace Research Institute, 2004.

Suny, Ronald Grigor. *The Revenge of the Past: Nationalism, Revolution, and the Collapse of the Soviet Union*. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1993.

Tarrow, Sidney and Donatella della Porta (eds.). *Transnational Protest and Global Activism*. Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2005.

Terreblanche, Sampie. *A History of Inequality in South Africa, 1652-2002*. Pietermaritzburg: University of Natal Press; Sandton, South Africa: KMM Review Pub., 2002.

Thucydides. *The Complete Writings of Thucydides: The Peloponnesian War*. New York: The Modern Library, [1934].

Tilly, Charles (ed.). *Citizenship, Identity and Social History*.

Cambridge: Cambridge University Press, [1996].

———. *Coercion, Capital, and European States, AD 990-1992.* Rev. pbk. ed. Cambridge, MA: Blackwell, 1992.

———. *Contention and Democracy in Europe, 1650-2000.* Cambridge: Cambridge University Press, 2004.

———. *Durable Inequality.* Berkeley: University of California Press, 1998.

———. *European Revolutions, 1492-1992.* Oxford, UK; Cambridge, Mass., USA: Blackwell, 1993.

———. *The Politics of Collective Violence.* Cambridge: Cambridge University Press, 2003.

———. *Popular Contention in Great Britain, 1758-1834.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1995.

———. *Regimes and Repertoires.* Chicago: University of Chicago Press, 2006.

———. *Trust and Rule.* Cambridge: Cambridge University Press, 2005.

———. *The Vendee.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1964.

——— and Wim P. Blockmans (eds.). *Cities and the Rise of States in Europe, A. D. 1000 to 1800.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1994.

Tishkov, Valery. *Ethnicity, Nationalism and Conflict in and After the Soviet Union: The Mind Aflame.* London: Sage, 1997.

Tracy, James D. (ed.). *The Rise of Merchant Empires: Long-Distance Trade in the Early Modern World, 1350-1750.* Cambridge: Cambridge University Press, 1990.

Tsai, Kellee S. *Back-Alley Banking: Private Entrepreneurs in China.* Ithaca: Cornell University Press, 2002.

UNDP. *Human Development Report, 2005.* New York: Oxford University Press, 2005.

United States. Bureau of the Census. *Historical Statistics of the United States, Colonial Times to 1970.* Washington: U.S. Dept. of Commerce, 1975. 2 vols.

Uslaner, Eric M. *The Moral Foundations of Trust.* New York: Cambridge University Press, 2002.

Vanhanen, Tatu. *Prospects of Democracy: A Study of 172 Countries*. New York: Routledge, 1997.

Varshney, Ashutosh (ed.). *India and the Politics of Developing Countries: Essays in Memory of Myron Weiner*. New Delhi: SAGE Publications, 2004.

Walter, Barbara F. and Jack Snyder. *Civil Wars, Insecurity, and Intervention*. New York: Colombia University Press, 1999.

Warren, Mark E. (ed.). *Democracy and Trust*. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.

Webber, Carolyn and Aaron Wildavsky. *A History of Taxation and Expenditure in the Western World*. New York: Simon and Schuster, 1986.

Weber, Linda R. and Allison Carter. *The Social Construction of Trust*. New York: Kluwer Academic/ Plenum Publishers, 2003.

Wells, Charlotte C. *Law and Citizenship in Early Modern France*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1995.

Westrich, Alexander. *The Ormée of Bordeaux: A Revolution during the Fronde*. Baltimore; London: Johns Hopkins University Press, [1972].

White, Harrison C. *Markets from Networks: Socioeconomic Models of Production*. Princeton, N. J.: Princeton University Press, 2002.

Whitehead, Laurence. *Democratization: Theory and Experience*. Oxford: Oxford University Press, 2002.

Wiktorowicz, Quintan (ed.). *Islamic Activism: A Social Movement Theory Approach*. Bloomington, Ind.: Indiana University Press, 2004.

———. *The Management of Islamic Activism: Salafis, the Muslim Brotherhood, and State Power in Jordan*. Albany, NY: State University of New York Press, 2001.

Willerton, John P. *Patronage and Politics in the USSR*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1992.

Wilson, Richard A. *The Politics of Truth and Reconciliation in South Africa: Legitimizing the Post-Apartheid State*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2001.

Woloch, Isser. *Jacobin Legacy; The Democratic Movement under the Directory*. [Princeton, N.J.]: Princeton University Press, [1970].

———. *The New Regime: Transformations of the French Civic Order, 1789-1820s*. New York: W. W. Norton, 1994.

World Bank. *Equity and Development: World Development Report 2006*. Washington, DC: World Bank; New York: Oxford University Press, 2006.

———. *World Development Report 2005: A Better Investment Climate for Everyone*. New York: Oxford University Press and Washington, 2004.

Yans-McLaughlin, Virginia (ed.). *Immigration Reconsidered: History, Sociology, and Politics*. New York: Oxford University Press, 1990.

Yashar, Deborah J. *Demanding Democracy: Reform and Reaction in Costa Rica and Guatemala, 1870s-1950s*. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1997.

Zelizer, Viviana A. *The Purchase of Intimacy*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2005.

Zwart, Frank de. *The Bureaucratic Merry-Go-Round: Manipulating the Transfer of Indian Civil Servants*. [Amsterdam]: Amsterdam University Press 1994.

Periodicals

Addi, Lahouari. «En Algérie, du conflit armé à la violence sociale.» *Le monde diplomatique*: avril 2006.

Anthony, Denise and Christine Horne. «Gender and Cooperation: Explaining Loan Repayment in Micro-Credit Groups.» *Social Psychology Quarterly*: vol. 66, 2003.

AR Algeria. «Algeria.» *The Annual Register. A Record of World Events 1988*: 2004.

AR Russia. «Russia.» *The Annual Register. A Record of World Events 1997*: 1997.

———. ———. *The Annual Register. A Record of World Events 2004*: 2004.

AR South Africa. «South Africa.» *The Annual Register. A Record of World Events 2004*: 2004.

———. «South Africa.» *The Anunal Register. A Record of World Events*: 1989.

AR USSR. «Union of Soviet Socialist Republics.» *The Annual Register. A Record of World Events 1988*: 1988.

Beissinger, Mark. «Nationalist Violence and the State: Political Authority and Contentious Repertoires in the Former USSR.» *Comparative Politics*: vol. 30, 1998.

Besley, Timothy. «Non-market Institutions for Credit and Risk Sharing in Low-Income Countries.» *Journal of Economic Perspectives*: vol. 9, 1995.

Biggart, Nicole. «Banking on Each Other: The Situational Logic of Rotating Savings and Credit Associations.» *Advances in Qualitative Organization Research*: vol. 60, 2001.

Bollen, Kenneth A. and Pamela Paxton. «Subjective Measures of Liberal Democracy.» *Comparative Political Studies*: vol. 33, 2000.

te Brake, Wayne. «How Much in How Little? Dutch Revolution in Comparative Perspective.» *Tijdschrift voor Sociale Geschiedenis*: vol. 16, 1990.

Buchan, Nancy R. and Rachel T. A. Croson and Robyn M Dawes. «Swift Neighbors and Persistent Strangers: A Cross-Cultural Investigation of Trust and Reciprocity in Social Exchange.» *American Journal of Sociology*: vol. 108, 2002.

Bunce, Val. «Democratization and Economic Reform.» *Annual Review of Political Science*: vol. 4, 2001.

Burns, John F. «In the Final Stage of India's Election, a Fearful City Votes.» *New York Times*: March, y6, 1998.

Burt, Ronald S., and Marc Knez. «Kinds of Third-Party Effects on Trust.» *Rationality and Society*: vol. 7, 1995.

Cerruti, Simona, Robert Descimon and Maarten Prak (eds.). «Cittadinanze.» *Quaderni Storici*: vol. 30, 1995.

Collier, David and Steven Levitsky. «Democracy with Adjectives: Conceptual Innovation in Comparative Research.» *World Politics*: vol. 49, 1997.

Cruz, Rafael. «Sofía Loren, Sí; Montini, No». Transformación y Crisis del Conflito Anticlerial.» *Ayer*: vol. 27, 1997.

Dahl, Robert A. «What Political Institutions Does Large-Scale Democracy Require?» *Political Science Quarterly*: vol. 120, 2005.

Darr, Asaf. «Gifting Practices and Interorganizational Relations: Constructing Obligation Networks in the Electronics Sector.» *Sociological Forum*: vol. 18, 2003.

Diamond, Larry [et al.]. «The Quality of Democracy.» *Journal of Democracy*: vol. 15, 2004.

DiMaggio, Paul and Hugh Louch. «Socially Embedded Consumer Transactions: For What Kinds of Purchases Do People Most Often Use Networks?» *American Sociological Review*: vol. 63, 1998.

Eriksson, Mikael and Peter Wallensteen. «Armed Conflict, 1989-2003.» *Journal of Peace Research*: vol. 41, 2004.

Fearon, James D. and David D. Laitin. «Ethnicity, Insurgency, and Civil War.» *American Political Science Review*: vol. 97, 2003.

Fernandez, Roberto M. and Doug McAdam. «Social Networks and Social Movements: Multiorganizational Fields and Recruitment to Mississippi Freedom Summer.» *Sociological Forum*: vol. 3, 1988.

Figueroa, Víctor M. «The Bolivarian Government of Hugo Chávez: Democratic Alternative for Latin America?» *Critical Sociology*: vol. 32, 2006.

Geddes, Barbara. «What Do We Know About Democratization After Twenty Years?» *Annual Review of Political Science*: vol. 2, 1999.

Ghobarah, Hazem, Paul Huth and Bruce Russett. «Civil Wars Kill and Maim People -Long After the Shooting Stops.» *American Political Science Review*: vol. 97, 2003.

Gould, Roger V. «Collective Violence and Group Solidarity: Evidence from a Feuding Society.» *American Sociological Review*: vol. 64, 1999.

Guinnane, Timothy W. «Trust: A Concept Too Many.» *Jahrbuch für Witschaftsgeschichte 2005*: Part I, 2005.

Guiso, Luigi, Paola Sapienza and Luigi Zingales, 2000. «The Role

of Social Capital in Financial Development.» *American Economic Review*: vol. 94, 2004.

Gurr, Ted Robert, Keith Jaggers and Will Moore. «The Transformation of the Western State: The Growth of Democracy, Autocracy, and State Power since 1800.» *Studies in Comparative International Development*: vol. 25, no. 1, 1990.

Hoffmann, Stefan-Ludwig. «Democracy and Associations in the Long Nineteenth. Century: Toward a Transnational Perspective.» *Journal of Modern History*: vol. 75, 2003.

Jun, Courtney. «South Africa's Negotiated Transition: democracy, Opposition, and the New Constitutional Order.» *Political and Society*: vol. 23, 1995.

Kettering, Sharon. «Brokerage at the Court of Louis XIV.» *The Historical Journal*: vol. 36, 1993.

Kozub, Robert M. «Evolution of Taxation in England, 1700 - 1850: A Period of War and Industrialization.» *The Journal of European Economic History:* vol. 32, 2003.

Kurzman, Charles. «Waves of Democratization.» *Studies in Comparative International Development*: vol. 33, 1998.

Ledeneva, Alena. «Genealogy *of Krugovaya Poruka*: Forced Trust as a Feature of Russian Political Culture.» *Proceedings of the British Academy:* vol. 123, 2004.

Levi, Margaret and Laura Stoker. «Political Trust and Trust Worthiness.» *Annual Review of Political Science*: vol. 3, 2000.

MacLean, Lauren Morris. «Empire of the Young: The Legacies of State Agricultural Policy on Local Capitalism and Social Networks in Ghanna and Côte d'Ivoire.» *Comparative Studies in Society and History*: vol. 46, 2004.

Marques, M. Margarita, Rui Santos and Fernando Araújo. «Ariadne's Thread: Cape Verdean Women in Transnational Web.» *Global Networks*: vol. 1, 2001.

Marx, Anthony W. «Contested Citizenship: The Dynamics of Racial Identity and Social Movements.» *International Review of Social History*: vol. 40, 1995.

Montgomery, David (ed.). «Patronage, Paternalism, and Company Welfare.» *International Labor and Working-Class History*: vol. 53, 1998.

Morawska, Ewa. «Disciplinary Agendas and Analytic Strategies of Research on Immigration and Transnationalism: Challenges of Interdisciplinary Knowledge.» *International Migration Review*: vol. 37, 2003.

Muldrew, Craig. «Hard food for Midas: Cash and its Social Value in Early Modern England.» *Past and Present*: vol. 170, 2001.

———. «Interpreting the Market: The Ethics of Credit and Community Relations in Early Modern England.» *Social History*: vol. 18, 1993.

Myers, Steven Lee and C. J. Chivers. «Protesters Charge Fraud in Belarus Presidential Election.» *New York Times*: 20 March, A11, 2006.

Ogilvie, Sheilagh. «The Use and Abuse of Trust: Social Capital and its Deployment by Early Modern Guilds.» *Jahrbuch für Wirtchaftsgeschichte 2005*: Part I, 2005,

Olivier, Johan. «State Repression and Collective Action in South Africa, 1970-84.» *South African of Sociology*: vol. 22, 1991.

Opp, Karl-Dieter, and Christiane Gem. «Dissident Groups, Personal Networks, and Spontaneous Cooperation-The East German Revolution of 1989.» *American Sociological Review*: vol. 58, 1993.

Ortega Ortiz, Reynaldo Yunen. «Comparing Types of Transitions: Spain and Mexico.» *Democratization*: vol. 7, 2000.

Ostrom, Elinor. «A Behavioral Approach to the Rational Choice Theory of Collective Action.» *American Political Science Review*: vol. 92, 1998.

Passy, Florence. «Socialization, Connection, and the Structure/ Agency Gap: A Specification of the Impact of Networks on Participation in Social Movements.» *Mobilization*: vol. 6, 2001.

Paxton, Pamela. «Is Social Capital Declining in the United States? A Multiple Indicator Assessment.» *American Journal of Sociology*: vol. [108], 1999.

———. «Women's Suffrage in the Measurement of Democracy: Problems of Operationalization.» *Studies in Comparative International Development*: vol. 35, 2000.

Prack, Maaten. «Citizen Radicalism and Democracy in the Dutch

Republic: The Patriot Movement of the 1780 s.» *Theory and Society*: vol. 20, 1991.

Rosenband, Leonard N. «Social Capital in the Early Industrial Revolution.» *Journal of Interdisciplinary History*: vol. 29, nos. 3-4, 1999.

Schatz, Edward. «Access by Accident: Legitimacy Claims and Democracy Promotion in Authoritarian Central Asia.» *International Political Science Review*: vol. 27, 2006.

Schmitt, Gary J. «Natural Gas: The Next Energy Crisis?» *Issues in Science and Technology*: Summer 2006.

Schmitter, Philippe C. and Terry Lynn Karl. «What Democracy is... and Is Not.» *Journal of Democracy*: vol. 2, 1991.

Séréni, Jean-Pierre. «Où va l'argent des hydrocarbures?» *Le Monde diplomatique*: Avril 2006.

Shapiro, Susan P. «The Social Control of Impersonal Trust.» *American Journal of Sociology*: vol. 93, 1987.

Skocpol, Theda. «Voice and Inequality: The Transformation of American Civic Democracy.» *Perspectives on Politics*: vol. 2, 2004.

Spilerman, Seymour. «Wealth and Stratification Processes.» *Annual Review of Sociology*: vol. 26, 2000.

Tilly, Charles. «Parliamentarization of Popular Contention in Great Britain, 1758-1834.» *Theory and Society*: vol. 26, 1997.

——— [et al.]. «State-Incited Violence, 1900-1999.» *Political Power and Social Theory*: vol. 9, 1995.

White, Robert W. «On Measuring Political Violence: Northern Ireland, 1969 to 1980.» *American Sociological Review*: vol. 58, 1993.

Yamagishi, Toshio and Midori Yamagishi. «Trust and Commitment in the United States and Japan.» *Motivation and Emotion*: vol.18, 1994.

Zuern, Elke K. «South Africa's Civics in Transition: Agents of Change or Structures of Constraint?» *Politikon*: vol. 28, 2001.

Studies on the Internet

Amnesty International. «Jamaica. Police Killings: Appeals against Impunity.» http:// web.amnesty.org

Avert. «South Africa: HIV/AIDS Statistics.» www.avert.org, Viewed 18 April 2006.

Freedom House. «Freedom in the World 2002: The Democracy Gap.» www.Freedomhouse.org, Viewed 14 March 2006.

———. «Freedom in the World 2006: Selected Data from Freedom House's Annual Global Survey of Political Rights and Civil Liberties.» www. Freedomhouse.org, Viewed 27 February 2006.

———. «Table of Independent Countries 2005.» www.Freedom-house.org, Viewed 14 March 2006.

Freedom House Jamaica. «Freedom in the World -Jamaica.» www. Freedomhouse.org, Viewed 27 February 2006.

Freedom House Kazakhstan. «Freedom in the World - Kazakh-stan.» www. Freedomhouse.org, Viewed 27 February 2006.

Human Rights Watch. «Letter Urging Jamaican Government to Protect Rights Defenders and Address Violence and Abuse Based on Sexual Orientation and HIV Status.» www.hrw.org

Human Rights Watch. «Overview of Human Rights Issues in Russia.» www.hrw.org

Jamaica Constitution. «Jamaica Constitution of 1962 with Re-forms through 1999.» www.georgetown.edu

Karatnycky, Adrian and Peter Ackerman. «How Freedom IS Won: From Civic Resistance to Durable Democracy.» www.freedomhouse.org, Viewed 12 March 2006.

Kazakh Consitution. «Republic of Kazakhstan Constitution.» www.geoticies.com, Viewed 20 January 2006.

NED. «National Endowment for Democracy Website.» www.ne-d.org, Viewed 24 May 2006.

Conferences

Mouvements populaires et conscience sociale: XVIe-XIXe siècles: Actes du colloque de Paris, 24-26 Mai 1984.

Seguridad internacional en el siglo XXI: los retos para América Latina y el Caribe. México: Senado de la República, 2003.



الفهرس

ـ ت ـ

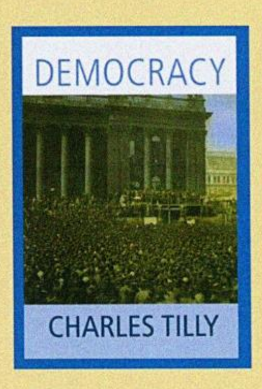
ـ ث ـ

ـ ج ـ

ـ ح ـ



الديمقراطية



- أصول المعرفة العلمية
- ثقافة علمية معاصرة
- فلسفة
- علوم إنسانية واجتماعية
- تقنيات وعلوم تطبيقية
- آداب وفنون
- لسانيات ومعاجم

«هذا الكتاب إسهامٌ ذو أصالة عميقة لافتة للانتباه. إنه بحثٌ دقيق في الطرائق المثيرة للجدل، والتي كانت تضع الدول في المسار نحو الديمقراطية، أو في مسارٍ يبعدها عنها. وستثير الآراء التي يقدمها هذا الكتاب جدلاً واسعاً بين العلماء لمدة طويلة من الزمن».

جون ماركوف، جامعة بتسبرغ

«يستحضر تشارلز تيللي في هذا الكتاب المميز معرفتَه التاريخية الفريدة ويعكسها على مسائل متأصلة في الديمقراطية. وتتركز آراؤه على الطرائق الاجتماعية البعيدة المدى، وليس على تلك التي تدفع إلى انتشار الديمقراطية فحسب».

إليزابيث جين وود، جامعة ييل

- **تشارلز تيللي (1929 ـ 2008)**: دكتور في علم الاجتماع، أستاذ في جامعات ديلاوير، وهارفرد، وتورونتو، وميتشيغان وكولومبيا. وهو عضو في الأكاديمية الوطنية للعلوم، والجمعية الأميركية للفلسفة، والأكاديمية الأميركية للفنون والعلوم. ألّف 50 كتاباً، منها: *Credit and Blame* (2008), *Contentious Performances* (2008).

محمد فاضل طبّاخ: مترجم سوري. له ترجمات عديدة، منها: **التحول الكبير** الصادر عن المنظمة العربية للترجمة عام 2009.



المنظمة العربية للترجمة

الثمن: 14 دولاراً
أو ما يعادلها

ISBN 978-9953-0-1782-2

